

# عَصْرُ اسْمَاعِيلَ

بقلم

عبد الرحمن الرافعي بك

## الجزء الثاني

الطبعة الثانية

217934

١٣٦٨ هـ - ١٩٤٨ م

محتويات الكتاب

(الجزء الأول) يشتمل على عهد عباس وسعيد وأوائل عهد اسماعيل

(الجزء الثاني) وفيه ختام الكلام عن عصر اسماعيل

(حقوق الطبع محفوظة)

عن الجزء الثاني

٣٥

مكتبة المشرق للطبع  
مكتبة النهضة المصرية  
٩ شارع مدني - القاهرة

القاهرة

مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر

إهداء ٢٠٠٧

الأستاذ / عبد الغنى أبو العينين  
جمهورية مصر العربية

# عَصْرُ إِسْمَاعِيلَ

بقلم

عبد الرحمن الراضى بك

## الجزء الثانى

الطبعة الثانية

١٣٦٨ هـ - ١٩٤٨ م

محتويات الكتاب

( الجزء الأول ) يشتمل على عهد عباس وسعيد وأوائل عهد اسماعيل

( الجزء الثانى ) وفيه ختام الكلام عن عصر اسماعيل

( حقوق الطبع محفوظة )

ملتزمة النشر والطبع  
مكتبة النهضة المصرية  
٩ شارع مدني، القاهرة

القاهرة

مطبعة التآليف والنشر



## بيان

اشتمل الجزء الأول على الفصول الآتية من الكتاب :

- ١ - الجمعية في عهد عباس الأول
  - ٢ - النهضة الوطنية في عهد سعيد باشا
  - ٣ - عصر إسماعيل . سياسته الخارجية
  - ٤ - قناة السويس
  - ٥ - السودان
  - ٦ - الجيش
  - ٧ - البحرية
  - ٨ - حروب مصر في عهد إسماعيل
  - ٩ - التعليم والنهضة العلمية والأدبية
- ويحتوى الجزء الثانى على الفصول الباقية من « عصر إسماعيل »

## الفصل العاشر

### أعمال العمران

بذل الخديوي إسماعيل جهوداً كبيرة في إقامة أعمال العمران التي عادت على البلاد بالمزايا الجمة ، ولقد ذكرنا في الفصول السابقة ما أسسه من معاهد التعليم والمنشآت البحرية والبحرية التي تمسد من أجل أعماله العمرانية ، والآل نتكلم عن أعمال العمران الأخرى في ميادين الري والزراعة والصناعة وتعمير المدن

### منشآت الري والزراعة

كان من أول ما وجه إليه همته العمل على إنماء ثروة مصر الزراعية بتوفير وسائل الري ، فكان لهذه الوسائل الفضل الكبير في زيادة إنتاج الأراضي المزروعة وإحياء موات الأراضي القابلة للزراعة

### الترع

فشق كثيراً من الترع في الوجه البحري والوجه القبلي ، وبلغ عدد ما حفر أو أصلح في عهده نحو ١١٢ ( اثنتي عشرة. ومائة ) ترعة<sup>(١)</sup> ، وأهمها الترعة الإبراهيمية والترعة الإسماعيلية

### الترعة الإبراهيمية

هي أعظم الترع التي أنشئت في عهد إسماعيل ، وتمسد من أعظم منشآت الري في العالم قاطبة ، تأخذ مياهها من النيل عند أسسيوط ، وتنتهي عند ( اشمنت ) بمديرية بني سويف ، ويبلغ طولها ٢٦٧ من الكيلو مترات<sup>(٢)</sup> ، وهذا بذلك على عظم شأنها واتساع مداها ، وهي تروى مديريات أسسيوط والمنيا وبني سويف<sup>(٣)</sup>

(١) مصر كما هي Egypt as it is للمستر ماك كون Mac Coan ص ٢٤٦

(٢) الخطط التوفيقية ج ١٩ ص ١١٤

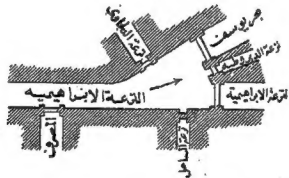
(٣) هامش الطبعة الثانية — بفضل هذه الترعة تحول نظام الري في المديريات المذكورة من ري الحياض إلى الري الصفي ، فتوافرت زراعة قصب السكر وتيسرت زراعة القطن بها ، ونمت الصناعات المتصلة بالتصعب



ويرجع الفضل في وضع تصميمها وإنشائها إلى المهندس المصري الكبير مصطفى بهجت باشا ، إذ كان مهندساً لوجه القبلى ، وقد بدى بإنشائها سنة ١٨٦٧ ، واشتغل في حفرها نحو مائة ألف نسمة بطريق السخرة ( العونة ) ، وتم حفرها سنة ١٨٧٣ ، أى أن إنجازها اقتضى ست سنوات تقريباً ؛ وتولى بهجت باشا ملاحظة العمل طبقاً للتصميم الذى وضعه ، ولما انتقل في خلال العمل إلى الوجه البحرى خلفه المهندس الكبير سلامة باشا ، الذى تولى إنشاء قناطر الترعة ، ثم خلفه إسماعيل باشا محمد ، وكان في عهده تمام العمل ، ولما أنشئت الترعة وقاطعت بحر يوسف القديم تحول فيه من النيل وصار يستمد ماء منها عند « قناطر التقسيم » القائمة عليها . وأنشئت أيضاً ترعة « الديروطية » وترعة « الفشن » المستجدة ، واستمدتا مياههما منها ، وقد كان لهذه الترعة الفضل المميم على أطيان الوجه القبلى من أسبوط إلى بنى سويف ، إذ زاد خصبها وتحول الرى فيها من رى الحياض إلى نظام الرى الصيفى ، واتسعت فيها زراعة قصب السكر والقطن

### قناطر التقسيم

أقيمت على هذه الترعة عدة قناطر ، وهى : « قناطر التقسيم » بدروط عند تقاطع الترعة وبحر يوسف ، وقناطر النيا ، ومطاي ، ومغاعة ، وبيا وأعظمها شأنًا « قناطر التقسيم » التى أقيمت عند ديروط ، على بعد ٦٠ كيلو متراً من



قناطر التقسيم بدروط ، أنشئت سنة ١٨٧١

فم الترعة ، وهى مجموعة قناطر عدة ، متصلة بعضها ببعض ، ومشيدة بشكل هندسى بديع ، توزع كل منها المياه على فرع من الفروع الآخذة من الترعة ، وهاك بيان هذه القناطر : قنطرة ترعة الدجاوى ، وقنطرة بحر يوسف ، وقنطرة الترعة الديروطية ، وقنطرة موازنة



الترعة الإبراهيمية ، وقنطرة ترعة الساحل ، ثم قنطرة الصريف التي تصرف المياه إلى النيل وتستعمل للتخفيف .

وتعد « قناطر التقسيم » من أعظم قناطر الري في الدنيا ، وهي من تصميم المهندسين الكبير بهجت باشا ، وتناوب بناءها هو وسلامة باشا ثم إسماعيل باشا محمد ، ومن المهندسين الذين كانوا يلاحظون أعمال الحفر والبناء فيها : محمد بك أبو السعود ، يوسف بك الحسكي ، رجب بك سري ، أحمد بك سميد ، علي بك برهان ، محمد بك فهمي ، حسن بك وصفي . وكان ابتداء بنائها سنة ١٨٦٩ م وتمامها سنة ١٨٧١ م ( ١٢٨٨ هـ ) . وقد نظم الشعراء القصائد تاريخاً لهذا العمل العمراني الجليل ، فما قاله في هذا الصدد السيد علي أبو النصر المنفلوطي أحد شعراء ذلك العصر :

أحييت عينايت الخديوي ملكه	فما بطالع سعدة التنظيم
وأفاد بحر النيل حسن تصرف	حتى ارتوى بالراحة الإقليم
وأزاد ثروته فأحكم ترعة	أبدى على عنوانها إبراهيم
وبني بدروط القناطر مورداً	تقسيمها قد زانه التصميم
فكانها جبل بذروته بدت	آثار مصر حادث وقديم
وبرسم ( إسماعيل ) بعد ( سلامة )	وافي ( بهجة ) شكلها التعميم
فلملك ( إسماعيل ) في لإنشائها	فضل يدوم لربه التظيم
عمت منافعها فقلت مؤرخاً	إن القناطر نفعها التقسيم <sup>(١)</sup>

٥١ ٣٩١ ٢٠٦ ٦٤١

سنة ١٢٨٨ هجرية ( ١٨٧١ م )

وكانت هذه القناطر ولم تزل محل إعجاب من شاهدها من المهندسين الوطنيين والأجانب ، مما يسجل الفخر لمهندسي مصر العظام ، فقد وضعوا تصميمها ، وتولوا إقامتها ، دون أن يرجعوا إلى رأى خبراء أو مستشارين من الأجانب ، وجاءت آية في الفن والإبداع ، وقد شاهدها المستر ( فولر ) المهندس الإنجليزي في ذلك العهد ، وقال عنها مامنه : « يحسن السياح الذين يجهثون مصر لمشاهدة الآثار القديمة أن يشاهدوا الآثار الجديدة وهي ترعة الإبراهيمية وقناطرها »

(١) عن كتاب تحفة الخديوي إسماعيل لصيد وادي النيل ( الترعة الإبراهيمية ) لحمد بك إسماعيل

حب الرمان مهندس الترعة الإبراهيمية سنة ١٩٠٠

## الترعة الإسماعيلية

هي الترعة التي تبدأ من النيل بجوار قصر النيل (الآن بجوار شبرا) وتصل إلى قناة السويس عند الإسماعيلية ، ثم تنفرع إلى فرعين أحدهما يسير إلى السويس والآخر إلى بورسعيد ، وطول هذه الترعة ١٢٩ كيلو متر ( تسعة وعشرون ومائة كيلو متر ) من فيها إلى « نفيسة » ، و ٨٩ كيلو متر من نفيسة إلى السويس <sup>(١)</sup> ، وقد احتفرت شركة قناة السويس جزءاً منها وأكمل إسماعيل حفرها طبقاً لما تم الاتفاق عليه بينهما كما بينا ذلك في الفصل الرابع ( ص ٩١ ج ١ )

وهذه الترعة تروى بمديرتي القليوبية والشرقية وجهات قناة السويس

## الترع الأخرى

ومن أهم أعمال الري في ذلك العهد إصلاح رياح المنوفية الذي أنشئ في عهد سعيد باشا وإعادة احتفاره وتعميقه ، وبناء قناطره ، وقد اجتمع لهذا العمل نحو ثمانين ألفاً من العمال والفلاحين ، وتم حفره من الغم إلى التقائه ببحر شين سنة ١٢٨٥ هـ ( ١٨٦٨ م ) في مدة ستين يوماً <sup>(٢)</sup> ، ولما تم حفره تحولت منابع جميع الترع التي كانت تأخذ مياهها من النيل ، فصارت تستمد مياهها من الرياح المذكور ، وصار أهم مصدر للري في مديرتي المنوفية والغربية وفي سنة ١٨٧٠ أصلحت طلمبات العطف وزيدت قوتها ، فصار في مقدورها تغذية ترعة الحمودية يومياً بثمانمائة ألف متر مكعب من المياه <sup>(٣)</sup>

وأنشئت ترع ناطورة ، والسكاسر ، وجنابية السكة الحديد ، وجنابية أبي كبير ، والعصاوي ( بالشرقية )

وترعة الحاجر الغربية ، وترعة الحاجر الشرقية ، وتمديد مصرف النظامية ( بمديرية البحيرة )

وتحول كثير من الترع القديمة إلى ترع صيفية ، كالسراوية ، وخليج عشا ، والسسمية ، والموانية ، وترعة الثعالب ، وترعة قطور ، وترعة سبطاس ، وجنابية القرشية

(١) المخطط التوفيقية ج ١٩ ص ٤٢

(٢) المخطط ج ١٩ ص ٢

(٣) كتاب الري في مصر للسيو باروا ص ١٦٣

وبحر دغيش ، وترعة نورى أنا ، وترعة الألفى ، وترع الساحل ، وترعة الخط ، وترعة  
بجبرم ، وترعة قويسنا ، والمطف ، والحضارات ، وترعة حسن ، وميت خلف الخ  
( وجميع هذه الترع بالمنوفية والغربية )

وترعة القرطامية ، والفليقة ، ومصرف المموم ( بالقليوبية )  
وترعة مصطفى افندى ، وبحر الرمل ( بالشرقية )

ووسعت ترعة الساحل<sup>(١)</sup> بالدقهلية ، وجرى امتدادها إلى البوهية ، وأعيد حفر ترعة  
الندبيلية ، والصفورية ، ونجعت كلتاها صيفية ، ووسعت ترعة أم سلمى ، وصار تعميقها  
وتوصيلها بالبحر الصغير ، فعم منها النفع الكبير

ومن الترع التى جُمعت صيفية بالدقهلية : ترعة جصفه ، والنفارة ، ومصرف القدام ،  
وترعة الأفندية ، واخزان الجديد ، وترعة معاند ، والزراى ، وبحر طناح ، وميت سويد ،  
وميت بيش

وكانت العناية مبذولة لتطهير الترع فى مختلف المديرية

## القناطر

وأُنشئ من قناطر الترع والرياحات ٤٢٦ قنطرة ، منها ١٥٠ فى الوجه القبلى و ٢٧٦ فى  
الوجه البحرى<sup>(٢)</sup> وعُنيت الحكومة بالحفاطة على جسور النيل والترع

## إصلاح القناطر الخيرية

وقد ظهر خلل فى بعض عيون القناطر الخيرية سنة ١٨٦٧<sup>(٣)</sup> بسبب ضغط المياه ،  
فوجه إسماعيل عنايته إلى ملاقة هذا الخلل ، وعهد بذلك إلى فطاحل المهندسين فى عصره ، وم :  
موجيل بك ( وكان قد غادر مصر إلى فرنسا ) ، وبهجت باشا ، ومظهر باشا ، ثم الستر فولر  
المهندس الإنجليزى ، وأنجز هذا الإصلاح فى عهد إسماعيل

(١) هى التى أنشأها سلامة باشا كما تقدم بيان ذلك بالصفحة ٢٦٩ من الجزء الأول ، وصارت الآن  
(الرياح التوفيق) فى الجزء للار بالدقهلية

(٢) كتاب لإحصاء مصر سنة ١٨٧٣ ص ١٩٤

(٣) لبنان باشا — مذكرات من أم أحوال المنفعة العامة فى مصر ص ٤٧٤

## مجالس تفتيش الزراعة ووزارة الزراعة

وتقرر إنشاء مجالس بالأقاليم سميت (مجالس تفتيش الزراعة) ، منها مجلسان بالوجه البحرى وثلاثة بمجالس في مصر الوسطى والوجه القبلى<sup>(١)</sup> ، والغرض منها البحث في الوسائل الكفيلة بتحسين الزراعة وإغنائها وتوزيع مياه الري ، وكان تأليفها تنفيذاً لقرار مجلس شورى النواب وأنشئت وزارة الزراعة للعناية بالشؤون الزراعية عامة ، وجعلت مرجع مجالس تفتيش الزراعة

### التوسع في زراعة القطن والقصب

وعنى الخديو بالتوسع في زراعة القطن لما ظهر من ارتفاع أسعاره أثناء الحرب الأهلية الأمريكية وما كانت تدره زراعته على البلاد وقتئذ من الأرباح العظيمة ، وجلب من أوروبا العدد الوفير من آلات الري لتوفير المياه وتحسين طرق الري ، وأمدت الحكومة المزارعين بالزور التي يحتاجون إليها ، وازداد الناتج من القطن في ذلك العهد كما سيبيء بيانه بالفصل الخامس عشر .

ووجه الخديو همته إلى الإكثار من زرع قصب السكر ، وخاصة في أملاكه بالوجه القبلى ، وازدادت عنايته به بعد أن تراجعت أسعار القطن وهبطت إلى مستواها العادى عقب انتهاء الحرب الأمريكية ، فرأى من الحكمة أن ينهض زراعة القصب لاستحداث صناعة السكر بإنشاء معامل السكرية ، ولكى نجد البلاد محصولاً آخر تعتمد عليه بجانب محصول القطن .

### زيادة مساحة الأقطان المزروعة

كان لأعمال الممران التي قام بها إسماعيل في ميادين الزراعة فضل كبير في ازدياد مساحة الأقطان الزراعية وزيادة محصولها ، فقد كانت مساحة الأراضى المزروعة في أواخر عهد محمد على ٣٨٥٦٠٠٠ فدان<sup>(٢)</sup> ، فبالتى في أواخر عهد إسماعيل ٨١٠٠٠٠ فدان<sup>(٣)</sup> ، أى أنها

(١) انظر لائحة هذه المجالس في قاموس الإدارة والقضاء لنيلب جلد ج ٤ ص ١٣ طبعة

سنة ١٨٩٢

(٢) إحصاء كلوت بك في كتابه (لحة عامة إلى مصر) ج ٢ ص ٢٦٤ (من الأصل الفرنسى)

(٣) إحصاء لجنة التحقيق العليا في تقريرها الذى قدمته من حالة مصر المالية في أبريل سنة ١٨٧٩ والمنشور في الكتاب الأصفر (مجموعة الوثائق الدبلوماسية الفرنسية من سنة ١٨٧٨ — ١٨٧٩)

زادت في هذا العهد بمقدار مليون فدان تقريباً ، ويدخل في هذا الإحصاء ما زاد من الأطنان في عهد سميد ، لما اشتمل عليه ذلك العهد من الإصلاحات الزراعية التي سبق الكلام عنها بالجزء الأول ص ٢٤<sup>(١)</sup>

## منشآت الصناعة

### معامل السكر

أنشأ إسماعيل باشا المعامل الكبرى لصناعة السكر في الوجه القبلي<sup>(٢)</sup> ، وقد نشطت هذه الصناعة بما أنشأ من تلك المعامل وما جلبه إليها من الآلات الحديثة ، وما خصصه لها من الأطنان لزراعة القصب ، وتعددت معامل السكر ، فبلغت سبعة عشر معملاً أنشئت في المدن الآتية :

في مديرية بني سويف

معمل بيا

في مديرية المنيا

معامل الفشن . منقطة . أبا الوقف . مطاى . المنيا . أبو قرقاص . الشيخ فضل .

مخالوط . بني مزار

في مديرية أسيوط

الروضة

في مديرية قنا

الضبعة . أرميت . الطافنة

(١) جاء في خطبة العرش التي تليت مجلس شورى النواب في يناير سنة ١٨٦٩ أن ما صار لإصلاحه وزراعته في عهد الخديو إسماعيل لثاية تلك السنة بلغ ٣٢٧٤٥٨ فدان كما سيبيء بيانه بالفصل الثاني عشر . وجاء في تقرير بشة « كيف » الإنجليزية التي سيرد الكلام عنها أن مساحة الأطنان المزروعة في عهد سميد باشا ١٠٠٠٠٠٠٠ فدان ، أى أن زيادتها في عهد إسماعيل بلغت ١٨٠٠ في المائة (ص ٣٩١ كتاب مصر كما هي لما ذكره)

(٢) هامش الطبعة الثانية - ذكرنا في كتاب عصر محمد علي (ص ٥٦٥ من الطبعة الأولى و ٤٦٥ من الطبعة الثانية) إنشاء محمد علي ثلاثة معامل للسكر في الوجه القبلي ، ولكن إنتاج هذه المعامل كان محدوداً ولم تنو على زراعة السكر المتكرر الوارد من معامل أوروبا بلودته ورخص أسعاره

### في مديرية الفيوم

سنورس . أبو كساه . وكان بأبو كساه مصنعان مصنع (أبو كساه) ومصنع (الدودة) وكانت هذه المامل تابعة للدائرة السنية ، أى ملكا خاصا للخديو ، وقد نجح بعضها نجاحا كبيرا ، وتعطل البعض الآخر بسبب كثرة النفقات والارتباك المالي ، وسوء الإدارة . وبذل إسماعيل في إقامة هذه المامل أموالا طائلة استوفى معظمها من القروض وصف العلامة على باشا مبارك بعض هذه المامل لمناسبة كلامه عن البلاد القاعة بها ، وأنا ناقلون هنا ، على سبيل المثال ، ما ذكره عن مصنع الضبعية<sup>(١)</sup> بمركز قوص ( الآن بمركز الأقصر ) ، قال : « وفي الضبعية للدائرة السنية تفتيش أطيان عشرة آلاف فدان تزرع قصباً ، وتسقى بالوايوارات ، وبها فاوريقة فرنساوية ذات عصاريتين ، وآلات كاملة لمصره وعمل السكر منه . وينقل إليها القصب بسكك حديد زراعية معموله هناك ، وشغلها دائم ليلا ونهارا ، كباقي الفاوريقات ، بواسطة وابور نور تنفثق أنواره على المنابر والآلات والمخازن وجميع الأماكن اللازمة للشغل ، ويستمر شغلها كل سنة نحو خمسة أشهر ، وتصدر كل يوم محصول ستة وستين فادانا ، وتنتج في اليوم من السكر الأبيض المكرر فوق ثمانمائة قنطار سكرًا حبا ، ومن السكر الأحمر فوق أربعمائة قنطار أقعا ، وينقل منها المسل نمرة ٣ إلى ورشة الروم بفاوريقة المطاعة ليستخرج منه السبرنو ، وقد عمات تجربة الفدان من هذا التفتيش ، فوجد متحصله من السكر بأنواعه اثنين وعشرين قنطارا ، ثم إن الفاوريقة يخرج منها فرع من سكة الحديد يوصل إلى البحر ( النيل ) لنقل الآلات التي تأتي بطريق البحر »

### معامل النسيج

وعاد النشاط إلى معمل الطرايش بفوه ، ومعمل النسيج بها ، وهما النشاطان من عهد محمد علي وأنشئ مصنعان لعمل الجوخ ، أحدهما ببولاق ، والثاني بشبرا ، وكانا يصنعان الأجواخ التي تلزم لجنود البر والبحر

## معامل الطوب والدباغة والزجاج والورق

وأُنشئَ معمل لضرب الطوب في قليوب ، ومصنع لدبغ الجلود بالإسكندرية ، ومعامل الزجاج ، ومعمل للورق في بلاق وهو الذى أسلفنا الكلام عنه (ص ٢٥١ ج ١ طبعة ثانية)

## المواصلات والسكك الحديدية

وأصلحت إدارة السكك الحديدية بعد أن كانت مختلة في أواخر عهد سعيد ، وبذل إسماعيل جهداً كبيراً في مد السكك الحديدية في أنحاء القطر ، فقد كان طول ما أنشئ منها قبل ولايته الحسب ٢٤٥ ميل ( خمسة وأربعين ومائتي ميل ) ، فأنشأ هو نحو ١٠٨٥ ميل « خمسة وعشرين وألف ميل »<sup>(١)</sup>

وبحسب إحصاء بعثة « كيف » الإنجليزية ، بلغ طول السكك الحديدية التي أنشأها إسماعيل ١٢٠٠ ميل ، وقدرت البعثة نفقات إنشائها بمبلغ ١٣٢٠٠.٠٠٠ جنيه ونيف ، بواقع المثل ١١٠٠٠ جنيه<sup>(٢)</sup>

وهالك بيان أهم الخطوط التي أنشئت في ذلك العهد وتاريخ إنشائها وطولها بالكيلو متر<sup>(٣)</sup>

## الخطوط التي أنشئت في عهد عباس وسعيد

الخط	السنة التي أنشئ فيها	طوله بالكيلو متر
من القبارى (الاسكندرية)	١٨٥٤	١٠٧
إلى كفر الزيات	١٨٥٥	١٨
من كفر الزيات إلى طنطا	١٨٥٦	٨٦
من طنطا إلى القاهرة	١٨٥٨	(ثم أُنشئ سنة ١٨٦٩ بعد إنشاء خط مصر - الاسماعيلية - السويس)
من القاهرة إلى السويس رأساً	١٨٥٩	١٨
من طنطا إلى كفر الزيات		

(١) الخط التوفيقي ج ٧ ص ٨٧

(٢) تقرير بعثة كيف Cave المنفور ذيل الكتاب (مصر كما هي) لماك كونس ٣٩١ و ٤٠٤

(٣) من مذكرة لمصلحة السكك الحديدية قدمت لمؤتمر الملاحة الدولي سنة ١٩٢٦

الخط	السنة التي أنشئ فيها	طوله بالكيلومتر
من القاهرة إلى قليوب	١٨٦١	١٤
من بنها إلى ميت بره	١٨٦١	١٠
من بنها إلى الزقازيق	١٨٦٠	٣٧
من طنطا إلى علة روح	١٨٥٧	١٤
من علة روح إلى سمند	١٨٥٩	٢١

### الخطوط التي أنشئت في عهد إسماعيل

من دمنهور إلى التبارى	١٨٦٤	٦٤
من بنها إلى طنطا	١٨٦٥	٤١
من كفر الزيات إلى دمنهور	١٨٦٥	٤٣
من قليوب إلى بنها	١٨٦٦	٣١
من القاهرة إلى سراى القبة	١٨٦٥	٧
من القاهرة إلى المحطة	١٨٦٥	١٣
خط الجبل الأحمر	١٨٦٥	٤
من المكس إلى محاجر الدخيلة	١٨٧٠	١٦
من سيدى جابر إلى رشيد	١٨٧٦	٦٦
من للممورة إلى أبو قير	١٨٧٦	٣
من قليوب إلى القناطر الخيرية	١٨٦٥	١٠
من شبين الكوم إلى طنطا	١٨٦٦	٢٨
من علة روح إلى دسوق	١٨٦٥	٥٢
من الزقازيق إلى الإسماعيلية	١٨٦٨	٧٨
من نفيشة إلى السويس	١٨٦٨	٩١
من الزقازيق إلى بنها	١٨٧٠	
من قليوب إلى الزقازيق	١٨٦٥	٦٣
من الزقازيق إلى المنصورة	١٨٦٥	٧٠
من أبو كبير إلى الصالحية	١٨٦٩	٣٤



الخط	السنة التي أنشئ فيها	طوله بالكيلو متر
من سنود إلى طنطا	١٨٦٣	١٧
من طنطا إلى دمياط	١٨٦٩	٦٦
من محلة روح إلى طنطا	١٨٧٦	
من قلين إلى كفر الشيخ	١٨٧٥	١٧
من محلة روح إلى ذفي	١٨٦٥	٣٢
من بولاق الدكرور إلى بشتيل	١٨٧٢	٤
من بشتيل إلى اتياى البارود	١٨٧٢	١١٦
من بولاق الدكرور إلى المنيا	١٨٦٧	٢٣٨
من المنيا إلى ملوى	١٨٧٠	٤٨
من ملوى إلى أسيوط	١٨٧٤	٨٢
توصيلة معمل بها	١٨٧٠	١
توصيلة النيل إلى أسيوط	١٨٧٥	١
من الواسطة إلى الفيوم	١٨٦٨	٣٨
من الفيوم إلى أبو كساه	١٨٦٩	٢٤
من باب اللوق إلى حمامات حلوان	١٨٧٢	٢٥

وعملت التحويلة من الملاحة إلى محطة الباب الجديد بالإسكندرية سنة ١٨٧٦ ، وخصصت  
محطة التبارى من ذلك الحين للبخائع والقطارات الخاصة الواسلة إلى الميناء  
ومد الخط الحديدى من وادى حلفا جنوبا على مسافة ٥٧ كيلو مترا كما تقدم بيانه  
(ص ١٦٢ ج ١)

### التلغرافات

وعملت الخطوط التلغرافية التى بدى إنشاؤها فى عهد سعيد باشا ، وتألفت منها شبكة  
ممتدة الفروع بين مختلف البلدان ، ومدت أيضا الخطوط التلغرافية بين مصر والسودان وبين  
المدن المهمة فى الأقاليم السودانية كما تقدم بيانه (ص ١٦٥ ج ١)

وبلغ طول الخطوط التلغرافية سنة ١٨٧٢ في مصر والسودان ٥٥٨٢ كيلو متر وطول أسلاكها ١١٩٥١ كم<sup>(١)</sup>

وهالك أهم هذه الخطوط في مصر

الخطوط	عدد الأسلاك	طول الخط بالكيلو متر
من مصر إلى الإسكندرية	٦	٢٢٣ * (٢)
من مصر إلى ضواحيها	٢	٨٠ *
من القاهرة إلى قليوب والقناطر الخيرية	٢	٢٨
من القاهرة إلى غزة (فلسطين) بطريق بنها	٢	٤٥٥
من القاهرة إلى السويس بطريق بنها	١	٢٤٢
من القاهرة إلى المنصورة بطريق قليوب	٢	١٥٤
من القاهرة إلى السويس رأساً	٤	١٤٤
من بنها إلى سراي ميت بره	٢	١٤
من بنها إلى الزقازيق فالسويس	٢	١٩٧
من طنطا إلى طاحنا فدمياط	٢	١١٥
من طنطا إلى زفي	٢	٥٣
من طنطا إلى دسوق	٢	٧٤
من طنطا إلى شبين الكوم	٢	٣٠
من الإسماعيلية إلى بور سعيد	١	٧٤
من القنطرة إلى بور سعيد	١	٤١
من دمنهور إلى المعطف ورشيد	٢	٩٠ *
من القاهرة إلى المنيا	٢	٢٧٦
من المنيا إلى أسيوط	٢	١٤٤
من أسيوط إلى قنا	٢	٢٢٥
من قنا إلى أسوان	٢	٢٥٧

(١) عن كتاب إحصاء مصر سنة ١٨٣٧ ص ١٨٥  
(٢) هذه العلامة \* تدل على أن الخط منشأ من عهد سعيد باشا

الخط	عدد الأسلاك	طوله بالكيلو متر
من قنا إلى القصير	٢	١٨٨
من أسوان إلى وادى حلفا	٢	٣٣٧

هذا عددا خطوط السودان وقد سبق الكلام فيها

وبلغ عدد مكاتب التلغراف في مصر والسودان سنة ١٨٧٨ : ١٥١ مكتب ، منها ٨٦ مكتباً بالوجه البحرى و ٤٤ مكتباً بالوجه القبلى و ٢١ مكتباً بالسودان وأنشأت الشركة الإنجليزية الشرقية في عهده خطا تلغرافياً بحرياً من الإسكندرية إلى مالطة وصقلية فأوروبا ، وخطا آخر من الإسكندرية إلى السويس إلى عدن فالهند ، وبخط بخط الشرق الأقصى وأستراليا ، فانتقلت مصر بأوروبا بخط الشركة الإنجليزية وبالخط الذى أنشأته الحكومة المصرية إلى غزة ومنها إلى الاستانة

### البريد

استمر البريد في عهد عباس وسعيد يسير على الطريقة التى كانت متبعة في عصر محمد على ، فكان يحمل برأ على يد السعاة وبحراً على ظهر السفن فى النيل ( انظر عصر محمد على ص ٥٦٧ )

وكان للجاناليات الأوروبية مكاتب للبريد بالإسكندرية والقاهرة ، يقوم عليها طائفة من الأفراد يتولون أمر إرسال الخطابات إلى أصحابها ، واشتهر منهم رجل يسمى السيوى موتسى Muzzi فكان له شبه إدارة لتوزيع البريد بين مصر وأوروبا

فاعتزم إسماعيل إنشاء مصلحة بريد مصرية ، تكون فرعاً من فروع الحكومة ، فاشتري إدارة البريد التى أنشأها السيوى موتسى ، وصارت إدارة مصرية تابعة للحكومة من يناير سنة ١٨٦٥ ، وأبقى السيوى موتسى مديراً لها ، بعد أن أنعم عليه بلقب بك ، فصار أول مدير لمصلحة البريد في مصر

واعترل موتسى بك العمل سنة ١٨٧٦ ، فعين مكانه الستركليار Caillard الإنجليزي وأنعم عليه فيما بعد بالباشوية ، فعرف بكليار باشا المسمى باسمه الشارع الذى به دار مصلحة البريد العامة بالإسكندرية ( نقلت إلى القاهرة )

وقد نظمت إدارة البريد وأنشئت لها المكاتب فى الإسكندرية والقاهرة والأقاليم ، وبلغ عددها في عهد إسماعيل ٢١٠ مكتب ( عشرة ومائتى مكتب )

## المتحف المصرى

تقدم القول فى كتاب « عصر محمد على » ( ص ٤٦٢ ) أن محمد على أمر بمنع خروج الآثار القديمة من مصر ، وبالحفاظ عليها ، وأنشأ داراً للآثار بجهة الأزبكية بمنزل المقردار ، ونضيف إلى ذلك أن هذا الأمر لم يمنع يد السرقة والنهب أن تمتد إلى الآثار والماديات القديمة ، فكان الإفراج ينهبون منها ما نصل إليه أيديهم ، وينقلون منها إلى بلادهم من بدائع الآثار المصرية ما تزدان به الآن متاحف أوروبا

وكانت الحكومة ذاتها ، وخاصة فى عهد عباس الأول ، تهب من هذه الآثار إلى الأمراء والعظماء من الأجانب بغير حساب ، حتى تضاعفت مجموعة الماديات التى جمعت فى دار الآثار ، فأمر عباس بنقلها إلى القلعة ، فنقلت إليها

وحدث سنة ١٨٥٥ أن جاء مصر الأرشيدوق ماكسميليان النمساوى زائراً ، فأعجبت تلك الآثار ، فطلب إلى عباس باشا أن يهبه شيئاً منها ، وكان عباس لا يقدر قيمتها الفنية أو التاريخية ، ولا يشعر بواجب المحافظة عليها ، فوهبها إياه كلها ، ولم يتورع عن التفريط فى تلك السكروز القومية الثمينة

وفى غضون هذه المآسى جاء مصر عالم من علماء الماديات كان له الفضل الكبير فى الاحتفاظ بآثار مصر ، ذلك هو العالم الفرنسى المسيو « مارييت » Mariette الذى اشتهر ذكره وعرف فيما بعد بمارييت باشا

جاء المسيو مارييت مصر سنة ١٨٥٠ ، موفداً من قبل الحكومة الفرنسية للبحث عن بعض الآثار والمخطوطات ، فمكث على التنقيب عن آثار سقاره ، وأجرى حفائر عظيمة حتى كشف مدفن الميجول ( السرايوم ) ، وكان يعمل فى التنقيب منفرداً ، دون أن تكون له بالحكومة صلة رسمية ، وقد نقل إلى فرنسا كثيراً مما عثر عليه من الماديات واللوحات الأثرية ، وظل يعمل على هذا النحو حتى جملة سميد باشا سنة ١٨٥٨ مأموراً لأعمال الماديات بمصر ، وكان ذلك بمضى المسيو فردينان دلسبس صديق سميد الحليم ، وقد بذل مارييت جهوداً موفقة فى التنقيب عن الماديات والآثار ونقلت إلى مخازن أعدت لها ببولاق

ولما مات سميد لقي مارييت من إسماعيل تعظيماً كبيراً ، فأمره الخديو بإصلاح مخازن بولاق وتوسيعها ، وافتتحها فى حفلة رسمية حافلة يوم ١٨ أكتوبر سنة ١٨٦٣ ، وظلت دار الماديات فى تقدم مستمر بفضل مثابة مارييت ومؤازرة إسماعيل إياه طوال مدة حكمه

وبقي مارييت مثابراً على تعهد متحف الآثار حتى توفي سنة ١٨٨١ ، وقد نقل المتحف إلى الجزيرة سنة ١٨٩١ ، ثم إلى مكانه الحالي بجوار قصر النيل سنة ١٩٠٢ ، ودفن جثمان مارييت باشا في تاووس بمدخل المتحف

### دار الآثار العربية

وأصدر إسماعيل أمراً بإنشاء دار الآثار العربية سنة ١٨٦٩ ، وعهد بإنقاذ المشروع إلى السيوف فرانس بك ( باشا ) كبير مهندسي الأوقاف ، ليجمع فيها ما كان مبثغراً في المساجد من الآثار العربية والإسلامية ، ولكن المشروع لم يتحقق في عهد إسماعيل وإنما نفذ في عهد توفيق باشا

### دار الرصد

وأنشأ الرصدخانه ( دار الرصد ) بالعباسية وعهد برأسها إلى إسماعيل بك ( باشا ) الفلكي العالم المشهور الذي تقدم الكلام عنه ( ج ١ ص ٢٦٨ )

### مصلحة الإحصاء

وأنشئت مصلحة الإحصاء تولاها السيودي ريني بك ، ثم عهد برأسها إلى المهندس الإيطالي السيو اميتشي Amicci ، ولها إحصاءات قيمة عن أحوال مصر الاقتصادية والاجتماعية وقد اقترحت هذه المصلحة عمل إحصاء جديد للسكان في أواخر عهد إسماعيل ، ولكنه لم ينفذ إلا في أوائل عهد توفيق باشا ، وعرف بإحصاء ٤ مايو سنة ١٨٨٢

### مصلحة المساحة

وأنشئت ( مصلحة المساحة ) في أواخر عهد إسماعيل ، وهي من أهم أعمال العمران المرتبطة بالزراعة والملكية الزراعية ، وعهد بإدارتها إلى السير كلفين والسيو كليجور ، ثم أسندت إدارتها في أبريل سنة ١٨٧٩ إلى الجنرال إستون باشا رئيس هيئة أركان حرب الجيش المصري

## الأعمال الصحية

كانت المسائل الصحية موضع عناية إسماعيل ، وشاركه في هذه العناية نواب الأطباء في مصر وأعضاء مجلس شورى النواب ، فقد وجهوا همهم جميعاً إلى تحسين أحوال البلاد الصحية ، وكان للإدارة الصحية فضل كبير في مقاومة الأمراض ومكافحة الأوبئة ، وخاصة وباء الكوليرا الذى حل بالبلاد سنة ١٨٦٥ ، وكان أشد ما أصيبت به البلاد من الأوبئة في ذلك العصر

وأُنشئت مستشفيات عدة ، وهاك بيان المستشفيات التى كانت موجودة بمصر والسودان في ذلك العهد: (١)

عدد الأمرة	المستشفيات
١١٥٣	القاهرة — المستشفى الأميرى
١٥٠	» » » المستشفى الأوروبى (٢)
٣٥٠	الإسكندرية — المستشفى الأميرى
١٥٠	» » » المستشفى الأوروبى (٣)
٦٠	» » » المستشفى اليونانى (٤)
٨٠	» » » مستشفى الديا كونيس (٥)
٥٠	رشيد
٤٥	بور سعيد
٣٤	الإسماعيلية
٤٠	السويس : المستشفى الأميرى
٥٠	» : المستشفى الأوروبى (٦)
٢٥	القصر
٤٠	سواكن
٤١	مصوع
٥٠	دمهور

(١) عن كتاب إحصاء مصر سنة ١٨٧٣ من ٢٣٤

(٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦) مستشفيات أوروبية

عدد الأسرة	المستشفيات
١٥	المطف
٣٠	طنطا
٢٥	الحلة الكبرى
٢٥	شبين الكوم
٥٥	الزقازيق
٥٠	النصورة
٢٥	بها
٢٥	الجيزة
٣٠	القناطر الخيرية
٥٠	بنى سويف
١٠	الفيوم
٣٠	أسيوط
٢٥	سوهاج
٢٥	قنا
٢٥	إسنا
١٥	دمنية
٣٨	كسلا
٢٢٠	بربر
٣٥	الايض (كردفان)
٦٠	منار
٧٠	الخرطوم

## عمران المدن

كان إسماعيل أثناء دراسته بباريس ميالا إلى علوم الهندسة ، ومن هنا اتجهت ميوله إلى تنظيم المدن وتخطيطها وتجميلها ، وقد وجه جل عنايته في هذا الصدد إلى القاهرة والإسكندرية

## في القاهرة

فن أعماله في القاهرة إزالة تلال الأتربة التي كانت تحيط بها ، والتي بدأ محمد علي وإبراهيم في إزالتها ، وتخطيط شوارع وميادين جديدة ، كشارع الفجالة الجديد ، وشارع كلوت بك ، وشارع محمد علي ، وشارع عبد العزيز ، وشارع هابدين وأنشأ أحياء بأكملها ، كحي الإسماعيلية ، والتوفيقية ، وهابدين ، وميدان الأوبرا ، ونظم جهات الجزيرة ، والجزيرة ، بمد أنشأ بهما قصوره العظيمة ، وأنشأ حديقة النبات بالجزيرة (١)

وكان لفتح الشوارع والميادين والأحياء الجديدة فضل كبير في توسيع المدينة وتجميلها ، وتوفير الهواء النقي وتذير الوسائل الصحية للسكان ، وارتفاع قيمة الأراضي والمباني وازدهار العمران

وأم الأحياء التي أنشأها حي (الإسماعيلية) ، وقد سمي باسمه ، لأنه هو الآخر بإنشائه ، وكانت جهاته من قبل أراضي خربة تحتوي على كثبان من الأتربة وبرك المياه ، وأراضي سباح ، نخططها وأنشأ فيها الشوارع والحارات على خطوط مستقيمة ، وأغلبها متقاطع على زوايا قائمة ، ودكت شوارعها وحاراتها بالحجر (الدقشوم) ، ونظمت على جوانبها الأرصفة ، ومدت في أرضها أنابيب المياه ، وأقيمت فيها أعمدة المصابيح لإزالتها بناف الاستصباح ، فأصبحت كما يقول العلامة علي باشا مبارك « من أبهج أخطاط القاهرة وأعمرها ، وسكنها الأشراف والأعيان » (٢)

وبني مسرح السكوميدي ومسرح الأوبرا ، ونسق حديقة الأزبكية تنسيقاً جميلاً وأنشأ كوبري قصر النيل البديع ليصل الجزيرة بمصر ، وتم إنشاؤه على يد شركة فيف ليل Fives Lille الفرنسية سنة ١٨٧٢ ، وتكلف ١٠٨.٠٠٠ جنيه ، والكوبري المسمى الكوبري الإنجليزي أو كوبري البحر الأعمى (كوبري الجلاء الآن) لوصول الجزيرة بالجزيرة ، وقامت بإنشائه شركة إنجليزية وتكلف ٤٠.٠٠٠ جنيه وتم إنشاؤه أيضاً سنة ١٨٧٢

(١) هامش الطبعة الثانية — وقد بقي منها الآن حدائق الحيوان الحالية وجزء من حديقة الأورمان ، وأنشأ حدائق الجزيرة التي بقي منها الآن حدائق الزهور والأشجار  
(٢) الخطط التوفيقية ج ٣ ص ١١٨



وردم بركة الرطلى وأنشأ بها الشوارع المستقيمة  
وأنشأ الطريق المبدئين القاهرة والأهرام ، ووصفه بالأحجار ، وكان إنشاؤه سنة  
١٨٦٩ لتناسبة زيارة الإمبراطورة أوجيى مصر لحضور حفلات افتتاح قناة السويس  
ومد أنابيب المياه فى أحياء المدينة لتوزيع مياه النيل العذبة فى البيوت بعد أن كان يحملها  
السقاؤون فى القرب  
وعنى بتمميم الكنس والرش فى شوارع القاهرة ، وأدخل فيها نظام الإنارة بنافذ  
الاستصباح ، فأكسب المدينة بالليل بهجة وجمالا وبهاء ، وساعدت الأنوار على حفظ  
الآمن ليلا

وهو أول من شرع فى إقامة تماثيل العظماء فى الميادين العامة تخليداً لذكراهم ، فأمر  
بصنع التماثيل الكبيرين اللذين يزينان أهم ميادين القاهرة والإسكندرية ، الأول لمحمد على ،  
وقد نصب فى الإسكندرية ، والثانى لإبراهيم باشا وقد نصب فى القاهرة سنة ١٨٧٣  
وعمر المسجد الحسينى ، وأصلح ميدان الرميّة ، الواقع بجانب القلعة ، ووسعه وغرس  
به الأشجار وأوصله بشارع محمد على فصار من أفسح ميادين القاهرة  
وأمر ببناء حمامات حلوان ، لما تبين من مزايا مياهها المعدنية الكبرى ، وعنى بممران  
هذه المدينة وشيد بها قصراً نفما وهو المعروف بقصر الوالدة على النيل ، وخطط طريقا  
معبداً من النيل إلى حلوان ، ورغب إلى السراة سكنائها ، وأنشأ السكة الحديدية التى تصلها  
بالقاهرة وبلغ عدد سكان العاصمة فى ذلك العهد ٣٥٠.٠٠٠ نسمة

### فى الإسكندرية

تكلمنا عن عمران الإسكندرية فى عهد محمد على (عصر محمد على من ٣٤٠ و ٤٦٢) ،  
وقد ازدادت عمرانها فى عهد إبراهيم وعباس ، ثم فى عهد سعيد الذى كان يحب الإقامة فيها ،  
ويؤثرها على عاصمة البلاد ، وقد جدد بها مسجد البوصيرى بالبناء الشرقى ، وبلغ عدد سكانها  
فى عهده نحو مائة ألف من السكان

وازداد عمرانها فى عهد إسماعيل ، فاخترط فيها شوارع وأحياء جديدة ، كشارع إبراهيم  
الممتد من مدرسة السبع بنات إلى ترعة المحمودية ، وشارع الجرك ، وشارع المحمودية ، وفتح  
سعة شوارع أخرى ممدة بين سكة باب شرقى والطريق الحرقى التى كان يحيط بالدينة  
وأثرت أحيائها بنافذ الاستصباح بواسطة شركة أجنبية ، وأنشئت بلدياتها للاعتناء

بتنظيم شوارعها وللقيام بأعمال النظافة والصحة والصيانة فيها ، وتم تبليط كثير من شوارع الإسكندرية ، وعملت المجارى تحت الأرض لتصريف مياه الأمطار وغيرها ، وعهد الخديو إلى إحدى الشركات الأجنبية<sup>(١)</sup> توصيل المياه العذبة من المحمودية إلى المدينة وتوزيعها بواسطة وابور مياه الإسكندرية

وعمرت جهة الرمل في عهده عمرانا كبيرا ، واتصلت بالمدينة بخط حديدي ، وأنشأ بها الخديو عدة قصور له ولذويه للإقامة بها في الصيف ، وإليه يرجع الفضل في جعلها مصيف القطار المسمى ، وفتح شارعا عظيما يبتدىء من باب رشيد وينتهى إلى حدود الملاحة بزمام (الندرة) مارا بالسراى الخديوية بالرمل ، طوله من باب شرق إلى السراى ٤٠٠ متر في عرض ١٢ مترا ، ومن السراى إلى الملاحة ٤٠٠٠ متر في عرض ثمانية أمتار ، ومد طريقا من الملاحة إلى ترعة المحمودية

وأنشأ حديقة الزهرة على ترعة المحمودية ، وجعلها مقنزا عاما ، وبني سراى الحفائفة التى أنشئت بها المحكمة المختلطة ، وأصلح ميفاء الإسكندرية ، كما بيناه في الفصل السابع ، وبلغ عدد السكان المدينة في عهده ٢١٢٠٠٠ نسمة<sup>(٢)</sup>

### القصور

وأنشأ عددا كبيرا من القصور ، منها سراى عابدين التى جعلها مقرا للحكم ، وحلت محل سراى القلعة التى بناها محمد على باشا . وسراى الجزيرة . وسراى الجيزة . وسراى بولاق الذكرور . وقصر القبة . وقصر حلوان . وسراى الإسماعيلية . وسراى الزعفران بالمباشية . وسراى الرمل بالإسكندرية . وجدد القصر المالى ، وقصر الزهرة بشبرا ( المدرسة التوفيقية الآن ) ، وسراى المسافر خانة ، وقصر النيل ، وسراى رأس القين بالإسكندرية وأنشأ عدة قصور أخرى في مختلف البنادر كالنيليا ، والمنصورة ، والروضة

(١) تأسست هذه الشركة وأبرم العقد الأول معها في عهد سعيد ثم تحرر العقد التهاى في

عهد إسماعيل

(٢) كتاب إحصاء مصر سنة ١٨٧٣ . صحيفة ٢٠

# الفصل الحادى عشر

## مأساة الديون

مسألة الديون هى الجانب المظلم من تاريخ إسماعيل ، لأنها المأساة التى أنتهت بتصديق  
بناء الاستقلال ، وتدخل الدول فى شؤون البلاد المالية والسياسية ، فمن الواجب أن نوفى  
الكلام فيها فى شىء من الإيضاح والبيان

بقيت مصر سليمة من آفة الاستدانة فى عهد محمد على وإبراهيم ومباس ، وبدأت  
حكومتها تمد يدها إلى الاقتراض فى عهد سعيد باشا ، فاستدان سنة ١٨٦٢ قرضاً مقداره  
٣٢٤٢٨٠٠ ر. جنيه إنجليزى ، واستدان هذا ذلك مبالغ أخرى من الديون السائرة ، فبلغ  
الدين العام عند وفاته ١١١٦٠٠٠ ر. جنيه كما تقدم بيانه (ج ١ ص ٦٦)

أما الخديو إسماعيل ، فكانت آفته الإسراف والاقتراض من البيوت المالية والمرابين  
الأجانب من غير حساب أو نظر فى العواقب ، حتى كبل البلاد حكومة وشعباً بالقروض الفاحشة  
وفى الجدول الآتى بيان الديون التى اقترضها أو اقترضتها الحكومة فى عهده :

### ديون مصر فى عهد إسماعيل

تاريخ القرض	قيمة القرض	
سنة ١٨٦٤	٥٢٠٠٠ ر. ٧٠٤	جنيه إنجليزى
» ١٨٦٥	٣٣٨٧٣٠٠ ر.	» »
» ١٨٦٦	٣٠٠٠٠٠٠ ر.	» »
» ١٨٦٧	٢٠٨٠٠٠٠ ر.	» »
» ١٨٦٨	١١٨٩٠٠٠ ر.	» »
» ١٨٧٠	٧١٤٢٨٦٠ ر.	» »
الديون السائرة	٢٥٠٠٠٠٠ ر.	» »
سنة ١٨٧٣	٣٢٠٠٠٠٠ ر.	» »
سنة ١٨٧٨	٨٥٠٠٠٠ ر.	» »

يضاف إلى ذلك المبالغ الآتية التي تلحق بالقروض وتزد في سياقها وهي :

المتحصل من المقابلة ١٣٥٠٠ر٠٠٠ جنيه إنجليزي

دين الرزنامة ٣٠٣٧ر٠٠٠ » »

نمن أسهم مصر في قناة السويس ٤٠٠٠ر٠٠٠ » »  
ما أخذ من الأوقاف الخيرية

وبيت المال ٥٣٧ر٠٠٠ » »

مطلوبات من الحكومة لم

تدخل في تسوية الدين العام

سنة ١٨٧٦ ٦٠٢٧٦ر٠٠٠ » »

المجموع ١٢٦٠٣٥٤ر٠٠٠ جنيه إنجليزي

### بيان هذه القروض

وهل كانت مصر في حاجة إليها ؟

ونريد الآن أن نتابع سلسلة القروض وتواريخها من عهد ولاية إسماعيل الحكم سنة ١٨٦٣ ، ونبحث ملابساتها وأسبابها ، وفيما أنفقت ، لنعرف هل كانت البلاد في حاجة إليها ؟

### — ١ —

قرض سنة ١٨٦٤

٢٠٠ر٠٤٧٠٥ جنيه

كان على البلاد من الدين العام عند وفاة سعيد باشا نحو أحد عشر مليون جنيه كما أسلفنا ، وهو في الواقع مبلغ جسيم إذا قورن بميزانية مصر في ذلك العصر

وقد ندد إسماعيل حينما تولى عرش مصر بإمراف سلفه سعيد ، واعتزم أن يسير طبقا لقواعد الاقتصاد والتدبير ، ونوه بذلك في خطبة ألقاها<sup>(١)</sup> بحضور وكلاء الدول ، أوضح فيها برنامجها الذي اعتزم اتباعه في الحكم ، فهي بمثابة (خطبة العرش) تفيض بالآمال الكبار والآمان الحسن

قال فيها : « أن أساس الإدارة هو النظام والاقتصاد فى المالية ، وسأبذل كل جهدى فى اتباع قواعد النظام والاقتصاد ، وقد عازمت أن أرتب لنفسى مخصصات محدودة ، لأتجاوزها أبداً ، وسأعمل على إبطال السخرة التى اعتمدت عليها الحكومة فى أعمالها ، وأمل أن تؤدي حرية التجارة إلى نشر الرفاهية والرخاء بين جميع طبقات الشعب ، وسأعنى كل العناية بتوطيد دعائم العدالة »

تلك عهد الخديو فى خطبة العرش وأولها اتباع قواعد النظام والاقتصاد  
ولكن لم تكده تضى عدة أشهر على هذه الدعوة حتى أخذ ينقضها ، ففتح باب القروض متلاحقة بعضها إثر بعض ، واتخذها عادة تكاد تكون سنوية

ولم تكن حالة البلاد المالية مما يستدعى الاقتراض ، لأن مصر تمد من أغنى بلاد العالم ، وتستطيع إذا هم وجدت إدارة حكيمة أن تسلك سبيل التقدم وال عمران دون أن تحتاج إلى القروض ، وعلاوة على ذلك فإن ما نشأ عن الحرب الأمريكية الأهلية من ارتفاع أسعار القطن فى أوائل حكم إسماعيل ، قد جعل البلاد فى حالة يسر ورخاء

واشتملت ميزانية سنة ١٨٦٤ على زيادة فى الدخل على المخرج ، فلم يكن ثمة حاجة إلى قرض جديد كما يقول مؤلف ( تاريخ مصر المالى ) الذى عاش فى ذلك العصر وألف فيه كتابه القيم

ولكن إسماعيل اقترض أول قروضه سنة ١٨٦٤ ، وتذرع لتسويفه بحاجة الحكومة إلى المال لمقاومة الطاعون البقرى الذى انتاب البلاد فى ذلك العهد ، ولسداد أفساط ديون سميد باشا ، ويقول مؤلف ( تاريخ مصر المالى ) « ص ١٨ » إن مقاومة الطاعون البقرى كانت حجة واهية ، لأن الفلاحين والملاك هم الذين احتملوا وحدهم الخسائر الناشئة عن هذا الطاعون ، ولم يرد بميزانية سنة ١٨٦٤ مما أنفقته الحكومة فى هذا الصدد سوى ١٢٥٠٠٠ جنيه ، ولذلك أبدى دهشته من أن الحكومة تلجأ إلى الاقتراض على ما فى ميزانية سنة ١٨٦٤ من زيادة الدخل على المخرج <sup>(١)</sup>

وقال إن السبب الحقيقى لقرض سنة ١٨٦٤ أن إسماعيل لم يحقق وعده الاقتصاد التى قطعها على نفسه ، بل سار سيرة بذخ وهوى وإسراف ، واستكثر من شراء الأطناف والأمالك لنفسه والإففاق عليها ، فهذه الأسباب هى التى جعلته يعقد القرض الأول ،

وما كان سداد ديون سعيد ولا الإنفاق على مقاومة الطاعون البقري ، إلا ذريعة شكلية  
للر الرامد في الميون

هنا ما يقوله مؤلف تاريخ مصر المالى ، وهو كاتب مشهود له بتحرى الحقائق والاعتدال  
فى الرأى ، وليس فى كلامه مبالغة ، لأن المعروف عن إسماعيل باشا أنه كان بطبعه ميالاً إلى  
الاستكثار من المال والبقر ، وظهرت عليه هذه الميول منذ ولايته الحكم ، فقد كان نظار  
أملاكه ومفتشوها يفتشون فى حمل الفلاحين على بيع أطيانهم أو التنازل عنها للتخديو ، حتى  
صار مالكاً لجلس أطيان القطر المصرى

كسبت مدام (أولب إادوار) فى كتابها عن مصر تقول عن الخديو إسماعيل : إنه لم  
يكن يهتم إلا بجمع الملايين ، وكان يفتنى الأطيان فى كل ناحية قدر ما يستطيع ، ويلجأ إلى  
السخرة لزورها واستصلاحها ، ويعقد القرض بلى القرض لآجال طويلة ، تاركاً لمن يخلفه فى  
الحكم أن يسدد ديونه ، حتى كأنه يقصد أن يعقد مهمة الحكم لمن يأتى من بعده<sup>(١)</sup>

كتب هذا الكلام فى ديسمبر سنة ١٨٦٤ ، ولم يكن مضى عامان على اعتلاء إسماعيل  
العرش ، فهذا الوصف يعطيك صورة من ميوله الأولى ، فهو قد بدأ يستدين فى الوقت الذى  
لم تكن البلاد فى حاجة ما إلى الاستدانة ، واستدان ليقضى الأطيان والمعقار  
استدان القرض الأول فى ٢٤ سبتمبر سنة ١٨٦٤ من بيت فروهلينج وجوشن  
Fruhling and Goschen الانجليزى ، وقيمته ٣٠٠٠٠٠ ٧٠٤ جنيه إنجليزى بفائدة ٧ فى  
المائة لمدة ١٥ سنة ، وبالفائدة الحقيقية مع الاستهلاك ١٢ ٪ ، وهى كما ترى فائدة  
فاحشة ، ولذلك لقى القرض إقبالا عظيماً من المكتتبين فى سنداته ، وقد رهن ضرائب  
الأطيان بمدريات الدقهلية والشرقية والبحيرة لسداد أقساطه

قرض سنة ١٨٦٥

٣٠٠٠ ٣٨٧ ٣ جنيه

لم ينفق إسماعيل شيئاً يذكر من قرض سنة ١٨٦٤ على مرافق البلاد العامة ، بل أنفق  
معظمه على توسيع دائرة أطيانه وأملاكه ، واشترى فى ذلك الحين قصر (ميركون)  
على ضفاف البوسفور ، ليتخذ من مرقأ له عند ما ينزل الاستانة ، ولم يكن لولاة مصر قصور

خاصة بهذه المدينة ينزلون بها من قبل ، ولكن إسماعيل رأى من استحکال مظاهر البنخ أن يكون له قصر نخم لا يقل بهاء ورواء عن قصور السلاطين ، فابتاع ذلك القصر وأنفق المبالغ الطائلة في توسيمه وزخرفته

وفي ذلك العهد بدأ ينشئ القصور الفخمة في مصر ، فشرع في إقامة سراى الجزيرة المشهورة ، وكان التصميم على أن تكون داراً أنيقة ، ثم اتسعت فصارَت قصراً فخماً ، وتمتدَّت المباني حولها ، وامتدَّت الطرق الجبلية بين الجزيرة والجزيرة ، وأنفقت الأموال جزافاً في سبيل إنشائها

فهذه النفقات الباهظة جمعت لإسماعيل بفكر في قرض آخر ، ولما تمض ثمانية أشهر على القرض الأول

وليس من خير أن يتنى ولي الأمر ما شاء من القصور والمرات ، ولكن إذا كانت مالية البلاد لا تسمح بنفقات تلك المباني ، ولا سبيل إلى إقامتها إلا من القروض ، فلا تسوغ الاستدانة لهذا الغرض ، لأنه لا يجوز أن تقترض حكومة رشيدة قرضاً ما لإتفاق قيمته على مثل هذه الكماليات

وقد جدَّ سبب آخر دعا إسماعيل إلى عقد القرض الثاني ، وهو الأزمة المالية التي عقت هبوط أسعار القطن ، ذلك أن انتهاء الحرب الأمريكية الأهلية في أوائل سنة ١٨٦٥ فتح الأسواق أمام القطن الأمريكي ، فتراجعت أسعار القطن المصري إلى مستواها القديم ، وقد حل الضيق بالأهالي من الفلاحين والملاك ، لأنهم اعتادوا أثناء ارتفاع أسعار القطن أن ينفقوا عن سعة ويستدينوا المال بفوائد فاحشة من الرايين<sup>(١)</sup> ، على أمل سداده من ثمن القطن في الموسم المقبل ( كما حدث سنة ١٩١٩ ، والتاريخ يعبء نفسه ) ، فلما هبطت أسعار القطن وقعوا في أزمة شديدة عرفت بأزمة سنة ١٨٦٥ ، ولم يدروا كيف يوفون ديونهم ، فاعترزم إسماعيل أن تتدخل الحكومة في هذه الأزمة ، فحصرت ديون الأهالي وسددتها عنهم للدائنين والرايين ، على أن ترجع بها على المدينين مقسطة على سبع سنوات بفائدة ٧ ٪ وخصص لهذه العملية ٤٠٠٠٠٠ ٤٠٠٠٠ جنيه

والفكرة في ذاتها فكرة حكيمة ، تدل على عطف إسماعيل على الشعب ، ولكن اقترانها باستدانة قرض جديد من الخارج يقدحها بهادها ، ولا شك في أن إسماعيل لو اتبع

---

(١) ذكر مؤلف تاريخ مصر المالي ص ٣٣ أن الفائدة كانت من ٣ إلى ٤ ٪ في العصر الواحد أي بواقع ٣٦ ٪ و ٤٨ ٪ في السنة ، وهذا من الخش ما سمع من الفوائد الربوية

التدبير والاقتصاد ، لما كانت الحكومة في حاجة إلى هذا القرض الجديد ، ولا الذى سبقه ، فضلاً عن الديون السائرة التى لم يكن يعرف مقدارها ، وهى الديون التى كان الخديو يقترضها بسندات على الخزنة كما سيحيى بيانه

اقترض لإسماعيل قرض سنة ١٨٦٥ من بنك الأنجلو ، وقدره ٣٠٠٠٠٠٠ ر ٣٨٧ ج ولم يقبض منه سوى ٣٠٠٠٠٠٠ ر ٣ ج ، وrehن فى مقابله ٣٦٥٠٠٠٠ فدان من أملاكه ، ويسمى هذا الدين قرض ( الدائرة السنبة الأول )

- ٣ -

قرض سنة ١٨٦٦

٣٠٠٠٠٠٠ ر ٣ جنيه

هو القرض الذى استدان إسماعيل من بنك أوبنهايم فى ٥ يناير سنة ١٨٦٦ ، وقدره ٣٠٠٠٠٠٠ ر ٣ نج ، وrehن فى مقابلة لإرادات السكك الحديدية (١)

وقد جرت المفاوضات بشأن هذا القرض أثناء مفاوضات القرض السابق ، وهذا من أغرب ما سمع فى معرض التبذير وقصر النظر ، وكان قرض أوبنهايم هو الأسبق ، لكن المفاوضات بشأنه طالت ، فلم يطق إسماعيل صبراً ، واستدان من بنك الأنجلو القرض السابق ، ثم تمت المفاوضات الخاصة بقرض أوبنهايم ، فأتم صفقته أيضاً

واستدان لإسماعيل فى تلك السنة أيضاً دينين آخرين من الديون السائرة ، ولم يكن فى حاجة إلى هذه القروض ، ولكنه أنفقها على بناء قصوره ، ودفع منها ثمن أملاك الأميرين مصطفى فاضل ومحمد عبد الحليم ، فقد كان ميالاً إلى الاستكثار من الأملاك بكل الوسائل كما أسلفنا ، وامتدت أطباعه إلى تجريد الأميرين المذكورين من أملاكهما بالقطار المصرى ، وكان يتخذه عليهما منافستهما إياه على العرش ، واشتد عداؤه لهما لمناوئتهما إياه فى تغيير نظام التوارث ، وقد أسلفنا أن إسماعيل حصل على فرمان مايو سنة ١٨٦٦ الذى جعل وراثه العرش فى بكر أبنائه ( ج ١ ص ٧٣ )

ومن قرض سنة ١٨٦٦ والديون السائرة أدى الرشوة التى بذلها للسلطان والحكام الاستانة للحصول على هذا فرمان ، وقد بلغت هذه الرشوة ثلاثة ملايين جنيه تقريباً ، ودفع ثمن أملاك الأميرين مصطفى فاضل ومحمد عبد الحليم ، فاشترى أملاك الأمير مصطفى



فاضل في نوفمبر سنة ١٨٦٦ بثمان بلف ٢٠٨٠٠٠٠ جنيه ، مقسطة على خمس عشرة سنة وبلغت السمسرة في هذه الصفقة ٨٠ ألف جنيه

واشتري أملاك الأمير محمد عبد الحليم بثمان مقداره ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه تسلم منه البائع ٣٠٠٠٠٠ جنيه سندات على الدائرة السنوية بضمان الحكومة ، وتعهد بأداء القرض الذي استدانته الأمير من قبل<sup>(١)</sup>

فترى مما تقدم أن هذه القروض ضاعت فيما لا ينفع البلاد ، لأن تغيير نظام توارث العرش مسألة شخصية لإسماعيل ، وكذلك شراء أملاك أخيه وعمه ، فكان إسماعيل اقترض هذه الديون لكي تنفع أملاكه ، وتحقيقاً لأطماع شخصية ، وإرضاء لحزازات عائلية لاشأن للبلاد فيها

## - ٤ -

### قرض سنة ١٨٦٧

٢٠٨٠٠٠٠ جنيه

اقترض إسماعيل سنة ١٨٦٧ قرضاً جديداً قيمته ٢٠٨٠٠٠٠ جنيه ، ولم يعرف سبب ظاهر لهذا القرض ، واختلفت الآراء في تمليله ، ولكن التعليل الصحيح أن الخديو علاوة على القروض السابقة كان لا يفتأ يستدين ديوناً سائرة من المراكين الأجانب المقيمين في مصر ، ولم يكن لهذه الديون حساب ظاهر ولا حد معلوم ، وكل ما عرف عنها أنها كانت ذات فوائد فاحشة جداً ، وكان العمل في ذلك الحين قائماً على قدم وساق لتجديد حديقة الأزبكية ، وبناء دار التمثيل ، ومضمار لسباق الخيل ، وبناء قصور حابدين والقبة والزعفران والجيزة والقصر المالي وسراي مصطفى باشا برمل الإسكندرية ، فكل هذه المباني كان ينفق عليها من الديون ثابتة كانت أو سائرة ، لأن ميزانية الحكومة ما كانت تسمح بإقامتها وقد بلغت الديون السائرة إلى ذلك الحين نحو عشرة ملايين جنيه ، وهو مبلغ باهظ

(١) تاريخ مصر المالى ص ٤٤ ، والمعروف أن الخديو اشترى أطيان الأمير محمد عبد الحليم وحقوقه وما يحتل أن يقول له بالإرث وألا يرجع للقطر المصرى بمقتضى حجتين ، إحداها في ١٤ أبريل سنة ١٨٦٦ ، والثانية في ١١ يولييه سنة ١٨٧٠ ، وبمقتضى الحجة الأخيرة تهدد الخديو وإخراجه المصرية بالتنازل من أيديهما للأمير كل سنة ٦٠٠٠٠٠ جنيه لمدة أربعين سنة متوالية ، بمرط أن يتسلم من خزنة مصر ثمانين سنداً على المالية ، قيمة كل سند ٣٠٠٠٠ جنيه ، وهي المسماة (بونات حليم باشا) وبحجوع ذلك ٢٠٤٠٠٠٠٠ جنيه .

يقفل كاهل الخزانة ، وفوائد تبطل جزءاً كبيراً من الإيراد ، فتتزع الخديو إلى عقد قرض سنة ١٨٦٧ برغبته في سداد فوائد هذه الديون التي لا يعرف لها أول ولا آخر ، وفي تحويل الديون السائرة جميعها إلى دين ثابت ، على أن الديون وفوائدها بقيت كما كانت ، فلا سددت وفائدها ، ولا تم تحويلها

### ظهور إسماعيل باشا صديق (المفتش)

سنة ١٨٦٨

إذا تأملت في القروض السابقة ، وجدت أنها قروض كإلية كانت البلاد في غنى عنها ، لأنها أنفقت في الجملة فيما لا يهم مصالح البلاد الحيوية ، ولسكتك إذا قارنتها بالقروض اللاحقة لما تجدها أقل منها مقداراً وأخف عبثاً

ذلك إنه حدث في سنة ١٨٦٨ حادث مالى كان له شأن كبير في زيادة القروض ، وانحدار مالية البلاد إلى الهاوية ، وهو إسناد وزارة المالية إلى إسماعيل صديق باشا المشهور (المفتش) كان وزير المالية سنة ١٨٦٨ إسماعيل راقب باشا ، فمزله الخديو بحجة عدم خبرته في المسائل المالية ، وعين مكانه إسماعيل صديق باشا المعروف بالمفتش ، فكان هذا الرجل في ذاته من الكوارث التي حلت بمصر في عهد إسماعيل

نشأ إسماعيل صديق نشأة بؤس وعوز ، ثم صار موظفاً في الدائرة السنية ، ولكنه نال عطف الخديو لأنه أخوه من الرضاة ، فزال يرقى حتى نال رتبة الباشوية ، وبلغ منصب مفتش عموم الأقاليم ، ومن هنا جاء لقبه (المفتش) الذي لازمه وصار علماً له ، فلما عزل الخديو راقب باشا عين مكانه إسماعيل صديق ، فسلم خزانة مصر ، وظل يتصرف فيها نحو ثمانى سنوات طوال ، إلى أن لقي مصرعه في نوفمبر سنة ١٨٧٦ ، وهذه السنوات المشثومة هي التي جرت الخراب المالى على البلاد ، وهي أتمس فترة في تاريخ مصر الحالى

بقى المفتش متقلداً وزارة المالية طول هذه المدة ، اللهم إلا فترة وجيزة تولاهها عمر باشا لطفى سنة ١٨٧٣ ، ثم عادت إلى المفتش ثانية ، وظل طوال هذه السنين حائراً لرضا الخديو وعطفه ، وقد كسب هذا الرضا لاقتنانه في جمع المال من القروض ، أو من إرهاب الأهليين بمختلف أنواع الضرائب ، فكان الخديو يمجّد ما يطلبه من المال كلما أراد ، وكان هو أيضاً يقطع نصيبه في الغنيمة ، فأثرى إثراء فاحشاً ، وقلد مولاه في عيشة البذخ والإسراف والاستكثار من القصور والأمالك والجواري والحظايا ، وإليه يرجع السبب في استبدان الحكومة نحو

ثمانين مليون جنيه ضاع معظمها سدى ، أو ذهبت إلى جيوب الأجانب ، وكان لنيله رضا الخديو حائزاً سلطة واسمة لدى في إدارة شؤون الحكومة ، وصاحب الأمر والنهي بين الموظفين وغيرهم ، فكان بلا مرء أقوى رجال الدولة نفوذاً في مصر بعد الخديو وستري في ما يلي مبلغ تأثير اصطفاء الخديو لثل اسماعيل صديق في تضخم الديون وتبيد الملايين من الجنيهات حتى وصلت البلاد إلى حالة الإفلاس

- ٥ -

قرض سنة ١٨٦٨

١١٨٩٠٠٠٠ ر. جنيه

اشترك الخديو في المعرض العام الذي أقيم بباريس سنة ١٨٦٧ ، وظهر فيه بمظهر نغم يأخذ بالألباب ، فأفق في هذا السبيل وفي رحلته بباريس ملايين الجنيهات ، وغرضه من هذا الإسراف هو الظهور بمظهر العظمة واجتذاب ثقة البيوت المالية الأجنبية لتقرضه من جديد ، وضاع من قبل جانب من هذه الملايين في الرشا والهديات التي بذلها في الاستانة ليحصل على لقب ( خديو ) ، وقد نال الفرمان الذي منحه هذا اللقب في ٨ يونيو سنة ١٨٦٧ ( ج ١ ص ٧٦ )

فلهذه الأسباب خلت خزانة الحكومة من المال ، ولجأ الخديو إلى الاستدانة من جديد

واقترض فعلاً سنة ١٨٦٨ قرضاً جديداً قدره ١١٨٩٠٠٠٠ ر. جنيه من بنك أونيهايم (١)

وحقيقة هذا القرض ، أى صافي ما دخل منه خزانة الحكومة ٧١٩٥٣٨٤ ر. جنيه ، أى أن سعر القرض ٦١ في المائة ، خلت بالخزانة خسارة فادحة من شروط هذا القرض ، وخصص لسداد أقساطه السنوية إيرادات الجمارك وعوائد الكبارى وإيراد المصلح ( الملح ) ومصايد الأسماك ، وقدر دخل هذه الموارد بمليون جنيه في السنة ، وكان من شروط هذا القرض أن يكف الخديو عن الاستدانة مدة خمس سنوات

أنفق اسماعيل نحو مليونين من هذا القرض في الاستدانة على حفلات وولائم ورشا للسلطان ولرجال المايين

وأنفق جزءا منه في إتمام بناء قصوره في طابدين والقبّة والمباسية والجيزة وسراى مصطفى باشا بالإسكندرية وتأنيثها بفاخر الأثاث والرياش ، ومن هذا القرض أيضا أنفق النفقات الباهظة على حفلات افتتاح قناة السويس سنة ١٨٦٩ ، وقد بلغت مليوناً ونصف مليون جنيه تقريباً

فانظر كيف أن نفقات تلك الحفلات كانت من القرض ، فكان الخديو في هذا الموقف شبيهاً ببعض الدواب والأعيان في الاستدانة للانفاق على إقامة الحفلات والولائم ، والظهور بمظهر التفضيخ والبذخ ، أمام قوم ليس في قلوبهم ذرة من الإخلاص لمضيفهم ، فإن ضيوف القنّاة ومعظمهم من ذوي الرسوم المتوجّهة ، وأصحاب النفوذ والسلطان المالى والسياسى فى أوروبا ، هم الذين استعبدوا مصر بعد انتهاء تلك الحفلات ، وهم الذين ضربوا عليها الوصاية المالية الشديدة الوطأة

أحدثت نفقات حفلات القنّاة فراغاً كبيراً فى الخزّانة ، وبدأت مظاهر الضيق والارتباك تبدو على وزارة المالية ، لقرب المواعيد المضروبة لأداء أقساط الدين ، ولم يكن فى خزائنها ما يفي بذلك ، فاضطر الخديو تقريباً للضائقة ، وكتّاناً لأسرارها ، أن يستدين من أحد معارفه ٣٠٠٠٠٠ جنيه ، وقبلت وزارة المالية أن تخضع البنوك سنداتهما بفائدة ١٤ فى المائة لمدة ثلاثة أشهر ، وبديهي أن قبول هذه الشروط القاسية دليل على ما وصلت إليه الحالة من الضيق والإعسار

وكان الدين السائر يزداد يوماً بعد يوم ، بسبب حاجة الحكومة إلى المال ، حتى بلغ ١٢ مليون جنيه فى أواخر عام ١٨٦٩ ، أى بعد انتهاء حفلات القنّاة ، وهو مبلغ فادح يتنوء به ميزانية البلاد

فتأمل فيما جرت حفلات القنّاة على البلاد من فادح الأضرار ، ومع أن الخديو كان قد وعد أن ينفق على هذه الحفلات من ماله الخاص ، لإكباراً لشأنها ، فإن البلاد وحدها هى التى احتملت نفقاتها

قال مؤلف ( تاريخ مصر المالى ) فى كتابه ص ٩٥ : « إن بهر هذه الحفلات قد أنسى الناس إلى وقت ما أخطار الحالة المالية ، ولكن لم تكذب تنطق شملة الحماسة التى أثارتهما ، حتى بدأ الناس يشعرون بأن هذه الأخطار آخذة فى ازدياد ، وأن هذه الحفلات ذاتها لم تكن إلا سلسلة متصلة الحلقات من أعمال جنونية لا فائدة منها ، فإن البلاد لم تنل أى فائدة مقابل النفقات الفادحة التى بذلت فيها »

أما الحديو اسماعيل فإنه لم يظن إلى الأخطار التي استهدفت لها البلاد ، ومن المؤلم أن حفلات القناة قد زادت غروراً وإمناً في عدم التبصر ، فاستمر يتحدر في طريق الإسراف والاستدانة

### الحصول على المال باستعمال الحيلة

لم تكند تنتهي حفلات القناة حتى أخذ معين المال ينصب في الخزانة ، وكان اسماعيل مقيداً بما اشترطه في القرض السابق ، وهو عدم الاقتراض لمدة خمس سنوات ، فضلاً عن أنه خرج من حفلات القناة وقد ألقى في روع ضيوفه الأوروبيين أن خزائن مصر تفيض بالمال ، وفي الواقع أن مظاهر هذه الحفلات وما أنفق عليها من الملايين ، لا تدع مجالاً للشك في ذلك ، فلم يجد من اللائق ولا من السامع أن يعيده إلى البيوت المالية ويطلب قرضاً جديداً

ولكنه كان في حاجة إلى المال ، فابتكر له وزيره المفتش طريقة خطيرة اتبناها في صيف سنة ١٨٦٩ ، وهي أنه باع إلى التجار الإفرنج مقادير كبيرة من بذرة القطن ، تربى على خمسمائة ألف أردب ، قبض منها نقداً ، ووعد بتسليمها بعد خمسة أشهر ، أي بعد جني محصول القطن الجديد

ولما انقضى الميعاد اتضح أن الحكومة باعت ما لديها من محصول القطن مرة ثانية وقبضت ثمنه ، وقد سويت هذه القضية بأن طلبت الحكومة من التجار أن يبيعوها بسعر ٧٨ قرشاً ما اشتروه منها بسعر ٧١ ، واتفقوا على أن تدفع لهم القيمة بإفادات مالية تسمى عليها فوائد ١٢ ٪ سنوياً ، أي أن ربحهم بلغ ١٨ ٪ سنوياً

وتكررت هذه العملية غير مرة في سنوات عدة ، فقد تبين للجنة التحقيق الأوروبية سنة ١٨٧٨ أن الحكومة كانت تبيع للتجار الأجانب غلالاً ليست في حوزتها ولا ينتظر أن تحوزها ، وتسلم الثمن فوراً ، فإذا جاء موعد تسليم الغلال اشترتها من ذات التاجر الذي باعتها لها ودفعت ثمنها أوراقاً وسندات على الخزانة ، مع فوائد لا تقل عن ١٨ ٪ أو ٢٠ في المائة ، ولا تحتسب الفوائد على المبلغ الأصلي الذي أخذته من التاجر ، بل على المبلغ التالي المقدّر ثمناً للغلال ، ونهايك بما يصيب الحكومة من جراء هذه العمليات من الخسائر الفادحة

قرض سنة ١٨٧٠

( دين الدائرة السنية )

٨٦٠ر١٤٢٧ر٧ جنيه

كان اسماعيل مقيدا بعدم الاقتراض طبقا لشروط سلفة سنة ١٨٦٨ ، ومن جهة أخرى فقد لفتت القروض وضخامتها أنظار الباب العالي ، لحاول وضع حد لها ، فحظر على الخديو بمقتضى فرمان سنة ١٨٦٩ أن يقترض إلا بإذنه ، ولكن اسماعيل كان يريد الاقتراض بأية وسيلة ، فلم يردأ من أن يعقد قرضا لحسابه الخاص

فاستدان في أبريل سنة ١٨٧٠ من البنك الفرنسي المسمى ١٨٦٠ر١٤٢٧ر٧ ج ، بفائدة ٧ ٪ بضمانة أطميانه الخاصة ، عدا الأطميان التي رهنها سابقا ، ولذلك سمى هذا القرض قرض الدائرة السنية الثاني ، وصدر بواقع ٦٧ في المائة ، بعد استبعاد السمسرة والعمولة والمثمة (١) ، فكانت النتيجة أنه لم يدخل منه إلى خزائن الخديو سوى ٥٠٠٠ر٥٠٠ جنيه ، ولكنه يسدد على القيمة الإسمية وهي ٨٦٠ر١٤٢٧ر٧ جنيه في عشرين سنة ، وبلغ العبء الذي احتملته الدائرة السنية سنويا لأداء هذا الدين ٩٦٠ر٦٦٨ جنيه أى ١٣ في المائة تقريباً من رأس المال المدفوع

وكانت حجة اسماعيل التي تذرع بها لعقد هذا القرض أنه احتاج إليه لإنشاء مصانع السكر ومد سكك الحديد الزراعية لأطميانه التي خصصها لزراعة القصب ، وقد أنشئت المصانع فعلا ، ولكنها استلزمت من النفقات أضاف ما تستحقه ، فضلا عن أن أرباحها تقل عن فوائد الدين ، ومن جهة أخرى فليس من الحكمة اقتراض دين جسيم بهذا القدر لإنشاء مصانع في الوقت الذي تنوء فيه الخزانة بالقروض السابقة

## الديون السائرة

٢٥ مليون جنيه

الدين الثابت أو المنتظم هو القرض الذى يحصل الاكتمال فيه بواسطة أحد البنوك بفائدة مقررة ، وبسدد فى مواعيد محدودة بتأمين معين أو ضمان معينة ، وبشرط إتمام استهلاكه فى مدة معينة

أما الدين السائر فهو الذى ينشأ عن الاستحجارات والمعاملات المدنية ، والمشتريات والتوصيات ، ويشمل نوعاً آخر من الدين ، وهو ما يعرف بالإفادات أو البونات (الأذون) المالية ، أو بونات الرزامة ، أو بونات الدائرة السنوية ، والبونات عبارة عن كميالات تمكث بقيم مختلفة مسجوبة على الدواوين المتقدمة تحت الأذن ، موقفاً عليها من وزير المالية ، أو من يفوضه الوزير بالتوقيع ، وتستحق الوفاء فى الميعاد الموضح بها ، وكانت هذه البونات تودع بالخزائن ، فىأتى الراغبون ويطلبون شرائها ، وبعد مساومتهم على سعر الفائدة والاتفاق معهم عليها يدفعون صافي قيمتها للخزانة ويتسلمون الكمبيالات ، ويتجرون بها ، وعند حلول موعد الدفع يقدمونها للخزانة ويأخذون قيمتها ، ولم يكن للديون السائرة حساب معروف ، بل كان الخديو كلما احتاج إلى المال استدان ما تصل إليه يده من المراهين الأجانب المقيمين بمصر ، وقد اختلفت الآراء فى تقديرها لأنه لا سبيل لحصرها

فؤلف ( تاريخ مصر المالى ) يقدرها سنة ١٨٧٤ بـ ٢٦ مليون جنيه ، وقدرها بعضهم بـ ٢٨ مليون جنيه ، وجاء فى ( الوقائع المصرية )<sup>(١)</sup> أنها بلغت ( سنة ١٨٧٣ ) ٢٥ مليون جنيه ، وهو الإحصاء الذى اعتمده

أما فوائد الديون السائرة ، فلم يكن لها حساب معلوم ، قالسيو جليون دنجلار يقول فى رسائله<sup>(٢)</sup> إن الدائرة الخاصة وهى دائرة الخديو اسماعيل كانت تقتضى بفائدة ٢٠٪ و ٢٤٪ فى السنة ، وأن الحالة المالية فى السنة التى كتب فيها رسائله ( عام ١٨٦٧ ) كانت سيئة للدرجة أن الموظفين لم تدفع لهم رواتبهم مدة ثمانية أشهر

(١) العدد ١٠٠ - أول أبريل سنة ١٨٧٣

(٢) رسائل من مصر ص ٦٦

### الحالة المالية سنة ١٨٧٠

رأيت مما تقدم مبلغ مابهظ كاهل الخزانة العامة من القروض المتتابعة التي عقدها اسماعيل ، ومقدار الارتباك الذي وقعت فيه الحكومة وأوصلها إلى حالة سيئة من فقدان التوازن

على أن هذه الحالة ، لوعولجت بالحكمة وحسن التدبير ، لأمكن إنقاذ البلاد من الكوارث المالية التي وقعت من بعد ، فلو وضع اسماعيل حداً لإسرافه وأهوائه ، لسار بالبلاد في طريق مأمون ، وأمكنه مع الزمن إعادة التوازن إلى مالية الحكومة ، ولكنه على العكس استمر في خطئه ، وتلت القروض قروض ، حتى فقدت البلاد استقلالها المالي

ويؤكد مؤلف ( تاريخ مصر المالي ) أنه كان يمكن في سنة ١٨٧٠ تلافى الحالة إذا عدل اسماعيل عن خطئه وتفكك سبيل الإسراف الذي جمعه يقتض في أقل من سبع سنوات مبالغ تربي على ثلاثة وثلاثين مليون جنيه ، على حين كانت البلاد في حالة رخاء وسلم لاتستدعي هذه القروض (١)

ولكن من عيوب اسماعيل أنه كان من الناحية المالية لا ينظر في المواقب ، ولا يحفل إلا بيوه ، ومن هنا جاءت أخطاؤه التي أودت بمرشه ونصدها لها بناء الاستقلال ، ففي كل القروض التي استدناها لم يكن يبحث مطلقاً كيف يؤديها ، بل كل ما يشغله أن يبحث كيف يقترض ، وكيف يحصل على المال ، ويدع ماعدا ذلك من غير بحث أو تفكير

ومما جعل اسماعيل يتبادى في الإسراف والاستدانة أنه لم تكن في البلاد هيئات نيابية ترأب تصرفات الحكومة ، وتحاسبها على الأموال التي تبدها ، أما مجلس شورى النواب فكان يكتفى بالبيانات الملققة أو المبهمة التي يقدمها وزير المالية اسماعيل باشا صديق في كل انقضاء ، ولم يكن بالمجلس شعور بالمسؤولية يدفع أعضائه إلى الاعتراض على سياسة الحكومة المالية ، وما جرت من الخراب على البلاد ، وكذلك لم يوجد من بين بطانة اسماعيل من كان يعترض اعتراضاً جدياً على تلك السياسة ، أو يبصر الخديو بعواقبها الوخيمة ، ولو وجدت حكومة مسئولة أمام هيئة نيابية صحيحة لما استمر الخديو وحاشيته على هذه السياسة المحزنة



## قانون المقابلة

٣٠ أغسطس سنة ١٨٧١

في سنة ١٨٧٠ نشبت الحرب بين فرنسا وألمانيا ، وحى الحرب المشهورة بالحرب السبعينية ، فاضطربت الأسواق في أوروبا ، وقبضت البيوت السالية يدها عن الإقراض ، وكان الخديوى في حاجة إلى المال ، فعمد وزير مالىته إلى زيادة الضرائب ، ولكن هذا المعين لم يف بطلباته ، فابتدع المفتش طريقة تعد بمنزلة قرض إجبارى يوجب من الأهالى ، أو ضريبة جديدة تفرض على أطيانهم ، وصدر بها القانون المشهور بلائحة المقابلة في ٣٠ أغسطس سنة ١٨٧١<sup>(١)</sup>

يقضى هذا القانون بأنه إذا دفع ملاك الأطيان الضرائب المربوطة على أطيانهم لمدة ست سنوات مقدماً تعفى الحكومة أطيانهم على الدوام من نصف المربوط عليها (مادة ٣) ، ولكن يحصلوا على هذه الميزة يدفعون ضرائب السنوات الست دفعة واحدة أو على أقساط متتامة ، لا تزيد مدتها عن ست سنوات ، علاوة على الضريبة السنوية ، وتحسب لهم فوائد مما يدفعونه مقدماً بواقع ٨ ٪ (مادة ٤)

وأساس هذا المشروع على حساب اسماعيل صديق أن الدين العام يبلغ ضعف الضرائب العقارية عن ست سنوات ، فإذا دفع الأهالى الضرائب مضاعفة عن هذه السنوات الست ، سدد الدين كله ، وفي مقابل ذلك تعفيهم الحكومة إلى الأبد من نصف الضريبة المربوطة على أطيانهم وتمهدت الحكومة في هذا القانون (مادة ٣ ومادة ٢٠) بأن من يدفعون المقابلة لا يزداد سعر الضريبة على أطيانهم في المستقبل ، ولا يجوز مطالبتهم بسلفة ولو مؤقتة ، وقضت المادة ٢٩ بأنه لا يجوز لناظر المالية بعد الحصول على المبالغ المطلوبة إصدار سندات على الخزانة أو استدانة ديون جديدة ، ولا تجوز المطالبة بسلف مؤقتة ولو تحت تأثير قوة القاهرة كشرق أو غرق إلا بعد التصديق على ذلك من مجلس النواب (مادة ٣٨) ، وحتمت المادة ٤٣ أن تخصص المبالغ المدفوعة من المقابلة لسداد ديون الحكومة

جمل هذا القانون دفع المقابلة اختيارياً ، ولكن الحكومة لجأت في تنفيذه إلى التوريط بالنسبة للباشوات وكبار الأميان ، وإلى الضغط والإكراه والضرب بالكرياج بالنسبة لساثر

(١) الوقائع المصرية العدد ٤٢٥ (٢٦ سبتمبر سنة ١٨٧١) والأعداد التالية ، ونجد نص القانون

أيضاً في قاموس جلد ج ٣ ص ٦٢٥ (طبعة سنة ١٩٠٠)

الأهلين ، ولولا الإكراه لما ارتضى الناس المخاطرة بأموالهم ، لأنهم يعلمون مبلغ عهود الحكومة ، وخاصة في المسائل المالية ، فهم لم يدفعوا المقابلة إلا مكرهين ، فكانت ضريبة جديدة أو سلفة إجبارية زادتهم إرهاقا وضنكا

وقد استطاعت الحكومة أن تجبي من هذه الضريبة خمسة ملايين من الجنيهات لقاء آخر سنة ١٨٧١ ، وبلغ مجموع ما جنته منها نيفا وثلاثة عشر مليون جنيه ونصفا لقاء سنة ١٨٧٧ (١)

وفى عن البيان أنه لم يدفع شيء من هذه الملايين في الدين العام ، ثابتا كان أو سائرا ؛ بل ابتلعتها هاوية الإسراف التي ابتلعت القروض الأخرى ، وعلاوة على ذلك فإن وزير المالية نقض عهده الذي أعلنه في الوقائع المصرية (٢) ووعد فيه بامتناع الحكومة عن إخراج بونات (سندات) على الخزنة ، فإنه رغم هذا المهد أصدر إقادات مالية استدان بها عدة ملايين أخرى بلغت اثني عشر مليون جنيه ، كما يقدرها مؤلف (تاريخ مصر المالي (٣) ، ونقضت الحكومة عهدها أيضا فزادت الضرائب على ذات الأطيان التي دفعت المقابلة

وقد وقف العمل بقانون المقابلة مؤقتا بالرسوم الصادر بتوحيد الديون (٧ مايو سنة ١٨٧٦) ووعدت الحكومة برد المبالغ التي حصلت من أصحاب الأطيان أو تخفيض الضريبة عنهم تخفيضا يناسب قيمة هذه المبالغ ، على أن مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ أعاد العمل بالمقابلة ، واحتسبها ضمن إيرادات الحكومة ، وخصصها لاستهلاك الدين العام

كانت «المقابلة» طريقة معوجة في الاستدانة ، لأنه معلوم أن معظم إيرادات الحكومة السنوية في بلاد زراعية كمصر تجبي من الضرائب على الأطيان ، فانقاص نصف الربوط من الضرائب إلى الأبد في مقابل سداد ضعف الضريبة مقدما عن ست سنوات يؤدي إلى نضوب معين المال بعد انتهاء السنوات الست ، وهذا يوقع الحكومة في الضيق المالي الشديد ، وليس من القواعد الاقتصادية الصحيحة تقييد الحكومة بدمم زيادة سعر الضريبة ، لأن الضرائب تتبع الحالة المالية العامة ، فتزداد وتنقص بحسب تطور الأحوال ، هذا فضلا عن أن الحكمة التي تذرعت بها الحكومة لوضع قانون المقابلة وهي وفاء الدين العام لم تتحقق البتة

(١) تقرير وزير المالية المقدم في يناير سنة ١٨٨٠ تمهيدا لإلغاء قانون المقابلة . قاموس الإدارة والنفاء ج ١ ص ٦٦٩

(٢) العدد ٤٢٨ (١٢ أكتوبر سنة ١٨٧١)

(٣) ص ١٤١

ولم يسدد شيء من هذا الدين ، بل زاد عما كان عليه ، فكان المقابلة كانت وسيلة لاقتناص الأموال من الأهلين وتبديدها

وقد أنهت هذه الضريبة بمقتضى المرسوم الذى أصدره الخديو توفيق باشا فى ٦ يناير سنة ١٨٨٠ ، وقضى قانون التصفية الصادر فى ١٧ يوليه سنة ١٨٨٠ بأن ما دفع منها يخص منه ما عساه يكون مطلوباً للحكومة من متأخرات الأموال أو الديون أو غيرها ، والباقي يرد إلى أصحابه مقسماً على خمسين سنة ، وخصص لهذه الأقساط كل سنة ١٥٠.٠٠٠ جنيه

## — ٩ —

### القرض المشتوم سنة ١٨٧٣

٣٢.٠٠٠.٠٠٠ جنيه

انتظر اسماعيل بفارغ الصبر انتهاء السنوات الخمس التى حظر فيها على نفسه عقد قروض جديدة تنفيذاً لشروط سلفة سنة ١٨٦٨ ، وسعى جهده فى الاستانة وبذل فيها الأموال الطائلة من الرشا والهدايا ليلقى فرمان سنة ١٨٦٩ ويحصل على فرمان الذى يبيح له الاقتراض من غير حاجة إلى إذن الحكومة التركية ، فقال فى سنة ١٨٧٢ ( ج ١ ص ٧٩ )

فلم تكذب تنبئى هذه المدة ويشعر اسماعيل بفك اعتقاله من هذا القيد ، حتى عقد قرضاً جديداً من بيت أوبهنام المالى قدره ٣٢.٠٠٠.٠٠٠ جنيه ، وهو أكبر القروض من جهة القيمة وأسوأها من جهة الشروط ، وقد دماه المليون « القرض الكبير » ، وهو حقيق بأن يسمى « القرض المشتوم »

وكانت حجتة فى هذا القرض أنه اختزم سداد الديون السائرة ، ولكنه فى الواقع لم يخص شيئاً منه لهذه الغاية ، وبقيت الديون السائرة كما كانت

عقد هذا القرض بفائدة ٧ ٪ وقيمة سندات ٨٤ فى المائة ، وبلغ ما دخل الخزنة منه بعد استبعاد النفقات والخم والسمرة ٧٧.٠٧٤.٠٠٠ جنيه ، أى بنقص ٣٧ ٪ من قيمة الدين الإسمية ، ففسرت الحكومة من أصل القرض نيفاً وأحد عشر مليون جنيه ، فى حين أنها التزمت بنسب سنوى لسداده يبلغ ٦٧.٢٦٥.٢٢٦ جنيه ، ثم إنها لم تقبض

المبلغ نقداً ، بل تسلمت منه فقط أحد عشر مايون جنيه ، والباقي وقدره تسعة ملايين جعلت  
سندات للخزانة المصرية<sup>(١)</sup>

ومن هذا يتبين أن قرصاً ألقى على عاتق البلاد عبئاً جسيماً مقداره اثنان وثلاثون مليون  
جنيه ، بلغ صافي ما تسلمته الحكومة منه نقداً أحد عشر مليون جنيه فقط ، وليس في تاريخ  
القروض ، في العالم قاطبة ، قرض يعقد بمثل هذه الشروط الجائرة ، بل هذه السرقة العلنية ،  
كما أنه لا يمكن أن توجد حكومة عندها قليل من الشعور بالمسئولية تقبل التعاقد على مثل  
هذه الشروط

وقد رهن اسماعيل لعدد هذا الدين ما بقي من موارد الإيراد التي لم تخصص كلها  
أو بعضها للقروض السابقة وهي :

أولاً — إيرادات السكك الحديدية وقد قدرت بـ ٧٥٠ ألف جنيه في السنة

ثانياً — الضرائب الشخصية والضرائب غير المقررة وقدرها مليون جنيه

ثالثاً — عوائد الملح وقدرها ٢٠٠.٠٠٠ جنيه

رابعاً — مليون جنيه من ضريبة المقابلة

خامساً — كل الموارد التي خصصت للقروض السابقة متى أصبحت حرة<sup>(٢)</sup>

ومن تهكم الأقدار أن السنة التي عقد فيها اسماعيل هذا القرض المنحوس هي ذات  
السنة التي نال فيها فرمان سنة ١٨٧٣ الجامع الذي حوله أقصى ما حصل عليه من المزايا ،  
أو بعبارة أخرى إن اسماعيل قد بلغ أوج نفوذه الرسمي في علاقته مع تركيا في الوقت الذي  
أشرفت فيه البلاد على حالة من الإفلاس أفقدتها استقلالها المالي ثم السياسي

الشعور بسوء الحالة المالية سنة ١٨٧٤

تفاقت الديون ، وهجرت الموارد العامة عن أداء أقساطها المتركة ، وتقلت وظائفها على  
الخزانة ، واشتد شعور الخديو بسوء الحالة سنة ١٨٧٤ ، وأدرك أن الدائنين لا بد أن  
أن يرجعوا يوماً على أملاكه الخاصة من عقار وأطيان ، فبادر إلى التصرف فيها إلى أولاده  
وزوجاته ، وشملت المحاكم الشرعية مدى شهرين في تحرير حجج هذه التصرفات وتسجيلها

(١) مصر كما هي Egypt as it is للسير ماك كون Mac Coan من ١٣٦ ، و تقرير لجنة كيف

ص ٣٩٣

(٢) انظر تاريخ مصر المالي من ١٤٣ . و تقرير لجنة « كيف » ص ٣٩٦ من كتاب « مصر كما

هي » للسير ماك كون

ولم يبق باسمه خاصة سوى مصانع السكر التي كانت مرهونة على قرض سنة ١٨٧٠ ، ونحو  
مائة ألف فدان

## - ١٠ -

### دين الرزنامة

سنة ١٨٧٤

احتاج اسماعيل إلى قرض آخر سنة ١٨٧٤ ، فابتدع له الفتنس وسيلة جديدة يقترض  
بها من الأهالي ديناً سمي ( دين الرزنامة )

كانت مصلحة « الرزنامة » تودع فيها رؤوس أموال للمستحقين مقابل دفع معاشات  
لهم ، فابتكر اسماعيل صديق فكرة جديدة ، وهي أن يستثمر الأهالي أموالهم في مصلحة  
الرزنامة ، بأن يودعوا فيها المدخر من هذه الأموال على أن تستثمرها المصلحة في مشروعات  
صناعية وتجارية ، وتصدر الرزنامة سندات إيراد دائم بما لا يزيد عن خمسة ملايين من  
الجنيهات ، على أن تكون المائة فيها مائة ، ويكون ثمن هذه السندات مترواحاً بين جنيتين  
ونصف وخمسة جنيهات ، وتدفع المصلحة فوائد عنها بحساب ٩ ٪ -

وقد أوجس الأهالي شراً من هذه الطريقة في ابتزاز أموالهم ، لأنهم عالمون بمصيرها ،  
ولكن الحكومة لجأت إلى الطريقة التي اتبعها في تحصيل المقابلة ، فبلغ ما ساهم فيه  
الأهالي من سندات هذا القرض الإجباري ٣٣٣٧٠٠٠ جنيه ، لم يدخل الخزنة منها سوى  
١٨٧٨٠٠٠ جنيه ، ولم تدفع من فوائدها سوى جزء من فوائد السنة الأولى .

## - ١١ -

### ما أخذ من بيت المال والأوقاف الخيرية

ولم تكف هذه القروض طلبات الخديو وبطائنه ، بل استولوا أيضاً على ما في خزائن  
بيت المال والأوقاف الخيرية من الأموال المودعة على ذمة الخيرات أو لحساب القسّير والأيتام  
وبلغ ما أخذ من هذا الباب ٥٣٧٠٠٠ جنيه<sup>(١)</sup>

(١) إحصاء لجنة التحقيق العليا في تقريرها المقدم إلى الخديو اسماعيل بتاريخ ١٩ أغسطس  
سنة ١٨٧٨ ص ٦٢ و ٦٧ ( طبعة موديس )

واستمر اسماعيل صديق يستدين بواسطة السالية من المرابين الأجانب ، فزاد الدين  
السائر نضجاً

- ١٢ -

مطلوبات من الحكومة لم تدفع قيمتها لغاية سنة ١٨٧٨

٦٠٠٠٠٠ ٢٧٦ ر جنيه

هى ديون حصرتها لجنة التحقيق العليا حين فحصها ديون الحكومة سنة ١٨٧٨ ولم  
تدخل فى الدين العام الذى صارت تسويته فى نوفمبر سنة ١٨٧٦ ، وهى مطلوبات لتجار  
ومقاولين ودوائر ، أو رصيد حسابات جارية للبنوك ورواتب متأخرة للموظفين وأرباب  
المعاشات (١)

وقد حققت لجنة التحقيق هذه المطلوبات فبلغت ٦٠٠٠٠٠ ٢٧٦ ر جنيه (٢) أضيفت إلى  
الدين السائر

مقدار ما دخل خزانة الحكومة من القروض

وأيت مما تقدم أن الفائدة الإسمية للقروض كانت تتراوح بين ٦ و ٧ ٪ ، ولكن  
فائدتها الحقيقية كانت تصل إلى ١٢ و ١٨ و ٢٦ و ٢٧ فى المائة ، وكان الخديو كلا أعوزه  
المال يستدين بفوائد باهظة جالبة للخراب ، وزادت هذه الفوائد الربوية فى أواخر سنة ١٨٧٥  
وأوائل سنة ١٨٧٦ ، لاضطرار الحكومة إلى أداء أقساط الديون المتركة وفوائدها ،  
فكانت تتحاييل للحصول على المال بأية وسيلة ، ومنها الاستدانة بواسطة السندات على  
الخزانة بفوائد فاحشة ، بالغة ما بلغت ، فكانت سائرة فى سبيل الخراب لا محالة

ولم تكن قيمة القروض تصل كاملة إلى الخزانة ، بل كان أصحاب البيوت السالية  
والمرابون يخصمون منها مبالغ طائلة لحساب السمسرة والمصاريف والفوائد ، وما إلى ذلك ،  
ولم يكن اسماعيل يدقق أو يمارض فى الحسابات التى يقدمها له المالىون والسماسرة  
فالقرض المشتموم الذى عقد سنة ١٨٧٣ بلغ مقداره الإسمى ٣٣ مليون جنيه لم يدخل

(١) بلغ المتأخر من رواتب الموظفين والمال ومن المعاشات ٨٦٠ و ٧٧٣ ر ج . لإحصاء لجنة  
التحقيق العليا ص ٥٣ من التقرير المتقدم ذكره .  
(٢) ص ٧٨ تقرير لجنة التحقيق

منه الخزانة سوى ٧٠٠٠٠٠ ر ٢٠ جنيه ، منها لإحدى عشر مليوناً من الجنيهات نقداً ،  
والتسعة الملايين سندات

ولم يتسلم من القرض الذى عقده سنة ١٨٧٠ سوى خمسة ملايين فقط ، وكان أصله  
سبعة ملايين ، وقس على ذلك باقى القروض  
أما الديون السائرة فلم يكن لها ضابط ولا حساب ، وكانت تبلغ ثلاثة أمثال قيمتها  
الحقيقية ، وفى بعض الأحوال أربعة أمثالها

وقد أحصى بعض المالىين مقدار ما تسلمه الخديو من القروض فبلغ ٥٤ مليوناً من  
الجنيهات تقريباً فى حين أن قيمتها الرسمية ٩٦ مليوناً

وقال السيوجاريل شارم Gabriel Charms أحد كتاب فرنسا السياسيين ومن  
محررى جريدة ( الديبا ) وقد عاصر اسماعيل ودرس حالة مصر فى عهده : « إن اسماعيل باشا  
قد اقترض فى الثمانية عشر عاماً التى تولى الحكم فيها نحو ثلاثة مليارات من الفرنكات  
( ١٢٠ مليون جنيه تقريباً ) ، ولكن الواقع أن نصف هذا المبلغ على الأقل بقى فى يد المالىين  
وأصحاب البنوك والمضاربين من مختلف الأجناس ممن كانوا يحيطون به على الدوام » (١) ، وهذا  
هو الخراب بعينه

## الخلاصة

يتضح مما تقدم بيانه أن القروض شغلت معظم سنى حكم اسماعيل ، وأن الاقتراض كان  
له عادة سنوية ، لم يكن بقوى على التخلص منها ، ويتبين أيضاً أنه كان يقترض المال بشروط  
خاسرة ، وأن القروض التى عقدها لم تكن البلاد فى حاجة إليها ، ومعظمها كان القرض منه  
سداد الديون السائرة ، وهذه الديون لم تعرف لها حكمة ، ولم ينفق منها على الضرورى من مصالح  
البلاد سوى النزر اليسير ، وأن ميزانية الحكومة لو حسن تدبيرها كانت تقى بنفقاتها  
المعتدلة ، وتفى بأعمال العمران دون حاجة إلى الاستدانة

وفى ذلك يقول المستر « كيف » الذى عهد إليه اسماعيل فحص مالية مصر سنة ١٨٧٥ :  
« إن المبالغ الحاصلة من ميزانية مصر عن المدة الواقعة بين سنة ١٨٦٤ وسنة ١٨٧٥ بلغت  
٨٢١٩٤٠٠ ر ٩٤ جنيه ، وأن مقدراً المنصرف فى هذه المدة على نفقات الحكومة وعلى الجزية

المدفوعة لتركيا وعلى أعمال العمران بلغ ٩٧٢٤٠٩٦٦ جنيه ، ومعنى ذلك أن إيرادات الحكومة أقل بقليل مما اقتضته مصروفاتها وأعمال العمران التي قامت بها ، فالديون الجسيمة الحالية كانت بلا داع أوجب اقتراضها ، فيما عدا ما اقترض لقناة السويس ، وكل المبالغ المقرضة والديون السائرة ضاعت في سبيل الفوائد الربوية والاستهلاك ، ما عدا المبلغ الذي أنفق على العمل الضخم السابق ذكره <sup>(١)</sup>

وقد استفدت فوائد الديون معظم دخل الخزانة ، فقد كانت إيرادات الحكومة (سنة ١٨٧٧) ٩٥٨٩٠٠٠ ر.ج ، خصص منها لخدمة الأسهم نحو ستة ملايين من الجنيهات <sup>(٢)</sup> ، أى أن مخصصات الديون ابتلعت معظم الميزانية ، وظهر في ميزانية تلك السنة عجز مقداره ١٣٨٢٠٠٠ ر.ج <sup>(٣)</sup> ، نشأ عن فداحة مخصصات الديون ولا يمكن أن تستقيم شؤون دولة تفقد توازنها المالى بهذه الحالة الخفيفة

### إسراف اسماعيل

إذا لم تكن حاجات البلاد هي التي دعت إلى اقتراض تلك الملايين ففيم كانت تنفق إذن ؟ إن الجواب لا يحتاج إلى عناء كبير ، فإن إسراف اسماعيل هو الباعث الأكبر على مأساة القروض

إن الجانب السيء من شخصية اسماعيل هو إسرافه وإنفاقه الأموال من غير حساب أو نظر في العواقب ، وهو بلا صراء مضرب الأمثال في هذا الصدد ، فقد كان مبتلافا للمال ، وظهر هذا العيب في حياته العامة ، وحياته الخاصة ، ظهر في بناء قصوره ، وتأسيسها ، وتجميلها ، كما ظهر في حياته الخاصة ، في حفلاته وأفراحه ، ومراقصه ، ورحلاته وسياحاته ، وأهوائه وملذاته

### أمثلة من إسراف اسماعيل

بني الخديو اسماعيل نحو ثلاثين قصراً من التصور الفخمة ، فلم هذا العدد ومالية البلاد لا تسمح به ؟ وكان دائم الرغبة في التغيير والتبديل ، وكان بعض القصور التي يبنها

(١) تقرير المستكشف عن مالية مصر سنة ١٨٧٦ المنشور في لاسكتاب (مصر كما هي) للمستر

ماك كرون ص ٣٩٥

(٢) التقرير النهائي للجنة التحقيق العليا ص ٢٠٦ من الكتاب الأصفر (مجموعة الوثائق

الدبلوماسية الفرنسية) ١٨٧٨ — ٧٩



لا يكاد يتم بناؤها وتأثيثها حتى يمرض عنها ويهبط لأحد أجناله أو حاشيته  
ذكر العلامة على باشا مبارك عن قصرى الجزيرة والجيزة : « أنهما من أعظم المباني  
الفخيمة التى لم يُبن مثلها ، وتحتاج لوصف ما اشتملت عليه من المحلات والزينة والزخرفة  
والمفروشات ، وما فى بساطتهما من الأشجار والأزهار والرباحين والأنهار والبرك والقناطر  
والجبلالات الى مجلد كبير »<sup>(١)</sup> ، وذكر عن أرض سراى الجزيرة أن مساحتها ستون فداناً ،  
وأن ما صرف عليها على كثرتة قليل بالنسبة لما صرف على سراى الجيزة ، وكانت هذه  
السراى فى منشئها قصراً صغيراً وحماماً بناها سعيد باشا ، ثم اشتراها اسماعيل من ابنه  
طوسون مع ما يتبعهما من الأرض ومساحتها ثلاثون فداناً ، ثم هدم القصر وبناء من  
جديد ، وأضاف إليه أراضى أخرى ، وأحضر المهندسين والمال من الافرنج لبناء القصر  
وملحقاته ، وأنشأ بستانه العظيم وبستان الأورمان ، وبلغت مساحة الأرض التى شغلها  
سراى الجيزة وسراى الجزيرة وحدائقهما ٤٦٥ فدان (خمسة وستين وأربعمائة فدان)  
وذكر (ص ٨٥) أن ما أنفق على إنشاء سراى الجيزة بلغ ١٣٩٣٣٧٤ ر.ج

وسراى حابدين	٥٦٥٠٥٧٠ جنيه
وسراى الجزيرة	٨٩٨٦٩١ »
وسراى الاسماعيليه (الصغيرة)	٢٠١٢٨٦ »
وباقى القصور	٢٣٣١٦٧٩ »
من ذلك سراى الرمل	٤٧٢٣٩٩ »

وبالرغم مما وصلت إليه حالة الحكومة المالية من الارتباك وتوقفها عن الدفع فى  
سنة ١٨٧٦ ، فإن الخديو استمر فى تلك السنة يكمل سراى الجزيرة الفخمة التى لم تتم  
إلا قبيل خلعها<sup>(٢)</sup>

وتكاف تجميل هذه القصور وتأثيثها ما لا يحصى من الملايين ، فقد بلغت النقوش  
والرسوم فى قصور الجيزة والجزيرة وعابدين مليونى جنيه ونيفا ، وبلغت تكاليف الستارة  
الواحدة الف جنيه ، أما الطنافس والأرائك والأبسطه والتحف والطرف والأوانى الفاخرة ،  
فلا يتصور العقل مبلغ ما تكلفته من ملايين الجنيهات  
ومن أسباب إسراف اسماعيل ميله إلى الملذات ، وهذه مسألة نعد مبدئياً من المسائل

(١) الخطط التوفيقية ج ١ ص ٨٤

(٢) مصر وأوروبا - للفاضى المختلط فان بلمن Van Bemmelen ج ١ ص ١٥٥

الشخصية ، التي لا يصح التعرض لها ، ولكن إذا تمدى أثرها إلى حياة الدولة العامة كانت من المسائل التي لا حرج من الخوض فيها ، وقد تعرض لهذه الناحية الكتاب والمؤرخون حتى الذين كانوا من أسدقاء اسماعيل ، ويلوح لنا أنها كانت من الميوب التي أخذت عليه وهو بعد أمير ، قبل أن يتولى العرش ، فقد ذكر المسيو فردينان دلسبس أنه رأى في عهد سميد قبل أن تؤول إليه ولاية العهد ، وكان عمره وقتئذ خمسا وعشرين سنة ، وقال عنه إنه على جانب عظيم من الذكاء والحصافة والجاذبية ، وأنه إذا لم ينهمك في ملذاته بمقدار ما هو عليه الآن ( سنة ١٨٥٤ ) فإنه سيعرف قدر نفسه ويأتى منه النفع الكبير <sup>(١)</sup>

ومما يدعو إلى الأسف أن أمواله التي كانت تتدفق ذات اليمن وذات الشمال لم يكن يبال الوطنيين منها إلا النزر اليسير ، بالنسبة لما يبال الأجانب الذين كانوا يحيطون به ويشملهم بثقته وراحته ، قال المسيو جابريل شارم في هذا الصدد :

« كان اسماعيل يفترف المال من الخزانة العامة بكلتا يديه لا ليرضى أهواء الشخصية فحسب ، بل ليسدّ نهم الطامعين الملتفين حوله ، فسكّم من الفرنسيين والإيطاليين والإنجليز كانوا تسماء في بلادهم ، ثم نالوا بعد أن هبطوا مصر الرخاء والنعيم ! لقد كان الخديو مستعدا على الدوام أن يهبهم المراكز والقصور والنخ (البقاشيش) ، أو يعهد إليهم بالتوصيات على التوريدات ، وما كان أشد دهشة السياح إذ يرون في القاهرة أو الاسكندرية جماعة من الأوروبيين ليس لهم من المزايا إلا مظهر الرجل الأنيق ، يقومون بمهمة الموردين لنائب الملك (الخديو) ، ويربحون من هذه التجارة أرباحا باهظة ، لا يتصورها العقل ، فليس ثمة وسيلة لجمع الثروة الطائلة أسهل من الحصول على عطاء تأييد إحدى السرايات الخديوية ، أو توريد بعض الصور أو التحف والطرف ، وكَم من أناس جاءوا من أوروبا مثقلين بالديون ، فما كادوا يستقرون في القاهرة وبأوون الى إحدى قاعات الانتظار في سراى عابدين ، حتى صاروا طفرة من أصحاب الملايين » <sup>(٢)</sup>

وقد خصت لجنة التحقيق الأوروبية سنة ١٨٧٨ أسباب تراكم الديون والمجزى في ميزانية الحكومة ، فكشفت عن تصرفات مدهشة تدل على أقصى أنواع الإسراف والتبذير ، فمن ذلك أن إحدى الأميرات من بيت اسماعيل بلغ المطلوب منها لحياط فرنسي ١٥٠ ألف جنيه ، وأن مبالغ طائلة ضاعت في الاستانة دون أن تعرف أبواب إنفاقها ، وأن الخديو كان يشترك مع اسماعيل باشا صديق في مضاربات البورصة ، وأن الحكومة أرادت

(١) ذكريات أرمن سنة ، للمسيو فردينان دلسبس ج ٢ ص ٥٨

(٢) مجلة المالين عدد ٥ أغسطس سنة ١٨٧٩ ص ٧٨١

يوما أن تؤدي بعض ما عليها من الدين لأحد البنوك المحلية ، فأعطته سندات من الدين الموحد قيمتها ٢٣٠ ألف جنيه بحساب السند ٣١٨ ج ، أو بعبارة أخرى لكي تسدد ديننا قدره ٧٢ ألف جنيه حملت البلاد ديننا مقداره ٢٣٠٠٠٠ ر. جنيه<sup>(١)</sup>

وكان الإشراف قاعدة اسماعيل المتبعة ، حتى في أعمال العمران ، فقد اتفق مع شركة جرنفلد الانجليزية على إصلاح ميناء الاسكندرية في مقابل ٢٥٠٠٠٠ ر. جنيه في حين أن أعمال الإصلاح لم تكلف سوى ١٤٤٠٠٠ ر. جنيه كما اعترف بذلك اللورد كرومر<sup>(٢)</sup>

### التدخل الأجنبي في شؤون مصر المالية

لم يكن ممكناً أن يبقى استقلال البلاد سليماً مع بلوغ القروض الحد الذي شرعناه ، لأن هذه القروض هي أموال أجنبية ، دفعها ماليون وسرايون ينتمون إلى دول أوروبية تطمح من قديم الزمن إلى التدخل في شؤون مصر ، وهذه الملايين من الجنيهات المقترضة من شأنها أن تفقد البلاد استقلالها المالي ، كما يفقد الفرد استقلاله وكيانه الذاتي إذا ركبته الديون ، فيصبح أسير دائنيه ، والقروض التي استدانها الخديو صار لها من الفوائد ما يبتلع معظم ميزانية الحكومة ، وهذا وحده يطبق فكرة عن فدايتها ، فلا عجب أن تكون النتيجة فتح أبواب التدخل الأجنبي في شؤون مصر على مصراعيه ، وقد بدأ هذا التدخل مالياً ، ولكنه كان بطوى في ثناياه عوامل التدخل السياسي ، فكان تدخلا مزدوجاً

### بيع أسهم مصر في قناة السويس

( نوفمبر سنة ١٨٧٥ )

أخذ هذا التدخل شكلاً خطيراً لافتاً للأنظار سنة ١٨٧٥ ، حين اشترت إنجلترا أسهم مصر في قناة السويس

نكلمنا بإيجاز عن هذه الصفقة الخاسرة ( ج ١ ص ١٠١ ) ، والآن نمود إليها في شيء من التفصيل ، إذ يجب علينا أن نعرف أصول السكوارث التي حلت بالبلاد ، ولا شك أن شراء الحكومة البريطانية أسهم مصر في القناة كان كارثة على مصر ، إذ كانت أول خطوة خطتها إنجلترا نحو الاحتلال

(١) مصر الحديثة Modern Egypt للورد كرومر ج ١ ص ٥١ و ٥٢ (من الأصل الإنجليزي)

(٢) في كتابه مصر الحديثة ج ١ ص ٥١ (من الأصل الإنجليزي)

كانت الحكومة في سنة ١٨٧٥ على شفا الإفلاس ، فقد ركبتها الديون ، وورهن اسماعيل موارد الدولة موردا بعد آخر في سبيل القروض المتلاحقة ، وفوائدها الباهظة ، وكان عليه أن يؤدي في ديسمبر من تلك السنة مبالغ جسيمة قيمة بونات ( سندات ) على الخزانة تستحق في هذا الموعد ، فأبى الوفاء ، وإما إعلان الإفلاس ، وكان معين المال قد نصب بين يديه ، فبحث في خزان الحكومة عن مورد من الموارد المالية لم يُرهن بعد ، فرأى أن لمصر في أسهم تأسيس قناة السويس ١٧٦٦٠٢ سهم لا تزال ملكا خاليا من الرهن ، وهي توازي ٣٣ من رأس مال الشركة ، أي أنها تكاد تبلغ نصف رأس المال ، ففكر في أن يقترض بضمانها عدة ملايين من الجنيهات ، كي يؤدي قيمة المبالغ المستحقة ، أو أن يبيعها إذا تضرر الافتراض بدأت هذه الفكرة تساور اسماعيل في أوائل نوفمبر سنة ١٨٧٥ ، وكان بهاريس في ذلك الحين أحد المالين الفرنسيين واسمه ادوار درفيو Edouard Dervieu له اتصال بالحالة المالية في مصر ، ويعرف ارتباط الخديو واضطراره إلى المال ، فأرسل إلى أخ له في الاسكندرية يدعى المسيو أندريه درفيو André Dervieu وهو أيضاً من رجال المال ، يطلب إليه أن يعرض على الخديو بيع أسهم مصر في القناة ، وأنه مستعد إذا قبل الخديو البيع أن يحمده المشتري لها في باريس ، فذهب أندريه درفيو إلى القاهرة ، وهناك تاق لتفرقا من أخيه بتاريخ ١١ نوفمبر سنة ١٨٧٥ يبعث على الأمل في نجاح الصفقة ، فقابل على أثره اسماعيل باشا صديق « المقتش » ، وزير المالية في ذلك العهد ، وصاحب الخطوة الكبرى عند الخديو ، وعرض عليه الفكرة ، فلقبت منه قبولا ، إذ كان المقتش يبغى تدبير المال اللازم بأية وسيلة ، ولو بتضحية تلك الذخيرة العظيمة ، لأداء المبالغ المستحقة في ديسمبر ، وبادر إلى تقديم الرسول الفرنسي إلى الخديو ، فقص عليه نبأ مهمته ، فأراح الخديو إلى الفكرة ، وقبل البيع مقابل ٩٢ مليون فرنك<sup>(١)</sup>

وكانت الحكومة مدينة لشركة القناة في عدة ملايين من الفرنكات تعهدت بأدائها نقاذا للاتفاقات المبرمة بينهما من قبل ، ووفاء لهذه المبالغ كانت الحكومة قد نزلت للشركة عما يخص أسهمها من الربح لمدة خمس وعشرين سنة تنتهي في سنة ١٨٩٤ ، وذلك خصما مما عليها للشركة ، وكان مفهوما بالطبع أن من يشتري هذه الأسهم يسرى عليه هذا الاتفاق ، فلا يأخذ ربحا عنها حتى سنة ١٨٩٤ ، فكان مما عرضه المسيو أندريه درفيو أن يدفع

(١) انظر بحث المسيو شارل لساج Charles Lesage في (هراء أسهم قناة السويس) للنشور في مجلة باريس Revue de Paris بالعدد ٢٢ من السنة الثانية عشرة (١٥ نوفمبر سنة ١٩٠٥) ص ٣٢٥

الخديو للمستثمرين فائدة سنوية مقدارها ١٢٪ عن مبلغ الثمن ، يמוש عليهم الحرمان من الربح من سنة ١٨٧٥ إلى سنة ١٨٩٤ ، فرضى الخديو أن تكون الفائدة ٨٪ بضمانة اراد جرك بورسعيد ، وترك المسمو درفيو خيار القبول لغاية ١٦ نوفمبر ، فأبرق درفيو إلى أخيه بباريس بنتيجة المفاوضة الأولى ، فبادر هذا إلى السعى الحثيث لدى جماعة من المالبين الفرنسيين لإعداد الثمن ، وإتمام الصفقة قبل فوات الفرصة ، ولعدم اتفاق المالبين الفرنسيين طلب درفيو مد أجل الخبار ، فده الخديو ثلاثة أيام أخرى ، تنتهى فى ١٩ نوفمبر سنة ١٨٧٥

تمت المفاوضة الأولى بين درفيو والخديو فى طى الخفاء ، دون أن يعلم بها أحد من رجال المال والسياسة فى القاهرة ، وخفى نبؤها على قنصل إنجلترا العام فى مصر ، الماجور جنرال ستانتون Stanton ، ولكن عين السياسة الانجليزية فى لندن وبازيس ، كانت ساهرة ، ترقب كل كبرة من الأمور وصغيرها ، فبلغها نبأ المساعى التى يبذلها أودار درفيو فى باريس ليجتمع الثمن المطلوب ، فأبرق اللورد درى Derby وزير خارجية إنجلترا إلى الماجور جنرال ستانتون الرسالة التلغرافية الآتية :

« علمت حكومة جلالة الملكة أن نقابة من المالبين الفرنسيين عرضت على الخديو شراء أسهمه فى قناة السويس ، وأن الصموبات المالية التى تكتشف سموه تجمل قبوله فى خيز الإنسان ، فالرجو أن تتحققوا من صحة هذا النبأ — درى »

وصلت هذه الرسالة إلى القاهرة صبيحة يوم الثلاثاء ١٦ نوفمبر ، فبادر القنصل البريطانى إلى مقابلة نوبار باشا ، وكان وقتئذ وزرا للخارجية ، وسأله عن الحقيقة ، فأخبره بالواقع من الأمر ، فأبدى القنصل دهشته من أن الحكومة المصرية لم تكشف حكومة إنجلترا بنبأ هذه الصفقة ، وقال إن الخديو يجب أن يتقذ أن تنازله عن أسهم مصر فى قناة السويس لا يمكن أن تقابله إنجلترا بعدم الاكتراث ، وأنه إذا كان الخديو راغباً حقاً فى بيع هذه الأسهم ، فمن المحقق أن إنجلترا ستعرض عليه أعلى ثمن ، فأجاب نوبار باشا أن الحكومة المصرية فى حاجة ملحة إلى مبلغ يتراوح بين ٧٥ و ١٠٠ مليون فرنك ( أربعة ملايين من الجنيهات ) ، ولكن ليس ثمة ما يضطرها إلى بيع هذه الأسهم للحصول على هذا المبلغ ، ويكفى أن تقرضها البنوك قيمته بضمانة الأسهم المذكورة ، فطلب الجنرال ستانتون من نوبار باشا ومن اسماعيل باشا صديق وقف المفاوضة مع البيوت المالية الفرنسية ، إلى أن يتلقى رأى وزارة الخارجية الانجليزية فى مسألة القرض بضمانة الأسهم ، فوعده نوبار بوقف المفاوضة لمدة ثمان وأربعين ساعة ، تنتهى يوم الخميس ١٨ نوفمبر ، وقابل القنصل الخديو فى اليوم

نفسه ، وأفضى إليه بمحدثه مع نوبار ، فلم يخرج جواب الخديو عن جواب وزيره ، غسر أنه طلب إلى القنصل شروط الحكومة الإنجليزية ، ولما لم يكن لدى القنصل تعليمات من حكومته في هذا الشأن ، استمهل الخديو إلى أن ينتهي الموعد الذى حدده نوبار باشا

وفى اليوم التالى ( الأربعاء ١٧ نوفمبر ) قابل القنصل البريطانى نوبار ثانية ، فعلم منه شدة اضطراب الحكومة إلى الخمسة والسبعين أومائة المليون من الفرنكات ، لتدفع السندات التى تستحق فى ديسمبر ، ورأى منه ميلا إلى إيثار بيع الأسهم على رهنها ، وذلك أنه لم يكن نعمة أمل فى أن تؤدى الحكومة ما تقترضه ، وأن الأسهم فى حالة الرهن مآلها حتما إلى الضياع ، فأبرق القنصل نبا هذا التحول فى رأى إلى حكومته

وفى الساعة الثامنة من مساء ١٨ نوفمبر وصلت القنصل الرسالة البرقية حاملة جواب الحكومة الإنجليزية ، وفيها يطلب اللورد دى « إبلاغ الخديو قبول حكومته شراء ال ١٧٧٦٤٢ سهم بشروط معقولة » ، فذهب القنصل من فوره إلى الخديو ، وأبلغه النبا ، فشكر الخديو الحكومة الإنجليزية على ما عرضته ، ولكنه اعتذر عن القبول ، قائلا إنه يفتى تحويل الديون السائرة إلى دين ثابت ، وأنه فى حاجة إلى تقديم هذه الأسهم ضمانا لهذا التحويل ، على أنه إذا عدل عن رأيه وآثر البيع فإنه يفضل الحكومة الإنجليزية على سواها

هذا ما صرح به الخديو القنصل البريطانى مساء ١٨ نوفمبر ، على أنه فى بضعة الأيام التالية لهذا الحديث ، رجعت عنده كفة البيع على الرهن ، فأبرق القنصل البريطانى إلى حكومته يوم ٢٣ نوفمبر ينبئها بأن الخديو رضى بأن يبيع ال ١٧٧٦٤٢ سهم مقابل مائة مليون فرنك ( أربعة ملايين جنيه ) ، فجاء الرد فى اليوم ذاته بطريق البرق بأن الحكومة الإنجليزية قبلت الثمن المطلوب ، وأن بنك روتشيلد بلندن تعهد بأدائه للخديو فوراً

وصل هذا الرد ليلا ، وتلقاه القنصل فى صبيحة اليوم التالى ( ٢٤ نوفمبر ) ، فذهب مبكراً إلى سراى الخديو ، حيث قابل نوبار باشا وإسماعيل باشا صديق ومهردار الخديو ، وأنباهم بضموى الرسالة ، فاعقد الاتفاق على البيع والشراء ، وفى يوم ٢٥ نوفمبر تحرر عقد البيع ، ووقع عليه كل من إسماعيل باشا صديق نائباً عن الحكومة المصرية ، والجنرال ستانتون نائباً عن الحكومة الإنجليزية (١)

(١) لمر نس العقد فى كتاب ( قناة السويس ) للسيد فوزان بك Voisin Bey ج ٢ ص ٢٨٨

وتبين قبل إبرام العقد أن الأسهم لم تكن ١٧٧٠٦٤٢ سهم كما كان مفهوماً بل هي ١٧٦٠٣٠٢ ، أى أنها تنقص ١٠٤٠ سهم ( أربعين وألف سهم ) ، فسوى حساب الثمن بعد استبعاد الأسهم الناقصة ، فصار صافي الثمن ٩٧٦٠٥٨٢ و ٣٩٧٦ رجبها انجليزيا ، بعد أن كان أربعة ملايين ، واتفق الطرفان على أن يدفع من الثمن ٢٥ مليون فرنك في أول ديسمبر ، والباقي خلال شهر ديسمبر ويناير الذى يليه ، في المواعيد التى تحددها الحكومة المصرية ، باتفاقها مع بيت روتشلد بلندن ، والتمت الحكومة المصرية بأن تدفع للحكومة الانجليزية كل سنة ابتداء من عام ١٨٧٥ حتى سنة ١٨٩٤ فوائد ٥ ٪ من قيمة الثمن ، أى ٢٩ و ١٩٨ ج سنويا ، مقابل حرمان الحكومة الانجليزية من أرباح الأسهم طوال هذه المدة ، وعلى ذلك تمت الصفقة ولما تمضى عشرة ايام على علم الحكومة الانجليزية برغبة الخديو في البيع ، فى هذه المدة الوجيزة لحضت الوزارة البريطانية أمر الصفقة وأجمت رأيا فيها ورسمت خطتها وأعدت المال اللازم لإتمامها ، وفازت بها ، على حين كانت المفاوضة بشأنها دائرة بين الخديو والدوائر الفرنسية واستمجت الحكومة الانجليزية تنفيذ العقد ، فاشتطت فيه أن لا يدفع الثمن إلا بعد تسليم الأسهم ، ولذلك بادراسماعيل باشا صديق فى صبيحة ٢٦ نوفمبر ، أى غداة توقيع العقد بتسليم القنصلية البريطانية جميع الأسهم ، مرذمة فى سبعة صناديق كبيرة ، وانتهت عملية التسليم فى ذلك اليوم ، بأن بصمت الأسهم بأختام كل من اسماعيل صديق ، والقنصلية البريطانية وعلمة القنصلية ، واهتمت الحكومة البريطانية بأمر نقلها إلى انجلترا ، فأصدرت واردة البحرية أسرها فى أوائل ديسمبر إلى الباخرة ملابار Malabar القادمة من الهند أن تعرج على الاسكندرية فى منتصف هذا الشهر ، وإذ علم الجنرال سبانتون باحتياز الباخرة قناة السويس استقل من القاهرة قطاراً خاصاً ، سار به إلى الاسكندرية وحمل معه الأسهم محفوفة بعناية تامة فى أربعة صناديق مصفحة بالزئبق ، ولما رست الباخرة فى ميناء الاسكندرية نقلوا إليها الصناديق ، ثم أقبلت رأساً إلى بورسموث ، فبلغها يوم ٣١ ديسمبر ، وفى أول يناير سنة ١٨٧٦ جاء موظف من الخزانة البريطانية وتسلم الصناديق من قومندان الباخرة ، وأودعت الأسهم فى اليوم نفسه بنك انجلترا

كانت هذه الصفقة فوراً عظيماً للسياسة الانجليزية ، ويرجع هذا الفوز إلى التلكؤ الذى بدا من المالىين الفرنسيين فى الشراء ، فقد اختلفوا فى أن تكون الصفقة شراء أو قرضاً ، وكان لابد من تضامن عدة مالىين لتقديم مبلغ المائة المليون من الفرنكات ، فكان اختلافهم عقبة عطلت المفاوضات التى تولاها الميسو درفيو ، وبلغ الميسو فردينان دلسبس نبأ هذا

التسكؤ ، فطلب إلى وزير الخارجية الفرنسية ، الدوق دي كاز Decazes ، أن يمدد نفوذه لإتمام الصفقة ، وفي خلال المفاوضات اتفق الاتفاق بين درفيو والخديو على أن يفترض هذا من نقابة المالكين الفرنسيين ٨٥ مليون فرنك بضمانة الأسهم بحيث تصبح ملكا للنقابة إذا لم يردّها في ثلاثة أشهر ، وهذا معناه البيع المستقر وراء الرهن ، وتحرر بذلك المقد الابتدائي ، ولم يكن باقياً لنفاذه إلا قبول المالكين الفرنسيين ، وكان في مقدور الدوق ديكاز أن يتدخل في الأمر ويتمهل القبول قبل أن تفوز إنجلترا بالشراء ولكن العوامل السياسية ثبطت عزيمته ، ذلك أنه خشى إذا آلت الأسهم إلى فرنسا بأية طريقة ما ، سواء بالبيع أو بالرهن ، أن تؤدي إلى تكدير علاقات الوديين الدوليين ، وكان فرنسا وقتئذ في حاجة إلى صداقة إنجلترا بعد أن خرجت مهزومة من الحرب السبعينية وصارت هدفاً لحرب جديدة تشنها عليها ألمانيا ، وكانت هذه الدولة لا تفتأ تهددها وتتوعددها بالحرب ، وتبنى الفارة عليها حتى تحول دون استعادة مركزها وتجديد قوتها ، من أجل ذلك أحجمت وزارة الخارجية الفرنسية عن إبرام الصفقة لحساب المالكين الفرنسيين ، وزاد في إجماعها أنها في خلال المفاوضات استطلعت رأى وزارة خارجية إنجلترا فيما يكون لإبرامها من الأثر في العلاقات الودية بين الدولتين ، فجاءها الجواب بما يدل على معارضة إنجلترا في أبولة الأسهم المصرية إلى أبدي المالكين الفرنسيين ، فثبط هذا الجواب عزيمة الدوق دي كاز ، وجعله يرى أن لا يتم التماقد عليها ، وانتهزت إنجلترا هذه الفرصة لتبادر إلى الشراء ، وكان لمهارة دسراييلي (لورد بيكنسفيلد) رئيس الوزارة الانجليزية ، وعظيم كفاءته ، وصلته بالبارون روتشلد ، فضل كبير في إبرام المقد ، فإنه لم يكذب يتصل بعلمه سعى المالكين الفرنسيين في شراء الأسهم حتى يبادر إلى الاتفاق مع البارون روتشلد ، وكانت تربطهما صداقة قديمة ، فضلاً عن اتفاقهما في الدين لأن كليهما لإسرائيل ، على أن يقدم لحساب الحكومة الانجليزية ثمن الأسهم ، فقبل البارون عن طيب خاطر تقديم المال اللازم فوراً ، في الوقت الذي كان المليون الفرنسيون مختلفين في أن تكون الصفقة شراء أو ارتهاً ، وقد لجأ دسراييلي إلى روتشلد لأن الفرصة عرضت في غيبة مجلس العموم ، ولم يكن في مقدور الحكومة فتح اعتماد بمبلغ الثمن دون موافقة المجلس ، وكان الوقت لا يسمح بالتأجيل أو انتظار عقد البرلمان ، فقبل دسراييلي على هذه الصعوبة بالاتفاق مع البارون روتشلد على أن يدفع هذا المبلغ عن الحكومة الانجليزية مقابل مسمرة ٢ ١/٢ ٪ من الثمن علاوة على فائدة ٥ ٪ سنوياً محاسب له من يوم أدائه المبلغ إلى الحكومة المصرية إلى أن يتسلمه من الحكومة الانجليزية



أذاعت الصحف نياً هذه الصفقة غداة إبرام عقدها ، فكان لها دوى كبير في الدوائر السياسية الدولية ، فقبولت في فرنسا بالألم والاستياء ، واعتبرت هزيمة للسياسة الفرنسية ، وقابلتها ألمانيا بالسروور لأنها رأت فيها سبباً لفتور العلاقات الودية بين فرنسا وإنجلترا ، واستاءت روسيا منها ، إذ رأت فيها خطوة جريئة من السياسة الانجليزية لتحقيق أطماعها في السالة المصرية

ولما اجتمع البرلمان الانجليزي في فبراير سنة ١٨٧٦ أملت خطبة العرش إلى شراء الأسهم ، فقبول العمل من المجلس بالابتهاج والاستحسان العام ، ووافق البرلمان على الاعتماد المطلوب وعلى عقد الاتفاق

أضاع اسماعيل بهذه الصفقة الخاسرة رأس مال عظيم القيمة في شركة القناة ، وجعل استقلال مصر هدفاً للخطر ، دون أن تنال فائدة من الثمن ، إذ ماذا تنفع أربعة ملايين في إنقاذ الخزائنة من الحاوية التي انحدرت فيها ؟ أضف إلى ذلك أن مصر خسرت خسارة مالية هائلة في بيع أسهمها ، فقد اشترتها إنجلترا بثمن بخس أربعة ملايين من الجنيهات ، على حين أن ثمنها بلغ ٣٢ مليون جنيه سنة ١٩٠٥ ؛ ثم صعد إلى ٧٢ مليون جنيه سنة ١٩٢٩ ؛ هذا فضلاً عما فقدته مصر من أرباح هذه الأسهم كما يبيناه في موضعه ( ج ١ ص ١٠٢ )

وإن المرء ليدعش كيف تصل الحالة بالخدو اسماعيل إلى حشد التفريط في هذه الذخيرة القومية الكبيرة ، وأين ذهبت تلك الملايين التي جباها من الضرائب أو حصل عليها من القروض طوال هذه السنين ؟ وهل يتفق هذا التصرف مع قوله حين ولي الحكم : « إني أريد أن تكون القناة ملكاً لمصر لا أن تكون مصر ملكاً للقناة » ؟

لا شك أن تلك الأسهم كانت رمزاً حياً ومظهراً فعلياً للملكية مصر للقناة ، فتفريطه فيها قضى على أمل مصر في أن تكون القناة على عهده ملكاً لمصر

وقد كان لهذا العمل عواقب سياسية تفوق العواقب المالية ضرراً ، فإن إنجلترا إنما قصدت بهذه الصفقة أن تجعل لنفسها الكلمة العليا في شؤون القناة ، ومن ثم تمهد لنفسها سبيل التدخل في شؤون مصر ، بواسطة امتلاك القناة ، وقد صار لها فعلاً صوت مسموع في التحدث عن القناة ومصيرها ، ومصير الأرض التي تبتازها ، ولم يفت كتاب أوروبا وساستها أن يلجحوا الخطر المائل في هذه الصفقة ، غداة عقدها ، فقد كتب المسيو شارل مازاد Mazade في « مجلة المالمين » الفرنسية بالعدد المؤرخ أول ديسمبر سنة ١٨٧٥ يقول : « إن هذا العمل سياسى محض ، وهنا وجه الخطر فيه ، فإذا لم يكن في ذاته احتلالاً

لمصر ، فإنه الخطوة الأولى لهذا الاحتلال ، والآن وقد أصبح لانبجلترا عميل يحتاج إلى أن تعطيه مائة مليون فرنك لتسوية ديونه ، فهي لن تتركه وشأنه ، بل ترأب ماليته ، وتقرضه وتبذل له المال من جديد ، وستطلب منه طبعاً ضمانات ونامينات أخرى ، وهكذا بعد أن كانت انجلترا تعارض في إنشاء القناة تمحوت سياستها إلى العمل لامتلاكها» (١)

كتب هذا الكلام سنة ١٨٧٥ ، وقد حققت الأيام مع الأسف هذه النبوءة ، فإن انجلترا أخذت تحقق أطماعها في التدخل في شؤون مصر ، حتى احتلت البلاد سنة ١٨٨٢ ، أى قبل أن تنقضى سبع سنوات على حيازة أسهمها في القناة ، فالموامل المالية للاحتلال الانجلزى ترجع إذن إلى قروض اسماعيل ، ومنها الأربعة الملايين من الجنيهات التي اشترت بها انجلترا أسهم مصر في القناة ، فلا جرم أن كانت هذه الصفقة كارثة على البلاد

### بشة « كيف » CAVE الانجليزية

لفحص مالية مصر - ديسمبر سنة ١٨٧٥

لما سادت حالة الخراباء ، ورأى اسماعيل أن البيوت المالية الأوروبية قد تزعزعت ثقتها في كفاءة الحكومة المصرية ومقدرتها على الوفاء ، أراد أن يقدم لها برهاناً على أن مصر ما زالت رغم الديون الباهظة قادرة على السداد ، فابتكر وسيلة ظن أنها تصل به إلى هذه الغاية ، وذلك أنه عرض على انجلترا إيفاد موظف مالى كف يدرس حالة الحكومة المالية ، ويعاون وزير المالية المصرية على إصلاح الخلل الذى يعترف به في هذه الوزارة

وكان تقدير اسماعيل أن هذه البشة تحت تأثير إرشاده ونفوذه ، وما يحيطها به من الحفاوة والإكرام ، وما يلوّح به أمامها من مظاهر البذخ والإسراف ، لاثبت أن تقدم تقريراً بأن حالة الخراباء المصرية حسنة تسمح بالثقة بها ، فيرتكن على هذا التقرير ، لكي يقنع البيوت المالية الأوروبية بإقراضه من جديد ، فالغاية كما ترى لم تكن متفقة مع مصلحة البلاد ، لأنه على فرض أن هذه البشة تنساق إلى إرشاداته ، فإن اقراضه من جديد لم يكن علاجاً ناجماً لحالة البلاد المالية ، بل هو مضاعفة للداء الذى أصابها من القروض

وقد اتجه اسماعيل صوب انجلترا في طلب هذه البشة ، لأن فرنسا كانت قد خرجت مضطربة من الحرب السبعينية ، ومع أنها كانت قبلة أنظاره من قبل ، فإن هزيمتها في تلك

الحرب جعلته يدير شراعه نحو إنجلترا ، فطلب إليها إيفاد تلك البعثة  
لبت الحكومة الإنجليزية نداء اسماعيل ، لأنها وجدت في طلبه فرصة جديدة للتدخل في  
شؤون مصر ، وأوفدت اليه بعثة مؤلفة من أربعة من موظفيها برئاسة المستر « استفن كيف »  
أحد اللابن المدودين من الانجليز ، ومن هنا جاءت تسميتها « بعثة كيف »  
كانت هذه البعثة وما خرجوا اسماعيل من حق معاونة وزير المالية على إصلاح الخلال الذي  
أصاب وزارته ، مظهرأ من مظاهر التدخل الأجنبي في شؤون مصر الداخلية ، وقد وقع  
هذا التدخل بعد أن أبرم اسماعيل بيع الأسهم المصرية في القناة ، فكانتا ضربتين قاصمتين ،  
أصابتا مصر في استقلالها المالي وكيانها القوي

جاءت البعثة إلى مصر في ديسمبر سنة ١٨٧٥ ، وخصت حالة المالية المصرية ، ووضعت  
تقريرها ، ولم يجي كأي يوم اسماعيل ، فإنها عثت أولاً بمصالح الدائنين الإنجليز خاصة ،  
والأوروبيين عامة ، فقدمت تقريراً أشارت فيه الى أن سوء الحالة المالية يرجع معظمه إلى  
فداحة الشروط التي عقدت بها القروض المتوالية ، وإلى الإسراف في إنفاق مبالغ حسيمة  
في وجوه معدومة النفع ، وفي حملات حرية قليلة الجدوى ، أو التهمتها أطماع الآفاقيين  
السياسيين والماليين ، وأشارت باستعمال محصلات المقابلة لإيفاء الديون القصيرة الأجل  
( التي اقترضت في سنوات ١٨٦٤ و ١٨٦٥ و ١٨٦٧ ) وبتحويل جميع الديون الأخرى  
إلى دين موحد قدره ٧٥٠٠٠٠٠ ر. جنيه يسدد في مدة خمسين سنة بفائدة ٧٪<sup>(١)</sup>

وأشارت اللجنة في تقريرها إلى سوء حالة المالية المصرية ، واقترحت كشرط ضروري  
لإصلاحها أن تخضع العشورة الأوروبية ، بأن تنشئ الحكومة مصلحة للرقابة على ماليها  
برأسه شخص ذي ثقة أشارت تلميحاً بأن يكون إنجليزياً ، واشترطت أن يحترم الخسديو  
قرارات هذه المصلحة ولا يعقد قرضاً إلا بموافقتها  
وهذا الاقتراح بذلك أن إنجلترا لم توفد بعثة ( كيف ) للسبب الذي يطلبه اسماعيل ،  
بل جعلت لها مهمة سياسية وهي تهديد السبيل للتدخل الإنجليزي

#### التنافس في النفوذ بين إنجلترا وفرنسا

لما جاءت بعثة ( كيف ) إلى مصر ، لحظت فرنسا من إيفاد الحكومة الإنجليزية إليها  
أنها تريد الاستئثار بالنفوذ لدى اسماعيل ، ولم تكن إنجلترا ترمي إلى النفوذ البلى فقط ، بل

(١) تقرير لجنة « كيف » للمنفور ديلا سكيتاب (مصر كما هي) للسنة ماكون من ٤٠٠

كانت تقصد إلى ما هو أبعد من ذلك ، وهو التدخل السياسى ، فنشط التنافس بين النفوذ الأنجليزى والنفوذ الفرنسى ، ووصل هذا التنافس إلى حاشية اسماعيل وبلاطه ، ففريق كان ينقاد إلى النفوذ الأنجليزى ، وفريق آخر كان يميل إلى النفوذ الفرنسى ، وهذا يدل على مبلغ الضعف السياسى الذى تنفلق فى كيان الحكومة بسبب الارتباك المالى ، ولا غرو فالسال هو عصب النفوذ السياسى

وقد اعترفت الحكومة الفرنسية أن تعارض مسمى الحكومة الإنجليزية بمسمى مثله ، فأوفدت هى أيضاً أحد موظفيها ، وهو الميوفيليه Villet ليمارون اسماعيل على تنظيم ماليته ، وكانت ترى بذلك إلى أن لا تنفرد الحكومة الإنجليزية بالتدخل فى شؤون مصر ، فقدم مشروعا أبدى اسماعيل ميله إلى الأخذ به ، فاستاءت الحكومة الإنجليزية من رجحان كفة النفوذ الفرنسى ، وعارضت عمل اسماعيل بضربة آلمته ، ذلك أنها كانت على اتفاق معه أن لا تذيع تقرير لجنة ( كيف ) ، حتى لا يسوء مركزه المالى ، فلما رأت منه ميلا إلى اتباع المشورة الفرنسية لوثت بأنها ستنشر التقرير ، فلما احتج اسماعيل على إذاعته ، أوعزت إلى أحد نواب البرلمان البريطانى أن يسأل متى ينشر التقرير ؟ فكان جواب دسرايلى رئيس الوزارة أنه لا يعارض فى نشره وأن الخديو هو الذى يمانع فى ذلك ، فكان هذا الجواب أشد وطأة من نشر التقرير ، لأنه ترك الأذهان تمتدح سوء حالة المالية المصرية ، وأدى ذلك إلى نزول أسعار السندات المصرية نزولا هائلا

### التوقف عن الدفع

ابريل سنة ١٨٧٦

سارت الضائقة المالية فى طريقها ، وأعوز الخزانة المصرية المال اللازم لأداء أقساط الديون ، وأخيراً عجزت عن الوفاء ، فأصدر الخديو مرسوما فى ٦ ابريل سنة ١٨٧٦ بتأجيل دفع السندات والأقساط المستحقة على الحكومة فى ابريل ومايو ثلاثة أشهر ، ولم يكن تحديد هذه الثلاثة أشهر إلا لمحافظة على الظواهر ، وكان الفرض هو التأجيل إلى ما شاء الله ، وأعلن هذا المرسوم فى بورصة الاسكندرية يوم ٨ ابريل ، فكان هذا إيذانا بالتوقف عن الدفع ، أو بمباراة أخرى بالإفلاس ، ولما ذاع هذا المرسوم سرى السخط والذعر إلى الأسواق المالية الأوروبية ، واستهدف اسماعيل لمطاعن المالىين والمرايين الأجانب ، وانقلبوا

يهددون ويتعدون ، بعد أن كانوا حتى أمس يداهنون ويتملقون ، وأخذوا يتحدثون  
بوجوب خلع الخديو

## إنشاء صندوق الدين

( ٢ مايو سنة ١٨٧٦ )

بده الوصاية الأجنبية على مصر

شمر الخديو بارتباك الحالة المالية ، وما تنطوى عليه من الأخطار ، وما يجر إليه سخط  
الماليين الأوروبيين من العواقب ، فأراد استرضاء الدائنين بوضع نظام يكفل لهم استيفاء  
ديونهم ، فطلب إلى وكلاء الدائنين بمصر وضع النظام الذى يرتضونه ، فقدم وكلاء الماليين  
الفرنسيين مشروعاً بإنشاء صندوق الدين وتوحيد الديون ، أما الماليون الإنجليز فإنهم لم  
يشتركوا في هذه المفاوضات ، انتظاراً للخطة التى ترسمها حكومتهم

استجاب اسماعيل لمطالب وكلاء الدائنين الفرنسيين ، وأصدر مرسوماً في ٢ مايو سنة  
١٨٧٦<sup>(١)</sup> بإنشاء صندوق الدين ، ومهمته ، أن يكون خزانة فرعية للخزانة العامة تتولى تسلم  
المبالغ المخصصة للديون من المبالغ المحلية ، وخصص له إيرادات مديريات الغربية ، والمنوفية ،  
والبهيرة ، وأسيوط ، وعوايد الدخولية في القاهرة والاسكندرية وإيراد جمارك الإسكندرية  
والسويس وبورسعيد ورشيد ودمياط والعريش ، وإيراد السكك الحديدية ، ورسوم الدخان ،  
وإيراد المصالح ( ضريبة الملح ) ، ومصايد الطرية ( دفهلية ) ، ورسوم السكبارى ، وعوائد  
الملاحة في النيل ، وإيراد كوبرى قصر النيل ، وإيراد أطيان الدائرة السنية ، أى أنه خصص  
لسداد الديون معظم موارد الخزانة المصرية

كان صندوق الدين أول هيئة رسمية أوروبية أنشئت لفرض التدخل الأجنبي في شؤون  
مصر ، والسيطرة الأوروبية عليها ، وغلّ سلطة الحكومة المصرية في شؤونها المالية  
والإدارية ، وهو أداة اعتداء على استقلال مصر المالى والسياسى ، لأنه بمثابة حكومة أجنبية ،  
داخل الحكومة ، لها سلطة واختصاصات واسعة المدى ، فقد نص المرسوم الصادر بإنشائه  
على أنه يختص بتسليم النقود المخصصة لوفاء الديون العمومية ، ويتولى إدارته مندوبون أجانب ،

(١) نص المرسوم منشور في الجاوس العام للإدارة والقضاء لتبليغ جلال ، جزء ٢ ص ١٤٤

تقديمهم الدول الدائنة ، ويعينهم الخديو وفقا لهذا الانتداب ؛ وقضت المادة الثانية بأن الموظفين الموطون بهم تحصيل الإيرادات المتقدم ذكرها عليهم أن يوردوا ما يحصلونه إلى صندوق الدين لا إلى وزارة المالية ، ونصت المادة الثامنة على أن الحكومة ممدوعة من تعديل الضرائب التي خصصت لإراداتها لصندوق الدين تعديلا يفضى إلى إنقاص الوارد منها ، إلا بموافقة أغلبية أعضاء الصندوق ، وأن لاتعقد الحكومة أى قرض جديد ولا تصدر إفادات مالية على الخزنة إلا لأسباب تقضى بها حاجة البلاد ، وبعد موافقة صندوق الدين ، على أنه قد حُفظ للحكومة الحق في أن تقتض بالحساب الجارى مبلغا لا يزيد عن خمسين مليون فرنك ، للقيام بخدمة الخزنة ، ونص المرسوم على أن المحاكم المختلطة تختص بنظر كل الدعاوى التي يرى صندوق الدين إقامتها على الحكومة خدمة لمصالح أصحاب الديون ولا نزاع في أنه ، من جهة الحق والقانون ، لم يكن للدائنين الأجانب أن يطلبوا إنشاء هيئة مالية رسمية داخل الحكومة بهذه السلطة ، وبذلك الاختصاصات ، ولكن فكرة الطمع والاستثمار ، وغلبة القوى على الضعيف ، هي التي أملت مشروع صندوق الدين لاستغلال موارد البلاد ، وفرض الوصاية الأوروبية على مالهيتها

### مشروع توحيد الديون

مرسوم ٧ مايو سنة ١٨٧٦

وفي ٧ مايو سنة ١٨٧٦ ، أصدر الخديو مرسوما ثانيا<sup>(١)</sup> بتحويل ديون الحكومة ودين الدائرة السنية والديون السائرة إلى دين واحد ، سمي ( الدين الموحد ) قدره ٩١٠٠٠٠٠٠ ر. ٩١ جنيه انجليزى ، بفائدة سبعة في المائة ، يسدد في ٦٥ سنة ، والقرض من هذا المرسوم توحيد الديون وتأمين الدائنين على استيفاء ديونهم ، وقد ميز المرسوم بين مختلف الديون فيما يتعلق بالفائدة وطريقة الوفاء ، فقضى بأن قروض سنوات ١٨٦٢ و ١٨٦٨ و ١٨٧٠ و ١٨٧٣ ، أى القروض الطويلة الأجل ، تبقى قيمتها كما كانت ، فتستبدل بسندات سندات جديدة من الدين العمومى بحساب المائة مائة ، وأن أصحاب قروض سنوات ١٨٦٤ و ١٨٦٥ و ١٨٦٧ ( وهى القروض القصيرة الأجل ) يعطون سندات جديدة تحسب لهم بواقع مائة لكل خمسة وتسعين من قيمتها الاسمية ، وذلك مقابل إطالة أجل سدادها ، أما سندات الدين السائر فتستبدل بها سندات جديدة مع إضافة ٢٥ ٪ إلى قيمتها ، أى بواقع مائة لكل

(١) نصه في قاموس جلاذج ٢ ص ١٣٣ ( طبعة سنة ١٩٠٠ )

ثمانين جنبها من قيمتها الاسمية ، وذلك مقابل إطالة أجل السداد  
وخصص لسداد الدين الواحد وفوائده الموارد المينة في مرسوم صندوق الدين ، وقدر  
مجموع الإيرادات الحاصلة من الموارد المذكورة بمبلغ ٢٥٦ر٧٥٤ر٦ من الجنيهات الإنجليزية  
سنويا ، بما في ذلك المبلغ المقرر على الدائرة السنوية ومقداره ١١ر٦٨٤ر٦ ج ، وتقرر أيضا  
وقف جباية المقابلة

### إنشاء مجلس أعلى للمالية

ولسكي بطمئن الدائنون على حسن إدارة وزارة المالية ، أصدر الخديو في ١١ مايو  
سنة ١٨٧٦ مرسوما ثالثا<sup>(١)</sup> بإنشاء مجلس أعلى للمالية ، مؤلف من عشرة أعضاء ، خمسة  
منهم أجانب ، وخمسة وطنيون ، ومن رئيس يمينه الخديو ، ويتألف هذا المجلس من ثلاثة  
أقسام ، القسم الأول يختص بمراقبة خزائن الحكومة ، والثاني بمراقبة الإيرادات والمصروفات  
( وهي غير المراقبة الثنائية التي سيرد الكلام فيها ) ، والثالث بتحقيق الحسابات ، ويبدأ  
المجلس رأيه في ميزانية الحكومة السنوية التي يضمها وزير المالية قبل نهاية كل سنة بثلاثة  
أشهر ، وعين السنيور شالوي Scialoja أحد أعضاء مجلس الشيوخ الإيطالي رئيسا لهذا المجلس

### الرعاية الثنائية

١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦

إن إنشاء صندوق الدين ، وإنشاء مجلس أعلى مختلط للمالية ، وتوحيد الديون ، كل هذه  
الوسائل ، على ما في معظمها من افتئات على سلطة الحكومة ، لم تقنع الحكومة الإنجليزية  
ولم تر فيها الكفاية لضمان مصالح الدائنين ، فامتثلت عن تعيين مندوب عنها في صندوق  
الدين ، على حين رضيت فرنسا باختيار مندوب عنها فيه وهو السيودى بلنير De Blignerres  
واختارت النمسا فون كرمير Kremer ، وإيطاليا السنيور بارافلى Baravelli ، وجاشرت  
أнгلترا بأن من الواجب وضع تسوية أخرى لكفالة مصالح الدائنين

والواقع أن هذا لم يكن غرضها الحقيقي ، بل كانت ترى إلى وضع نظام جديد يمكنها  
من التدخل الفعلى في إدارة الحكومة المصرية ، ويجعل مصر أكثر خضوعا للدول الأجنبية  
في سياستها وتصرفاتها الداخلية ، ولسكى تمهد إلى وضع هذا النظام ، أوفدت إلى فرنسا أحد

أعضاء البرلمان الانجليزى وهو مستر جوشن<sup>(١)</sup> Goschen ، كى يتفق وإياها على التعديلات التى يرى لزوم إجرائها فى تسوية ديون اسماعيل ، وعلى الخطة المشتركة لإكراه الخديو على قبول هذه التعديلات ، وندبت الحكومة الفرنسية من ناحيتها المسيو جوير Joubert ، مندوباً عن الدائنين الفرنسيين ليشترك مع المندوب الانجليزى فى عرض مطالب الدائنين على الخديو

جاء جوشن ثم جوير إلى مصر فى أكتوبر سنة ١٨٧٦<sup>(٢)</sup> ، وطلبوا إلى اسماعيل باشا قبول التعديلات التى اتفقا عليها ، وأمرها فرض الرقابة الأوروبية على المالية المصرية ووضع السكك الحديدية وميناء الاسكندرية تحت إدارة لجنة مختلطة ، وتدخل قنصلا إنجلترا وفرنسا وهما المستر (اللورد) فيفيان Vivian والبارون دى ميشيل Des Michels بإيعاز من دولتهما للضغط على الخديو وإكراهه على الإذعان ، فتردد اسماعيل فى قبول هذه المطالب الجائرة ، وقامت فى البلاد حركة استياء شديدة من جورها ، ولكن الخديو خشى على مركزه أن تعززه مقاومة الدولتين الانجليزية والفرنسية ، فنزل أخيراً على إرادتهما ، وأصدر مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ الذى سياتى بيانه

### مقتل اسماعيل باشا صديق (المنافس)

نوفمبر سنة ١٨٧٦

وفى خلال المفاوضات بصدد الرقابة الثنائية ، وقع حادث رهيب ، له اتصال وثيق بارتباك مصر السالى ، وهو قتل اسماعيل صديق باشا

كان جوشن ، مع مطالبته بالرقابة الثنائية ، يحتم إقصاء اسماعيل صديق عن وزارة المالية ، كشرط جوهرى لإصلاحها ، فقبل الخديو مضطراً تضحية وزيره الذى كان موضع ثقته سنوات عديدة ، واستقال اسماعيل صديق من منصبه بقاء على إلحاح جوشن ، وإذعان الخديو ، وعين الأمير حسين كامل (السلطان حسين) خلفاً له

ولم يكف جوشن بذلك ، بل اعتزم مقاضاة اسماعيل صديق باشا أمام المحاكم المختلطة عن المعجز الواقع فى الميزانية ، متهماً إياه بتبديد هذا المعجز إضراراً بحقوق حملة الأسمهم ، فاضطرب

(١) كان جوشن وزيراً سابقاً فى الوزارة الانجليزية ، ثم عاد إلى الوزارة سنة ١٨٨٧ وهو ابن المالى جوشن أحد أصحاب بنك فرهلج وجوشن بإنجلترا وهو البنك الذى أقرض مصر قروضها الأولى

(٢) كما ورد فى كتاب « مصر كما هى » Egypt as it is المستر ماك كون س ١٤٠



الخديو من هذا التهديد ، وأدرك من حديثه مع وزيره الأمين ، أنه لا يبق على ولائه لمولاه في سبيل الدفاع عن نفسه ، وأنه إذا قدم المحاكمة فإنه سيشارك الخديو معه في تبديد أموال الدولة ، بل ربما أنى عبء المسؤولية على عاتقه ، ففكر اسماعيل في التخلص منه ، ودبر مشروع محاكمته بتهمة التآمر على الخديو ، وإثارة الخواطر الدينية ضد مشروع جوشن وجوبير ، وقبل أن تبدأ المحاكمة اعترم أن يتخلص منه بلا جلبة ولا محاكمة ، وإنفاذاً لهذا الغرض استدعاه إلى سراى عابدين ، كعلامة على الثقة به ، وهدأ روعه ، وتلطف في محادثته ، ثم اصططحبه إلى سراى الجزيرة ، مظهراً أنه رضى عنه ، ولكن لم تنكد العربة التي أقتلها تمتاز حدائق السراى ، وتقف أمام باب القصر ، حتى نزل الخديو ، وبادر إلى إصدار أمره بالقبض على صديق واعتقاله في ناحية من القصر ، ومن تلك اللحظة اختفى نبؤه عن الجمهور ، إذ عهد الخديو إلى أتباعه بقتله ، وقتلوه ، ولقوا جثته في النيل ( نوفمبر سنة ١٨٧٦ )

ولم يعلم الناس بآدى " الأسر بما حل " بالفتش ، واستمرت المحاكمة الصورية ماضية في سبيلها ، وحكم المجلس الخصوصى بنفيه إلى ذنقة وسجنه بها ، في حين أنه لقي حتفه قبل أن تتم المحاكمة

ولعمري ان هذه الوسيلة في التخلص من الرجل ليست مما تصيغه الشرائع ، ولا النظم والأخلاق ، فإن اغتيال الناس غدراً عمل لا يليق أن يصدر من النبلاء ، بسله الملوك والأمراء ثم ماذا كان ينقم اسماعيل من المفتش ؟ إنه لم يكن ينفذ إلا السياسة التي وضعها الخديو ، أو كما يقول مؤلف ( تاريخ مصر المالى ) : « يجب أن نعلم ما لقيصر لقيصر ، فإذا كان المفتش هو الأداة التي تمحضر وتنفذ ، فإن الرأس الذى كان يبتكر وينظم هو الخديو <sup>(١)</sup> »

ومهما يكن من رأى في مقتل المفتش ، فقد انتهت بهذه الخاتمة الفزعة حياة رجل فائد الذمة والضمير ، تسلط على حكومة مصر ومصارفها ثمانى سنوات طوال ، جرت الخراب المالى على البلاد

اعتقد اسماعيل أنه بقتل المفتش قد حقق غرضين ، أولهما أن يتخلص من إذاعة أمراء اشتراكه وإياه في تبديد أموال الدولة ، وثانيهما أن ينال عطف اللندوين الأوروبين جوشن وجوبير في مطالبتها منه ، وقد حقق اسماعيل الغرض الأول ، فإنه بمقتل المفتش ، وإلقاء جثته في قاع اليم ، قد غُسيبت معه أسرار التلاعب والعبث بأموال الخزنة العامة ، أما الغرض الثانى

فلم يتحقق ، لأن امبايل صار تحت رحمة المندوبين الأوروبيين وتدخلهما المستمر في شؤون الحكومة

وبعد قتل الغنش صدر مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ القاضي بفرض الرقابة الثنائية على المالية المصرية

### مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦

#### وتسوية الدين العام

إن المرسوم الذي أصدره الخديو في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ قد وضع النظام الذي قرره الدولتان الانجليزية والفرنسية لتسوية الدين العام ،<sup>(١)</sup> وهو :

( أولاً ) : القمميات التي ارتأى جوشن وجوير إدخالها على مشروع مايو سنة ١٨٧٦

( ثانياً ) : فرض الرقابة الأجنبية على المالية المصرية

أما القمميات التي قررها مرسوم ١٨ نوفمبر فخلاصتها ما يأتي .

( ١ ) : إخراج ديون الدائرة السنوية وقدرها ٨١٥٠٠٠ ر ٨ ج ، من الدين الموحد وعقد

اتفاق خاص بشأنها ( المادة الأولى )

( ٢ ) : إخراج قروض سني ١٨٦٤ و ١٨٦٥ و ١٨٦٧ ( القصيرة الأجل ) من الدين الموحد

واستهلاكها بموجب أحكام المقود الخاصة بكل منها ، على أن تسدد بواقع ثمانين في المائة

من إيرادات المقابلة ( مادة ٤ ) ، ومعنى ذلك أن توفى هذه الديون في مواعيدها بعد أن كان

مرسوم ٧ مايو يدمجها في الدين الموحد ويبطل أجل سدادها ، وكان رصيد هذه الديون نحو

٢٩٣ ر ٤ ج

( ٣ ) : تخفيض الملاوة المقررة لأصحاب الدين السائر من خمسة وعشرين إلى عشرة في المائة

( ٤ ) : ما بقي من الدين المصري جُمِلَ قسمين ، قسم سمي ( الدين الممتاز ) ومقداره

١٧٠٠٠ ر ١٧ جنيه انجليزي ، صدرت به سندات سميت سندات الدين الممتاز ، فأندتها

خمس في المائة ، وتسدد في مدة خمس وستين سنة ، على أن يبدأ بأخذ المبالغ اللازمة لسداد

فوائدها من الإيرادات المخصصة للدين العام ، وخاصة من إيرادات مصلحة السكك الحديدية

وميناء الاسكندرية ، وهذه السندات تعطى بالأفضلية لحاملي سندات القروض المقودة في

سني ١٨٦٢ و ١٨٦٨ و ١٨٧٣ ( الطويلة الأجل ) ( مادة ٢ ) ، والقسم الباقى سمي ( الدين

( ١ ) : نصه في قاموس جلد ٢ ص ١٣٥ ( طبعة سنة ١٩٠٠ )

(الموحد) ، وقد صار تخفيضه إلى ٥٩٠٠٠٠٠٠٠ جنيه انجليزي ، وإبقاء الإيرادات  
المبينة بالرسوم الصادر في ٧ مايو سنة ١٨٧٦ مخصصة بخدمة هذا الدين ، وجعلت قائمة  
الإجمالية ٧ ٪

(٥) إعادة العمل بقانون المقابلة (مادة ٢)

(٦) إبقاء صندوق الدين بصفة دائمة لغاية استهلاك الدين العام بأكمله (مادة ١٨)

وإنما لهذه التسوية عقد في ١٢ و ١٣ يولييه سنة ١٨٧٧ اتفاقان للتسوية ديون الدائرة  
السنية والدائرة الخاصة

### نظام الرقابة الثنائية

وقضى مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ بفرض الرقابة الأجنبية على المالية المصرية . وأن  
يقولاهما رقيبان ( مراقبان ) بوظيفة « مفتشين عموميين »<sup>(١)</sup> ، أحدهما انجليزي ، والآخر  
فرنسي ، فالأول لمراقبة الإيرادات العامة للحكومة ، ويسمى مفتش الإيرادات ، والثاني  
لمراقبة المصروفات ، ويسمى مفتش الحسابات والدين العمومي (مادة ٧ من المرسوم) ، وتختار  
الحكومتان الانجليزية والفرنسية الرقبين المذكورين

وظيفة رقيب الإيرادات كما تنص المادة ٨ هي تحصيل جميع إيرادات الحكومة ، وتوريدها  
للخزائن المختصة لها ، وله السلطة على مأموري التحصيل جميعهم ، ماعدا مأموري تحصيل  
الرسوم القضائية في المحاكم المختلطة ، وهو الذي يرشحهم لوظائفهم ويقفهم ، وله أن يميل  
من يشاء منهم بعد تصديق ( اللجنة المالية ) ، وهي لجنة مؤلفة من وزير المالية ومن الرقبين  
الأجبيين ، أي أن الكلمة فيها لهذين المعضون

أما رقيب المصروفات ( أو مفتش الحسابات والدين العمومي ) فوظيفته ملاحظة تنفيذ  
القوانين والوائح المتعلقة بالدين العام ، وتفتيش حسابات الخزانة ، وجميع صناديق الحكومة ،  
وليس لنظائر الدواوين ( الوزراء ) ورؤساء المصالح أن يأمرؤا بصرف الأذون والتحاويل  
الصادرة منهم إلا بسند التأشير عليها من الرقيب ، وله أن يمتنع على صرف أي مبلغ يراه

---

(١) كلمة « مفتش » كانت تؤدي في ذلك العصر معنى السلطة الواسعة ، كما يتبين ذلك من السلطة  
المخولة لمفتي الأقاليم ، فإنها أكبر من سلطة المديرين ، ومن هنا جاءت تسمية اسماعيل صديق بالمفتش ،  
وكان لمفتي عموم الأقاليم سلطة تزيد أحيانا عن سلطة النظائر ( الوزراء ) ، ولذلك كان يتولاهما كبار  
الحكام والأمراء الذين نالوا ثقة الخديو ، فكلمة « مفتش عمومي » الواردة في مرسوم ١٨ نوفمبر  
سنة ١٨٧٦ تؤدي معنى السلطة المطلقة المخولة للرقبين الأوروبيين

قد تجاوز الربوط في الميزانية ويترتب عليه عدم القيام بالمصروفات الأخرى المقررة في الميزانية ويقوم رقيب المصروفات بوظيفة مستشار مالي بوزارة المالية (مادة ٩) ، ومن هنا جاء منصب المستشار المالي الذي انفرد به الإنجليز بعد الاحتلال ، وللرقيبين الاشتراك في تحضير ميزانية الحكومة السنوية (مادة ١٠)

وأنت تعرف معنى الاشتراك ، ومعنى الاستشارة في هذا الصدد ، فهي كلمات تؤدي معنى السيطرة التامة

وتقتضى المادة (١١) بأن جميع الاتفاقات التي يترتب عليها إنفاق مبلغ تزيد قيمته عن واحد من ١٢ من أصل الربوط السنوي في الميزانية ، أو تستلزم إنفاق مبالغ على جملة سنوات يجب الإقرار عليها من اللجنة المالية المتقدم ذكرها

#### إدارة صندوق الدين

وقضت المادة ٦ من مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ المتقدم ذكره أن الإيرادات المخصصة لصندوق الدين بمقتضى مرسوم ٧ مايو سنة ١٨٧٦ ، تبقى مخصصة له ، ويبقى صندوق الدين هيئة دائمة إلى أن يسدّد كامل الدين العام (مادة ١٨) ، ولأعضائه أن يتسلموا الإيرادات المخصصة لاستهلاك الدين ، ويرسلوها رأساً إلى بنكي إنجلترا وفرنسا ، ويكون تعيين أعضاء صندوق الدين بناء على طلب حكوماتهم

#### لجنة مختلطة لإدارة السكك الحديدية وميناء الاسكندرية

وأُسند المرسوم إدارة السكك الحديدية وميناء الاسكندرية ، وهي التي رهنّت إيراداتها لوفاء فوائد الدين الممتاز ، إلى لجنة مختلطة مؤلفة من خمسة مدبرين ، منهم اثنان إنجليزيان واثنان مصريان ، وواحد فرنسي ، ويكون أحد المديرين الإنجليز رئيساً للجنة (مادة ٢٣) ، أى أن الغالبية والرياسة للمفصر الأوروبي ، ويتولى المديرون إدارة السكك الحديدية والميناء ، ولهم السلطة العليا على موظفيها ، وعليهم تسليم جميع إيراداتها إلى صندوق الدين

وعمل بهذا المرسوم عين الرقيب الأورويان ، وهما المستر رومين Romaine رقيباً (مراقباً) إنجليزياً على الإيرادات ، والبارون دى مالاريه De Malaret رقيباً فرنسياً على المصروفات ، وعين المجاور إلفن بارنج Baring (اللورد كرومر) عضواً إنجليزياً في صندوق الدين ، والمسيو دى بلنير عضواً فرنسياً ، وبقي المندوبان النمساوي والإيطالي المعينان من قبلهما فون كرمير Kremer ، والسنفور بارفيلي Baravelli ، وعين الجنرال ماربوت Maralott

الانجليزي رئيساً لقومسيون (لجنة) السكك الحديدية وميناء الاسكندرية

يتبين مما تقدم أن نظام الرقابة الثنائية قد خول الرقيبين سلطة مطلقة في إدارة الحكومة المالية ، وهو أشبه ما يكون بالحجر على الأفراد . فإن قرارات الوصاية أو الحجر التي تصدر من المجالس الحسبية على فاقد الاهلية تنفل سلطته عن التصرف في أمواله ، وتنصب وصياً أو قياً عليه يتولى هذا التصرف ، وكذلك الرقابة الثنائية قد جعلت من الرقيبين الأوروبيين قواماً على الحكومة المصرية ، واقرنت هذه القوامة أو الوصاية بتلك الشروط الشديدة الوطأة في أداء ديون الحكومة ، ووضع مصلحة السكك الحديدية وميناء الاسكندرية في يد ادارة مختلطة ، ولا شك أن هذا النظام انما هو من النظم الاستعمارية الجائرة ، التي تدل على جشع المساليين والسياسيين الانجليز والفرنسيين ، وسوء نيتهم نحو مصر ، فان توقف الحكومة عن الدفع لم يكن يقتضى هذه الشروط القاسية المهينة ، وتبين لك قسوتها من أن عدة دول كانت في ذلك الحين متوقفة عن الوفاء بديونها للماليين الاوروبيين ، ومع هذا لم تستهدف دولة منها إلى مثل تلك الشروط الجائرة في تسوية ديونها ، وهكذا الطامع الاستعمارية ، لاتعرف حقاً ولا إنصافاً ، وقد اندفعت فرنسا إلى وضع هذه القيود والاعلال متوهمة أنها تخدم مصالحها المالية ، على أنها في الواقع انما خدمت مقاصد انجلترا السياسية ، فان النظم الثنائية محكوم عليها دائماً بالإخفاق ، ومآلها حتماً الى تغلب أحد الشريكين على الآخر ، اعتبر ذلك فيما صار إليه السودان على أثر اتفاقية سنة ١٨٩٩ الباطلة ، وكذلك حدث للرقابة الثنائية ، فقد استحوالت مع الزمن سيطرة انجليزية كما سيجىء بيانه ، وفي ذلك يقول المسيو دى فريسنيه Freycinet الوزير الفرنسي المشهور مخلصته : «لإننا ارتكبنا في هذا الصدد خطأين ، أولهما اننا جعلنا التدخل في مسألة مصر مقصوراً على أنفسنا وعلى الانجليز ، والعمل الثنوى هو في ذاته عمل متعب ، وخاصة إذا كان بين شريكين مختلفان في الطباع والمناهج ووجهات النظر ، مثل فرنسا وانجلترا ، ولابد في مثل هذه الاتفاقات من خفية ، وكان من الواجب علينا أن نشرك معنا الدول الأخرى ، ونتخذ في هذه المسألة وسائل دولية ، على النحو الذي حدث في انشاء صندوق الدين والمحاكم المختلطة ، أو كما حدث بعد ذلك في قانون التصفية ، والخطأ الثاني أننا أسرفنا في جعل سياستنا تابعة للمسألة المالية ، فإنه وإن كان يحسن بالحكومة أن تحمي مصالح رعاياها ، ولكن الحالة تختلف إذا كان أصحاب الديون لا يكتفون ما تنطوي عليه أعمالهم المالية من المفاصرة ، ففي هذه الحالة لا يطلب من الحكومات أن تتدخل في شؤون الدول الأخرى إلى هذا الحد ، فتجنن لم نحارب تركيها

أو البرتغال أو البلاد الأخرى التي توقفت عن أداء أقساط ديونها ، فلماذا كننا قساة نحو مصر ؟ مع أنها كانت أقل إخلالا بتمهدهاتها المالية من تلك الدول (١) »

وقد بقي نظام الرقابة الثنائية معمولاً به إلى أن تألفت الوزارة المختلطة برئاسة نوبار باشا ، في أغسطس سنة ١٨٧٨ ، وفيها وزيران أجنبيان ، أحدهما انجليزي والآخر فرنسي ، فاستغنى مؤقتاً عن الرقيبين الأجنبيين ، ولما وقعت الأزمة السياسية التي انتهت بخلع اسماعيل ، أعيد العمل بنظام الرقابة الثنائية في أوائل عهد توفيق باشا ، وبعد الاحتلال الإنجليزي ألغيت الرقابة في أوائل سنة ١٨٨٣ وحلت محلها سلطة المستشار المالي الانجليزي ، وبذلك تحولت الرقابة الثنائية إلى سيطرة انجليزية

أما إدارة السكك الحديدية وميناء الاسكندرية فقد بقي الجنرال مريوت يتولاها إلى أن توفى ، ثم صدر مرسوم في ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٧٩ في أوائل عهد توفيق باشا بتمديد تأليف اللجنة المختلطة الموكولة إليها تلك الإدارة بأن جمات من ثلاثة مديرين أحدهما انجليزي وله الرئاسة ، والآخر فرنسي ، والثالث مصري ، ثم تسلم الانجليز إدارتها في عهد الاحتلال

### لجنة التحقيق العليا الأوروبية

٢٧ يناير سنة ١٨٧٨

كانت مهمة الرقيبين الأجنبيين مراعاة مصالح الدائنين الأجانب ، وتدير المال اللازم لوفاء الأقساط المطلوبة لهم ، ولكن أحوال الحكومة المالية سارت من سيئ إلى أسوأ ، وازداد ارتباكها وعجزها ، وبالرغم مما أسرف فيه الرقيبان الأجنبيان من ابتزاز أموال الأهالي بطرق القهر والسف ، فقد عزيا إلى اسماعيل أنه يقيم العقبات في سبيل انتظام شؤون الحكومة المالية ، واتفق الرقيبان وأعضاء صندوق الدين على المطالبة بتأليف لجنة تحقيق أوروبية لفحص شؤون الحكومة المالية

لا جرم أن هذا الطلب وما ينطوي عليه من اعتداء قاذح على استقلال مصر وتدخل في شؤونها الداخلية ، يدل على مبلغ استهانة الدائنين بكرامة الحكومة المصرية ، ولكن انخبط اسماعيل اضطر تحت ضغط الحكومات الأوروبية إلى الإذعان لهذا الهوان ، وأصدر مرسوماً في ٢٧ يناير سنة ١٨٧٨ بتأليف لجنة أوروبية عرفت بلجنة التحقيق العليا ،

(١) دى فريسنيه De Freycinet — المسألة المصرية La Quest on d'Egypte ص ١٦٨

ومهمتها تحقيق العجز في أبواب الإيرادات وأسبابه وأوجه النقص في القوانين واللوائح الخاصة بالضرائب ، ووسائل إصلاحها ، وتحقيق موارد الميزانية عن سنة ١٨٧٨ ، وأذن المرسوم للجنة بالاتصال بجميع المصالح والدواوين وصالح من ترى لزوما لسماعه لجمع البيانات التي تطلبها

وكان هذا المرسوم يقصر اختصاص اللجنة على تحقيق موارد الإيراد ، دون المنصرف ، فلم يرض الدائنون بذلك ، وتدخلت الدولتان الإنجليزية والفرنسية ، وأصرتا على أن يتناول اختصاص اللجنة تحقيق حالة الإيراد والمنصرف معا ، فأذن اسماعيل إلى طلباتهما ، وأصدر في ٣٠ مارس سنة ١٨٧٨ مرسوما آخر بتعميم اختصاص اللجنة ، وجعله شاملا حالة الحكومة المالية بجميع عناصرها ، أى أنه يشمل الإيرادات والمنصرفات ، وفرض الرسوم على وزراء الحكومة وسائر موظفيها اعطاء اللجنة جميع البيانات التي تطلبها منهم وتقديمها إليها رأسا من غير إبطاء

تألفت اللجنة طبقا لهذا المرسوم من السيوفردينان دلسبس ( نافع قناة السويس ) رئيسا ، والسير ريفرس ويلسن Rivers Wilson ورياض باشا وكيكين ، وأعضاء صندوق الدين وهم دى بيلينير . وبارافلى . وبارنج ( كرومر ) وفون كرومر وتم هذا التعمين تنفيذا لما اقترحتة الدولتان الإنجليزية والفرنسية ، وعين السيوليرون ديرو ل Liron D'Airoles مفتش المالية بفرنسا سكرتيراً للجنة ، والسيوكولون Coulon المحامى المستشار لشركة قناة السويس كاتباً لمهاضر جلساتها

وأخذت اللجنة تتولى مهمتها ، وتفحص كل نواحي الادارة المالية ، وتستدعى من تشاء من الموظفين المصريين ، وترسل مندوبها الى الاقاليم لتحقيق ما ترى لخصه ، وظهرت مظهر الهيئة المسيطرة على الادارة المصرية

وكان شريف باشا الوزير المشهور يقول وقتئذ وزارتي الخفائية والخارجية ، ولم يكن راضيا عن تدخل الدول في شؤون مصر بهذا الشكل المهيمن ، ولا عن إذعان الخديو لطلباتها الجائرة ، وأرادت اللجنة أن تجبره على الاعتراف بسلطانها ، فأرسلت إليه تستدعيه أمامها لتسمع أقواله ، فعرض عليها أن يجيب على ماتسأله كتابة ، ولكن اللجنة أصرت على حضوره ، فرفض بإياه أن يباطى الرأس أمامها ، وامتنع عن الثول بين يديها ، ووقعت أزمة بسبب لإياه ، انتهت باستقالته من الوزارة ، وكان ريفرس ويلسن صاحب النفوذ الأكبر في اللجنة ، وتولى رأسها الفعلية لكثرة تغيب السيوفردينان دلسبس في باريس ، وبند أن

قطعت اللجنة المرحلة الأولى ، من أعمالها وضعت تقريراً مبدئياً ، يتضمن شرح الحالة المالية وعبئها ، وما تقترحه لإصلاحها ، وأحصت في تقريرها الديون غير المسجلة التي لم تدخل ضمن تسوية سنة ١٨٧٦ ، وهي قيمة المطالبات المتأخرة على الحكومة لتجار ومقاولين وغيرهم ورواتب متأخرة الموظفين وأرباب الماشات ، فبلغ مقدار ذلك ٢٧٦٠٠٠ ر ج ، بخلاف الدين العام ، واعتبرته مجزأ في ميزانية الحكومة ، وأحصت العجز في ميزانية سنة ١٨٧٨ ومقداره ٢٥٨٦٠٠٠ جنيه ، وفي ميزانية سنة ١٨٧٩ ومقداره ٣٨١٢٦٣ ر ج فبلغ مجموع العجز ٢٤٣٣٦٣ ر ج اعتبرت أن الخديو مسئول عن قيمته ، وطلبت أسد هذا العجز أن ينزل عن أطيانه وأطيان عائلته ، فمرض الخديو أن ينزل عن أطيانه المروفة بأطيان الدائرة السنية والدائرة الخاصة ، وعن ٧٦٢ ر ٢٨٨ فدان من أطيان عائلته ، ولكن تبين أن أطيان الدائرة السنية والدائرة الخاصة مرهونة في ديونه السابقة ، فطلبت اللجنة أن يخصص لسداد العجز المتقدم ذكره أطيانا أخرى للمائلة الخديوية ، فقبل هذا الطلب ، ونزل بعض الأمراء والأميرات عن جزء من أملاكهم ، رهنّت فيها بعد ضمانا لقرض الدومين ، وطلبت اللجنة أن يحدث الخديو تغييراً في نظام الحكم ، وينزل عن سلطته المطلقة ، إخلاء لمسئوليته في المستقبل عن العجز في ميزانية الدولة

### « إن بلادى لم تعد في إفريقية »

رفعت اللجنة تقريرها إلى الخديو ، ثم قابله السير ريفرس ويلسن يوم ٢٣ أغسطس سنة ١٨٧٨ ، ليتلقى منه رأيه في الموقف السياسى والمالى بعد اطلاعه على التقرير ، ومع أن هذا التقرير يحتوى على بيانات وتهم موجهة إلى شخصه ، فإنه اضطر إلى الإذعان ، وقبل مطالب اللجنة ، وأدلى بالبيان الآتى في حديثه للسير ويلسن :

« قرأت تقرير لجنة التحقيق ، وهو مملوء بالبيانات التفصيلية ، ولئن أعوزكم الوقت للتمقق في بعض المسائل ، فهذا لا يقلل من جزيل شكرى لكم ولزملائكم الذين أسفت لسفرهم ، وكنت أود أن أشكرهم بنفسى ، فأرجو منكم أن تبلغوهم تشكراتى الجمة

« وفيما يتعلق بالتأنيج والمقترحات التي انتهيت إليها ، فإنى أقبلها ، وطببى أن أفضل ذلك فإنى أنا الذى رغبت في هذا العمل لصالح بلادى ، وعلى الآن أن أنفذ هذه المقترحات ، وكن على يقين بأنى عازم على ذلك عزمًا جدياً ، إن بلادى لم تعد في إفريقية ، بل نحن الآن قطعة من أوروبا ، فطبيعى أن نطرح الأغلاط الماضية ، وأن نسير على نظام يتفق وحالتنا الاجتماعية



وسترى عن قريب تفسيرات هامة تحدث بأسهل مما يظنون ، وقوامها وضع الأمور في نصابها ، واحترام القانون ، ومن الواجب أن لا تكثر من الكلام ، وأنا من جهتي قد اعترفت أن أتوخى الحقائق العملية ، وإني بادئ\* عملي بتكليف نوبار باشا أن يؤلف لي وزارة لكي أفتتح العهد الجديد ، وأظهر مبلغ ما أنا عازم على عمله

« وقد يبدو أن هذا التعبير ليس من الأمور الهامة ، ولكن سترون أنه إذا حسن فهمه سينشأ منه الاستقلال الوزاري ، وليس هذا بالأمر الهين ، فإنه أساس نظام جديد في الحكم ، وهو خير ما أعطيه من التأكيدات والضمانات على مبلغ ما انتويته من العمل بمقترحاتكم ، وأريد أن تمتدوا أنكم إذا كنتم قد واجهتم عملاً شاقاً متعباً فإن مجهوداتكم لن تذهب عبثاً ، لأن كل عمل ينتج ويؤتي ثمره في تلك الأرض الأزلية التي تظلمها سماء مصر (١) »

هذا ما أجاب به الخديو على تقرير لجنة التحقيق الأوروبية

في هذا المرض إذن قال اسماعيل كلمته المشهورة : « إن بلادي لم تمد في أفريقية الخ » ومن تهكم الأقدار أن تصبح مصر على ما يقول اسماعيل قطعة من أوروبا ، في الوقت الذي فقدت فيه استقلالها المالي وضربت أوروبا وصانيتها القهرية عليها ، ولممرى ليس مما يفخر به صاحب العرش أن يجعل بلاده جزءاً من أوروبا على هذه الطريقة المكسوة

وهذا الجواب في ذاته يدلك على مبلغ ما أصاب استقلال مصر من الصدع ، فإن تدخل لجنة تحقيق أوروبية في شؤون مصر المالية والسياسية ، وإملاءها لإرادتها على ولي الأمر ، واضطرار ولي الأمر إلى قبول تدخلها ، وشكرها على هذا التدخل ، والعمل بمقترحاتها ، وقبول الرقابة الثنائية من قبل ، كل هذه الظواهر الحزنة تنم عن الضعف الذي أصاب مصر في ذلك العهد ، وهذا الضعف نتيجة السياسة المالية التي اتبعها اسماعيل ، والديون الباهظة التي اقترضها ، والتي جعلته والبلاد تحت رحمة الدائنين

---

(١) عن الكتاب الأصفر (مجموعة الوثائق الدبلوماسية الفرنسية سنة ١٨٧٨ - ٧٩ من ١٩٠٠) ،  
عدا الفقرة الأخيرة فقد ذكرها السيو جابريل شارم ، ووردت أيضاً في جريدة (المونيتور ايجيبان)  
عدد ٧٤ أغسطس سنة ١٨٧٨

## مراعى السياسة الإنجليزية

### وتأليف الوزارة المختلطة

كان السير ريفرس ويلسن صاحب النفوذ الفعال في لجنة التحقيق ، والموحي بالفكرة الأساسية في التقرير الذى انتهت إليه ، وهو الذى وجه اللجنة إلى حيث يستخدم المطامع الاستعمارية الإنجليزية ، إذ كانت وجهة النظر الإنجليزية أن ترداد تدخلا في شؤون مصر ، بالاشتراك ظاهراً مع فرنسا ، على أن تزحزحها مع الزمن من الميدان ، وتستأثر هي بالنفوذ والسلطان ، فاتفقت وفرنسا على النظام الذى يحل محل الرقابة الثنائية ، وهو تأليف وزارة مختلطة برئاسة نوبار باشا ، يدخلها وزيران أوروبيان ، أحدهما إنجليزي لوزارة المالية ، والثاني فرنسي لوزارة الأشغال ، فكان ذلك بمثابة مضاعفة للرقابة الثنائية المضروبة على مصر من قبل ، وقد كان مؤتمر برلين منعقداً قبل انقضاء لجنة التحقيق الأوروبية ، وكان منتظراً أن تطرح عليه المسألة المصرية ، ويقرر مصيرها ، ولكن الدولتين الإنجليزية والفرنسية اتفقتا على استبعاد المسألة المصرية من المؤتمر ، وأن يكون أمر تسويتها موكولا إليهما دون سواهما ، وقد فازتا ببيغتهما ، إذ لم يمرض المؤتمر لهذه المسألة ، واتفقتا أيضاً على أن يكون حفظ كل منهما مساوياً لحظ الأخرى في التسويات المالية والسياسية التى تتعلق بمصر ، وكان من مظاهر هذا الاتفاق تواطؤهما على اقتسام النفوذ في الوزارة المصرية على النحو المتقدم ، وأوعزتا إلى الخديو باختيار نوبار باشا لرئاسة الوزارة المختلطة ، لاطمئنانهما إلى ميوله الأوروبية ، وخاصة الإنجليزية ، كي يحقق ما اتفقت عليه الدولتان ، وينفذ مطالب لجنة التحقيق

لم يخدم هذا الاتفاق في الواقع سوى المطامع الإنجليزية ، لأن إنجلترا كانت تمهد السبيل لتنفرد هي بالنفوذ في الحكومة المصرية ، وقد بدت هذه النية على السير ريفرس ويلسن خلال اجتماع لجنة التحقيق ، وفي ذلك يقول البارون دى ميشيل Des Michels قنصل فرنسا العام في مصر : « إن السير ريفرس ويلسن لم يكن يرى أن في مصر موظفين أكفاء سوى مواطنيه ، وأن من الواجب مضاعفة عددهم ، ووضع الأهليين تحت حماية أجنبية ( يقصد إنجليزية ) ، قال وفي خلال اجتماع لجنة التحقيق ذاعت إشاعة في القاهرة بأنه بعد الانتهاء من عمله ستظهر في الأفق فكرة تعيين وزير أجنبي ، وأن هذا الوزير سيكون السير ريفرس ويلسن ذاته ، فهذه الأعراض وغيرها جعلتني قليل الثقة في مقاصد حلفائنا ،

فإن المسألة موضع النظر ليست في الواقع مصالح الدائنين وتسوية الشؤون المالية ، بل صارت تتناول مصير مصر بأكمله ، من أجل ذلك يبدو المستقبل أسمى في صورة تدعو حقاً إلى أشد القلق » (١)

وكان البارون دي ميشيل يرى أنه بصد إلغاء الرقابة الثنائية يجب أن يحل محلها نظام أوروبي مشترك ، قال في هذا الصدد : « إن الرقابة الثنائية كان يمكن أن تؤدي إلى اتفاق سميد ولكن مادام الضعف قد وصل بنا إلى ترك الأنحلال يتطرق إليها ، وكل الدلائل تدل على أن الإنجليز عادوا إلى مطامعهم الذاتية واستثنائهم بالمنافع ، فقد حان الوقت لنطرح هذا الضعف جانباً ، وننظر إلى الأمور نظراً أعلى ، فنعرض على ممثلي الدول المجتمعين الآن في مؤتمر برلين جعل مسألة مصر مسألة دولية » (٢)

ولكن الحكومة الفرنسية لم تستمع إلى هذه النصيحة ، إذ كان يتولى وزارة خارجيتها في ذلك الحين سياسي ضعيف الرأي مشهور بميوله الإنجليزية ، وهو المسيو وادنجتون Waddington ، قفاد السياسة الفرنسية إلى حيث خدمت الأطماع البريطانية ، واتفقت الدولتان على أن يكون لكل منهما وزير في الوزارة المصرية ، واتفقتا على تعيين الوزيرين ، وهما السير ريفرس ويلسن ورئيس لجنة التحقيق الإنجليزي وزيراً للعالية ، والمسيو دي بلينيير De Blignières المصوب الفرنسي بصندوق الدين ولجنة التحقيق وزيراً للأشغال ، مع بيان اختصاص كل منهما ، حتى يعرف كل وزير حدوده في النفيمة ، وهذا من أغرب ما سمع في تاريخ النهب الاستعماري

### إنشاء مجلس النظار

أصدر إسماعيل في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ أمره المشهور بإنشاء مجلس النظار ونحويله مسئولية الحكم ، وعهد إلى نوبار باشا في ذات الأمر تأليف الوزارة على هذه القاعدة ، ولما كان هذا الأمر هو أساس نظام الحكم في مصر من ذلك الحين ، فقد رأينا أن نثبته هنا لالة من الشأن الكبير في تطور هذا النظام

(١) دي فريسينيه De Freycinet — المسألة المصرية La Question d'Egypte ص ١٦٦

(٢) المرجع السابق ص ١٢٩

قال الخديو مخاطباً نوبار باشا<sup>(١)</sup>

« وزيرى العزيز

« لى أطلت الفكرة وأمنت النظر فى التغييرات التى حصلت فى أحوالنا الداخلية والخارجية الناشئة عن تقلبات الأحوال الأخيرة ، وأردت فى وقت مباشرتكم للمأمورية تشكيل هيئة النظارة الجديدة التى فوضت أمرها إليكم أن أؤكد لكم ما توجه قصدى إليه ، وثبت عنى عليه ، من إصلاح الإدارة وتنظيمها على قواعد مماثلة للقواعد المرعية فى إدارات ممالك أوروبا ، وأريد عوضاً من الانفراد بالأمر المتخذ الآن قاعدة فى الحكومة المصرية سلطة يكون لها إدارة عامة على المصالح تماثلها قوة موازنة من مجلس النظار ، بمعنى أنى أروم القيام بالأمر من الآن فصاعداً باستعانة مجلس النظار والمشاركة معه وعلى هذا الترتيب أرى أن إجراء الإصلاحات التى نهبت عليها يستلزم أن يكون أعضاء مجلس النظار بعضهم لبعض كفيلاً ، فإن ذلك أمر لازم لا بد منه

« يجب على مجلس النظار أن يتفاوض فى جميع الأمور المهمة المتعلقة بالقطر ، ويرجع رأى أغلبية أعضائه على رأى الأقل عدداً فيكون حينئذ صدور قراراته على حسب الأغلبية ، ويتصدق عليها أقرر الرأى الذى تكون عليه الأغلبية

« يتعين على كل ناظر من النظار أن يجرى قرارات المجلس المصدق عليها منافى للإدارة المنوطة به

« تعيين المديرين والمحافظين ومأمورى الضبطيات يكون بالدولة بين الناظر التائبين لإدارته وبين رئيس المجلس ، وما يستقر عليه الرأى يعرض علينا بواسطة رئيس المجلس لأجل تصديقنا عليه

« الناظر الذى يكون المأمورون وأرباب الوظائف السالف ذكرهم تحت إدارته مباشرة له الحق فى توقيعهم عند الاقتضاء عن إجراءات وظائفهم ، وذلك بعد اتفاقه مع رئيس هيئة النظار ، وأما انفصالهم عن وظائفهم فلا يكون إلا بسد اتفاق الناظر التائبين له مع رئيس المجلس والتصديق عليه منا

« للنظار أن ينتخبوا المأمورين ذوى المناصب العالية اللازمين لإدارتهم وأن يعرضوا

(١) كتب أصل الأمر بالفرنسية ، وهو منشور فى جريدة (المونيتور اجبسيان) عدد ٣٠ أغسطس سنة ١٨٧٨ ، ثم ترجم إلى العربية ضمن وثائق الحكومة ، وقد أبقينا الترجمة كما هى لأنها من الوثائق الرسمية

ذلك علينا للتصديق عليه منا ، وأما الوظائف الصغيرة فيكون تعيين المستخدمين اللازمين لها بخطاب أو قرار من ناظر الديوان

« أعمال كل ناظر تجري في الأمور التي تكون من خصائصه لا غير ، وأرباب الوظائف والمستخدمون في كل فرع من فروع الإدارة لا يتلقون الأوامر إلا من رئيس المصلحة التي هم مستخدمون بها وتابعون لها ، ولا يجب عليهم طاعة أمر غيره  
« بنمقد مجلس النظار تحت رياستكم ، لأني فوضت هذا التنظيم الجديد تحت عهدكم وجعلت مسئوليته عليكم

« وإني أرى تشكيل هيئة نظارة حائزة لهذه الخصوصيات ليس مخالفاً لمبادئنا وأخلاقنا ، ولا لأرائنا وأفكارنا ، بل موافقاً لأحكام الشريعة الفراء ، وبتعميم ترتيب محاكم الحقايقية تكون فيها الكفاءة لحاجات هيئتنا الاجتماعية ، والمساعدة على تميم مقاصدنا الحقيقية ونياتنا الخيرية

« وإني متمدد عليك في إجراء الإصلاحات التي صممت عليها ، مؤملاً أن تكفل للبلاد جميع التامينات التي لها الحق في انتظارها والحصول عليها من حكومتنا »

اسماعيل

٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨

رأى ما في هذا الأمر (١) أن مجلس النظار هو هيئة مستقلة عن ولي الأمر ، تشاركه في الحكم وتحتمل مسئوليته (٢) إن أعضاء مجلس النظار متضامنون في المسئولية (٣) إن قراراته بالأغلبية (٤) رأسه مجلس النظار من حقوق رئيس المجلس ، فلا يرأسه الخديو وقد بقي هذا الأمر دستور الحكومة من ذلك العهد ، ولكن الخديو توفيق باشا أنقذ مجلس النظار مؤقتاً بعد استقالة وزارة شريف باشا الثانية وذلك بمقتضى الأمر الصادر في ١٨ أغسطس سنة ١٨٧٩ (٣٠ شعبان سنة ١٢٩٦) ، وعين نظاراً منفصلين تحت رأسته هو ، ثم أعاد هيئة المجلس بتشكيله رياض باشا تأليف الوزارة في ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ ، وحفظ لنفسه في كتابه إلى رياض باشا حق حضور جلسات مجلس النظار وتولي رأسته عند الاقتضاء ، ومن ذلك الحين جرت العادة بأن تعقد جلسات المجلس تارة برأسه ولى الأمر وطوراً برأسه رئيس النظار (الوزراء)

### وزارة نوبار باشا الأولى

شكل نوبار باشا الوزارة التي عهد إليها تأليفها على النحو الآتي (بعد التبدل الذي

دخل عليها)

نوبار باشا رئيسا لمجلس النظار (الوزراء) وناظراً (وزيراً) للخارجية والحقانية . رياض باشا للداخلية . راتب باشا للحربية . السير ريفرس ويلسن للمالية . الميودى بلينير للأشغال . على باشا مبارك للمعارف والأوقاف

وعرض نوبار باشا على شريف باشا أن يشترك في الوزارة متولياً الحربية فلم يقبل ، ولعله رأى أن تأليف وزارة يدخلها عضوان جنبيين مهزلة لا يليق أن يشترك فيها ، وحسنا فعل تولى الوزيران الأوروبيان كما ترى أمم الوزارات ، وكان أحدهما يمثل الحكومة والمصالح الإنجليزية ، والثاني يمثل الحكومة والمصالح الفرنسية

وصار حكم البلاد فعلاً في يد الوزيرين الأوروبيين ، لانحياز نوبار باشا ورياض باشا إلى جانبهما ، ووقف العمل مؤقتاً بنظام الرقابة الثنائية ، لأن في تعيين الوزيرين الأوروبيين ما يفي عنهما وزيادة ، واتفق الحديو والحكومتان الإنجليزية والفرنسية على أن تماد الرقابة الثنائية حتماً إذا فصل أحد الوزيرين الأجنيين من منصبه من غير موافقة حكومته

### ١٣

#### قرض جديد (سلفة الدومين)

كان من أول أعمال الوزارة « الأوروبية » أنها عقدت قرضاً جديداً من بنك روتشلد الإنجليزي مقداره ٨٥٠٠٠٠٠ من الجنيهات ، وهو الذي عرف بقرض الدومين ، أو دين روتشلد ، ورهنت في مقابلة الأملاك التي نزل عنها بمض أفراد الأسرة الخديوية ومقدارها ٤٢٥٧٢٩ فدان<sup>(١)</sup> وعهد بإدارتها إلى لجنة دولية تسمى قومسيون الأملاك الميرية (الدومين) مؤلفة من ثلاثة أعضاء ، عضو مصري واثنان أجنيان أحدهما إنجليزي والآخر فرنسي

وقد خسرت البلاد في هذا القرض خسارة فادحة لا تقل عن خسائرها في قروض اسماعيل السابقة ، فإنه وإن كانت قيمته الاسمية ٨٥٠٠٠٠٠ من الجنيهات الإنجليزية ، لكن قيمته الحقيقية لم تزد عن ٢٠٥٠٠٠ رجب ، لأن أسهمه صدرت بسعر ٧٣ ٪ فخسرت مصر ٢٩٥٠٠٠ رجب من هذا الباب وحده ، وبلغ صافي القرض بعد خصم السمسرة والمصاريف ٩٩٢٥٠٠ من الجنيهات ، وهذا يدل على أن الإدارة الأوروبية لم تكن تعنى بمصلحة مصر ،

بل بالمصالح المالية الأجنبية ، وقد وصف القاضى الهولاندى فان بملن هذا القرض بأنه اختلاس بكل معانى الكلمة<sup>(١)</sup>

دفعت الوزارة من هذا القرض بعض أقساط الديون ، ولم تمعاً بما دون ذلك من مصالح البلاد ، ومطالب الأهلىن ، فلم تسدد ما كان متأخراً للموظفين من الرواتب ، ولم تخصص شيئاً لمرافق البلاد العامة

ثم عمدت بحجة الاقتصاد إلى إنقاص عدد الجيش وإحالة ٢٥٠٠ من ضباط الجيش على الاستبداع ، فكان هذا العمل من أسباب هياج الضباط وثورتهم على الحكومة ، كما سنفصل ذلك فى الفصل الآتى

### ختام النزاع بين الخديو والدائنين

استقال نوبار باشا من رئاسة الوزارة على أثر ثورة الضباط ، ولم يعين اسماعيل خلفاً له ، وأبدى ميله إلى أن يتولى بنفسه رئاسة مجلس الوزراء وبعد مفاوضات لم تدم طويلاً أعلن اسماعيل مضطراً أن الاتفاق تم على أن لا يرأس الخديو مجلس الوزراء ولا يحضر مداولانه ، وأن يتولى الأمير محمد توفيق باشا رئاسة المجلس ، ويكون للوزيرين الأوروبيين حق (الفيتو) أى المعارضة فى كل ما لا يوافقان عليه ، وكل أمر لا يقرانه لا ينفذ ، فقلد الخديو ابنه توفيق باشا رئاسة الوزارة فى ١٠ مارس سنة ١٨٧٩ ، ولم تدم وزارته طويلاً ثم استقالت إجابة لمطالب الأحرار ، وأخلت الطريق لوزارة شريف باشا المعروفة بالوزارة الوطنية ، وفى عهدهما اشتدت أزمة الخلاف بين الخديو والدول وانتهت الأزمة بخلع اسماعيل كما تراه مفصلاً فى الفصل الثالث عشر

---

(١) مصر وأوروبا للقاضى المختلط فان بملن ج ١ من ١٨٥

## الفصل الثاني عشر

### الحركة الوطنية والحياة النيابية

لم يكن في مصر هيئة نيابية تمثل الشعب وتشارك في مظاهر الحكم حين ولي اسماعيل الأمر سنة ١٨٦٣ ، وكانت البلاد محرومة مثل هذه الهيئة منذ إبطال « مجلس الشورى » الذى أسسه محمد على سنة ١٨٢٩ وكان بمثابة أول هيئة نيابية ظهرت في عهد الأسرة الحمديّة العلوية ، وقد تكلمنا عن هذا المجلس في كتاب ( عصر محمد على ) ص ٤٦٦ ( طبعة ثانية ) ، وانتهينا إلى أنه لم يكن طويل العمر ، ولم يظهر له أثر في معظم عهد محمد على

#### إنشاء مجلس شورى النواب

ثم انقضى عهد عباس وسعيد دون أن يجتمع مجلس الشورى أو مجلس يشبهه ، فلما تولى اسماعيل الحكم فكر في إنشاء مجلس شورى على نظام جديد دعاة ( مجلس شورى النواب ) إن فكرة إنشاء هذا المجلس في ذاتها فكرة سديدة صائبة ، تدل على ميل اسماعيل إلى تقديم الشعب وتمويده الاشتراك في الشؤون العامة ، وتلك ميزة يمتاز بها عصره عن عهد سعيد وعباس

#### نظام المجلس

أنشئ هذا المجلس سنة ١٨٦٦ ، ووضع الخديو اسماعيل نظامه في لائحتين عرفتا الأولى باللائحة الأساسية ، وهى مؤلفة من ثمان عشرة مادة مشتملة على بيان سلطته ، وطريقة انتخابه ، وموعد اجتماعه ، وسميت الثانية اللائحة النظامية ( نظامنامه ) ، وتشبه أن تكون لائحة داخلية للمجلس مؤلفة من ٦١ مادة

ومن أحكام اللائحتين<sup>(١)</sup> نستطيع أن نتبين نظام المجلس ومدى سلطته ، وإنا موزون هنا القواعد التى استخلصناها من مجموع هاتين اللائحتين :

(أولا) إن المجلس لم تكن له سلطة قطعية فى أى أمر من الأمور ، وهو وإن كان

(١) هامش الطبعة الثانية — انظرنا نص هاتين اللائحتين فى قسم الوثائق التاريخية



يصدر قرارات فيما يمرض عليه من الشؤون إلا أن هذه القرارات لا تعدو أن تكون « رغبات » ترفع إلى الخديو ، وله فيها القول الفصل ، ولم تحدد اللائحة الأساسية ولا اللائحة النظامية المسائل التي يبدى رأيه فيها ، بل عبر عنها بأنها المسائل « التي تراها الحكومة من خصائصه » ، وأشير في بعض المواد إلى أنها المسائل المتعلقة « بالنافع الداخلية » ويبدى رأيه أيضاً في الاقتراحات التي يتقدم بها الأعضاء

(ثانياً) يتألف المجلس من عدد لا يزيد عن ٧٥ عضواً ، ينتخبون لمدة ثلاث سنوات ويتولى انتخابهم عمد البلاد ومشايخها في الديريات ، وجماعة الأعيان في القاهرة ، والاسكندرية ، ودمياط ، وكان عدد نواب كل مديرية بحسب التعداد فينتخب واحداً أو اثناً من كل قسم من أقسام المديرية بحسب كبر القسم وصغره ، وينتخب ثلاثة نواب عن القاهرة ، واثنان عن الإسكندرية ، وواحد عن دمياط

(ثالثاً) يشترط فيمن ينتخب عضواً أن يكون مصرياً ، ومن التصفين « بالشد والكمال » ، ولا تقل سنه عن خمس وعشرين سنة ، وأن لا يكون ممن صدرت ضدّه أحكام جنائية بالليان أو من المحكوم عليهم بالإفلاس ، أو الطرد من وظائف الحكومة بحكم ، واشترط في العضو العلم بالقراءة والكتابة في الانتخاب السابع ، أى بعد مضي ثمانى عشرة سنة على تأسيس هذا النظام ، لأن مدة كل مجلس ثلاث سنوات ، ومعنى ذلك أن النواب كانوا يعفون من هذا الشرط في الانتخابات الستة الأولى

ولوحظ في هذا التمييز أن هذه المدة تكفى لانتشار التعليم في البلاد ، بحيث يشترط في الأعضاء بعد انقضاءها أن تكون لهم دراية بالقراءة والكتابة ، واشترط في الناخبين أن يكون لهم إلمام بالقراءة والكتابة في الانتخاب الحادى عشر ، أى بعد انقضاء ثلاثين سنة على الانتخاب الأول

(رابعاً) يحصل انتخاب نواب كل مديرية في عاصمتها ، وكل ناخب ينتخب العضو النائب عن قسمه ، ويناط فرز أوراق الانتخاب بـ لجنة مؤلفة من المدير والوكيل وناظر قلم الدعاوى<sup>(١)</sup> وقاضى المديرية

(خامساً) يجتمع المجلس شهرين في كل سنة ، من ١٥ كيهك لغاية ١٥ أمشير (أى من منتصف ديسمبر إلى منتصف فبراير) ، أما المجلس الأول فيجتمع من ١٠ هاتور إلى ١٠ طوبه (نوفمبر ، يناير) ، ويكون اجتماعه في القاهرة ، وجلساته سرية ، وللاخديو جمع المجلس

(١) يشبه أن يكون كرئيس النيابة اليوم

أو تأخيرها أو إطالة مدة اجتماعه أو تبديل أعضائه (حله) وإجراء انتخابات جديدة (مادة ١٦ و ١٧ من اللائحة الأساسية)

(سادساً) تعيين رئيس مجلس شورى النواب ووكيله منوط بالخديو دون أن يكون للمجلس رأى أو ترشيح في هذا التعيين (مادة ٣ من اللائحة النظامية)

(سابعاً) يفتتح الخديو المجلس بمقالة (خطبة العرش) ويقدم المجلس جوابه عنها بكتاب لا يقع فيه بشيء من الأمور التي يقتضى نظرها المجلس (مادة ٤ و ٥ من اللائحة النظامية)

(ثامناً) ينتخب المجلس من بين أعضائه لجانا تسمى (أفلاما) ، ومن أعمالها فحص صحة نيابة الأعضاء ، وتعرض قراراتها على هيئة المجلس ، ومن يقرر المجلس صحة انتخابهم تعرض أسيادهم على الخديو ليعطى كل واحد منهم « البيرولى » أى الأمر باعتماد عضويته (تاسعاً) للمجلس توقيع عقوبات على من يتخلف من الأعضاء بدون عذر من حضور الجلسات (مادة ١٢ من اللائحة النظامية)

(عاشرأ) يتمتع الأعضاء أثناء انعقاد المجلس بشيء من الحصانة النيابية ، فلا ترفع عليهم دعوى (جنائية) في أثناء الانعقاد إلا إذا ارتكب أحدهم جريمة القتل (مادة ٥٣ من اللائحة النظامية)

(حادى عشر) إدارة نظام الجلسات منوطة برئيس المجلس ، ولا يجوز للمضو أن يشكك إلا إذا طلب الكلام وأذن له الرئيس بذلك ، ولا يشكك إلا وهو في موضعه ، وتصدر القرارات بطريقة أخذ الآراء علانية وبالأغلبية

وعلى المجلس احترام رأى الأقلية ، والإصغاء لأقوالها وملاحظاتها (مادة ٣٥ من اللائحة النظامية ، وهذه القاعدة من أهم أركان النظام النيابى)

(ثانى عشر) أعضاء المجلس يحضرون إلى المجلس بملابس « الحشمة اللاتقة » وجلسهم فيه يكون « بهيئة الأدب » (مادة ٤٠) ، ولا يجوز لأى عضو نشر مناقشات المجلس أو طبعها إلا بإذن من الرئيس ، وإلا كان عرضة للجزاء الذى يوقعه به المجلس (مادة ٥٤)

هذه هى القواعد الجوهرية التى على أساسها أنشئ مجلس شورى النواب ، وخلصتها أنه مجلس استشارى ينتخب أعضاؤه بواسطة عمد البلاد ومشايخها لمدة ثلاث سنوات ، ويجتمع شهرين فى كل سنة ، وجلساته سرية ، وليس له رأى نافذ فيما يعرض عليه من الشؤون

ولا ريب في أن المجلس النيابي الذي يقوم على هذه القواعد لا يمكن أن يؤثر تأثيراً عملياً في سياسة الحكومة ، ما لم يتطور نظامه مع الزمن ، ويكتسب حقوقاً ومزايا جديدة ، ولو جعل اسماعيل باشا للمجلس سلطة قطعية في شؤون الحكم ، وخاصة في مسألة الضرائب والقروض ؛ لثبت فيه روحاً من الحياة والنهضة ، ولأمكن أن تنال مصر على يده مزايا عظيمة ، فإن تصرفات الحكومة المسالية كانت في حاجة إلى رقابة فعلية تتولاها هيئة نيابية ، ولو وجدت هذه الرقابة لوضعت حداً للقروض الجسيمة التي تلاحقت في عصر اسماعيل وأفضت إلى التدخل الأجنبي في شؤون مصر

### الحياة السياسية في عصر اسماعيل

إن الحياة النيابية في كل أمة تتبع أولاً النظام الذي تسير عليه ، ثم تتأثر من الحياة السياسية في عصرها ، وقد بينا القواعد الأساسية لنظام مجلس شورى النواب ، فلنبحث الآن ، عن مبلغ تأثره من الحياة السياسية في عصره

كان عهد اسماعيل في الجملة عصر تقدم ونهضة ، ولكنه من ناحية نظام الحكم بعد من عصور الحكم المطلق ، فقد كان من أخص صفات الخديو اسماعيل ميله إلى الانفراد بالحكم ، والاستئثار بالأمر والنهي ، وبدل منطق الحوادث ، على أنه حين أنشأ مجلس شورى النواب لم يترحم التخلي عن سلطته المطلقة ، بل أراد أن يجعل منه هيئة استشارية يزيد من رونق الحكم وجهائه

ثم إن تأسيس هذا المجلس من غير أن تسبقه حركة مطالبة من الأمة جعله يأخذ شكل المنحة ، ومن هنا نشأت سلطته ضئيلة ، ونفوذه يكاد يكون شكلياً ، ومن جهة أخرى فنظام الانتخاب كان له أثر بالغ في تكوين المجلس ، ذلك أن حصر حق الانتخاب في الممد والشيخ أسفر عن انتخاب معظم النواب من الممد وأعيان البلاد ، حتى صار جديراً بأن يسمى « مجلس الأعيان »

فهذه الطبقة من الأمة هي التي كانت ممثلة فيه تمثيلاً واسماً ، أما طبقة التجار والصناع فلم يكن لهم ممثلون إلا النزر اليسير الذي لا يؤثر في طابع المجلس ، وكذلك خلا من الطبقات المتعلمة التي تخرجت من المدارس والبعثات العلمية منذ عهد محمد علي ، فهؤلاء لم يكونوا ممثلين فيه ، لأن نظام الانتخاب في ذاته لا يجعل لهم حظاً في عضوية المجلس ، أضف إلى ذلك أن هذه الطبقة كانت إلى ذلك العصر منصرفة إلى مناصب الحكومة ، ولم تنجح إلى الحياة

الحرية ، ولم تألفها بعد ، فكانت بحكم هذه الظروف جزءاً من الأداة الحكومية ، وبذلك حرم المجلس تلك العناصر الحرة المثقفة التي ترسل إلى الهيئات النيابية نورا من الحياة والحرية والاستقلال في الرأي ، وثبتت فيها روحاً من الشعور بالواجب ، والشجاعة الأدبية ، والتطلع إلى المثل الأعلى

ولم تكن في البلاد حين تأسيس المجلس صحافة تنبه الأفكار ، وترشد النواب إلى واجباتهم ، وتبصرهم بمقائق الأمور ، وتلهم مدلولاتهم ، وتستثير اهتمام الكافة بمباحثهم ، ولائحة جمعيات سياسية تبث أفكارها ومبادئها القويمة في نفوس النواب ، ويتألف منها ومن الصحافة رأى عام يراقب المجلس ويوجهه إلى الوجهة التي ينشدها ومن ناحية أخرى لم تكن في البلاد ضمانات نظامية أو قانونية أو قضائية أو فعلية تحمي حرية الآراء وتكفلها ، كل هذه الظروف كان لها أثرها في تضيق حياة المجلس وتحديد مواقفه وخطوطه وأعماله

### الانتخابات الأولى للمجلس

يهمنا أن نذكر هنا أسماء الأعضاء الذين أسفرت عنهم الانتخابات الأولى ، لأن منهم تألف أول مجلس نيابي في عهد اسماعيل ، وجدير بنا أن نتعرف أسلافنا في الحياة النيابية<sup>(١)</sup> ، وتبين مبلغ ما أدوا من واجبات النيابة وتكاليفها

أعضاء مجلس شوري النواب سنة ١٨٦٦

#### نواب القاهرة

موسى بك العقاد . الحاج يوسف عبد الفتاح . السيد محمود المطار

#### نواب الاسكندرية

الشيخ مصطفى جيمي . السيد عبد الرزاق الشوربجي

#### نواب واحة البحرين ( الغربية والمنوفية )

( الغربية ) آربي بك أبو المز . علي كامل عمدة القصرية . الحاج شتا يوسف عمدة

---

(١) راجع أعضاء ( مجلس للشورة ) في عهد محمد علي بالجزء الثالث من « تاريخ الحركة القومية » من ٤٦٧ ، وأعضاء الهيئات التبيلية التي تألفت على التصاق في عهد الحملة الفرنسية بالجزء الأول من ٧٨ والجزء الثاني من ٩٥ و ٩٧ و ١٨٤

أبي مندور . محمد حمودة عمدة برما . سيد أحمد رمضان عمدة قسلا . عبد الحميد زهرة عمدة حانوت . علي أبو سالم دنيا عمدة مسهلة . سليمان اللواتي عمدة ميت حبيش القبيلة . أحمد الشريف عمدة ابيار

( المنوفية ) الحاج علي الجزار عمدة شبين الكوم . محمد افندي شعير عمدة كفر عشنا . موسى افندي الجندي عمدة منوف . احمد أبو حسين عمدة كفر ربيع . حماد أبو حامر عمدة جنزور . علي أبو عمارة عمدة مليج . محمد الانباي عمدة جزى

#### نواب البحيرة

الشيخ محمد الصيرفي عمدة قليشان ، حسين حمزة عمدة البريجات ، احمد ديموس عمدة نكله العنب . الحاج علي عمار عمدة ببيان . الشيخ محمد الوكيل عمدة ممحراط .

#### نواب الشرقية والقليوبية

الحاج نصر منصور الشواربي من قليوب . الامام الشافعي أبو شنب عمدة الخانكة . علي حسن حجاج عمدة الرملة . محمد الشواربي ( قليوب ) . احمد افندي أباطه ( منيا القمح ) . الشيخ محمد جمال الدين عمدة الجديدة ، محمد عبد الله عمدة الصنائين . المعلم سليمان سيدهم عمدة بندف . بركات الديب عمدة القرن . محمد افندي غففي عمدة الزوامل . عبد الله عياد عمدة كفر عباد

#### نواب الدقهلية

هلال بك . سيد احمد افندي نافع عمدة دنديط . محمد بك سعيد ( نوسا البحر ) . اسماعيل افندي حسن عمدة تمي الامديد ، الشيخ محرم علي عمدة السنبلالوين . الشيخ العدل احمد عمدة جزيرة القباب

#### نواب الجيزة

حامر افندي الزمر عمدة ناهية . ابراهيم احمد المنشاوي عمدة زاوية دهشور . عبد الباقي عزوز عمدة الرق ( الرقة )

#### نواب بني سويف والفيوم

حزين الجاحد عمدة المعجمين . علي سيد احمد عمدة الزرقى . زايد هندي عمدة جزيرة بيا . محمد حسن كساب عمدة اللويره . جرجس رسوم عمدة بني سلامة

### نواب المنيا وبني حزار

ابراهيم افندى الشريمى عمدة سالوط . اسماعيل احمد عمدة بنى احمد . احمد على عمدة الزاوية . احمد حبيب عمدة الفت . ميخائيل اثناسيوس عمدة اشروبة . حسن افندى شعراوى عمدة المطاهرة

### نواب أسيوط

سليمان افندى عبد المال ( ساحل سليم ) . عثمان غزالى عمدة بنى رزاح . يوسف محمد عمر عمدة الشيخ تقي . رميح شحاته عمدة القوصية . عمر حمد عمدة الشغبة . عبد المال مومى عمدة دروه

### نواب جرجا

محمد حمادى عمدة بلصفورة . حميد أبو ستيت من أولاد عليوه . عبد الرحمن حمد الله عمدة الجببرات . عثمان أبو ليلة من الكتكتاه . عطيه مهران من ناحية نزه . احمد سلطان عمدة بNDAR

### نواب قنا واسنا

عمر افندى أبو يحيى عمدة أبو مناع . محمد سحلى عمدة فرشوط . على ابراهيم عمدة حجازة . احمد افندى عبد الصادق من أسوان . احمد على اسماعيل عمدة السليمية

### نائب دمياط

على بك خفاجى

### افتتاح المجلس وخطبة العرش

٢٥ نوفمبر سنة ١٨٦٦

كان افتتاح المجلس يوم الأحد ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٦٦ ( ١٧ رجب سنة ١٢٨٣ ) ، إذ اجتمع الأعضاء بمكان انعقاده ( بالقلمة ) برئاسة اسماعيل راغب باشا الذى عين رئيساً للمجلس فى دور انعقاده الأول ، وحضر الخديو حفلة الافتتاح ، يصحبه من أركان حكومته شريف باشا ( الوزير المشهور ) وزير الداخلية ، وحافظ باشا وزير المالية ، وعبد الله باشا عزت رئيس

مجلس الأحكام ، وإسماعيل باشا صديق مفقش الأقاليم ، ورياض باشا المهردار (حامل الختم) ، وأحمد خيرى بك كاتب الخديو

وتليت خطبة العرش التى كانت تسمى مقالة الافتتاح ، وهذا نصها :

« من العلوم أن جدى المرحوم حين تولى مصر وجدها خالية عن آثار الممار ، ووجد أهلها مساوئ الأمن والراحة ، فصرف الهمم المالية لتأمين الأهالى وتمدين البلاد بإيجاد الأسباب والوسائل اللازمة إلى ذلك ، حتى وفقه الله تعالى لما أرادته من تأسيس عمارة الأقطار المصرية ، وكان والدى عوناً له ونصيراً فى حياته ، فلما آتت إليه الحكومة المصرية ائتمنى أثر أبيه فى إتمام تلك المساعي الجليلة ، بكمال الجهد والاجتهاد ، فلو ساعده عمره لأكملها على أحسن نظام ، ثم انقلبت أحوال مصر بعدها ، إلى أن قدر الله تعالى تسليم زمام إدارة حكومتها إلى يدي ، ومن حين تسلمته لهذا الآن رأيت دوام سعي واجتهادى فى إكمال ما شرعاه من المقاصد الخيرية ، بتكثير أسباب المهارية والمدنية ، أعاننى الله على ذلك ، وكثيراً ما كان يخطر ببالي إيجاد مجلس شورى النواب ، لأنه من القضايا المسئلة التى لا يتكرر نفعها ومزاياها أن يكون الأمر شورى بين الراعى والرعية ، كما هو سرعى فى أكثر الجهات ، ويكفيها كون الشارع حث عليه بقوله تعالى « وشاورهم فى الأمر » وبقوله تعالى « وأمرهم شورى بينهم » فلذا استأنست افتتاح ذلك المجلس بمصر ، تنذاكر فيه المنافع الداخلية ، وتبدي به الآراء السديدة ، وتكون أعضاؤه متركبة من منتخبى الأهالى ، ينعقد بمصر فى كل سنة مدة شهرين ، وهو هذا المجلس المقدر بعناية المولى فتحة فى هذا اليوم المبارك على يدنا ، الذى أنتم فيه أعضاء منتخبون من طرف الأهالى ، وإنى أشكر الله على ما وفقنى لهذا الأمر المبرور ، ووائى من فطانتكم بمحصول النتيجة الحسنة من حسن المداولة فى المنافع الداخلية الوطنية ، وفقنا الله تعالى لما فيه منفعة للجمهور ، وعلى الله الاعتماد فى كل الأمور <sup>(١)</sup> »

وتند هذه الخطبة من الوثائق الهامة فى تاريخ الحياة النيابية بمصر ، وهى فى مجموعها سديدة المانى ، وجيزة المباراة ، وأهم ما فيها أنها قررت قاعدة الشورى فى نظام الحكم ، واستندت فى تقريرها إلى القرآن الكريم ، مما يجعلها قاعدة لا يحصى عنها ، ويشبها فى نفوس الشعب ، وفيها تعجيد لنظام الشورى وإشادة بمزاياه ومنافعه ، وإعلان بأن النافذة من

(١) عن المضطة الأصلية جلسة افتتاح مجلس شورى النواب المحفوظة بدار النيابة

الحكم هي منظمة الجمهور ، فورود هذه المبادئ الهامة في النطق الخديو هو خير دعاية لها وإعلان عنها

### لجنة الرد على خطبة العرش

وافق يوم افتتاح المجلس عيد ميلاد الخديو إسماعيل ، فأعلن الرئيس أن هذا يوم عيد يجب عدم الاشتغال فيه ، فوافق الأعضاء على ذلك ، ثم انتخبوا من بينهم لجنة تتولى تقديم الجواب على خطبة العرش ، فتألفت من عشرة أعضاء . وهم آتربى بك أبو العز . هلال بك . محمد افندى عفيف . محمد افندى شمير . الشيخ محمد الصيرفي . سليمان افندى عبد المال . إبراهيم الشريسي . عمر افندى أبو يحيى . حسن افندى شعراوى . الشيخ علي سيد احمد وفي اليوم التالي ( ٢٦ نوفمبر ) ذهب رئيس المجلس ومعه أعضاء اللجنة إلى السراى الخديوية بملابسهم الرسمية وقدموا إلى الخديوى جواب المجلس على الخطبة

### الجواب على خطبة العرش

والجواب طويل ، صيغ في قالب تمجيد وتقديس للذات الخديوية ، يكاد يقرب من المعبودية ، مما لا يتفق والروح النيابية الصحيحة ، ويتضمن خلاصة لتاريخ مصر ، وما كان لها من المجد والسؤدد في سالف العصور ، وما آلت إليه من الاضمحلال والتقهقر ، إلى أن تولى زمامها محمد علي باشا ، فنهض بها وأعاد مجدها القديم ، ونوه بفضل إبراهيم باشا لمؤازرة أبيه في أعماله الجليلة ، وما أعقب عصرهما من وقوف نهضة التقدم ، إلى أن تولى الخديو إسماعيل الحكم ، فاستأنف العمل نهضتها ، وأفاض الجواب في ذكر ما أثر إسماعيل ، ثم أظهر ابتهاج المجلس لما ناله الخديو من تعديل نظام وراثة العرش

وإليك نص الجواب ، نقيته هنا على طوله ، لأنه يعطينا صورة من الروح التي تسود المجلس ، ومن أسلوب الكتابة في ذلك العصر ، وما تحويه من العبارات المملة والسجع المتكلف والمتلق البالغ لولى الأمر . قال الأعضاء

« بعد ما تشرفنا بالإحفاء للمقالة الجليلة . الجامعة جوامع الكلم الجليلة . نبادر إلى الاعتراف بما حوته بناية الانشراح . وكال الارتياح . ونقول إن مما قطفناه من زواهر الأخبار التاريخية وعرفناه من سواف آثار الليار المصرية . أنها كانت في الأعصار الحالية رافلة في حلل الفاخر الحالية . وأن بقية الأقطار كانت تستمد من نبل معارفها الوافر . معترفة بأنها مسترفة في الأصل من نيل عوارفها الزاخر . لكن لتداول أيدي من لم يحسن



تدبير ملكها من الملوك السالفين . تناوبتها نواب الزمن . وتناوبتها أيدي الحق . حيناً بعد حين . فاندurst معالمها الباهرة . وانطمست آثار مفاخرها الزاهرة . ولعبت بها أيدي الدهور وتكاثر فيها الحروب والشرور . حتى رجعت الفهقرى . وأصبح غيرها من الممالك في أنواع التمدن متقدماً وملكها متأخراً . وقاسى أهلها من الذلة والسكنة ما صاروا به في غاية الحقارة والهانة . إلى أن أراد الله تعالى أن يمد شبابها بعد الحرم . ويجدد ما كان من بنيان محاسنها قد انهدم . وينقذ أهلها من هذه الممالك . وينظمها في سلك أحسن الممالك . فشرعها بجهد العزيز جنتم كان محمد على باشا . فأعاد لها من العارية ومحاسن الآثار الأصلية ما كان ثلاثي . وأفرغ قلبه وقالبه في إصلاح حالها . وأعمل شديد رأيه وشديد عزمه في إعادة جاهها وكاملها . حتى أراح عنها تلك الوخامة ، وألبسها حلل الشهامة والفضامة . وأحكم معالم الأحكام . وأقام بها دعائم المدل بين الأنام . ودون فيها دواوين المعارف التسلية . وجمع بها أصناف المآثر المفترقة . وجدد فيها القوانين العسكرية . وأنشأ دواوين المدارس العلمية والحكومية حتى ظهرت بعد الخفا . وأزهرت أفنانها بزهور الصفا . وعاد إليها من البهائم والبهجة ما كانت فقدته في سالف الأيام وانتظمت مصالحها الأهلية والملكية بحسن تديره أحسن نظام . مع ما فازت به من غرائب الصنائع الفائقة . ومجائب الآثار الرائقة . مما شوهد لنا جميعاً . وتبوأنا به بيتاً من العز رفيعاً . فضلاً عما أورثها من الفنى الأتم . والفخار الأهم . من الاستحكامات الملكية . وإحكام العمليات الوطنية العائدة بمظلم النفع على عموم الرعية . حتى بذلك حسدت مصرنا الأمصار . وصرفنا بمحمد الله متقدمين في درجات العمار . وقد كان والذ العزيز الأكرم عوناً لوالده ، وهو الجد الأجدد في حال حياته ممضياً الطرق الموصلة إلى التقدم والمار بسديد آرائه وشديد عزماته . ولما آلت إليه الحكومة سلك سبيل أبيه . وبنى على تأسيساته الباهرة مما حسن مساعيه . وأخذ ينشئ ما يكمل به رونق الوطن . ويجدد من المارية والآثار الجليلة ما يبقى على عمر الزمن ، من إنشاء المجالس الحقتانية ، وتكثير الرجال الحربية ، والاستحكامات الملكية ، وغير ذلك مما عقدته نيته ، وأضرته طويته ، فحسدنا الأيام عليه ، فلم تتمتع بمز حكومته إلا قليلاً حتى نقله الله إليه ، ثم تولى على الأقطار المصرية وللايتها من لم يراعوا تلك المآثر المظلمة حق رعايتها ففترت هم مصر السابقة ، وضمت حركة تقدمها الفائقة ، إلى أن نفختنا النفحات الإلهية ، وأسعقتنا الفانية الربانية ، بالحضرة الاماعيلية ، وأعطى القوس بإربها ، لطقاً من الله بهذه الديار ومن فيها ، وتولاها العزيز بن العزيز ، ذلك الجناب الأغنى ، والساورى الأكرم . فقام في تنظيم أمورهما على ساق

وقدم ، وشمر عن ساعد الجِد والاجتهاد في تجديد ما انهدم وإحياء ما انعدم ، وأخذ يداوى تلك الملل ، ويسد ما تخلل بمد أبيه من الخلل ، وسمى في مقاصد أبيه وجده ، بأذلا في موجبات التقدم والتمدن الوطنى غاية جهده ، شاعلا باله بأقصى أنواع المهادرة ، مديراً فكره فيما يستدعى لهذه الأنظار كمال الرفاهية ، فأبدى من ذلك ما لم يكن في الحساب ، وزادها من البهجة وأسباب الثروة ما لم تره في سالف الأحقاب ، ورتب ملكها أحسن ترتيب ، ونظم عقده في سلك غريب بأسلوب عجيب ، ومن تمام عناية رب الصالحين أن ألهم سلطاننا الأعظم ، ولا غرو لأن الملوك من الملهمين ، حصر وراثته الحكومة على التأبيد في نسل اسماعيل بأن يتولاها أكبر أولاده بعد عمره المديد ، فيها من فكرة جليلة رائقة ، أسست في هذه الديار ، من دواهي المار الأسباب الفائقة ، واستلزمت تحسيناً لأحوالها ، وتأميناً لحالها واستبقائها ، أطال الله عمر سلطاننا المهاب (الصواب المهيب) وذلك دعاء إن شاء الله مستجاب ، ثم ازدادت المهمة الاسماعيلية ، بصرف أفكاره الخيرية العملية ، فيما يعلى قدر هذا الوطن ، ويرق انتظام حاله على أسنى سنن ، ومن كمال همته السنية ، وتعام رأفته ورحمته بالرعية ، وشغفه بدوام راحتهم وتعام رفاهيتهم اقتضت إرادته العملية لإنشاء مجلس شورى أهلية وطنية لما يعلمه من أن جمع الآراء في أمور العالمين ، والمداولة في مصالح الرعية مع عقلاء الوطنيين . من مقتضيات حسن النظام ، وموجبات كمال الالتئام ، وتعام راحة الأنام ، وفوض انتخاب أعضاء ذلك المجلس لموم الأهالى حتى يكون ما يحكمون فيه من الأمور بواقع ما لو فهم ، وعرض جميع ذلك إلى حضرة الوالى ، تبرؤاً من غوائل المفسدوية ، وتوفيراً لدواعى العدالة العمومية ، فكنا نحن المنتخبين من سائر الجهات ، المصادفين بموسم مولد الحضرة الخديوية أسر الأوقات<sup>(١)</sup> ، وإذ كان إنشاء هذا المجلس الأنيق من أجل المساهمة الحميدة ، وأتم نعمة أسداها ولى النعم عبيده ، فن الواجب الأهم التشكر لتلك الحضرة العملية ، والتباهى بتلك المنقبة البهية ، ورفع أكفنا آناه الليل وأطراف النهار بالدعوات ، في أجل الأوقات ، وسائر الحالات أن يخلد عز قنارنا هذا بدوام سموه أفندينا الأنعم ، وولى عهدده حضرة محمد توفيق باشا الأعز الأكرم ، وكذا بقية الأنجال الفخام ، ولا يحرم جميعنا من حسن أنظارهم ، ونفائس محاسن أفكارهم ، بجاء خاتم الرسل الكرام عليه أفضل الصلاة وأتم السلام<sup>(٢)</sup> .

(١) افتتح المجلس يوم عيد ميلاده الخديو اسماعيل

(٢) عن المصطفى الأصلية لمجلس شورى النواب ، وهى تختلف قليلا عن الصيغة المنقورة بمجموعة الجواب

## لجان المجلس

اجتمع الأعضاء يوم الثلاثاء ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٦٦ في مكان انعقاد المجلس (بالقلمة) ، واشتغلوا باختيار لجانه وكانت تسمى (الأقلام) ، وعددها خمسة طبقاً لما تنص به المادة ٨ من اللائحة النظامية ، فوزع الأعضاء أنفسهم على اللجان الخمس وتألفت كل لجنة من خمسة عشر عضواً ، أى أن اللجان (أو الأقلام) اشتملت على جميع أعضاء المجلس ، وتذكر هنا بيان اللجان وأسماء رؤسائها .

لجنة المذاخن (المواصم) ورئيسها موسى بك المقاد  
لجنة روضة البحرين (الغريبة والمنوفية) ورئيسها آتربى بك أبو العز ، ثم سميت لجنة الغريبة في الدور الثاني

لجنة الشرقية ، ورئيسها هلال بك ، وتشمل أعضاء من نواب الشرقية والدقهلية  
لجنة المنيا ، ورئيسها إبراهيم أفندى الشربى  
لجنة أسيوط ، ورئيسها سليمان أفندى عبد العال

والمهمة الأولى لهذه اللجان (الأقلام) تحقيق صحة نيابة الأعضاء ، فنظرت كل لجنة في تحقيق نيابة أعضاء اللجنة الأخرى ، وقد قامت اللجان بهذه المهمة ، فكانت النتيجة إفراز صحة نيابة جميع الأعضاء ، وأرسلت النتيجة بكتاب من رئيس المجلس إلى مهردار الخديو لكي نمرض على الاعتبار الخديوية لإعطاء تذكرة الاعتماد (البير ولدى) للأعضاء

والأقلام مهمة ثانية ، وهى انتخاب لجان أخرى من بين أعضائها تسمى (قومسيونات) لبحث المسائل التى يحيلها عليها المجلس كلما رأى لزوماً لذلك ، وطريقة تأليفها أن ينتخب كل قسم من الأقلام الخمسة ، عضواً واحداً من أعضائه ، فتؤلف اللجنة من خمسة أعضاء

### اعتماد عضوية النواب

وإليك نص أمر الاعتماد (البير ولدى) الذى أصدره الخديو للنواب بعد تحقيق صحة نيابتهم

« قدوة الوجوه المعتمدين ، والأعيان المنتخبين « فلان من بلدة كذا يقسم كذا بمديرية كذا » زيد إقباله ، ودام كماله ، قد علم آل الوطن العزيز ، وفهم أهل القطن والتميز ، دوام شرف قوادنا ، واشتغال أفكارنا بما فيه ميمورية بلادنا هذه وسمة منفعة بيارنا ، وما يقدم أهلها في مدارج التمدن ، ويعصدهم في معارج التمكن ، وقد علمت أن ترتيب

مجلس الشورى الوطنية، مما يعود على ديارنا هذه بمزيد المزية، كما جرت في سائر المدن المتمدنة وشوهد بين جميع الملل المتمكنة، فإن تلاحق الأفكار، وتصادق الآراء والأفكار، يستنتج ثمرات الأبواب من أعصانها، ويستخرج محسنات الصواب من أفنانها، وقد رأيت في أهل وطننا المبارك بمحمد الله تعالى وتبارك، من مزيد الأهلية والاستعداد، ما يكون هونا على حصول هذا الراد. فلذا رسمت بترتيب المجلس المذكور وإنشائه، وأصدرت لائحة مخصوصة في كيفية انتخاب أعضائه، بحيث يكونون من وجوه أهل وطننا، لينوبوا عن سائر أهالي مدائننا وبلداننا، وقد كل أمر الانتخاب الآن، ممن يصلح لهذا الشأن، وأنت ممن انتخبوا لهذا الخصوص، وصدق عليهم في قرار القومسيون المخصوص، وعرض ذلك بواسطة مساعدة رئيس المجلس إلينا، فقبول بقبوله واستحسانه لدينا. فأصدرت هذا إليك إعلاما بأنك ممن حاز شرف الامتياز بالعضوية، في ذلك المجلس بمجلس شورى النواب الوطنية، وذلك لمدة ثلاث سنين شمسية. حسبما تقرر في اللائحة الانتخابية، وكلسكم أصحاب روية وأهلية، وأرباب فطنة جليلة، وكال معرفة بالمصالح الداخلية والمنافع المحلية، فأمل في سمو أفساركم، وعلو أنظاركم، أن يكون في اجتماعكم هذا ما يزيد أوطاننا به فلاحاً وتقدماً، ونجاري غيرها من الممالك المعمورة والمداين المشهورة لإصلاحاً وتحسيناً. فقاموا في النظر الصائب، وتبينوا الفكر الثاقب، وخذوا فيما يتعلق بهذا المجلس من المصالح الداخلية، والمواد التي ترى الحكومة أنها من خصائص هذه الشورى الوطنية، وأدوا وظائف هذه الجمعية على وفق حدودها، وأبدوا من شرائف الآراء البهية خير موجودها، ونبصروا لما فيه اعتلاء أقدارنا بأقطارنا، واجتلاء أوطاننا بأوطاننا، ومزيد الرفاهية لأهاليها وساكنتها على وفق الطلوب، وانتظام حال الزراعة والتجارة والصناعة فيها على أحسن أسلوب. نسأل الله دوام التفوق وبلوغ الآمال، وحسن الحال والمآل، فهو مولى الخير ومولى السكال»

في رجب سنة ١٢٨٣

#### محاضر الجلسات

لم تكن جلسة الافتتاح معدودة ضمن جلسات المجلس، وإنما بدأت الجلسات بعد تأليف الأقسام، ومحاضر الجلسات كان يكتبها كاتب المجلس، ويوقع رئيس المجلس على محضر كل جلسة، أما القرارات فيوقع عليها رئيس المجلس وجميع الأعضاء

## طريقة المداولة في المجلس

كان للمجلس أن يتداول فيما نمرضه عليه الحكومة من الشؤون ويبدى رأيه فيها ، وله أن يتداول في الاقتراحات التي يقدمها أحد الأعضاء ، فإذا تقدم عضو بأى اقتراح ، يمرضه رئيس المجلس على الهيئة لتبحث أولاً في هل تنظر فيه أم لا ، فإذا استقر رأيها على المداولة فيه ترسل صورته إلى المجلس الخصوصى ( مجلس الوزراء ) ليحاط به علماً ، ثم يطرح على بساط البحث ، ويتداول الأعضاء فيه ، ويحاولونه في الغالب على لجنة تنتخبها الأقسام ، فإذا أتمت اللجنة بحثه قدمت عنه تقريراً يطبع ويوزع على الأعضاء ، ثم يتداولون فيه ، وإذا استقر رأى المجلس على قرار في موضوعه يرسل القرار إلى المعية السنية لمرضه على الخديو ويقرر فيه ما يراه ، وإذا استدعت المناقشة حضور بعض كبار الموظفين لتوضيح وجهة نظر الحكومة يحضر الوزير ( الناظر ) المختص أو الموظف الفنى ، فيدلى بالإيضاحات المطلوبة ، ويكون حضور النظار أو كبار الموظفين بناء على طلب المجلس أو برأى الحكومة .

ونذكر من حضروا في الدور الأول من الوزراء وكبار الموظفين ، شريف باشا وزير الداخلية ، ومحمد حافظ باشا وزير المالية ، ومحمد مظهر باشا وكيل وزارة الأشغال ، ومحمد نقيب باشا مفتش هندسة الوجه القبلى ، وسلامه بك ( باشا ) إبراهيم مفتش هندسة الوجه البحرى ، وعلى بك مبارك ( باشا ) وكان وقتئذ رئيس هندسة المعية السنية ، وإسماعيل صديق باشا مفتش عموم الأقاليم ، وكان أكثرهم حضوراً

وقد شغلت مقترحات الأعضاء معظم جلسات الدور الأول ، فكان عمل المجلس قاصراً على المداولة فيها ، وإنا موجزون هنا أهم هذه المقترحات كما استخلصناها من مضابط المجلس<sup>(١)</sup>

(١) أول المقترحات التي تقدم بها الأعضاء اقتراح من هلال بك أحد نواب الدقهلية في بحث مسألة السخرة ووضع نظام يخفف من وطأتها ، فتداول الأعضاء عدة جلسات في

(١) راجعنا هذه المضابط في « الوقائع المصرية » التي كانت تنشرها في حينها ، ولكن لاحظنا فقدان بعض سنوات بأ كلها من مجموعة الوقائع المصرية الموجودة في دار الكتب ، أو بالفقرات المصرية بالقائمة ، وفقدان أعداد كثيرة من السنوات المحفوظة ، فاستكملنا هذا النقص بالرجوع إلى المضابط الأصلية المحفوظة كاملة في مكتبة البرلمان ، ويجدر بنا في هذا المقام أن نتوه بالجهود المحمودة التي بذلها الأستاذ محمد خليل صبيح رئيس قلم مكتب مجلس النواب في جمع هذه المضابط وتبويبها وتنسيقها بعد أن كانت مشتتة في مختلف الصالح والدواوين ، وما بذله من البحث والتفتيش لجمع صور رؤساء مجلس شورى النواب والهيئات النيابية القديمة والحديثة ، فأدى بهذه الجهود خدمة لتاريخ يستحق من أجلها جزيل الشكر والتناء .

هذه المسألة ، ثم أحيلت على اللجنة ( قوميون ) سميت اللجنة ( العمليات ) مؤلفة من خمسة أعضاء ، وهم محمد بك سعيد ، وحسن افندي شيراوى ، ويوسف محمد ، والسيد أحمد الشريف ، والشيخ محمد الصيرفى

وقد بحثت اللجنة هذه المسألة واشترك معها فى البحث اسماعيل باشا صديق وسلامة بك إبراهيم ، وثاقب باشا ، وعلى بك مبارك ، وكان إيفاد هؤلاء المهندسين من طرف الحكومة لارتباط مسألة السخرة بمشروعات الري والمهندسة ، قدمت اللجنة تقريراً مطولاً خلاصته تنظيم السخرة على أساس اعتبارها من المنافع العامة ، وأنها مفروضة على من تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٥٠ سنة من أهل البلاد التى تستفيد من أعمال السخرة ، وجعلها مبنية على قاعدة المساواة بين الأهلىن ( والمساواة فى الظلم عدل ) ، فوافق المجلس على تقرير اللجنة ، وطلب عمل إحصاء للأشخاص تطبيقاً لهذه القاعدة حتى يؤخذ الأنفاىر للسخرة بالبور

واستتبع بحث السخرة إثارة مسألة أخرى أوعزت بها الحكومة ، وكان المجلس فى غنى عنها ، وهى وضع ضريبة على المواشى ، وحجتها فى ذلك أن أعمال المنافع العامة التى تنفذ بواسطة السخرة تقتضى مهمات وأدوات يجب شراؤها بالنحن ، ولما كانت المواشى الموجودة بالأقاليم مخصصة لأعمال الزراعة ، فوجب أن يفرض عليها مقدار معلوم من الضريبة ، بما يوفى ثمن هذه المهمات ، وعلى ذلك وافق المجلس على فرض هذه الضريبة ، ومقدارها عشرون قرشاً فى السنة على كل رأس من مواشى الزراعة كالأبقار والجاموس والثيران والخيول والبقال ، أما الجمال ففرض على كل رأس منها ثلاثون قرشاً ، وعلى كل رأس من الخمر عشرة قروش ، واستثنيت من هذه الضريبة مواشى المدن والبنادر

( ٢ ) اقترح إبراهيم افندي الشرىمى رئيس لجنة المنيا ، النظر فى مسألة تقسيط الأموال الأميرية ، وتحديد مواعيد لدفعها تسهيلاً لسدادها ، فأحيلت هذه المسألة على اللجنة مؤلفة من خمسة أعضاء : وهم محمد افندي شمير ، ونصر الشواربى ، وميخائيل أنناسيوس ، ومحمد عفيق ، وحيد أبو ستيت ، ورأت اللجنة وجوب تحديد مواعيد للسداد فى أوقات جنى المحاصيل توفيراً لراحة الأهالى فى دفع الأموال ، وقد حضر حافظ باشا وزير المالية إلى المجلس بعد أن قدمت اللجنة تقريرها فى هذا الموضوع ، وأوضح وجهة نظر الحكومة ، وهى أن رأى المجلس فى محله ، ولكن الحكومة لا يمكنها تعديل مواعيد الضرائب لأنها مرتبطة بدفع فوائد ديونها فى المواعيد المحددة لسداد الأموال ، واستحسن تأجيل النظر فى هذه المسألة إلى السنة المقبلة ، إذ ينظر المجلس فى مسألة الديون ومسألة التقسيط معا ، فأقر المجلس ذلك .

(٣) اقترح آتربي بك أبو المزاح نواب الغربية ، تعميم المدارس (الابتدائية) بإنشاء مدرسة في كل مديرية ، فأقر أعضاء المجلس الاقتراح وحيدوه ، وظهر منهم الميل الشديد إلى تعميم التعليم بين طبقات الأمة كافة ، وأحالوا المشروع على لجنة مؤلفة من عمر أفندي أبو يحيى ، ومحمد حمودة ، وعلى سيد أحمد ، والسيد محمود العطار ، وأحمد أفندي أباطة ، وانتهت اللجنة في تقريرها إلى وجوب إنشاء مدرسة في كل مديرية وكل محافظة ، وأن يكون التعليم فيها مجانياً ، وحضر شريف باشا ووافق باسم الحكومة على تقرير اللجنة ، غير أنه طلب تأجيل إنشاء المدارس في السويس والقصر والعريش حتى يتم إنشاء المدارس في المديرية والمحافظات الأخرى ، فوافق المجلس على ذلك ، وأفضى شريف باشا في بيانه بالجهود التي تبذلها الحكومة في سبيل نشر التعليم ، وأنهى إلى المجلس أن الخديو وقف على المدارس جميع الأطنان التي يتألف منها مفتيش الوادى ، فقابل المجلس هذا البيان بالشكر والدعاء للخديو (٤) اقترح سليمان أفندي عبد المال من نواب أسيوط النظر في وضع نظام لسننات التعامل بين الناس ، وأحيلت هذه المسألة على اللجنة المؤلفة لبحث مسألة التقسيط ، وحضر اسماعيل صديق باشا حين المناقشة فيها ، وأنهى إلى المجلس أن الحكومة مشغولة بسن قانون عن الزهون والمعاملات ، وأن المنوط بوضع مشروع القانون المذكور هو رئيس المجلس (اسماعيل راغب باشا) فاكفى المجلس بذلك

(٥) اقترح ميخائيل أفندي اثناسيوس من نواب المنيا إنشاء نظام العهد (جمع عهدة) ، وخلاصة هذا النظام أن الحكومة في عهد محمد على باشا كانت تمهد إلى بعض الأعيان والأمورين ورجال الجهادية جباية ضرائب بلاد بأكملها ممن كان أهلها غير قادرين على زراعة جميع زمامها أو متأخرين في سداد مالها ، فكان المتعهدون يتكفلون بسداد الضريبة من مالهم الخاص إذا لم يجبوها من الأهاليين ، وقد أدى هذا النظام إلى إرهاق الفلاحين لأن المتعهدين كانوا يسخروهم لمصالحهم الخاصة فألغته الحكومة سنة ١٨٥٠ إذ أصدرت أمرها باسترجاع البلاد من المتعهدين ثم عاد العمل به في أوائل عهد اسماعيل ، فضج الناس من مساوئه ، فلا غرو إن قوبل اقتراح ميخائيل أفندي اثناسيوس بالاستحسان

وقال الحاج يوسف عبد الفتاح ، ما خلاصته ، إن الأصل في إعطاء البلاد عهداً هو مساعدة الأهالي على سداد الأموال لعدم إقتدارهم على زراعة أطيانهم وسداد أموالها ، ولكن المتعهدين كانوا يفتصبون ما يزيد عن المال من محصولات الأهالي وأخذ بعضهم لمعهدهم أراضى لا تزرع لمجرد الرغبة في تسخير الفلاحين للعمل في مزارعهم الخاصة ، وطلب

فك المهد جميعها لأن الأهالي في مقدورهم سداد ما عليهم من الأموال رأساً للحكومة دون وساطة التمهدين

وحشد الأعضاء فك المهد وإعادة الأطيان إلى أصحابها ، ثم قرروا إحالة المسألة على لجنة انتخبت لهذا الغرض ، مؤلفة من الشيخ العدل أحمد ، وأحمد علي ، والحاج شتا يوسف ، وأحمد عبد الصادق ، ومحمد الوكيل

وانتهت المناقشة في الموضوع بأن قرر المجلس بجلسته ١٦ شعبان سنة ١٢٨٣ فك المهد جميعها ابتداء من سنة ١٢٨٤ هـ ووافقت الحكومة على هذا القرار ونفذته

(٦) اقترح محمد افندي حمادي من نواب جرجا ، وضع نظام لضبط عملية تحصيل الأموال في المديرية لمنع العبث في قيد التحصيلات ، وذكر أن الأهالي في الوجه القبلي يدفعون المال ليد (الشاهد) ويقيد ما يدفعونه في ورق عادة ويبقى المتحصل عند (الشاهد) لآخر الشهر حتى يحضر الصراف ، وإنه لطول المدة وعدم القيد بالفاتر الممتدة يحصل « غليظة ومنشوشية في الإراد »

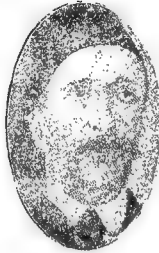
وأحيلت هذه المسألة على لجنة « التقسيط » وقدمت عنها تقريراً طلبت فيه ضبط عملية التحصيل ، وأتباع طريقة يعرف منها كل ممول مقدار ما دفعه على وجه التحقيق ، حتى تحفظ حقوق الأهالي ، ويمنع عبث الصيارفة ، فوافق اسماعيل باشا صديق على ما رأته اللجنة ، ووعد بوضع الطريقة المطلوبة

(٧) اقترح سليمان افندي المواني من نواب القرية ، منع مجازاة المهد بالضرب ، وقال الشيخ محمد الشواربي بمنع الضرب عن المهد وغيرهم من الأفراد ، وأن يرفع من القانون النص الذي يبيع الضرب للحكام ، وتناقش الأعضاء طويلاً في هذه المسألة ، ثم صرح رئيس المجلس بأن القانون الذي تجرى الحكومة وضممه وتنقيحه منصوص فيه على منع الضرب ، فاكتمل المجلس بذلك

(٨) اقترح هلال بك ، النظر في الأطيان الناشئة عن زيادة المساحة من صالحة وبور ، وإضافتها بالسال إلى أصحاب الأطيان المتداخلة فيها أو الملاصقة بها

وأحيلت هذه المسألة على لجنة المهد ، وقدمت تقريرها وحصلت المناقشة فيه بحضور اسماعيل باشا صديق ، وخلاصة ما قرره المجلس فيها بجلسته ٢٥ شعبان سنة ١٢٨٣ إضافة أطيان الجزائر بثمن يساوي قيمة إيجارها عن ثلاث سنوات ، ويربط عليها مال المثل ، أما أطيان الحيطان فتعطى أيضاً بالثمن بواقع إيجار ثلاث سنوات ، ويربط عليها مال الحوض ،





اسماعيل راجب باشا  
رئيس مجلس شورى النواب في دور انعقاده الأول  
( من ٢٥ نوفمبر ١٨٦٦ إلى ٢٤ يناير ١٨٦٧ )

والأطيان البور التي يرغب الأهلون استصلاحها تمعلى لهم من غير ثمن على أن يدفعوا مالها بعد مدة لا تزيد عن ثلاث سنوات ، أما أطيان الأخراس والمستبحرة والمالحة فتتمعلى لمن يستصلحها من غير ثمن على أن يدفع الضريبة المائلة عنها بعد مدة لا تتجاوز ست سنوات ، وأطيان البرارى تمعلى لمن يرغبها من غير ثمن وتنفى مدة عشر سنوات من الضرائب ثم تربط عليها ضريبة عشورية من درجة الدون لمدة خمس سنوات ، ثم تربط عليها ضريبة المثل بعد انقضاء هذه المدة ، وقد وافقت الحكومة على هذا القرار على أن لا يطبق على أطيان الضواحي والبنادر وأطرافها ، لأنها تمتد من الأراضي القابلة للبناء ، وزاد الخديو مدة الإعفاء من الضريبة بالنسبة لأطيان البرارى فجعلها خمس عشرة سنة بدلا من عشر

( ٩ ) اقترح الشيخ محرم على من نواب الدقهلية فتح قنطرة البوهية وإزالة ما بها من

السدود لتجرى المياه في ترعة البوهية ولا تحرم بلاد مراكز السنبلاوين من الري

( ١٠ ) اقترح الشيخ العدل احمد من نواب الدقهلية . إعادة قنطرة البوهية وإزالة ما بها من

بدلا من فنه الذي كان على ترعة المنصورة لسهولة وصول مياه الري إلى البلاد الواقعة عليه

( ١١ ) واقترح على بك خفاجى نائب دمياط توصيل مياه ترعة الشراوية إلى البلاد

الكائنة بشطوط دمياط ، وقال الشيخ العدل أحمد إن هذه التبعة وأصلها في ذلك الحين

( سنة ١٨٦٧ ) إلى القنطرة البيضاء المجاورة لبلاد الشطوط ، وأرتأى مدها لنهاية الشطوط

حتى لا تحرم مياه الري

(١٢) واقترح كل من حميد أبو ستيت . ومحمد سحلي من نواب قنا ، إصلاح الرى بحوض سمهود الواقع على حدود مديرية قنا وعمل مصرف للحوض المذكور وأحيلت هذه الاقتراحات الأربعة على لجنة العمليات ، وبحث فيها بحضور اسماعيل باشا صديق وكبار المهندسين السابق ذكرهم ، ولناسبة بحث هذه المقترحات فى لجنة العمليات قدم أعضاء اللجنة مقترحات أخرى خاصة بأعمال الرى والهندسة ببلادم ؛ فبحثها اللجنة على ضوء ملاحظات المهندسين ؛ واتخذت فيها جميعا من القرارات ما يكفل توفير الرى وراحة الأهلىن ، وصدق المجلس على قراراتها فى هذا الصدد

### انتهاء الدور<sup>(١)</sup>

وفى جلسة الأربعاء ٢٤ يناير سنة ١٨٦٧ ( ١٨ رمضان سنة ١٢٨٣ ) أعلن رئيس المجلس ختام الدور ، وألقى خطبة وجيزة أعرب فيها عن التشكر للتخديو على منشأته العظيمة « الموجبة لازدياد عمران الوطن » وعلى الأخص إنشاء هذا المجلس ، وشكر الأعضاء على سديد أفكارهم التى أبدوها فى المسائل التى عرضوا لبحثها كإنشاء المدارس والعمليات ( السخرة ) وتسيط الأموال وفك المهد وإصلاح الأطلان وإجراءات صيارف القرى ، وسندات الماملات ، وألمع إلى ما ذكره مندوبو الحكومة الذين حضروا الجلسات من أن أفكار المجلس فى هذه المسائل حلت محل القبول لدى التخديو « ولى النعم » ورجال حكومته ، وأعرب عن أمله فى أن تنال البلاد مزيد التقدم بما يبدية الاعضاء فى السنين المقبلة من سديد الآراء ، وختم خطبته بالدعاء للذات التخديوية ، وانصرف المجلس على ذلك

وكان يبدو على مقترحات الاعضاء ومداولانهم حسن القصد ، والرغبة الصادقة فى خدمة المصالح العامة ، وإصلاح حالة البلاد من الوجهة الاقتصادية ، وتحسين حالة الاهلىن الاجتماعية ، كما يبدو عليهم الاتزان فى الآراء ، وسلامة المنطق ، والخبرة بالمسائل المحلية التى تباحثوا فيها ، وكان يوزم إلى حد ما — الاستقلال فى الرأى ، والاصطلاح بالمسائل العامة والمالية أما الحكومة فكانت تعنى بتتبع مباحثات المجلس وتوفد رجالها فى بعض الجلسات ، للاتصال بالأعضاء فى مباحثهم ، وإطلاعهم على وجهة نظرها ، وكان حضورهم يحكم صلة التفاهم بين الاعضاء والحكومة ، وأكثر رجال الحكومة عملا فى هذا الصدد اسماعيل باشا

(١) كلة (دور) كانت تستعمل للتصير من الهيئة النياية بسنواتها الثلاث ، ولكننا رأينا اتباعا للمصطلحات الحديثة أن نقصر كلة (دور) على الانقضاء السنوى

صديق مفتش عموم الاقاليم وقتئذ ، وصاحب الخطوة الكبرى عند الخديو اسماعيل ولم يتناول الأعضاء في مباحثهم بالدور الأول إلا الإصلاحات المحلية ، أما المسألة المالية التي كانت تشغل الأفكار في ذلك الحين فإنهم لم يعرضوا لها ، كما لم يطلبوا اطلاعهم على ميزانية الحكومة ليتباحثوا فيها ، ولم يبدأ تطلّعهم إلى البحث فيها إلا في دور الانعقاد الثاني كما سيجى بيانه

وصفوة القول إننا إذا لاحظنا نظام المجلس الأساسي وملايسات العصر الذي اجتمع فيه ، نجد أن أعماله ومباحثه تدل على مستوى برلماني لا بأس به من أعضاء أول هيئة نيابية ظهرت في عهد اسماعيل

### رواية لا أصل لها

ولا يسعنا أن نختم هذا البحث قبل أن نشير إلى رواية يرددها بعض المؤلفين عن موقف المعارضة بمجلس شورى النواب في أول أدوار انعقاده ، فقد زعموا أن شريف باشا ، وكان إذ ذاك وزيراً للداخلية ، أنهم النواب أن المجالس النيابية تنقسم دائماً إلى حزبين ، أحدهما يؤيد الحكومة والآخر يعارضها ، وأنه يجدر بهم أن يؤلفوا من بينهم ذبك الحزبين ، وأن أعضاء حزب الحكومة يجلسون في مقاعد اليمين ، ونواب المعارضة يجلسون في مقاعد اليسار ، فاستنكر النواب أن يكون من بينهم من يعارض الحكومة ، وجلسوا جميعاً في مقاعد اليمين ، فأفهمهم شريف باشا أنه لا بد أن يجلس بعضهم في مقاعد اليسار ، فلم يكن من الأعضاء إلا أن تحولوا إليها جميعاً .

وظاهر على هذه الرواية مسحة الهزل والخيال ، فهي ولا شك من مخترعات بعض الكتاب الأوروبيين الذين يطيب لهم أن يبتدعوا أمثال هذه الحكاية ، وقد بحثنا كثيراً فلم نجد لها سنداً من أقوال شاهد عيان ، ولا جاء ذكرها ولو تلميحاً في مضابط المجلس ، على أن الرواية في ذاتها لا يسيغها المنطق ، فإن نظام المجلس وحدوده واختصاصه وملايساته ، كل ذلك لا بدع مجالاً لتأليف حزب للحكومة وحزب للمعارضة ، فالأحزاب الواليسة والمعارضة إنما توجد حيث يكون للمجلس حق الاقتراع على الثقة بالوزارة ، ولم يكن لمجلس شورى النواب هذا الحق أصلاً ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فقد شهد أحد الكتاب الفرنسيين وهو المسيو جليون دنجلار Oellion Danglar حوادث مصر من سنة ١٨٦٥ إلى سنة ١٨٧٥ ، وله عن مشاهداته فيها « رسائل » تكلم فيها عن مجلس شورى النواب ،

فلم يذكر هذه الحكاية ولا أشار إليها ، ولو كان لها ظل من الواقع لما فاته أن يذكرها ، وهذا يقطع ببطلانها ، وكل ما ذكره السيو دنجلار عن موقف المعارضة في المجلس أنه ظهر من بين أعضائه نائبان معارضان أبديا رأيهما بما يخالف وجهة نظر الحكومة ، قال فكان جزاؤهما الطرد من المجلس بأمر الخديو باعتبار أنهما عضوان مشاغبان للحكومة وأنهما خطر على الأمن العام<sup>(١)</sup>

فهذه الرواية يسفيها العقل ويؤيدها المنطق ، فإن نزعة الحكومة الاستبدادية تأتي أن يقف نائب في ذلك المصير موقف المعارضة ، فلا غرابة أن تبادر الحكومة إلى طرد النائبين المعارضين من المجلس ، وكنا نود أن نعرف من هما هذان النائبان الجريئان اللذان ظهرا بهذا المظهر المشرف في أدوار الانعقاد الأولى لمجلس شورى النواب ، ولكننا لم نظفر بهذه الأمانة ، ولم تتبين نواب المعارضة إلا في أدوار انعقاده الأخيرة كما سيبحث بيانه

### دور الانعقاد الثاني

١٦ مارس سنة ١٨٦٨ — ٢٣ مايو سنة ١٨٦٨

افتتح الخديو اجتماع المجلس يوم الاثنين ١٦ مارس سنة ١٨٦٨ ( ٢٢ ذى القعدة سنة ١٢٨٤ ) في مكانه المعتاد ( بالقلمة ) وكان يصعبه شريف باشا رئيس مجلس الاحكام ، وشاهين باشا وزير الحربية ، واسماعيل باشا صديق مفتش عموم الاقاليم ، وذو الفقار باشا وزير الأمور الخارجية ، وأحمد رشيد باشا محافظ القاهرة ، وحسين باشا أمين بيت المال ، وراتب باشا ناظر ديوان الأوقاف ، وحسن راسم باشا ، وطلعت باشا كاتب الديوان الخديو ، وأحمد خيرى بك المهردار ، واجتمع الأعضاء برئاسة عبد الله باشا عزت الذى عين رئيساً للمجلس في هذا الدور

وقد تأخر المجلس عن مواعده المحدد في اللائحة الأساسية وهو شهر كيهك ( ديسمبر ) ، وأشار الخديو عند افتتاح الدور إلى أسفه لهذا التأخير الناشئ عن مرضه ، ثم عهد إلى خيرى بك بتلاوة خطبة المرش ( مقالة الافتتاح ) فتلاها

وهي خطبة طويلة أشار فيها إلى المسائل التى قررها المجلس في العام الماضى ، وما أنفذه الحكومة منها ، وما لم تنفذه وبيان الأسباب ، فذكر مما نفذ لإنشاء مدرستى بنها وأسيوط

( ١ ) رسائل عن مصر الحديثة للسيو جليون دنجلار . الرسالة السابعة المؤرخة يونيه سنة ١٨٦٨

« والباقي تحت الاجراء » ، وفك العهد ، وإضافة الاطيان الزائدة في المساحة ، وضم الاراضى القابلة للزراعة إلى من يرغبها من الأهلين ، وانفاذ معظم المقترحات الخاصة بالرى



عبد الله باشا عزت

رئيس مجلس شورى النواب فى الأدوار الآتية

- (١) ١٦ مارس سنة ١٨٦٨ — ٢٣ مايو سنة ١٨٦٨
- (٢) ٢٨ يناير سنة ١٨٦٩ — ٢٢ مارس سنة ١٨٦٩
- (٣) أول فبراير سنة ١٨٧٠ — ٣١ مارس سنة ١٨٧٠
- (٤) ٧ أغسطس سنة ١٨٧٦ — ١٠ أغسطس سنة ١٨٧٦
- (٥) ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٧٦ — ١٦ مايو سنة ١٨٧٧

وذكر أن ترتيب الأنفار للسجرة بالدور طبقا لقرار المجلس متوقف على إتمام تعداد الأنفس ، وأن مسألة سندات المعاملة موقوفة على إصدار قانون الرهون الذى كان موضع البحث والمذاكرة ، وقال عن مسألة تعديل أفساط الأموال الأميرية ، إن إجراء هذا التعديل لا يخلو من صعوبة « والحكومة لا تقصر عن إجراءاته حسب الإمكان » ووعد بإطلاع أعضاء المجلس على الأسباب التى أخرت تنفيذه ، وطلب المذاكرة فى هذا الموضوع لتقريره على « صورة مستحسنة » .

وأشار إلى مشاريع الإصلاح التى اعتمدت الحكومة لإجراءها وقررت عرضها على المجلس للمدولة فيها ، كتحسين الأحوال الصحية ، والعناية بزراعة القطن ، وتحسين باقى الزراعات ، وإتمام الرياحات الكبيرة التى تؤدى « إلى تكثير المياه فى الغربة والمنوفية والبحيزة وبسببها تزداد عمارية بلاد كثيرة ، فالإسراع إلى إتمامها من أهم الأمور » .

وختم الخطبة بقوله « والواجب علينا الاجتهاد في تدارك الأسباب الموصلة إلى عمارية الوطن ، والله المرشد إلى أقوم طريق ومنه العناية والتوفيق »  
وبعد انتهاء جلسة الافتتاح إستأنف المجلس اجتماعه ، وانتخب لجنة الرد على خطاب العرش ، فتألفت من عشرة أعضاء وهم :

الشيخ مصطفى جيمي ، الشيخ محمد الصيرفي ، إبراهيم افندي الشربعي ، الشيخ علي سهد احمد ، محمد افندي شمير ، السيد احمد الشريف ، سليمان افندي عبد المال ، عمر افندي ابو يحيى ، هلال بك ، محمد بك سميد

وقدمت اللجنة إلى الخديو جواب المجلس ، مشتملا على العبارات المألوفة في تقديم فروض التشكر للذات الخديوية ، مع التنويه بمشاريع الإصلاح التي جاءت في خطبة العرش ، وابهتجت لما أذن به الخديو من اطلاع الأعضاء على أحوال المالية للوقوف على الأسباب التي أخرت تعديل أقساط الأموال الأميرية

### لجان المجلس

بقيت لجان (أقلام) المجلس المنتخبة من الدور الماضي كما هي من غير انتخاب جديد

### تغييرات في الأعضاء

توفي من الأعضاء موسى بك العقاد من نواب القاهرة ، وانتخب بدله السيد محمود عيد عبد المعطي ، ومحمد حمادى من نواب جرجا ، وانتخب بدله همام حمادى من المنشأة ، ومحمد الوكيل من نواب البحيرة ، وانتخب بدله الشيخ إبراهيم الوكيل عمدة سمخراط .

ولما كان موسى بك العقاد رئيساً للجنة المدائن في الدور السابق فقد انتخب لرأسها الحاج يوسف عبد الفتاح من نواب القاهرة .

### قرارات المجلس

أصدر المجلس قرارات في عدة مسائل تتعلق بالمنافع العامة والمحلية ، ومن أهم قراراته :  
إنشاء مجلس زراعى في كل مديرية يسمى ( مجلس تنظيم الزراعة ) ينتخب أعضاؤه بمعرفة العمدة بنسبة عضوين عن كل مركز للنظر في الشؤون الزراعية وتحسينها وتقديمها ، وإنشاء حقول للتجارب الزراعية يعهد إلى علماء النبات إجراء تجارب الزراعات الحديثة فيها ، وإجراء تعداد السكان لتنظيم السخرة على قاعدة المساواة ، وجواز دفع البدل النقدي للاعفاء من

الخدمة العسكرية وأن تكون قيمة البديل بالنسبة للمقترعين الجدد ثمانين جنيه ، وقرر أيضاً إتمام الرياحات الكبرى وما تستتبعه من منشآت الري ، وردم البرك والمستنقعات ، وتعميم لقاح الجدري وزيادة عدد أطباء الصحة في الاقاليم ، وانشاء المستشفيات ، وتعديل الضرائب وقد قرر فيها اعتماد درجات ترتيب الضرائب التي تعمل في كل مديرية بمعرفة مندوبي الحكومة ومن يرافقهم من العمدة والأعيان ، ونفذت فعلاً

ومن حضر من الوزراء وكبار موظفي الحكومة جلسات هذا الدور : شريف باشا ، وعلى باشا مبارك وقد صار وزيراً المعارف والأشغال ، وإسماعيل باشا صديق ، ومصطفى بهجت باشا المهندس الكبير مفتش هندسة الوجه القبلي ، وسلامة بك ( باشا ) مفتش هندسة الوجه البحري ، والدكتور كلوتشي بك ، والدكتور محمد علي البقلي بك ، والقي كل منها بياناً هاماً في الإصلاحات الصحية

#### المناقشة في المسألة المالية

عين إسماعيل باشا صديق في خلال هذا الدور وزيراً للمالية ، مع بقائه مفتشاً لعموم الاقاليم ، فغطت سلطته ، إذ انتهى إليه زمام الشؤون المالية وشغلت المسألة المالية أفكار الناس في ذلك الحين لتلاحق قروض الخديو إسماعيل منذ ولايته العرش ، فقد تولى الحسك سنة ١٨٦٣ وعلى الحكومة من الديون التي اقترضها سعيد باشا نحو أحد عشر مليوناً من الجنيهات ، فبدلاً من أن يبذل جهده لوفاء هذا الدين استدان في سنوات ١٨٦٤ و٦٥ و٦٦ و٦٧ من الديون الثابتة نيفاً وأربعة عشر مليون جنيه ، ومن الديون السائرة نحو عشرة ملايين جنيه

وتحركت نفوس النواب لاستطلاع حقيقة الحالة المالية التي كانت أسرارها محجوبة عن الانظار ، وانقضى دور الانعقاد الأول دون أن يرضوا لهذه المسألة على أهميتها ، ثم أثاروا بحثها في الدور الثاني ، وألفوا لجنة من ثلاثة أعضاء لدرسها وتقديم بيان عنها للمجلس ، وتوجه الأعضاء إلى وزارة المالية واطلعوا على بعض دقائقها ، ثم عادوا إلى المجلس ، وأفضوا إليه بيانات غير صحيحة عن ديون الحكومة تلقوها من إسماعيل باشا صديق الذي كان معروفانه أن كل ما يذكره من الأرقام عن مالية الحكومة مبني على الكذب والتضليل وذكروا أن الباقي من ديون الحكومة نحو سبعة ملايين جنيه ، وهو رقم خيالي دون الحقيقة بكثير ، لأن الديون بلغت في ذلك العام نيفاً وأربعة وثلاثين مليون جنيه ، وقالوا إن الحكومة تفكر أيضاً في عقد قرض جديد

### ميزانية سنة ١٨٦٨ - ١٨٦٩

وقدم اسماعيل باشا صديق ميزانية ١٨٦٨ - ١٨٦٩ وخلاصتها كما يأتي بالجنهيات :

الإيرادات	٧٢٩٠٠٠٠ جنية
المصروفات	٤٧٠٦٠٠٠ جفيه
الزيادة المزعومة في الإيرادات	٢٥٨٤٠٠٠ »

وهذه الأرقام لا حقيقة لها ، ونحالف الواقع من كل الوجوه ، فإن مصروفات تلك السنة زادت عن إيراداتها بنحو عشرة ملايين جفيه ، استدانها الحكومة بقروضها المتلاحقة وديونها السائرة ، ولم يبق في المجلس من يناقش الحكومة ويسألها عن سبب الضيق المالى الذى تشعر به ويستدعى عقد سلفة جديدة إذا كانت الإيرادات تزيد عن المصروفات بالمقدار الذى يظهر فى الميزانية

وألف المجلس لجنة أخرى من خمسة أعضاء ينضم إليهم أعضاء اللجنة الأولى ، للبحث عن الوسائل الكفيلة بمعالجة الحالة المالية ، فقدمت اللجنة تقريراً تدل القرائن والملاحظات على أنه موزع به من الحكومة ، وخلاصته أنها ترى زيادة الضرائب على الأطنان بمقدار السدس ، وعقد قرض داخلي

وحضر اسماعيل صديق بمجلسه ٢٧ محرم سنة ١٢٨٥ ، وأفضى ببيان خلاصته أنه مع ما يرضه من زيادة الإيرادات عن المصروفات فإن الحاجة تدهو إلى زيادة الضرائب ، وعقد قرض داخلي بمخمسة ملايين من الجنيهات ، لأداء الباقي من ديون الحكومة ، فوافق المجلس على وجهة نظره ، وانتهت المناقشة فى المسألة المالية بنتيجتين سيئتين :

( الأولى ) زيادة الضرائب على الأطنان بمقدار سدس الربوط من الأموال لمدة أربع سنوات ( وبعد انتهائها تقررت بصفة دائمة )

( الثانية ) عقد قرض جديد زاد من عبء القروض ، ولم يخصص شيء منه لسداد الديون السابقة ، بل ابتلعت سياسة الاسراف التى كان يقبها الخديو وينفذها اسماعيل صديق

ولم يعقد القرض الجديد فى داخل البلاد ، بل اقترضته الحكومة فى الخارج من بيت أوبنهايم المالى ، ولعلها أرادت بذلك أن تكتم حقيقته وشروطه عن الأنظار ، ولم يكن مقداره خمسة ملايين ، كما وعد بذلك اسماعيل باشا صديق ، بل كان مبلغاً ضخماً بلغ



١٠٠٠ ر ١١٨٩٠ من الجنهات ، وهو المعروف بقرض سنة ١٨٦٨ ، وهذا التصرف يدلك على مبلغ استهانة الحكومة بقرارات مجلس شورى النواب ، وانفرادها بالتصرف فى المسائل المالية التى تتمتع الرقابة عليها من أخص حقوق الهيئات النيابية وكان ختام الدور الثانى جلسة ٢٣ مايو سنة ١٨٦٨

### دور الانعقاد الثالث

٢٨ يناير سنة ١٨٦٩ — ٢٢ مارس سنة ١٨٦٩

عين الخديو لرأسه المجلس فى هذا الدور عبد الله باشا عزت الذى تولى الرئاسة فى الدور السابق ، وافتتح اجتماعه يوم الخميس ٢٨ يناير سنة ١٨٦٩ (١٥ شوال سنة ١٢٨٥) بالقلمة ، يصحبه شريف باشا وزير الداخلية ، وشاهين باشا وزير الحربية ، واسماعيل باشا صديق وزير المالية ، ومحمد حافظ باشا رئيس مجلس الأحكام ، وذو الفقار باشا وزير الأمور الخارجية ، وحسن باشا راسم مفتش عموم الأقاليم ، وطلعت باشا كاتب الديوان الخديو ، وأحمد خيرى بك حامل الختم

### خطبة العرش وأهميتها

وتليت خطبة الافتتاح ، وهى أطول خطب الخديو اسماعيل فى مجلس شورى النواب ، وأغزرها مادة ، لما جمعت من البيانات عن أعماله منذ ولايته العرش إلى سنة ١٨٦٩ ، ولأهمية هذه الخطبة تلخصها هنا تلخيصاً وافياً

ابتدأ الخديو خطابه « بالسلام على أهل المجلس » ، وأعرب عن سروره لاجتماعهم بقصد المذاكرة فيما يمود على الوطن بالنفع العظيم ، وذكر الشؤون المالية فأبدى سروره لحسن سيرها ... من غير مضايقة للحكومة أو مشقة للأهالى ، مع نقص النيل فى ذلك العام ، وذكر ما بذلته الحكومة من الجهود والوسائل لللاقة هذا النقص ، وتوفير أسباب الرى ، وأن هذه الوسائل أثمرت فى الوجه البحرى ، ولكنها لم تأت بكل ما تبتغيه الحكومة فى الوجه القبلى ، وحرمت بعض الجهات ماء الرى لملو أراضيها ، فأعفيت من الضريبة ، ووزعت الحكومة الفلال على أهلها ساعدتهم فى مؤونتهم وأعطتهم تقاوى الزراعة ، وأعفتهم من أعمال السخرة ، وأجلت ميمادجاية الأموال من كافة الأهلىين « وبهذه الوسائل لم يحصل لهم أدنى مشقة ، ولا قول بأن أحداً من أهالى القطر حصل له ضيق ولا فاقة بهذا الداعى ، بل

الجميع في غاية الراحة والمحتاج منهم متحصل على قوته » ، ثم ذكر أن الحكومة اعتمدت تأليف لجنة من كبار المهندسين لاتخاذ الوسائل الفعالة لتوفير أسباب الرى في السنة التي ينقصر فيها النيل مثل هذا العام

وتكلم عن المالية ، فقال إنه بفضل « حسن تدابير الحكومة » وتصرفاتها ، وما اقتصدته من المصروفات ، وما اقترضته من السلفة الأخيرة « قد توازنت إدارة المالية » ، وسدوت مقداراً جسيماً من الديون « التي كانت باقية من عهد المرحوم عمنا سعيد باشا وقدرها ٢٢ مليون جنيه ( كذا ) ، وصار الباقي الآن من الديون ١٧ مليون جنيه تقريباً ( كذا ) بما في ذلك القرض الجديد »

### أعمال العمران في عهد اسماعيل

وذكر الأعمال التي أنفقت عليها الحكومة من هذه القروض ، فقال إنها دفعت لشركة قناة السويس ثمانية ملايين جنيه ؛ وأعرب عن أمله في أن ما تكبده الأهالي من النشقة في تشييدهم في حفر القناة ، وما دفع للشركة من التعويضات لا تضيق عمرته ، فإن القناة ستفتح للملاحة في شهر أكتوبر سنة ١٨٦٩ ، وللحكومة نصف أسهم الشركة تقريباً ، ولها عدا ذلك ١٥ ٪ من أرباحها ، وسيكون ذلك باباً لا يبراد جديد مستمر ، ثم ذكر ما أنفقته الحكومة على أعمال العمران ، كالسكك الحديدية ، فقال إن ما أنشئ منها في عهده بلغ ٨٥٠ ( خمسين وثمانمائة ) ميل ، وأنشئ كوبرى ترعة الوادى ، وثلاثة كبار جسيمة بمخروط الوجه القبلى ، ومائة قنطرة ، أربعمون منها بالوجه البحرى ، وستون بالوجه القبلى ، وأشار إلى ما صرف على إصلاح ميناء السويس ، وكوبريين آخرين على ترعة الحمودية بقرب محطة السكة الحديدية وكوبرى ثالث شرعت الحكومة في إنشائه على رباح المنوفية

وعدد ما أنشأه من أعمال الرى فبلغت ٢٠٧ قنطرة و ٤٠ ترعة ومصرفاً ، وكوبرياً واحداً و ٥ هويسات و ٣٠ باباً للهويسات ، وأربعة أرصفة من الحجر ، و ٢٥ من البدالات والسحارات وما إليها

### الجيش والبحرية

وتكلم عن الجيش وما أنفقه في إصلاحه ، فقال إنه لما تولى العرش لم يكن موجوداً سوى ٣ آلاف من جنود البر ( كذا ) وستائة من جنود البحر ، وعدد قليل من السفن الحربية لا يزيد عن ثلاث أو أربع قطع « مع عدم الانتظام على العموم في الأمور العسكرية ونقص المهمات الحربية » بحيث لم يكن ممكناً تسليح خمسة عشر ألفاً أو عشرين ألفاً من

الجنود ، وذكر ما أجراء من التنظيمات المستجدة ، وما جدد من المهمات الحربية وأنشأ من الورش والمصانع لتشغيل الملبوسات والمهمات العسكرية ، والسفن الحربية وسفن النقل التي اشتراها أو أنشأها ، وبلغ عددها ٢٢ قطعة ، وذكر شراء عدد كبير من البنادق الحديثة الطراز ، وعاد إلى ذكر الديون فقال إنها صرفت على الأعمال والمشتريات العامة المائدة على الوطن بالنفع العظيم ، وألغى فكرة بيع السكك الحديدية التي عرضت على الحكومة ، قال ولو باعها لسددت أغلب ديونها « وبهذا يظهر أن قيمة السكة الحديدية على حدتها توازي ديون الحكومة » ثم قال :

« وأحد المولى وأشكره سبحانه وتعالى ، على أنه من منذ ما أخذت زمام هذه الحكومة يبدى ، وأنا صارف نيتي وأفكارى في إجراء ما يكون فيه المنفعة والفائدة لهذا الوطن بكامل العمران وازدياد رفاهية الأهالى وتوسيع دائرة الزراعة والتجارة »

#### مقاصد اسماعيل

وذكر أنه يوم تقلده الحكم أبدى في خطبته لقناصل الدول مقاصده التي جعلها برنامجا وهي (١) رفع السخرة عن الأهالى (٢) توسيع دائرة الزراعة والتجارة (٣) نشر التعليم العمومى (٤) ترتيب مخصصات سنوية لمصروفاته الخاصة (٥) ترتيب الحاكم ، واستعرض ما بذله في إتمام هذه المقاصد الخمسة

فقال عن رفع السخرة إن الحكومة تكلفت صرف مبالغ جسيمة في هذا الصدد « إنما قد تم أمرها بانضمام حسن همكم وصائب آرائكم ، وجرت العمليات على أتم نظام » (يشير إلى تنظيم السخرة)

وقال عن توسيع دائرة الزراعة والتجارة ، إن ما تم من الأعمال العظيمة كهد السكك الحديدية وإقامة المبانى والقناطر وغيرها قد أدى إلى تحسين الزراعة وتكثيرها واستصلاح مقدار جسيم من الأراضى ، « وبلغ ما صار لإصلاحه وزراعته في عهد حكومتنا لغاية هذه السنة (١٨٦٩) ٣٢٧٤٠٥٨ فدان »

#### السودان في خطبة العرش

وذكر أعمال العمران في السودان فقال « وأما الأقاليم السودانية بالمثل لم أترك أمرها ، بل بذلت غاية جهدى في إصلاح أحوالها وترقى أسباب الزراعة والتجارة بها ، كما أنه جارى العمل الآن في امتداد خطوط التلغراف إلى مدينة الخرطوم التي هي مركز تلك الأقاليم وإلى

سوا كن حتى قارب الانتهاء ، وبالمثل صارت المباشرة فى عمل خط تلفرافى أيضاً من سوا كن إلى مصوع ، وعند نهو وإتمام ذلك سيصير تفرع جملة خطوط بحسب الزوم ، لأن كامل الأدوات والمهمات اللازمة لذلك موجودة وجاهزة للعمل ، وبواسطة ما صار إجراؤه هناك من التنظيمات والإجراءات النافعة حسب اقتضاء الموقع لله الحمد قد بدا ظهور الثمرة المقصودة ، وتزايد إيراد الحكومة هناك أضعاف ما كان ، فبعد ما كانت نظارة المسالية تعد هذه الأقاليم بمبلغ ثلاثين ألف كيس ( ١٥٠٠٠٠ جنيه ) صارت هى الآن ترسل لخزينة المسالية سنوياً مبلغاً وقدره ١٥٠٠٠ كيس ( ٧٥٠٠٠٠ جنيه ) بخلاف مصاريفها الملكية والمسكربة »

### التعليم

وقال عن « مادة التعليم التى هى أساس التقدم » إنه من وقت تأسيس مدرستى المبتديان والتجهيزية بمصر وظهور ثمراتهما تمددت المدارس التى أنشأها وأحصاها فى الخطبة كما يأتى :  
المدارس التابعة لديوان المدارس ( وزارة المعارف ) - ١٢ مدرسة

بالقاهرة : مدرسة المبتديان ، المدرسة التجهيزية ، المهندسخانة والأبنية ، الإدارة والألسن ( الحقوق ) ، المساحة والمحاسبة ، العمليات ( الفنون والصنائع ) ، مدرسة الرسم بالإسكندرية : المدرسة الابتدائية ، المدرسة التجهيزية ، المدرسة البحرية

بالأقاليم : مدرسة طنطا ، مدرسة أمسيوط

المدارس التابعة لديوان الجهادية ( وزارة الحربية ) - ١٠ مدارس

مدرسة الطوبجية ، مدرسة السوارى ( الفرسان ) ، مدرسة البيادة ( المشاة ) ، مدرسة أركان حرب ، الطب البيطرى ، مدرسة قلفاوات الشيش ، المحاسبة ، الزراعة ، الجبجبانجية ، العمليات

ثم ذكر تنظيم الكتائب الأهلية

وقال عن المقصد الرابع : إنه رتب لنفسه مخصصات معلومة فى الميزانية منذ عدة سنين (١) وتكلم عن المقصد الرابع فآلع إلى مفاوضات الحكومة مع الدول الأوروبية من أجل

(١) مقدارها ٦٠٠٠٠ كيس أى ٣٠٠٠٠ جنيه و ١٤٥ و ٢٢ كيس أى ١١٠٧٢٥ ر ج للمائة الخديوية كما ورد فى الميزانيات السنوية ، ثم خفضت مخصصات الخديو والمائة الخديوية فى ميزانية سنة ١٨٧٨ إلى ٢٦٦٠٠٠ جنيه ، منها ١٠٠٠٠٠ للخديو وذلك بسبب العجز الذى نشأ من الارتباك المالى وفداحة فوائد الديون ( ملحق نمرة ٦ لتقرير الأول للجنة التحقيق العليا ١٤٣ ) .

إنشاء المحاكم المختلطة وموافقة الدول على استحسان إنشائها وقرب انعقاد لجنة دولية لوضع نظم هذه المحاكم

وختم خطبته بتصميمه النية على اتباع هذا المنهج ، وبأن الحكومة قد نفذت آراء المجلس في العام الماضي والذي قبله ، وأعرب عن أمله في أن يتذاكر المجلس هذه الدورة فيما يؤدي إلى توسيع دائرة العمران والتقدم والثروة « والمسئول من المولى الكريم ، توفيق جمعنا إلى ما فيه الخير والإصلاح العميم »

### الجواب على خطبة العرش

انتخب المجلس لجنة للرد على خطبة العرش مؤلفة من عشرة أعضاء وهم :  
أحمد أفندي علي . الشيخ علي سيد أحمد . سليمان أفندي عبدالعال . عمر أفندي أبو يحيى .  
أترى بك أبو المز . السيد أحمد الشريف . محمد بك سعيد . الشيخ محمد الشواربي ، السيد محمود الطار ، الشيخ مصطفى جمحي  
وقدموا جواب المجلس إلى الخديو ، وهو جواب طويل ، استهلوه بقولهم على لسان المجلس

« الشرف كل الشرف ما حزنناه ، والفخر كل الفخر ما حظيناه فوق ما أملناه ، لما ترادف علينا من النعم الجليلة ، والمن الجزيلة ، بتكرار افتتاح هذا المجلس في ظل الساحة الخديوية ، والمؤسس على موجبات رفاهية الأهالي والمهارة ، ونهني أنفسنا بمحاسن التهاني المنيفة ، ونهيج أرواحنا لتشرعنا بالإصغاء إلى المقالة الشريفة »

وهذا الأسلوب كتب الجواب ، وكله ثناء بالغ ومدح وإطراء للذات الخديوية ، وترديد لما جاء في خطبة العرش من البيانات والأقوال

### تغييرات الأعضاء

استمعى محمد أفندي شمير ، وانتخب بدله علي أفندي شمير ، وعين الشيخ محمد الصغيري (بك) وكيلاً لمديرية المنوفية ، وهلال بك وكيلاً لمديرية الغربية ، وأحمد أفندي أبازيه وكيلاً لمديرية البحيرة ، ومحمد أفندي عفيف وكيلاً لمديرية الشرقية ، وإبراهيم أفندي الشريمي وكيلاً لمديرية الجزيرة ، ولم يفتتح أعضاء بدلم

وانتخب محمد بك سعيد رئيساً للجنة الشرقية بدلا من هلال بك ، وأحمد أفندي علي رئيساً لقلم النيا بدلا من إبراهيم أفندي الشريمي

### المسائل التي تباحث فيها المجلس

تفاوتت مباحثات المجلس في هذا الدور مقترحات الأعضاء في النافع العامة المحلية ، ومما قرره أن يكون تنصيب مشايخ البلاد وعددهم برغبة الأهالي ، وتكليف المديرين التحري عن سلوكهم ، وأن لا يعزل أحد منهم إلا إذا ثبت عليه ارتكاب جنحة

وقرر ترغيب الأهالي في تحرير جميع بملكيتهم بالمحاكم حتى تستقر الملكية والتصرفات العقارية ، والتصریح لكل مالك بإثبات ملكيته أمام القضاء سواء أكان بطريق التقاعد أم التوارث ، وأن تحرر له الحجة بذلك في المحكمة

ومما قرره تنظيم المباني بالمدن والقرى ورسم خرائط عن مباني كل بندر بمعرفة مهندس التنظيم ، وقرر فتح الشوارع في البنادر والقرى ، وإصلاح الطرق الزراعية ، وشن الترع والمناينة بتطهيرها ، وتوفير وسائل الري

وقرر منع فرز الحمص في الأطنان المورثة ، وكان الفرز حقاً غولاً لسكل وارث طبقاً المادة الثانية من لأئحة الأطنان المعروفة بالأئحة السعيدية الصادرة سنة ١٢٧٤ هـ (١٨٥٨م) وقرر المجلس جعل التكليف على أكبر أولاد المتوفى ، وخوله حق إدارة الملك المشترك وتنقسم صافي الربح على الورثة ، وبني المجلس قراره على وجوب « استمرار فتح البيوت ذوى المائلات » ، وبناء على هذا القرار ألقى النص على الفرز الوارد في اللائحة السعيدية

وقرر أيضاً تشكيل مجالس زراعة تسمى ( مجالس تفتيش الزراعة ) مؤلفة من موظفين فنيين للنظر في شؤون الأراضي والزراعات ، وإجراء ما يؤدي إلى توسيع نطاق الزراعة ، وأن يكون بالوجه البحرى مجلسان ، وبالوجه القبلى ثلاثة مجالس ، وذلك عدا ( مجالس تنظيم الزراعة ) التي قرر المجلس إنشاءها في الدور السابق ، ثم قرر المجلس استعجال الحكومة في إنشاءها وإنشاء حقول التجارب

### الميزانية

وأحضر وزير المالية ( إسماعيل باشا صديق ) ميزانية سنة ١٨٦٩ — ١٨٧٠ بمجلسه ٢٨ ذى القعدة سنة ١٢٨٥ وخلاصتها كما يأتي :

جنيته

٧٣٣٥٠٠٠ مجموع الإيرادات

## المصروفات وأقساط الديون

### جنيته

٣١٧٥٠٠٠ ر. المصروفات

٢٥١٥٠٠٠ ر. أقساط الديون

٥٦٩٠٠٠٠ ر. ج مجموع المصروفات

٥٦٩٠٠٠٠ ر.

١٦٤٥٠٠٠ ر. ج الزيادة للزعموة في الإيرادات

ومن هذه الأرقام يتبين أن أقساط الديون زادت عن نصف مجموع المصروفات وهذا يدل على ميدانها على جسامته القروض لغاية سنة ١٨٦٩ ، وقد تضاعفت بعد ذلك كما تقدم بيانه في الفصل الحادى عشر ، ولم تخرج مناقشة ذات إال في الميزانية ، واعتمدت كما هي وختم الدور يوم الاثنين ٢٢ مارس سنة ١٨٦٩ بخطبة وجيزة لرئيس المجلس شكر فيها الأعضاء على ما أبدوه « من صائب الآراء » وأعلن ختام المجلس وانصرف الأعضاء

## الهيئة النيابية الثانية

انتخابات سنة ١٨٧٠

انتهت عضوية مجلس شورى النواب الأول بانقضاء ثلاث سنوات على انتخابه ، وأجريت الانتخابات للهيئة النيابية الثانية في أوائل سنة ١٨٧٠ ، وتولى الانتخاب عهد البلاد ومشايخها طبقاً للأئحة النظامية

وهالك أسماء النواب الذين أسفرت عنهم الانتخابات الجديدة<sup>(١)</sup>

### نواب القاهرة

السيد حسن موسى العقاد . السيد أمين الدنف . السيد يوسف العقبى

### نواب الإسكندرية

الشيخ مصطفى خليل جمبى . السيد إبراهيم على جمبى

(١) الوقائع المصرية العدد ٣٤٤ (٧ فبراير سنة ١٨٧٠) بعد التصحيح الذى رجحناه فيه إلى دفتر قيد أسماء الأعضاء المحفوظ ضمن الوثائق الأصلية لمجلس شورى النواب

### نواب الغربية

أبو النجا دنيا ( من مسهله ) . سعد الجزار ( من دماط ) . الشيخ سليمان العبد عمدة  
شبرا الخيمة . السيد عيسوى الشريف ( ابيار ) . محمد أبو حمد عمدة حليس . أحمد الديب عمدة  
كفر الديب . عمارة العشرى عمدة ميت بدر حلاوة . سيد أحمد القاضي عمدة مطوبس .  
إبراهيم عامر عمدة تطاي

### نواب البحيرة

الشيخ حسين أمين عمدة شاور . الشيخ على مهنا عمدة كفر سلامون . الشيخ أحمد  
على محمود عمدة الرحمانية . الشيخ عبد الله ناصر عمدة محلة بشر . الشيخ محمد الأنصارى  
عمدة ادقينا

### نواب الشرقية

الشيخ شحاته شاش عمدة بنى هلال . الشيخ حسن زايد عمدة كفر الشرفا القبلى .  
الشيخ حسن غيث عمدة كفر شلشليون . حسن عامر عمدة المزربية . المعلم موسى خليل  
عمدة كفر الديب . الشيخ محمد الفرماوى عمدة الزوامل . محمد أيوب سليمان عمدة كفر أيوب  
سليمان . الشيخ محمد صالح الخوت عمدة الصالحية

### نواب الدقهلية

يوسف رزق عمدة كفر يوسف رزق . الشيخ حسين سويلم عمدة صهرجت الصغرى .  
محمد الأترى عمدة أخطاب . الإمام العشماوى عمدة الطرحة . أحمد أبو سمدة عمدة بدواى .  
الشيخ حسنين حسن عمدة طوخ الأقلام

### نواب القليوبية

الحاج سالم الشواربى عمدة قليوب . بيومى طاب عمدة كفر طاب . الحاج قاسم منصور  
عمدة كفر شبين . محمود زغالول عمدة ميت كنانة

### نواب المنوفية

على افندى شعير عمدة كفر عشما . السيد الفقى عمدة كشيش . شاهين أحمد الجنزورى  
عمدة بلنسط . رضوان إبراهيم بلال عمدة طوخ دلكه . الشيخ أحمد عبد الغفار عمدة تلا .  
على محمود عمدة المصيلحة



نواب مديرية إسنا

منصور حماد عمدة تجار أسوان . عبد الرحمن خالد عمدة المطاعة

نواب مديرية قنا

خليفة إبراهيم عمدة أبو مناع بحرى . أحمد افندى حسن عمدة حجازة . أحمد خاف الله  
عمدة هو

نواب مديرية جرجا

أحمد حسين عمدة البليتا . حميد محمد عمدة ونيله . ضيف الله حسن عمدة شندويل .  
عبد الرحمن هام عمدة أولاد إسماعيل . الشيخ عبد الرحمن السيد عمدة أم دومه . السيد  
رفاعة عنبر ( طهطا )

نواب أسيوط

حسين النجدي عمدة المشايمة . حسن إبراهيم من بنى رزاح ابنوب . مهنى يوسف  
عمر عمدة الشيخ تمي . المعلم فرج إبراهيم عمدة ديرمواس . الشيخ محفوظ رشوان عمدة  
الحواتكة . محمد جابر عمدة صنبو

نواب مديرية المنيا وبني مزار

عبد الله مصطفى عمدة الفشن . حسن افندى عبد الرزاق عمدة أبو جرج . بدينى افندى  
الشريعى عمدة سمالوط . حنا افندى يوسف عمدة نزلة الفلاحين ، اسماعيل افندى سليمان عمدة  
ماقوسه . خليفه مرزوق عمدة بنى أحمد

نواب بنى سويف

محمد أبو المكارم عمدة طنسا بنى مالو . حنفى العريف عمدة بوش . أبو زيد عبد الله الوكيل  
عمدة الميمون

نواب الفيوم

على ألبانى عمدة مطر طارس . محمد الدهشان عمدة أهرت الغربية

نواب الجيزة

حسين افندى الزمر عمدة طفاش . مراد افندى السمودى عمدة الهرقة . سالم افندى  
حماد عمدة حلوان

نائب دسياط

على بك خفاجي

## دور الانمقاد الأول

سنة ١٨٧٠

افتتح الخديو إسماعيل المجلس الجديد بالقلمة في الحفلة المعتادة يوم الثلاثاء أول فبراير سنة ١٨٧٠ ( غاية شوال سنة ١٢٨٦ ) يصحبه شريف باشا وزير الداخلية ، وشاهين باشا وزير الحربية ، وإسماعيل باشا صديق وزير المالية ومفتش عموم الأقاليم ، ونوبار باشا وزير الخارجية ، وعلى مبارك باشا وزير المعارف والأشغال والسكك الحديدية ، وأحمد خيرى بك مهربدار الخديو .

وكان رئيس المجلس في هذا الدور عبد الله باشا عزت رئيسه في الدورين السابقين وقرئت خطبة العرش ، وكانت وجيزة العبارة ، على عكس خطبة الدور الماضى والذى سبقه ، واقتصرت على الإشارة إلى مرور العام النصرم « بكل خير وبركة » وأن المزروعات بالجهات كافة في غاية الخصوبة ، أما شؤون الحكومة في خلال الدام فلم يشر إليها الخديو ، وأحال يهاتها على الوزراء بقوله « وأما إدارة الحكومة في ظرف هذه السنة فما تريدون معرفته من إجراءاتها كالجارى بكل عام فلكم أن تسألوا عنه من حضرات النظار » وأعرب عن أمله في أن تسفر مداورات المجلس في هذا العام عن المنافع الجليلة التى عادت من مداورات المجلس في الأعوام الماضية .

وغير خاف أنه في أوائل سنة ١٨٧٠ حين افتتح الخديو جلسات المجلس الجديد كان الضيق المالى قد ظهرت بوادره في دوائر الحكومة ، وأخذ الناس يتشوقون إلى مباح خطبة العرش لهم يرون فيها بارقة أمل في تحسن الحالة المالية ، وخاصة فيما له مساس بتلاحق القروض وتضعف الديون السائرة ، ولكن الخطبة جاءت خلواً من الإشارة إلى الدين الدام بأننا كان أو سائرًا .

وجاء الجواب على خطبة العرش خلواً أيضاً من الإشارة إلى هذه المسائل الهامة ، وطى طول عبارات الجواب فإنه اقتصر على صوغ فلأند من الديح والتلق للخديو .

وقدم هذا الجواب إلى الخديو لجنة من رئيس المجلس ومن عشرة أعضاء منتخبين ، وهم بدبى أفندى الشربى . حسن أفندى عبد الرزق . وعلى أفندى شعير . الشيخ عيسوى الشريف ، على بك خفاجى . الشيخ مصطفى جيمى . الشيخ عبد الرحمن السيد . الشيخ محفوظ رشوان . الشيخ أحمد أبو سعده . الشيخ شحاته شاش .

### لجان المجلس

وانتخب المجلس لجانه الخمس لتحقيق صحة نيابة الأعضاء ، ونذكر هنا بيان هذه اللجان وأسماء رؤسائها :

لجنة الدائن (العوامم) وتشمل نواب القاهرة والاسكندرية ودمياط والبحيرة وبعض نواب القليوبية والشرقية والجيزة ، ورئيسها السيد يوسف العقبي

لجنة الغربية ورئيسها على افندى شعير وتضم نواب الغربية والمنوفية

لجنة الشرقية ورئيسها الشيخ محمد الفرماوى وتتألف من نواب عن الشرقية والدقهلية والقليوبية

لجنة أسيوط ورئيسها الشيخ عبد الرحمن السيد ، وتتألف من نواب عن أسيوط وجرجا ووقنا وإسنا

لجنة المنيا ورئيسها بدوى افندى الشربى ، وتضم نوابا من المنيا وأسيوط وجرجا وبى سوف

ونظرت اللجان في صحة نيابة الأعضاء فأقرت نيابتهم جميعا

### تغيرات في الأعضاء

وانتخب الشيخ على جعفر عمدة صنافير بدلا من الحاج سالم الشواربى الذى عين مأمورا لضواحي مصر ، والشيخ محمد حجازى عمدة قرملة (شرقية) بدل الشيخ محمد صالح الحوت

### أعمال المجلس

واقترنت مباحثات الأعضاء على إبداء رغبات ، أهمها يتماق بالشؤون الزراعية كطلب تحسين وسائل الري والصرف ، والبحث في مسألة الرياحات ، وإنشاء الجسور وتبويتها ، وتطهير الترع وما إلى ذلك ، وبعض الشؤون القضائية ، كزيادة عدد المحاكم (المجالس المحلية) وقد قرر المجلس فيها إنشاء مجلس على أى محكمة ابتدائية في كل مديرية بعد أن كان لكل مديرتين أو ثلاثة مجلس واحد ، وقرر إنشاء مجلسين استئنافيين (بدل مجلس واحد) في الوجه القبلى ، أحدهما في جرجا ويختص للفصل في القضايا المستأنفة من أسيوط وجرجا ووقنا وإسنا ، والآخر في المنيا ويختص بقضايا المنيا وبى سوف والقيوم ، وقد نفذت الحكومة هذا القرار

## الميزانية

وقدم اماعيل باشا صديق الميزانية ، وهى أرقام اجمالية لا يمكن نعرف الحقيقة منها ، ذلك أنها قاصرة على ذكر أبواب الإيراد العمومى والأبواب الإجمالية للمصرف ، وليس فيها بيان تفصيلي لأقساط الديون ، ولا ثمة ذكر للديون السائرة التى كانت آخذة كل يوم فى ازدياد وهذه خلاصة الميزانية :

جنيته

الإيرادات

٧٣٤٧٠٠٠

المصروفات وأقساط الديون

جنيته

٣٤٠٠٠٠ ج المصروفات

٢٤٨٥٠٠ ج أقساط الديون

٥٨٨٥٠٠ ر ٥٨٨٥٠٠ ج مجموع المصروفات وأقساط الديون

١٤٦٢٠٠ ج زيادة الإيرادات عن المصروفات

ولم يسأل أحد من الأعضاء لمناسبة نظر الميزانية عن الأبواب التى صرف فيها القرض الأخير الذى مقد سنة ١٨٦٨ ومقداره ١١٨٩٠٠٠ جنيته ، وفيم كانت زيادة الديون السائرة التى بلغت ١٢ مليون جنيته فى أواخر سنة ١٨٦٩ ، ومقدار ما أنفق على حفلات افتتاح قناة السويس ، وغير ذلك من أبواب السفه والإسراف ، واقتصرت المناقشة فى الميزانية على ملاحظات تافهة ، وانهى الدور فى ٣١ مارس سنة ١٨٧٠ ( ٢٩ ذى الحجة سنة ١٢٨٦ )

## دور الانعقاد الثانى

سنة ١٨٧١

عين السيد أبو بكر راتب باشا رئيساً للمجلس فى هذا الدور ، وتأخر انعقاده عن موعده المتعارف ، فإن اللامحة الأساسية تقضى بإجتماعه فى كل سنة من ١٥ كيهك لغاية ١٥ أمشير ، أى من منتصف ديسمبر إلى منتصف فبراير ، ولكن هذا الدور ابتداء يوم ٤ يؤونه ، أى ١٠ يونيه سنة ١٨٧١ ، فى شدة الصيف ، فكانه قد تأخر عن موعده نحو ستة أشهر ، وكان الخديو مصطفى فى الاسكندرية ، فجاء إلى مصر خصيصاً لافتتاح المجلس

ولا ندرى سببا لهذا التأخير ، وهل كان عن عمد وعدم اكتراث ، أم لارتباك أحوال الحكومة المالية واشتغال اسماعيل صديق بتدبير المال اللازم لمطالبها ، ولعله يكون لسبب منها أو لها مجتمعة

افتتح الخديو المجلس بالقلمة في الحفلة المعتادة ، بصحبه اسماعيل باشا صديق وزير المالية ، وقاسم رسمي باشا وزير الحربية ، وعبد الله عزت باشا رئيس مجلس الأحكام ، ومصطفى رياض باشا خازن دار الخديو ، وأحمد خيرى باشا المهردار ، ومحمد زكى باشا النشريفانى وتليت خطبة الافتتاح ، وكانت وجيزة المبارة ، اقتصرت على التحيات الطيبة والتمنيات الحسنة ، قال فيها : « بعد التحيات اللائقة لحضرائكم ، أنهى أنه تتضاعف مسرائى كلما تكرر اجتماع حضرائكم ، لما يحصل فيه من المنافع المائدة على الوطن وازدياد الثروة والرفاهية ، وأعد ذلك منة عظيمة وتوفيقا من الله تعالى ، ومأمولى فى هذا العام أيضا بفضلته تعالى ، أنه بما تبدونه بالمجلس من آرائكم الصائبة ، والاهتمام من الحكومة فى إجراء مقتضاها ، ينتج زيادة الثمرة وحسن المزية لتكثير الممارسة والتقدم ، ونرجو من كرم المولى سبحانه وتعالى دوام التعطف علينا بما يرداد به وطننا عمارا وتقدما ، وأن يوفقنا لما فيه الخير والإصلاح إنه هو المولى » ولم تشر الخطبة إلى شيء من أحوال الحكومة المالية أو السياسية فى السنة الماضية ، ولا إلى ما اعترضت عمله فى السنة المقبلة ، مع أن البلاد كانت تنحدر فى ذلك الحين إلى هاوية الضيق المالى ، والحكومة مشغولة بتحضير قانون المقابلة المشهور الذى أجأها إلى إصداره نضوب معين المال فى خزائنها

#### تغيير بعض الأعضاء

حدث تغيير فى بعض الأعضاء بسبب الوفاة أو تعيين بعض النواب فى وظائف الحكومة فانتخب الشيخ محمود السيد عمدة فاو ( قنا ) بدل الشيخ خليفة إبراهيم ، وعلى افندى الزعفرانى بدل اسماعيل افندى سليمان ( المنيا ) ، والشيخ مبروك الدين عمدة تبوك ( بحيرة ) بدل عبد الله ناصر ، والشيخ نصير شريف عمدة كفر بولين ( بحيرة ) بدل الشيخ حسين أمين ، والحاج على عمران عمدة مرسى موس ( متوفية ) بدل على افندى شعير ، والشيخ حسين بكير عمدة سندوه ( قليوبية ) بدل الحاج قاسم منصور ، والحاج سالم صوار عمدة محلة أبو على القنطرة ( غربية ) بدل عمارة العشرى ، والشيخ أحمد أبو حجر عمدة كفر المنشي بدل محمد أبو حجد ( غربية ) ، والشيخ على الشاوى عمدة دهمشا ( شرقية ) بدل الشيخ شحاته شاش ، والسيد

أحمد السرمى عمدة ادشاي (منوفية) بدل رضوان افندى بلال  
وانتخب السيد عيسوى الشريف رئيساً للجنة الغربية بدلا من على افندى شمير

### لجنة الرد على خطاب العرش

انتخب المجلس لجنة لتقديم الرد على خطاب العرش مؤلفة من عشرة أعضاء ، وهم :  
حسن افندى عبد الرازق . الشيخ محمد أبو المسكارم . الشيخ سليمان العبد . الشيخ أحمد أبو حمر .  
الشيخ حسنين سويلم . الشيخ محمد الأترني . السيد مصطفى جمبى . السيد أمين الدنف .  
مهنى افندى يوسف . الشيخ عبد الرحمن خالد

وقدموا الرد إلى الخديو ، وهو لا يخرج عن المألوف من أجوبة السنين الماضية ، ومما  
ذكروه في الجواب أن النيل قد زاد زيادة غير عادية في هذا العام ( ١٨٧١ ) ، ولكن بفضل  
تدابير الحكومة لم يقع منه ضرر ، كما أن محصول القطن رغم ما أصابه من التلف بلغ مليوني  
قنطار ، بما يزيد عن محصول السنة الماضية ، ورغم نزول أسعاره فلم يصل النزول إلى درجة  
ضارة ، ونوهوا بمساعي الحكومة في نشر التعليم وإنشائها ديوانا للمكاتب الأهلية لإصلاح  
حالتها وترقيتها

### أبحاث المجلس

اقتصر عمل المجلس على بعض أسئلة ورغبات تتعلق بشؤون الزراعة وما إليها ، وترتيب  
المحاكم ، وبعض إيضاحات أبقاها الوزراء رداً على الأسئلة التي قرر المجلس قبولها  
ومما قرره في هذا الدور إلغاء ضريبة الفردة مقابل رسوم وعوائد أخرى  
وقرر أيضاً إلغاء ضريبة المواشى ، وذلك أن وزارة المالية كانت قد قررت في يناير  
سنة ١٨٧١ زيادة عشرة في المائة على مربوط المال للقيام بفققات الرى ، فوجد المجلس مندوحة  
لإلغاء ضريبة المواشى التي وضعت في الأصل للقيام بهذه النفقات ، وقد وافقت الحكومة  
على هذا القرار

ونظر المجلس في تعديل النظام القضائى ، وذلك أنحكام الأخطاط ونظام الأقسام كانوا  
يفصلون في القضايا فوق اختصاصاتهم الإدارية ، مما أدى إلى شكوى الأهلىين من تعطيل  
الفصل في الدعاوى ، فاقترح أحد الأعضاء زيادة عدد المحاكم ، وقرر المجلس مخافة الحكومة  
لوضع نظام جديد لترتيب المحاكم ، تسهيلا للتقاضى ، فأجابت الحكومة طلبه وقدمت إليه  
مشروع لائحة جديدة لهذا الغرض وضعتها المجلس الخصوصى ( مجلس الوزراء ) بحضور  
أربعة من أعضاء مجلس شورى النواب ، وأحيلت اللائحة على المجلس فصدق عليها ، وهي

تقضى بأن ينشأ في كل بلد مجلسان ، أحدهما يسمى مجلس ( مشيخة البلد ) ويختص بأمور الإدارة ، والثاني ( مجلس دعاوى البلد ) للفصل في الدعاوى الصغيرة ، وإنشاء محكمة مركزية بكل مركز تسمى ( مجلس الدعاوى المركزية ) ، وتستأنف أحكامها أمام ( المجلس المحلى ) أى المحكمة الابتدائية بالمديرية ، وهذه ( المجالس ) هى المعروفة بالمجالس اللغات ، وقد بقيت قائمة إلى أن تقرر النظام القضائى الحالى

### الميزانية

وطالب بعض الأعضاء ميزانية هذا العام ، فقدمت ، وألفت لجنة لبحثها كانت بمثابة ( اللجنة المالية ) بالمجلس ، مؤلفة من بدبى افندى الشربى والسيد عيسوى الشريف والشيخ محمد الفرموى ، وأبدت ملاحظات عن الميزانية ، وقرى تقرير « اللجنة المالية » وحصلت مناقشات عديدة الجدوى انتهت باعتماد الميزانية كما هى وهالك خلاصتها :

#### جنيته

الإيرادات ٧٢٩٠.٠٠٠ ر

المصروفات ٦٤١٥.٠٠٠ ر

زيادة الإيرادات ٨٧٥.٠٠٠ ر

وانتهى دور الانقضاء فى جلسة ٦ أغسطس سنة ١٨٧١ ( ١٩ جمادى الأولى سنة ١٢٨٨ ) ثم صدر قانون المقابلة فى ٣٠ أغسطس أى بعد أن انفض المجلس ورجع النواب إلى بلادهم ، فكانه اجتمع ثم انفض دون أن يحاط علما بهذا التشريع الخطير ، أو يتسنى له الفطافيه ، وهذا يدل على مبلغ ما كان عليه المجلس وتقتد من الضعف وهوان الشأن

سنة ١٨٧٢

ولم يتمجد المجلس أصلا سنة ١٨٧٢

### الدور الثالث

سنة ١٨٧٣

افتتح الخديو دور انقضاء المجلس فى ٣٦ يناير سنة ١٨٧٣ ( ٢٧ ذى القعدة سنة ١٢٨٩ ) ، يصحبه شريف باشا وزير الحاقانية ، واسماعيل باشا صديق ( وزير الداخلية ) ، وقاسم رسمى باشا وزير الحربية ، وعمر باشا لطفى ( وزير المالية ) ، وعبدالله باشا عزت رئيس مجلس الأحكام ،

ورياض باشا مستشار رئاسة المجلس المحمصى (مجلس الوزراء) ، واحمد خيرى باشا المهردار ، واجتمع الأعضاء برئاسة السيد أبى بكر راتب باشا الذى عين رئيساً للمجلس فى هذا الدور كما كان فى الدور الماضى

وتليت خطبة العرش ، وهى أطول من خطبتى السنتين الماضيتين ، وقد أشار فيها الخديو إلى اغترام الحكومة لإصلاح القناطر الخيرية من الخلل الذى طرأ عليها ، وما تبذله من المهمة فى إنجاز رياح البحيرة ، وإنشاء سكة حديد السودان التى تربط السودان بمصر ، وقدر لإتمامها ثلاث سنوات أو أربع ؛ وذكر عن محصول القطن أنه رغم التحاربى وإصابته بالدرودة فإنه لا يقل عن محصول العام الماضى

وانتخب المجلس لجنة للرد على خطبة العرش مؤلفة من عشرة أعضاء وهم :

السيد أمين الدنف . على بك خفاجى . الشيخ أحمد أبو حمر . الحاج على عمران . الحاج حسين سويلم . الشيخ على الشامى . بدينى أفندى الشربى . حسن أفندى عبد الرازق . مهنى أفندى عمر . الشيخ أحمد أبو حسين . وقدموا جواب المجلس متضمناً الشاء المستطاب على المسكارم الخديوية والإشادة بأعمال الممران التى أشارت إليها خطبة العرش

### تغيير فى الأعضاء

انتخب الشيخ مصطفى غنيم عمدة جزى بدل السيد الفقى الذى عين مأمور ضبط بمركز منوف ، والشيخ سليمان عامر عمدة جنزور بدل الشيخ احمد عبد الفقار الذى عين مأمور ضبط مركز مليج ، والحاج ابراهيم حسن عمدة الباجور بدل الشيخ على محمود الذى عين رئيس مجلس الدعاوى بمركز أشمون ، ومحمد أفندى حسين النجدى بدل أبيه الشيخ حسين لوفاته (أسبوط) ، والسيد عبد الرزاق الشوربجى بدل الشيخ مصطفى خليل جيبى لوفاته ، والسيد سليمان الغربى بدل السيد ابراهيم على جيبى لوفاته ، والسيد محمد الشوربجى بدل السيد يوسف المعبى الذى عين بقومسيون المقابلة (مصر) ، والشيخ يوسف أبو شنب عمدة الخانكة بدل محمود زغول الذى عين وكيل قسم الخانكة ، وشرف الدين عياد عمدة منية السبرج بدل بيوى عابد الذى عين وكيل قسم (مركز) بنها ، ومحمد أفندى بنداى أباطه عمدة كفر أباطه بدل محمد أفندى حجازى ، وعطيه عبد الله عمدة البقاشين بدل حسن أفندى عامر ، واحمد نصير بدل عبد الرحمن خالد (اسنا)

وانتخب السيد أحمد الدنف من نواب القاهرة رئيساً للجنة المدائن بدل السيد يوسف المعبى



## مباحث الأعضاء

تداول الأعضاء البحث والنظر في مقترحاتهم الخاصة بمسائل الري والزراعة وما إليها ومن المسائل الهامة التي عرضت في هذا الدور مشروع سكة حديد السودان ، التي كان الخديو اسماعيل يعنى بإنشائها ، وأشار إليها في خطبة العرش ، فأرسلت الحكومة إلى المجلس صورة تقرير وضعه المستر فولر المهندس الإنجليزي الذي عهد إليه الخديو منذ سنة ١٨٧١ ، بحث المشروع ، فتلى التقرير في جلسة ٢٣ المحرم سنة ١٢٩٠ ، واكتفى المجلس بالاستماع إليه دون إحالته على لجنة أو إبداء ملاحظات هامة عنه ، واقترح حسن افندي عبد الرازق اطلاع المجلس في العام المقبل ( ١٨٧٤ ) على ما تراءى للحكومة إنفاذه من المشروع ، وأن تبادر إلى العمل من غير انتظار انقضاء المجلس لما لهذا المشروع من الأهمية والنفع العام ، واقترح حمى افندي عمر إتمام الخط الحديدى من الروضة حيث كانت تنتهى السكة الحديدية في ذلك المهد إلى وادى حلفا لما يمد منه على البلاد من المنافع ، فاستقر رأى المجلس على ذلك

## المسألة المالية

لم يرد في خطبة العرش ولا في الرد عليها ذكر للحالة المالية السيئة التي وصلت إليها الحكومة بسبب طغيان سميل القروض وتضخم الديون السائرة ، على أن سوء الحالة المالية كان يستدعى إمداد النظر فيها لتدارك الخطر الذي يهدد البلاد ومعلوم أن هذا الدور كان أول اجتماع للمجلس بمد صدور قانون المقابلة الشهير ، وهذا القانون يقضى بدفع ضرائب ست سنوات مقدما علاوة على الضريبة السنوية في مقابل إعفاء أصحاب الأقطان من نصف الربوط عليهم على الدوام ، والغرض منه كما زعمت الحكومة سداد ديونها من متحصلات المقابلة

وقد حصلت الحكومة لإنفاذ اجتماع المجلس نحو سبعة ملايين جنيه دون أن تخصص شيئا منها في استهلاك الدين العام ، بل ابتلغته هاوية الإصراف التي ابتلغت معظم القروض وقدمت الحكومة ميزانية سنة ٧٣ - ١٨٧٤ ، وليس فيها ذكر للنسبة الملايين جنيه في باب الإيرادات ، وإنما ذكر فقط عجز الضرائب المترتب على إعفاء الممولين الذين أدوا هذا المبلغ من نصف الربوط عليهم ، فكان هذا مدعاة للتساؤل أين ذهبت النسبة الملايين المذكورة ؟ ولكن أحدا من النواب لم يسأل هذا السؤال ، ولم يتحرك المجلس رغم اجتماعه سبعا وثلاثين جلسة للبحث عن الأبواب التي ضاعت فيها هذه الملايين

وأغرب من ذلك أن وزير الداخلية (وكان وقتئذ اسماعيل صديق) أدلى في جلسة المحرم ببيان عن الحالة المالية ، ذكر فيه الديون السائرة (وهي غير القروض الثابتة) ، فقال إنها بلغت ٢٥ مليون جنيه ، وهذا يدل على تضخم الدين السائر بشكل مخيف ، فإنه إلى سنة صدور قانون المقابلة ( سنة ١٨٧١ ) ، كان يبلغ اثني عشر مليون جنيه ، فكان هذا القانون الذي كان المراد منه استهلاك قروض الحكومة كان وسيلة لابتزاز ضرائب جديدة من الأهليين دون أن يخصص شيء منها لاستهلاك القروض ، بل زادت الديون السائرة نيفاً وثلاثة عشر مليون جنيه !!

وجاء في هذا البيان كلام طويل قوامه الكذب ، والأرقام الخيالية ، لتسويغ القروض ، وأهم ما ذكره أن صادرات البلاد في السنوات العشر التي ابتدأت بولاية الخديوي اسماعيل زادت قيمتها عن السنوات العشر التي سبقتها بنحو ٩٦ مليون جنيه ، وهذا يدل على تقدم أعمال المعمران ، وذكر أن مجموع الصادرات زادت عن الواردات في عهد اسماعيل نيفاً وسبعين مليون جنيه ، زعم المفتش أن ثمة عشرين مليون جنيه دفعت من هذا المبلغ الجسيم في أقساط القروض الخارجية ، والباقي نحو خمسين مليون جنيه موجودة نقداً في البلاد ، وأبدى أسفه من بقاء هذه الملايين معطلة بدون فوائد « يعود نفعها على القطر »

وعنى عن البيان أن ما يزعمه من أن ثمة خمسين مليون جنيه موجودة في خزائن الأهليين « بلا منفعة » هو افتراء وتضليل ، والبرهان القاطع على ذلك أن الحكومة لم تحصل ما حصلته من المقابلة إلا بوسائل الإكراه والضغط ، وقد بلغ الضيق بالأهليين إلى اضطرابهم للاستدانة من المراكبين الأجانب لسداد ما يطلب منهم

وبلوح لنا أن المفتش لم يدل بهذه الأرقام الكاذبة إلا ليبرر وسائل الضغط التي تذرعت بها الحكومة لاستصفاء أموال دافعي الضرائب اعتماداً على الخمسين مليون جنيه المزعومة وعرضت الميزانية على المجلس بجلسة ٧ المحرم وخلاصتها كما يأتي :

جنيه	
الإيرادات	٦٩٦٢٣١٥
المصروفات	٦٩٣١٣٦٦٠
زيادة الإيرادات عن المصروفات	٦٤٨٩٤٥٥

ولاشك في مخالفة هذه الأرقام للواقع ، فليس ثمة وفر في الميزانية ، بل فيها عجز هائل

بعد باللايين ، استنفدته الحكومة من الديون السائرة  
وقد انتخب المجلس لجنة من ثلاثة أعضاء وهم : بديني افندى الشريبي ، وحسن افندى  
عبد الرازيق ، والشيخ محمد الفرماوي ، للتوجه إلى وزارة المالية ومراجعة بعض أفلام الميزانية ،  
على ما هو وارد في حساباتها ، ولم تستغرق المراجعة وقتا ما ، واكتفت اللجنة بتقديم تقرير  
وجيز العبارة يتضمن أنها راجعت في وزارة المالية بعض أفلام الميزانية على حسابات الديوان ،  
فوجدت « قرن الصحة » ، ولم ترد على ذلك شيئا

ونظر تقريرها بجلسة ١١ المحرم ، ولم تحصل مناقشة ما في الموضوع ، واقتصرت الجلسة  
على اقتراح إبداء الشيخ أحمد أبو جحر « باعتاد الميزانية المذكورة وعرضها على الأعتاب السنوية  
حسب المعتاد ، فاستقر رأى المجلس على ذلك »

ولا يخفى أن الحكومة كانت في ذلك الحين تفكر في عقد السلفة الجسيمة المعروفة  
بالقرض المشثوم (قرض يوليو سنة ١٨٧٣) الذي جر الخراب على البلاد ومقداره ٣٢ مليون  
جنيه ، ومع خطورة هذه العملية الجسيمة لم تعرض الحكومة أمرها على المجلس إطلاقا ،  
ولم تشر إليها لا صراحة أو ضمنا

وانفض المجلس يوم ٢٤ مارس سنة ١٨٧٣ ( ٢٥ المحرم سنة ١٢٩٠ )

#### إيقاف الحياة النيابية سنتين

انقضت سنتا ١٨٧٤ و ١٨٧٥ دون أن يدمى مجلس شورى النواب للاجتماع أو تجرى  
انتخابات جديدة بعد انقضاء مدة الهيئة النيابية الثانية ، وهذا بمطيك صورة واضحة من  
زعة الخديو الاستبدادية التي جعلته ينتقص الحقوق المتواضعة التي ارتضاها هو للمجلس ،  
ولا ندرى الغلة في تعطيل الحياة النيابية طول هذه المدة ، ولا نجد لذلك تمليل ( من وجهة  
نظر الحكومة ) إلا الارتباك المالي الذي وقعت فيه ، على أن هذا الارتباك كان أدى إلى  
عقد المجلس للتشاور مع النواب في الوسائل الكفيلة بإتقاذ البلاد من هذا الارتباك ، ولكن  
الحكومة في تصرفاتها المالية والسياسية كانت تأتي أن تشرك نواب الأمة في آرائها  
وقراراتها ، بل تضمن عليهم بالاطلاع على حقائق الحالة المالية

ويبدو لنا غريبا أن نواب البلاد وأعيانها وذوى رأى فيها يسكتون عن  
تعطيل الحياة النيابية سنتين متواليتين ، دون أن يتحركوا للمطالبة بمعد المجلس احتراما  
لأحكام اللائحة الأساسية ، وخاصة لما وقع في هذه المدة من تتابع الأحداث المالية بعد فاض

الدورة النيابية الأخيرة ( مارس سنة ١٨٧٣ )

ففي ( يوليو سنة ١٨٧٣ ) عقدت الحكومة الغرض الأكبر المشغول كما تقدم البيان ، ثم ابتدعت القرض الداخلى المعروف بدين الروزنامة سنة ١٨٧٤ ، وجبت منه أكثر من ثلاثة ملايين من الجنيهات ، ثم استدان عدة ملايين أخرى من الديون السائرة ، وفي سنة ١٨٧٥ باعت أسهم مصر في القناة إلى الحكومة الإنجليزية مقابل ثمن بخس أربعة ملايين جنيهه ، وتحت تأثير المعجز المستعمر في الحزابة ، استدعت البعثة الإنجليزية المعروفة ببعثة « كيف » لفحص شؤون الحكومة المالية ، ثم توقفت عن دفع أقساط الديون في أبريل سنة ١٨٧٦ ، فوقع التدخل الأجنبي الذى كان من نتائجه الأولى إنشاء صندوق الدين في ٢ مايو سنة ١٨٧٦

فهذه الأحداث الجسام كانت تقتضى عقد المجلس للنظر في تداركها وتستدعى من النواب مطالبة الحكومة بمقده ، ولكن شيئاً من ذلك لم يحصل

## أدوار النهضة والمعارضة

١٨٧٦ — ١٨٧٩

دخلت الحياة النيابية منذ سنة ١٨٧٦ عصراً جديداً يمتاز بظهور روح النهضة والمعارضة في نفوس النواب ، وبدت هذه الروح في مناقشتهم وأعمالهم ومواقفهم ، وأخذت مظاهر الحياة والنشاط ترتسم في أفق المجلس يعد أن كان يحيم عليه في الأدوار السابقة شيء من الخمول والجود

ويجدر بنا قبل أن نستعرض أدوار المجلس في هذا العصر الجديد أن نذكر العوامل التي أدت إلى هذا التطور

إن النكبات والكوارث التي حلت بالبلاد من جراء سياسة الحكومة المالية قد حركت خواطر الناس ، وأثارت ما في نفوسهم من القلق والتذمر

فالتدخل الأجنبي في شؤون البلاد ، وخضوع الحكومة لمطالب الدول ، وقبولها الوصاية الأجنبية على شؤونها المالية ، وتعيين الهيئات واللجان الأوروبية لتنظيم هذه الوصاية ، واشتداد الحكومة في إرهاب الفلاحين بمختلف أنواع الضرائب الجائرة ، كل ذلك جعل الناس يتبرمون بهذه الحالة السيئة ، ويبحثون عن الوسائل المؤدية للخلاص منها ، لأنها حالة لم يعد في طائفة النفوس احتمالها ، مهما أوتيت من الصبر وخفض الجناح ، ومن هنا نشأت

نهضة عامة ، في أفكار الخاصة ، قوامها التطلع إلى إصلاح الحال ، وإنقاذ البلاد من السكوارث التي نزلت بها ، لتنبؤاً مكانها بين الأمم الحرة المستقلة

وساعد على تهيئة الأفكار لهذه النهضة انتشار التعليم في الطبقة الممتازة من المجتمع ، وظهور الصحافة ، وإنارتها أفكار القراء بما تنشره من المقالات الوطنية وأخبار الأمم وشؤونها السياسية والاجتماعية ، فالطبقة المثقفة قد استنارت بصايرها ، وشعرت بسوء الحالة التي وصات إليها البلاد ، فاستنار هذا الشعور عواطفها الوطنية ، تلك العواطف الكامنة في الأمة ، تظهرها الحوادث والمناسبات ، وتوقظها المحن والشدائد

وصف القاضي الهولندي فان بلمن الذي تولى القضاء في الحكم المختلطة على عهد اسماعيل هذا الشعور بقوله : « يخطئ الذين يظنون أن المصريين المثقفين لا يهتمون إلا بمصالحهم الشخصية ومصالح عائلاتهم ، فإنهم على العكس يكرهون الحكم التركي والحكم الأوروبي على السواء ، ويريدون حكومة وطنية بكل معاني الكلمة وهم يحبون مصر الحديثة ومصر التاريخية ، ويهتمون بمصير الشعب ، ويتألمون لمصائبه التي لا نهاية لها <sup>(١)</sup> »

وقال المستر ماك كون يصف الشعور السائد بين الأمة في عهد اسماعيل ( سنة ١٨٧٦ ) :

« إن شعور الولاء السياسي نحو الباب العالي قد تلاشى بسبب إحساس المصريين بفداحة الجزية التي تؤدي لتركها دون مقابل ، وأصبح شعار الأمة المصرية « مصر للمصريين » ولا يشك في ذلك أحد ممن عرف حقائق الأمور في مصر ، ولو أن الخديو اسماعيل أراد أن يعلن الاستقلال التام للقى التعضيد والتأييد من جميع طبقات الأمة ، على أن الشعور الديني نحو الخلافة لم يفقد شيئاً من قوته ، بحيث إذا شعر المصريون بخطر يستهدف له الإسلام أو دولة الخلافة ، فإنهم يتعاونون مع الترك ، ومثلهم في ذلك كتل الأيرلنديين في شعورهم نحو البابا <sup>(٢)</sup> »

وظهر في الميدان عامل له أثر كبير في نهضة الأفكار ، وهو مجيء السيد جمال الدين الأفغاني إلى مصر منذ سنة ١٨٧١ ، فقد كان يحمل أيقونة سار علم الحرية والاستقلال ، وبفيض على من يتصلون به من نوره ، وينفخ في نفوسهم من روحه ومبادئه وتعاليمه ، وقوامها الاستقلال في الفكر ، والجهل بال رأى ، واستنكار الظلم ، وإباء الضيم ، والتعلق بالحرية

(١) مصر وأوروبا للقاضي المختلط فان بلمن Van Bemmelen ج ١ ص ٢٦

(٢) مصر كما هي للمستر ماك كون ص ٨٥

وجاء إعلان المستور المماني لأول مرة في تركيا سنة ١٨٧٦ ، ماملا آخر من عوامل النهضة ، وهو وان لم يعتمد به العمر ، لكنه كان حادثا هاما فبه الأفكار إلى حقوق الشعوب وواجب رعايتها

ثم جاءت الحرب بين تركيا والصرب سنة ١٨٧٦ ، ثم بين الترك والروس سنة ١٨٧٧ ، فاسترعت أنظار المصريين ونهتهم إلى تتبع أخبارها والتساؤل عن أسبابها وعواملها ، وأخذت الصحف المصرية تطالع قراءها بما يتشوفون إليه من هذه الشؤون ، وما تستتبعه من التحدث عن مطامع أوروبا في الشرق وواجب المصريين خاصة والشرقيين عامة إلى الحذر من مطامع المستعمرين ، فاتبعت الأفكار والعزائم إلى الأخذ بأسباب الرقي والتقدم ، والدود عن الاستقلال ، وظهر مع الزمن صدى هذه العوامل في مجتمعات الأحرار وتطور الأفكار في مجلس شورى النواب

## جمال الدين الأفغانى



بأعث نهضة الشرق

١٨٣٨ - ١٨٩٧

إن الأمم الشرقية جماء مدينة نهضتها السياسية والفكرية إلى الزعيم الكبير ، والفيلسوف الشهير ، السيد جمال الدين الأفغانى

ظل الشرق قرونا عديدة رازحا تحت نير الجهود الفكرى ، والتأخر العلمى ، والاستعباد السياسى ، وبقي فى سبات عميق ، إلى أن قيض الله له الحكيم الأفغانى « جمال الدين » ، فنفخ فيه روح اليقظة والحياة ، وأهاب بالنفوس أن تنهض وتنحرك ، وبالعقول أن تستيقظ ، وبالأمم والجماعات أن تتطلع إلى الحرية ، فكانت رسالته إلى الشرق مبعث نهضته الحديثة وإذا أردنا أن نتبين فى كلمة عامة فضل جمال الدين ، ومدى الرسالة التى أداها ، فلنذكر

أنه كان في حياته مصالحا دينياً، وفيلسوفاً حكماً، وزعيماً سياسياً، فجمع بين الزعامات الروحية والفكرية، والسياسية، واضطلع بها معاً، فأدى من الناحية الدينية مهمة الإصلاح والتجديد التي أدى مثاها مارتان لوثير للمسيحية، وأهاب بالأمة الإسلامية أن تفهم الإسلام على حقيقة ته وترجع به إلى مبادئه الصحيحة، وفطرته الأولى، وتطهره من الأوهام والخرافات التي أفضت إلى تأخر المسلمين

ومن الناحية الفكرية، أدى المهمة التي قام بها في أوروبا فلاسفة الفكر، أمثال جان جاك روسو ومونتسكيو وغيرهما، فعمل على إثارة البصائر، وتوجيه الأفكار إلى البحث عن الحقائق، وتحرير العقول من قيود الجلود والتقليد

ومن الوجهة السياسية، استنهض المهم، واستثار في النفوس روح العزة والكرامة والتطلع إلى الحرية، وغرس بزور الحركات الوطنية في مختلف البلاد الشرقية، وقام بمثل العمل الذي اضطلع به زعماء النهضة السياسية في الغرب، كواشنطن، وجاريدلي، ومازيني، وكوشوت وغيرهم

فالذي يجمع بين هذه المهام الجليلة، ويضطلع بها معاً، في عهد اشتد فيه ظلام الجهالة، وتفرقت السكامة، وعزّ النصار، وتشعبت الأهواء، يجب أن يتسامى في قوة النفس والفكر والوجدان إلى مراتب المبقرية، وبقيننا أن الأمم الشرقية لم تقدر حتى الآن حكيم الشرق حق قدره، ولا أدت له حقه من الوفاء والتكريم، وسيظهر فضله على مر السنين

وإذ كانت النهضة الفكرية والسياسية على عهد اسماعيل يرجع جانب كبير من ظهورها إلى السيد جمال الدين، رأينا واجباً علينا أن نترجم له في سياق الحديث، وقد جعلنا معظم اعتمادنا في « وقائع » الترجمة على ما كتبه تلميذه الأكبر الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده

### منشؤه

ولد المترجم سنة ١٨٣٨ (١٢٥٤ هجرية)، في « أسعد آباد » إحدى القرى التابعة لمطلة (كنر) من أعمال (كابل) عاصمة الأفغان، ووالده السيد صفدر من سادات (كنر) الحسينية، ويتصل نسبه بالسيد على الترمذي المحدث المشهور ويرتق إلى سيدنا الحسين ابن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، ومن هنا جاء التعريف عنه بالسيد جمال الدين الحسيني الأفغاني ولأمرته منزلة عالية في بلاد الأفغان، لنسبها الشريف، ولقائها الاجتماعي والسياسي، إذ كانت لها الإمارة والسيادة على جزء من البلاد الأفغانية، تستقل بالحكم فيه، إلى أن



نزع الإمارة منها « دوست محمد خان » أمير الأفغان وقتئذ ، وأمر بنقل أبي السيد جمال الدين وبعض أعمامه إلى مدينة كابل ، وانتقل المترجم بانتقال أبيه إليها ، وهو بعد في الثامنة من عمره ، فعنى أيوه بتربيته وتعليمه ، على ما جرت به عادة الأشراف والعلماء في بلاده

وكانت نخبائل الذكاء ، وقوة الفطرة ، وتوفد القريحة تبدو عليه منذ صباه ، فتعلم اللغة العربية ، والأفغانية ، وتلقى علوم الدين ، والتاريخ ، والمطبخ ، والفلسفة ، والرياضيات ، فاستوفى حظها من هذه العلوم ، على أيدي أساتذة من أهل تلك البلاد ، على الطريقة المألوفة في الكتب الإسلامية المشهورة ، واستكمل الغاية من دروسه وهو بعد في الثامنة عشرة من عمره ، ثم سافر إلى الهند ، وأقام بها سنة وبضعة أشهر يدرس العلوم الحديثة على الطريقة الأوروبية ، فنضج فكره ، واتممت مداركه ، وكان بطبعه ميالا إلى الرحلات ، واستطلاع أحوال الأمم والجماعات ، فعرض له وهو في الهند أن يؤدي فريضة الحج ، فاعتزم هذه الفرصة وقضى سنة ينتقل في البلاد ، ويعتبر أحوالها ، وعادات أهلها ، حتى وافي مكة المكرمة . سنة ١٢٧٣ هـ ( ١٨٥٧ م ) ، وأدى الفريضة

#### بدء حياته العملية

ثم عاد إلى بلاد الأفغان ، وانتظم في خدمة الحكومة على عهد الأمير ( دوست محمد خان ) المتقدم ذكره ، وكان أول عمل له مرافقته إياه في حملة حربية جردها لفتح ( هراة ) ، إحدى مدن الأفغان ، وليس يخفى أن نشأة الحربية تعود صاحبها الشجاعة ، وافتحام المخاطر ، ومن هنا تبدو صفة من الصفات العالية ، التي امتاز بها جمال الدين ، وهي الشجاعة ، فإن من يخوض غمار القتال في بدء حياته تألف نفسه الجرأة والإقدام ، وخاصة إذا كان بفطرته شجاعا

ففي نشأة المترجم الأولى ، وفي الدور الأول من حياته ، تستطيع أن تعرف أخلاقه ، والمناصر التي تكونت منها شخصيته ، فقد نشأ كما رأيت من بيت مجيد ، ازدان بالشرف واعتز بالإمارة ، والسيادة ، والحكم ، زمنا ما ، وتربى في مهاد العز ، في كنف أبيه ورعايته ، فكان للوراثه والنشأة الأولى ، أثرها فيما طبع عليه من عزه النفس ، التي كانت من أخص صفاته ، ولازمته طول حياته ، وكان للحرب التي خاضها أثرها أيضا فيما اكتسبه من الأخلاق الحربية

فالورثة ، والنشأة ، والتربية ، والمرحلة الأولى في الحياة العملية ، ترمم لنا جانباً من شخصية جمال الدين الأنفاني

سار المترجم إذن في جيش « دوست محمد خان » لفتح « هراة » ، ولازمه مدة الحصار إلى أن توفي الأمير ، وفتحت المدينة بعد حصار طويل ، وتقلد الإمارة من بعده ولى عهده (شير على خان) سنة ١٨٦٤ (١٢٨٠ هـ)

ثم وقع الخلف بين الأمير الجديد وأخوته ، إذ أراد أن يكيد لهم ويعتقلهم ، فانضم السيد جمال الدين إلى « محمد أعظم » أحد الأخوة الثلاثة ، لما توسمه فيه من الخير ، واستمرت نار الحرب الداخلية ، فكانت النقلة لحمد أعظم ، وانتهت إليه أمارة الأفغان ، فغلظت منزلة المترجم عنده ، وأحل محل الوزير الأول ، وكاد يحسن تديبره يستتب الأمر للأمير ، ولكن الحرب الداخلية ، ما لبثت أن تجددت ، إذ كان (شير على) لا يفتأ يسعى لاسترجاع سلطته ، وكان الإنجليز يعضدونه بأموالهم ودسائسهم ، فأيدوه وناصروه ، ليجعلوه من أوليائهم وصنائعهم ، وأغدق (شير على) الأموال على الرؤساء الذين كانوا يناصرون الأمير محمد أعظم ، « فبيعت أمانات ونقضت عهود وجددت خيانات » ، كما يقول الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده وانتهت الحرب بهزيمة محمد أعظم ، وغلبة شير على ، وخلص له الملك

بقى السيد جمال الدين في كابل لم يمسه الأمير بسوء ؟ « احتراماً لعشيرته وخوف انتفاض العامة عليه حمية لآل البيت النبوى » ، وهنا أيضاً تبدو لك مكانة المترجم ، ومنزلته بين قومه ، وهو بعد في المرحلة الأولى من حياته العامة ، ويتجلى استعداده للاضطلاع بمغاطم المهام ، والتطلع إلى جلائل الأعمال ، فهو يناصر أميراً يتوسم فيه الخير ، ويعمل على تثبيتته في الإمارة ، ويشيد دولة يكون له فيها مقام الوزير الأول ، ثم لا تلبث أعاصير السياسة والدسائس الإنجليزية أن تمصق بالعرش الذى أقامه ، فيدال من أميره ، وينقلب على أمره ، ويلوذ بإيران لسكى لا يقع في قبضة عدوه ، ثم يموت بها ، أما المترجم فيبقى في عاصمة الإمارة ، ولا يهاب بطش الأمير المنتصر ، ولا يتملقه أو يسمى إلى نيل رضا ، ولا ينقلب على عقبه كما يفعل الكثيرون من طلاب المنافع ، بل يبقى عظيماً في محنته ، ثابتاً في هزيمته ، وتلك لعمري ظواهر عظمة النفس ، ورباطة الجأش ، وقوة الجنان

وهذه المرحلة كان لها أثرها في الاتجاه السياسى للسيد جمال الدين ، فقد رأيت ما بذلته السياسة الإنجليزية لتفريق الكلمة ، ودس الدسائس في بلاد الأفغان ، وإشغال نار الفتن الداخلية بها ، واصطناعها الأولياء من بين أمرائها ، ولا مراة في أن هذه الأحداث قد

كشفت المترجم عن مطامع الانجليز ، وأساليبهم في التمس والتفريق ، وغرست في فؤاده روح العداء للسياسة البريطانية خاصة ، والمطامع الاستعمارية الأوروبية عامة ، وقد لازمه هذا السكره طول حياته ، وكان له مبدأ راسخاً يصدر عنه في أعماله وآرائه وحركاته السياسية

### رحيله إلى الهند

لم ينفك الأمير (شير علي) يدبر المكاييد للسيد جمال الدين ، ويبحثال للنفذ به ، فرأى السيد أن يفارق بلاد الأفغان ، ليجد جواً صالحاً للعمل ، فاستأذنه في الحج ، فأذن له ، فسار إلى الهند سنة ١٨٦٩ م (١٢٨٥ هـ) ، وكانت شهرته قد سبقته إلى تلك الديار ، لما عرف عنه من العلم والحكمة ، وما ناله من المنزلة المالية بين قومه ، ولم يكن يخفى على الحكومة الإنجليزية عداؤه لسياستها ، وما يحدّثه بحديثه إلى الهند من إثارة روح الهياج في النفوس ، وخاصة لأن الهند كانت لا تزال تضطرم بالفتن على الرغم من إخماد ثورة سنة ١٨٥٧ ، فلما وصل إلى الترخوم الهندية تلقتة الحكومة بالحفاوة والإكرام ، ولكنها لم تسمح له بطول الإقامة في بلادها ، وجاء أهل العلم والفضل يهرعون إليه ، يقتبسون من نور علمه وحكمته ، ويستمعون إلى أحاديثه وما فيها من غذاء العقل والروح ، والحث على الآفة وعزة النفس ، فنقمت الحكومة منه اتصاله بهم ، ولم تأذّب له بالاجتماع بالعلماء وغيرهم من مريديه وقصاده ، إلا على عين من رجالها ، فلم يبق هناك طويلا ، ثم أنزلته الحكومة إحدى سفنها فأقلته إلى السويس

### بجيشه مصر لأول مرة

جاء مصر لأول مرة أوائل سنة ١٨٧٠ م (أواخر سنة ١٢٨٦ هـ) ، ولم يكن يقصد طول الإقامة بها ، لأنه إنما جاء ووجهته الحجاز ، فما ان سمع الناس بمقدمه حتى اتجهت إليه أنظار النابهين من أهل العلم ، وتزد هو على الأثر ، واتصل به كثير من الطلبة ، فكسوا فيه روحاً تفيض معرفة وحكمة ، فأقبلوا عليه يتلقون بعض العلوم الرياضية ، والفلسفية ، والكلامية ، وقرأ لهم شرح (الاظهار) في البيت الذي نزل به بخان الخليلي ، وأقام بمصر أربعين يوماً ، ثم تحول عزمه عن الحجاز ، وسافر إلى الاستانة

## مفره إلى الاستانة

ثم رحيله عنها

وصل السيد جمال الدين إلى الاستانة ، فاقى من حكومة السلطان عبد العزيز حفاوة وإكراماً ، إذ عرف له الصدر الأعظم « على باشا » مكانته ، وكان هذا الصدر من ساسة الترك الأفذاذ ، العارفين بأقدار الرجال ، فأقبل على السيد يحفه بالاحترام والرعاية ، ونزل من الأمراء والوزراء والمعلماء منزلة عالية ، وتناقلوا الثناء عليه ، ورغبت الحكومة أن تستفيد من علمه وفضله ، فلم تحض ستة أشهر حتى جعلته عضواً في مجلس المعارف ، فاضطلع بواجبه ، وأشار بإصلاح مناهج التعليم ، ولكن آراءه لم تلق تأييداً من زملائه ، واستهدف لخطب شيخ الإسلام حسن فهمي أفندي ، إذ رأى في تلك الآراء ما يمس شيئاً من رزقه ، فأضمر له الضوم ، وأرصد له الفت ، حتى كان رمضان سنة ١٢٨٧ هـ ، ( ديسمبر سنة ١٨٧٠ م ) ، فرغب إليه مدير دار الفنون أن يلقى فيها خطاباً للبحث على الصناعات ، فاعتذر بأدى يده بضمفه في اللغة التركية ، فألغ عليه ، فأنشأ خطاباً طويلاً كتبه قبل إلقائه ، وعرضه على نخبة من أصحاب المناصب العالية ، فأقروه واستحسنوه

وألقي السيد خطابه بدار الفنون ، في جمع حاشد من ذوى العلم والمكانة ، فقال استحسنهم ، ولكن شيخ الإسلام أخذ من بعض آرائه مغمراً للنيل منه بغير حق ، ورميه بالزيف في عقيدته ، واغتنمها فرصة للإيقاع به ، وألب عليه الوعاظ في المساجد ، وأوعز إليهم أن يذكروا كلامه محفوفاً بالتفديد والتنديد ، فنضب السيد لمكيدة شيخ الإسلام ، وطلب عما كتمه ، ولكن الحكومة انحازت إلى شيخها ، وأصدرت أمراً إلى المترجم بالرحيل عن الاستانة بضعة أشهر ، حتى تسكن الخواطر ، ويهدأ الاضطراب ، ثم يمود إليها إن شاء ، ففارقها مهضوماً حقه ، ورغب إليه بعض مريديه أن يتحول إلى الديار المصرية ، فعمل برأيهم وقصد إليها

عودته إلى مصر وأقامته بها

جاء السيد جمال الدين إلى مصر في أول المحرم سنة ١٢٨٨ هـ ( مارس سنة ١٨٧١ م ) ، لا على نية الإقامة بها ، بل على قصد مشاهدة مناظرها ، واستطلاع أحوالها ، ولكن (رياض باشا) وزير اسماعيل في ذلك الحين رغب إليه البقاء في مصر ، وأجرت عليه الحكومة راتباً

مقداره ألف قرش كل شهر، نزل أكرمته به، لافى مقابل عمل، واهتدى إلى الترجيم كثير من طلبة العلم، يستورون زنده، ويقتبسون الحكمة من بحر علمه، فقرأ لهم السكتب العالية في فنون الكلام، والحكمة النظرية، من طبينية وعقلية، وعلوم الفلك، والتصوف، وأصول الفقه، بأسلوب طريف، وطريقة مبتكرة، وكانت مدرسته بيته، ولم يذهب يوما إلى الأزهر مدرسا، وإنما ذهب إليه زائرا، وأغلب ما يزوره يوم الجمعة، وكان أسلوبه في التدريس مخاطبة العقل، وفتح أذهان تلاميذه وصريده إلى البحث والتفكير، وبث روح الحكمة والفلسفة في نفوسهم، وتوجيه أذهانهم إلى الأدب، والإنشاء، والخطابة، وكتابة المقالات الأدبية، والاجتماعية، والسياسية، فظهرت على يده نهضة في العلوم والأفكار أنتجت أطيب الثمرات

وهنا موضع للتساؤل، عما حل الخديو اسماعيل إلى استقالة الحكيم الانفاني للإقامة في مصر، وأكرام مثواه، فقد يبدو هذا العمل غريبا، لأن لجمال الدين ماضيا سياسيا، ومجموعة أخلاق ومبادئ، لا ترغب فيه الملوك المستبدين، ولم يكن السيد من أهل الملك والدهان، فينال عطفهم ورعايتهم، ويمجرون عليه الأرزاق بلامقابل، ولكن الأمر لا يفسر فهمه إذا عرفنا أن في اسماعيل جانبا ممدوحا من صفاته الحسنة، وهو حبه للعلم، ورغبته في نشره ورعايته، وكانت شخصية جمال الدين العلمية، وشهرته في الفلسفة، أقوى ظهورا، وخاصة في ذلك الحين، من شخصيته السياسية، فلا غرو أن يكرم فيه اسماعيل العالم الحق، الذي بفيض على مصر من بحر علمه وقضله، وفي الحق أن اسماعيل لم يكن يقصر في اغتنام الفرصة لتنشيط النهضة العلمية ورعاية العلماء والادباء، فترغيه جمال الدين في البقاء بمصر يشبه أن يكون فتحا علميا، كتأسيس معهد من معاهد العلم العالية التي أنشئت على يده

أما آراء الحكيم السياسية وكرهيته للاستبداد، ونزعه الحرة، فلم يكن مثل اسماعيل ينشأها أو يحسب لها حسابا كبيرا، لأنه في ذلك الحين (سنة ١٨٧١) كان قد بلغ أوج سلطته وعجده، فكان يحكم البلاد حكما مطلقا، يأمر ويهوى، ويتصرف في أقدار البلاد ومصابر أهلها، دون رقيب أو حسيب، وكان مجلس شورى النواب آلة مطواعة في يده، والمصحافة في يده عهدا تكيل له عبارات المديح، وتصوغ له عقود الثناء، ولم يكن سلطانه قد استهدف بمد للتدخل الأجنبي، لأن هذا التدخل لم يقع إلا في سنة ١٨٧٥، كما رأيت في سياق الحديث، فليس ثمة ما يخشى منه اسماعيل، على سلطته المطلقة، من الناحية الداخلية أو الخارجية، حين رغب إلى حكم الشرق الإقامة والتدريس في مصر،

وقد بدأت النهضة التي ظهرت على يد السيد ، علمية ، أدبية ، ولم تتطور إلى الناحية السياسية إلا حوالي سنة ١٨٧٦ ، على أنها في طورها السياسي لم تتجه ضد اسماعيل بالذات ، بل اتجهت في الجملة ضد التدخل الأجنبي .

وثمة اعتبار آخر ، لا يفوتنا الإلحاح إليه ، ذلك أن جمال الدين قد بارح الأستاذة ، إذ لم يجد فيها جوا صالحا للنهضة العلمية ، والفكرية ، وقصد إلى مصر وقد سبقته إليها أنباؤه ، ومالقيه في « دار الخلافة » من المنع والاضطهاد ، وكان اسماعيل ينافس حكومة الأستاذة في المسكنة والنفوذ السياسي ، وينظر إليها بعين الزرارة ، ولا يرضى لمصر أن تكون تابعة لتركيا ، ولا أن يكون هو تابعا للسلطان العثماني ، وليس خافيا ما كان يبذله من المساعي للانفصال عن تركيا في ذلك الحين ، وظهوره بمظهر الماهل المستقل ، في معرض باريس العام سنة ١٨٦٧ ، وفي إغفاله دعوة السلطان إلى حضور حفلات القناة سنة ١٨٦٩ ، وعزمه على اعلان استقلال مصر التام في تلك الحفلات ، لولا العقبات السياسية التي اعترضته ، ولا يمزب عن الذهن ما كان بين الخديو والسلطان من مظاهر الفتور والجفاء التي كادت تقطع الروابط بينهما ، وأحصها فرمان نوفمبر سنة ١٨٦٩ الذي أصدره السلطان منقضا سلطة الخديو كما تقدم بيانه ( ج ١ ص ٧٩ )

ففي هذا الجو هبط جمال الدين مصر مبعدا من الأستاذة ، فلم يفت ذكاء اسماعيل أن يفتحم الفرصة ليحجم العلم في شخص الفيلسوف الأفغاني ، ولا يخفى ما لهذا العمل من حسن الأثر وجميل الأحدث ، إذ يرى الناس فيه أن مصر تؤوى العلماء والحكماء ، حين تضيق عنهم « دار الخلافة » وأن هاهل مصر العظيم أحق من السلطان العثماني بالثناء والتقدير لأنه يفسح للعلم رحابه ، ويوطئ له في وادي النيل أكنافه

وقد يكون رياض باشا يد في إكرام وقادة المترجم ، ولكن إذا علمنا أن وزراء اسماعيل لم يكونوا يصدرون إلا عن رأيه وأمره ، أدركنا أن رياض باشا لم يكن الرجل الذي ينفرد بهذا الصنيع نحو المترجم ، ومهما يكن من واقع الأمر فإن رياض باشا فضل المشاركة في عمل كان له الأثر البالغ في نهضة مصر العلمية والفكرية والسياسية

### أثره العلمي والأدبي

أقام المترجم في مصر ، وأخذ يبيت تعاليمه في نفوس تلاميذه ، فظهرت على يده بيئة استضاءت بأنوار العلم والعرفان ، وارتوت من ينابيع الأدب والحكمة ، وتحررت عقولها

من قيود الجود والأوهام ، وبفضله خطا فن الكتابة والخطابة في مصر خطوات واسعة ، ولم تقتصر حلقات دروسه ومحاسنه على طلبة العلم ، بل كان يؤمها كثير من العلماء والموظفين والأعيان وغيرهم ، وهو في كل أحاديثه « لا يسأم ، كما يقول عنه الأستاذ الامام الشيخ محمد عبيد ، من الكلام فيما ينير العقل ، أو يطهر العقيدة أو يذهب بالنفس إلى معالي الأمور ، أو يستلطف الفكر إلى النظر في الشؤون العامة مما عس مصلحة البلاد وسكانها ، وكان طلبة العلم ينتقلون عما يكتبونه من تلك المعارف إلى بلادهم أيام البطالة ، والزارون يذهبون بما ينالونه إلى أحيائهم ، فاستيقظت مشاعر وتنهت عقول ، وخف حجاب الغفلة في أطراف متعددة من البلاد خصوصا في القاهرة »

وقال الأستاذ الإمام في موطن آخر يصف تطور الكتابة على يد المترجم : « كان أرباب القلم في الديار المصرية القادرون على الإجابة في المواضيع المختلفة منحصرين في عدد قليل ، وما كنا نعرف منهم إلا عبيد الله باشا فكرى ، وخيرى باشا ، وعمد باشا سيد أحمد على ضعف فيه ، ومصطفى باشا وهبى على اختصاص فيه ، ومن عدا هؤلاء فلما ساجمون في الرسائل الخاصة ، وإما مصنفون في بعض الفنون العربية أو الفقهية وما شاكلها ، ومن عشر سنوات ترى كتبة في القطر البصرى ، لا يشق غبارهم ولا يوطأ مضمارهم ، وأغلبهم أحداث في السن ، شيوخ في الصناعة ، وما منهم إلا من أخذ عنه ، أو عن أحد تلاميذه ، أو قلد المتصلين به » انتهى كلام الإمام

فروح جمال الدين كان لها الأثر البالغ في نهضة العلوم والآداب في مصر ، ولا يفوتنا القول بأن البيئة التي نهض بها كانت مستعدة للرقى ، صالحة لغرس بزور هذه النهضة ، وظهور ثمارها ، أو ببساطة أخرى ، ان مصر بما فيها الأزهر والمعاهد العلمية الحديثة ، والتقدم العلمى الذى ابتداء منذ عهد محمد على ، كانت على استعداد لتقبل دعوة الحكم الأفغانى ، ولولا هذا الاستعداد لقضى على هذه الدعوة في مهدها ، ولأخفق هو في مصر كما أخفق في الاستانة ، حيث وجد أبواب العمل موصدة أمامه ، وهذا يبين لنا جانبا من مكانة مصر ، وسبقها الأنظار الشرقية في التقدم العلمى والفكرى والسياسى ، ويزيد هذه الحقيقة وضوحا أنك إذا استعرضت حياة جمال الدين العامة ، وما تركه من الأثر في مختلف الأقطار الشرقية التى بث فيها دعوته ، وجدت أثره في مصر أقوى وأعظم منه في أى بلد من البلدان الأخرى ، وفي هذا ما يدل على مبلغ استعداد مصر للنهضة والتقدم ، إذا تهيأت لها أسباب العمل ، ووجدت القادة الحكماء

## آثره الأخلاق والسياسى

جاء المترجم مصر يحمل بين جنبيه روحا كبيرة ، ونفسا قوية ، تزيناها صفات وأخلاق عالية ، أنبهتها الوراثة والتربية الأولى ، وهذبها الحكمة والمعرفة ، وعصمتها الحياة الحربية التى خاض غمارها فى بلاد الأنفان ، والتجارب التى مارسها ، والشدائد التى عاناها ، جاء وفيه من الشمم والإباء ما صدفه عن أن يطأطأ الرأس أو يقم على الضيم ، وفيه من الثبات ما جعله يتغلب على العقبات التى اعترضته فى أدوار حياته ، فقد رأيت كيف بقى على ولائه للأمير محمد أعظم ، رغم ما أصابه من الهزيمة ولم يخضع لخصمه ( شير على ) ، ورحل إلى الهند ، فلم تطق السياسة الاستعمارية بقاءه فيها وأقصته عنها ، وذهب إلى الاستانة ، فلم يعرف الملق والدهان ، وجهر بالحق ، واستهدف لعداوة شيخ الإسلام ، فلم يراجع ولم ينكص على عقبه ، وانتهى الخلاف بإقصائه عن الاستانة

فهذه الأخلاق التى جاء بها جمال الدين كانت بلا مصراة أقوى مما عرفت عن المجتمع المصرى ، فى ذلك العهد ، من خفض الجناح ، والصبر على الضيم ، والخضوع للحكام ، وليس يخفى ما للشخصيات الكبيرة من سلطان أدبى على النفوس ، وما تؤثر فيها من طريق القدوة ، فالسيد جمال الدين بما اتصف به من الأخلاق العالية ، أخذ يثبت فى النفوس روح العزة والشهامة ، ويحارب روح الذلة والاستكانة ، فكان بنفسيته ودروسه وأحاديثه ، ومناجبه فى الحياة ، مدرسة أخلاقية ، رفعت من مستوى النفوس فى مصر ، وكانت على الزمن من الموامل الفعالة للتحويل الذى بدا على الأمة ، وانتقالها من حالة الخضوع والاستكانة إلى التطلمع للحرية والتبرم بنظام الحكم القديم ومساوئه ، والسخط على تدخل الدول فى شؤون البلاد أسرفت حكومة اسماعيل فى القروض ، وبدأت عواقب هذا الإسراف تظهر للعيان رغم ما بذلته الحكومة لإخفافها بمختلف الوسائل ، وأخذت النفوس تتطلع إلى إصلاح نظام الحكم بمد إذ أحست مرارة الاستبداد وهالتها فداحة القروض التى كبلت البلاد بقيود تدخل الدول

ويمكننا أن نحدد أواخر سنة ١٨٧٥ ، وأوائل سنة ١٨٧٦ كبداً للتدخل الأوروبى ، إذ حدث من مظاهره وقتئذ شراء إنجلترا أسهم مصر فى القناة ، ثم قدوم بعثة الستر « كيف » الإنجليزية لفحص مالية مصر ، ثم توقف الحكومة عن أداء أقساط ديونها ، وما أعقب ذلك من إنشاء صندوق الدين فى مايو سنة ١٨٧٦



فهذا التدخل كان من الأسباب الجوهرية التي حفزت النفوس إلى التبرم بنظام الحكم ، والتخلص من مساوئه ، لأن سياسة الحكومة هي التي أفضت إلى تدخل الدول في شؤون مصر وإتهانها كرامة البلاد واستقلالها

ومن هنا جاءت النهضة الوطنية والسياسية ، ووجدت مبادئ حكم الشرق وتعاليمه سبيلا إلى النفوس ، فكانت من العوامل الهامة في ظهور هذه النهضة التي شغلت السنوات الأخيرة من عهد اسماعيل وكانت من أعظم أدوار الحركة القومية

كان من مظاهر هذه النهضة نشاط الصحف السياسية ، وإقبال الناس عليها ، وتحدثهم في شؤون البلاد العامة ، وتبرمهم بحالتها السياسية والمالية ، ثم ظهور روح المارضة واليقظة في مجلس الشورى ، على يد نواب نفخ فيهم جمال الدين من روحه ، وعلى رأسهم عبد السلام بك المويلحي (باشا) ، الذي يمد من تلاميذه الأعداء ، وإنك لتلص الصلة الروحية بينهما ، من السكبات والمبارات الرائعة التي كان المويلحي يجهر بها في جلسات مجلس شورى النواب ، مما سند كره في موضعه ، فإن هذه العبارات هي قبس من روح الحكيم الأفغانى

وقد جاء ذكر النائب المويلحي ضمن تلاميذ جمال الدين ومريديه على لسان سليم بك العنجرورى أحد أدباء سورية حين زار مصر ووصف مكانة السيد بقوله :

« وفي خلال سنة ١٨٧٨ زاد مركزه خطراً وسما مقامه ، لأنه تدخل في السياسات وتولى رئاسة جمعية ( الماسون ) العربية وصار له أصدقاء وأولياء من أصحاب المناصب العالية ، مثل محمود باشا البارودى الذى نفى أخيراً مع عرابى إلى جزيرة سيلان ، وعبد السلام بك المويلحي النائب المصرى فى دار الندوة ، وأخيه إبراهيم ( المويلحي ) كاتب الضابطة ، وكثير سواد الذين يمدحون أمكاره ، ويعلمون بين الناس مناره ، من أرباب الأقلام ، مثل الشيخ محمد عبده ، وإبراهيم اللقانى ، وعلى بك مظهر ، والشاعر الزرقانى ، وأبى الوفاء القوفى فى مصر ، وسليم النقاش ، وأديب إسحق ، وعبد الله نديم فى الاسكندرية »

### جمال الدين والثورة العرابية

لم يكن جمال الدين الأفغانى مناصراً لاسماعيل ، بل كان ينقم منه استبداده وإسرافه ، وتمكينه الدول الاستعمارية من مزاق البلاد وحقوقها ، وكان يتوسم الخير في توفيق ، إذ رآه وهو ولى للعهذ ميالا إلى الشورى ، ينتقد سياسة أبيه وإسرافه ، وقد اجتمعا في محفل الماسونية ، وتماهدا على إقامة دعائم الشورى

ولكن توفيق لم يف بمهده بعد أن تولى الحكم ، فقد بدا عليه الانحراف عن الشورى واستمع لوشايات رسل الاستعمار الأوروبي ، وفي مقدمتهم ففضل انجلترا العام في مصر ، إذ كانوا يقومون من السيد روح الثورة والدعوة إلى الحرية والدستور ، ففيروا عليه قلب الخديو ، وأوغروا إليه بأخراجه من القطر المصري ، فأصدر أمره بنفيه ، وكان ذلك بقرار من مجلس النظار منعقداً برئاسة الخديو ، وكان نفيه غاية في القسوة والفرد ، إذ قبض عليه ليلة الأحد سادس رمضان سنة ١٢٩٦ - ٢٤ أغسطس سنة ١٨٧٩ ، وهو ذاهب إلى بيته هو وخادمه الأمين ( أبو تراب ) ، وحجز في الضبطية ، ولم يمكن حتى من أخذ ثيابه ، وحمل في الصباح في عربة مغلقة إلى محطة السكة الحديدية ، ومنها نقل تحت المراقبة الشديدة إلى السويس ، وانزل منها إلى باخرة<sup>(١)</sup> أقلته إلى الهند ، وسارت به إلى بمباي ، ولم تتورع الحكومة عن نشر بلاغ رسمي من إدارة المطبوعات بتاريخ ٨ رمضان سنة ١٢٩٦ ( ٢٦ أغسطس سنة ١٨٧٩م ) ذكرت فيه نفي السيد بمبارات جارة<sup>(٢)</sup> ملؤها الكذب والافتراء ، مما لا يجدر بحكومة تشع بشيء من الكرامة والحياء ان تسف إليه ، فهي قد نسبت إليه السعي في الأرض بالفساد ، ويعلم الله أنه لم يكن يسعى إلا إلى بقطة الأمة ، ونحررها من رقة الذل والعبودية ، وذكرت عنه أنه « رئيس جمعية سرية من الشبان ذوي الطيف محتممة على فساد الدين والدنيا » ، وحذرت الناس من الاتصال بهذه الجمعية ، ومن المؤلم حقاً أن يتقرر النفي ويصدر مثل هذا البلاغ من حكومة يرأسها الخديو توفيق باشا وهو على ما نعلم من سابق تقديره للسيد ، ومن وزرائها محمود باشا سامي البارودي ناظر الأوقاف وقتئذ ، وقد كان من أصدق مريديه وأنصاره ، فتأمل كيف يتنكر الأنصار والأصدقاء لاستاذهم ، وإلى أي حد يضيغ الوفاء بين الناس ! ، ولا ندري كيف أساغ البارودي نفي السيد جمال الدين واشترك في احتال تبته ، وإذا لم يكن موافقاً على هذا العمل المنكر فلم لم يستقل من الوزارة احتجاجاً واستنكاراً ؟ لا شك أن موقف البارودي في هذه الحادثة لا يمكن تسويفه أو الدفاع عنه بأي حال

نفي جمال الدين من مصر ، على أن روحه ومبادئه وتعاليمه تركت أثرها في المجتمع المصري

(١) كان نقله إلى البصرة في صبيحة الثلاثاء ٨ رمضان سنة ١٢٩٦ - ٢٦ أغسطس سنة ١٨٧٩

(راجع الأهرام عدد ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٩)

(٢) تجد نس هذا البلاغ الطويل في « الوقائع المصرية » عدد ٣١ أغسطس سنة ١٨٧٩ ، وفي

« الأهرام » عدد ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٩

وبقيت النفوس نائرة تتطلع إلى إصلاح نظام الحكم ، وإقامته على دعائم الحرية والشورى ،  
 لجمال الدين هو من الوجهة الروحية والفكرية أبو الثورة المرابية ، وكثير من أقطابها هم  
 من تلاميذه أو صريديه ، والثورة في ذاتها هي استمرار للحركة السياسية التي كانت لجمال  
 الدين الفضل الكبير في ظهورها على عهد اسماعيل ، ولو بقي في مصر حين نشوب الثورة  
 لكان جازماً أن يعدها بآرائه الحكيمة ، وتجارب الرشيده ، فلا يقلب عليها الخطل والشلط ،  
 ولسكن شاءت الأقدار ، والدسائس الانجليزية ، أن ينفي السيد من مصر ، وهي أحوج  
 ما تكون إلى الانتفاع بمحكمته وصدق نظره في الأمور  
 أقام المترجم بميدان اباد الدكن ، وهناك كتب رسائله في الرد على الدهريين ، وأزمته  
 الحكومة البريطانية بالبقاء في الهند حتى انقضى أمر الثورة المرابية

### عمله في أوروبا — جريدة العروة الوثقى

أخفقت الثورة المرابية ، واحتل الانجليز مصر ، فسمحوا للسيد بالذهاب إلى أى بلد  
 فاختار الشيوخ إلى أوروبا ، فقصده إليها سنة ١٨٨٣ ، وأول مدينة وردها مدينة لندن ،  
 أقام بها أياماً معدودات ، ثم انتقل إلى باريس ، وكان تلميذه الأكبر الشيخ محمد عبده  
 منفياً في بيروت عقب إخماد الثورة ، فاستدعاه إلى باريس ، فوافاه إليها ، وهناك أصدر  
 جريدة ( العروة الوثقى ) ، وقد سميت باسم الجمعية التي أنشأها ، وهي جمعية تألفت لدعوة  
 الأمم الإسلامية إلى الاتحاد والتضامن والأخذ بأسباب الحياة والنهضة ، وبمجاهدة الاستعمار ،  
 وتحرير مصر والسودان من الاحتلال ، وكانت تضم جماعة من أقطاب العالم الاسلامي وكبرائه  
 وهي التي عهدت إلى السيد باصدار تلك الجريدة لتكون لسان حالها

واشتركا معا في تحريرها ، وكانت مقالاتها جامعة بين روح جمال الدين ، وقلم الأستاذ  
 الإمام ، فجاءت آيات بينات في سمو المعاني وقوة الروح ، وبلاغة العبارة ، وهي أشبه ما تكون  
 بالخطب النارية ، تستثير الشجاعة في نفوس قارئها ، وتداني في روحها وقوة تأثيرها أسلوب  
 الإمام على كرم الله وجهه في خطبه الحاسية المنشورة في «نهج البلاغة» ، ولا غرو فالسيد جمال  
 الدين هو قبس من نور البصرة الحسينية العلوية ، فكان روح الإمام على تمثلت فيه ، وتجلي  
 أثرها فيها يكتفي به أو عليه

اتخذت العروة الوثقى شعارها إيقاظ الأمم الإسلامية ، والمدافعة عن حقوق الشرقيين  
 كافة ، ودعوتهم إلى مقاومة الاستعمار الأوروبي ، والجهاد في سبيل الحرية والاستقلال

وقد ذاع شأنها في العالم الإسلامي ، وأقبل عليها الناس في مختلف الأقطار ، ولكن الحكومة الإنجليزية أقلت دونها أبواب مصر والهند ، وشددت في مطاردتها واضطهاد من يقرؤها ، وبلغ بها السعي في مصادرتها أن أوغرت إلى الحكومة المصرية بتفريم كل من توجد عنده العروة الوثقى خمسة جنيهات مصرية إلى خمسة وعشرين جنيها ، وقامت الموانع دون استمرارها ، فلم يتجاوز ما نشر منها ثمانية عشر عددا .

قضى جمال الدين في باريس ثلاث سنوات ، كان لا يفتأ خلالها ينشر المباحث والمقالات الهامة في مقاومة اعتداء الدول الأوروبية على الأمم الإسلامية ، وبراسل تلاميذه وصريديه في مصر

### جمال الدين ورينان

وجرت له أبحاث مع الفيلسوف إرنست رينان Renan في العلم والإسلام ، وأكبر فيه رينان عبقريته ، وسعة علمه ، وقوة حجته ، وقال عنه : « كنت أعجل أمانى عند ما كنت أخطبه ابن سينا ، أو ابن رشد ، أو واحداً من أساطين الحكمة الشرقيين »

عمله في فارس ثم نفيه منها

ثم أخذ يتنقل بين باريس ولندن إلى أوائل فبراير سنة ١٨٨٦ (جمادى الأولى سنة ١٣٠٣) وفيه ذهب إلى بلاد فارس ثم إلى روسيا .

ولما كان معرض باريس العام سنة ١٨٨٩ ، رجع جمال الدين إليها ، وفي عودته منها التقى بالشاه في مونيخ عاصمة بافاريا ، فدعاه إلى محبته إذ كان يرغب في الانتفاع بعلمه وتجاريه ، فأجاب الدعوة ، وسار معه إلى فارس ، وأقام في طهران ، فحفظه علماء فارس وأمرأؤها وأعيانها بالرعاية والإجلال

واستعان به الشاه على إصلاح أحوال المملكة ، وسن لها القوانين الكفيلة بإصلاح شؤونها ، ولكنه استهدف لسخط أصحاب النفوذ في الحكومة ، وخاصة الصدر الأعظم ، فوشوا به عند الشاه ، وأسر إليه الصدر الأعظم أن هذه القوانين تؤول إلى انتزاع السلطة من يده ، فأثرت الوشايات في نفس الشاه ، وبدأ يتنكر للسيد ، فاستأذنه في السير إلى المقام المعروف ( بشاه عبد العظيم ) على بعد عشرين كيلو متراً من طهران ، فأذن له ، فوافاه به جم غفير من العلماء والوجهاء من أنصاره في دعوة الإصلاح ، فازدادت مكانته في البلاد ، وتخوف الشاه عاقبة ذلك على سلطانه ، فاعتزم الإساءة إليه ، ووجه إلى ( الشاه عبد العظيم ) خمسمائة

فارس قبضوا عليه ، وكان مريضاً ، فأنزروه من فراشه ، واعتقلوه ، وساقه خمسون منهم إلى حدود المملكة العثمانية منفياً ، فنزل بالبصرة ، فمظم ذلك على صريديه ، واشتدت ثورة السخط على الشاه

### دعوة جمال الدين ضد الشاه

أقام السيد بالبصرة زمناً حتى أبل من مرضه ، ثم أرسل كتاباً إلى كبير المجتهدين في فارس ميرزا محمد حسن الشيرازي ، عدد فيه مساوئ الشاه ، وخص بالذكر تحويله إحدى الشركات الانجليزية حتى احتكار التبناك في بلاد فارس ، وما يفضي إليه من استئثار الأجانب بأهم حاصلات البلاد ، وكان هذا النداء من أعظم الأسباب التي جعلت كبير المجتهدين يفتي بحرمه استعمال التبناك إلى أن يبطل الامتياز ، فانبت الأمة هذه الفتوى ، وأمسكت عن تدخينه ، واضطر الشاه خوف انتفاض الأمة إلى إلغائه ، ودفع للشركة الانجليزية تعويضاً ، فخلصت فارس من التدخل الأجنبي

### شخصه إلى أوروبا

مكث جمال الدين بالبصرة ربماً عادت إليه صحته ، ثم شخص إلى لندن ، فالتقاء الانجليز بالإكرام ، ودعوه إلى مجتمعاتهم السياسية واللمية ؛ وحمل على الشاه وسياسته حملات صادقة في مجلة سماها ( ضياء الخافقين ) ، ودعا الأمة الفارسية إلى خله ، وقويت دعوة الحرية في إيران ، واشتد السخط على الشاه ناصر الدين إلى أن قتل سنة ١٨٩٦ بيد فارسي أهوج ، وقيل إن للسيد دخلاً في التحريض على قتله ، وتولى بمده مظهر الدين ، واستمرت دعوة الحرية التي غرسها جمال الدين في إيران تنمو وتترعرع حتى آلت إلى إعلان الدستور الفارسي سنة ١٩٠٦

### ذهابه إلى الاستانة وإقامته بها

وفيا هو بلندن ورد عليه كتاب من المايين الهمايوني بواسطة رسم باشا سفير تركيا بدعوته إلى الاستانة ، فاعتذر أولاً ، ثم ورد عليه كتاب آخر بتكرار دعوته فلبى الطلب ، وذهب إلى الاستانة سنة ١٨٩٢ ، وكانت هذه هي المرة الثانية لوروده هذه المدينة ، والمرة الأولى كانت في عهد السلطان عبد العزيز كما تقدم بيانه ، وقد يبدو غريباً أن السلطان عبد الحميد الذي كان نصيراً للاستبداد وخصماً للحرية ، يدعو إلى جواره أكبر زعيم للحرية

في الشرق ، وأغلب الظن أنه أراد أن يخدم سياسته في الجامعة الإسلامية باستضافته فيلسوف الإسلام ، لكي يظهر للعالم الاسلامي أنه يعزى العلم والعلماء من الأمم الإسلامية كافة ، وقد لبي جمال الدين دعونه ، آملاً أن يرشده إلى إصلاح الدولة العثمانية ، لأن مقصده السياسي هو إنشاء دولة إسلامية أيا كانت إلى مصاف الدول العزيزة القوية ، فسار إلى الاستانة لتحقيق هذا المقصد ، وحفنه عبد الحميد بالرعاية والإكرام وأنزله منزلاً كريماً في قصر يحيى ( نشان طاش ) ، من أغخم أحياء الاستانة ، وأجرى عليه راتباً وافراً ، قيل إنه خمس وسبعون ليرة عثمانية في الشهر ، ومضت مدة وجمال الدين له عند السلطان منزلة عالية ؛ ثم ما لبث أن تنكر له ، وأساء به الظن ، إذ كان من أخص صفات عبد الحميد أساءه الظن بالناس كافة ، وخاصة بمن يتصلون به ، والاستماع إلى الوشائات والدسائس ، وكان الشيخ أبو الهدى الصيادي الذي نال الحظوة الكبرى عند مولاه بكرة أن يظفر أحد بثقته فوشى بالسيد عند السلطان وأوغر عليه صدره فأحيط السيد بالجواسيس يحصون عليه غدوانه وروحانه ، ويرقبون حركاته وسكناته

ذكر الأمير شكيب أرسلان في هذا الصدد في كتاب « حاضر العالم الإسلامي »<sup>(١)</sup> أن السيد كان وعبد الله نديم الكاتب والمطبيب المصري المشهور في متنبزه ( الكاغدخانة ) ، فصادفا الخديو عباس حلمي وسلم بعضهم على بعض ، وتحدثوا نحو ربع ساعة تحت شجرة هناك ، فقيل إن الشيخ أبا الهدى قدم تقريراً للسلطان بأن جمال الدين وعبد الله نديم تواعدا مع الخديو على الاجتماع في ( الكاغدخانة ) ، وهناك عند الاجتماع بإيماء تحت الشجرة ، ويقول الأمير شكيب إن السلطان بحسب قول جمال الدين لم يحفل بهذه الوشاية<sup>(٢)</sup> ، ولكننا نميل إلى الاعتقاد أنها تركت أثراً في نفسه ، وغيرت قلبه على السيد ، وذكر أن الذي أدى إلى وحشة السلطان منه استمراره في مجالسه على القدح في شاه المعجم ناصر الدين ، مما جعل سفير إيران على الشكوى منه إلى السلطان ، فاستدعاه ، وطلب إليه الكف عن مهاجمة الشاه فقيل ، ولكن حدث أن قتل الشاه سنة ١٨٩٦ ، فاشتدت الريبة في جمال الدين ، واتجهت إليه شبهة التحريض على قتله ، فأمر السلطان بتشديد الرقابة عليه ، ومنع أي أحد من الاختلاط به إلا بإرادة سلطانية ، فأصبح السيد محبوساً في قصره

(١) تأليف المستر ستورفرد الأمريكي وتعريب الأستاذ هاج نويهض وفيه فصول وتعليقات قيمة للأمير شكيب أرسلان  
(٢) حاضر العالم الإسلامي ج ١ ص ٢٠٣

### مرضه ووفاته

تواترت الروايات بأن جمال الدين مات شبه مقتول ، وتدل الملابس والقرآن على ترجيح هذه الرواية ، فإن اتهامه بالتحريض على قتل الشاه ، وتغير السلطان عليه ، وحبسه في قصره ، ووشايات أبي الهدى الصيادي ، مما يقرب إلى الذهن فكرة التخلص منه بأية وسيلة ، هذا إلى أن القدر والاغتيال كانا من الأمور المألوفة في الاستانة

وأصدق الروايات وأحقها بالثقة فيما نعتقد ، ما ذكره الأمير شكيب أرسلان في كتاب (حاضر العالم الإسلامي) ، قال ما خلاصته : إنه لما اشتد التضيق على السيد جمال الدين أرسل إلى مستشار السفارة الإنجليزية يطلب منه إيصاله إلى باخرة يخرج بها من الاستانة ، لجلاء المستشار وتعهده بذلك ، فلما بلغ السلطان الخبر أرسل إليه أحد حجاجه يستمطفه أن لا يمس كرامته إلى هذا الحد ، ولا يلتبس بحماية أجنبية ، فثارت في نفسه الحمية والأنفة ، وأخبر مستشار السفارة بأنه عدل عن السفر ، ومهما كان فليكن ، ولكن الرقابة عليه بقيت كما كانت ، وبعد أشهر من هذه الحادثة ظهر في فمه مرض السرطان ، فصدرت الإرادة السلطانية بإجراء عملية جراحية بقولها الدكتور قبور زاده اسكندر باشا كبير جراحى القصر السلطاني ، فأجرى له العملية الجراحية فلم تنجح ، وما لبث إلا أياما قلائل حتى فاضت روحه ، ومن هنا تقول الناس في قصة هذا السرطان ، وهذه العملية الجراحية ، لقرب عهد المرض بتغير السلطان على السيد ، وما كان معروفًا من وسواس عبد الحميد ، فقليل إن العملية الجراحية لم تعمل على الوجه اللازم لها عمدا ، وقيل لم تلحق بالتطهيرات الواجبة فنا ، بحيث انتهت بموت المريض (١)

وذكر الأمير شكيب أن المستشرق المعروف الكونت (لاون استرودروج) حدثه أن المترجم كان صديقه ، فدعاه إليه بعد إجراء العملية الجراحية ، وقال له إن السلطان أبي أن يتولى العملية إلا جراحه الخاص ، وإنه هو رأى حال المريض ازدادت شدة بعد العملية ، ورجا منه أن يرسل إليه جراحًا فرنسويًا مستقل الفكر طاهر اللمة ، لينظر في عقب العملية ، فأرسل إليه الدكتور (لاردي) فوجد أن العملية لم تجر على وجهها الصحيح ، ولم تعقبها التطهيرات اللازمة ، وأن المريض قد أشقى بسبب ذلك ، وعاد إلى استرودروج ، وأنبأه بهذا الأمر الحزن ، ولم تمض أيام حتى فارق جمال الدين الحياة

وذكر واحد ممن كانوا في خدمة عبد الحميد ، بمد أن روى له الأمير هذه القصة أن قبور زاده اسکندر باشا كان أظهر وأشرف من أن يرتكب مثل تلك الجريمة ، وحقيقة الواقعة أنه كان بالاستانة طبيب أسنان عراق اسمه ( جارج ) يتردد كثيرا على جمال الدين ، ويعالج أسنانه ، وكانت نظارة الضابط ( إدارة الأمن العام ) قد استألت ( جارج ) هذا المال ، وجملته جاسوسا على السيد ، وصار له عدوا في ثياب صديق ، وقال صاحب هذه الرواية إنه أراد مرة أن يمنع الطبيب المذكور من الاختلاط بجمال الدين ، فأشار إليه ناظر الضابط إشارة خفية بأن يتركه ، وفهم من الإشارة أنه يذهب إلى السيد ، ويعالج أسنانه ، يعلم من النظارة ، والسيد لا يعلم بشيء من ذلك ، ويطمئن إلى ( جارج ) ويثق به ، ولم تمض عدة أشهر على حادثة الشاه حتى ظهر السرطان في فك السيد من الداخل ، وأجريت له عملية جراحية ، فلم تنجح ، وجارج هذا ملازم المريض ، وبمد موته كانوا يرثونه دائما حزينا ، يبدو على وجهه الوجوم والحزى ، مما جعلهم يشبهون أن يكون له يد في إفساد الجرح بعد العملية ، أو في توليد المرض نفسه من قبل بوسيلة من الوسائل ، ولما مات السيد بدا الندم على الطبيب الأثيم ، وشعر بوخر الضمير يؤنبه على خيائته هذا الرجل العظيم

وكانت وفاته صبيحة الثلاثاء ٩ مارس سنة ١٨٩٧ ، وما ان بلغ الحكومة العثمانية نفيه حتى أصرت بصبط أوراقه وكل ما كان باقيا عنده ، وأمرت بدفنه من غير رتبة أو احتفال في مقبرة المشايخ بالقرب من نشان طاش ، فدفن كما يدفن أقل الناس شأنًا في تركيا ، ولا يزال قبره هناك

### صفاته وأخلاقه

وصفه تلميذه الأكبر الأستاذ الشيخ محمد عبده بقوله : « إنه يمثل لناظره هربيا محضا ، من أهالي الحرمين ، فسكانا قد حفظت له صورة آبائه الأولين ، من سكنة الحجاز ، ربة في طوله ، وسط في بنيته ، قحى في لونه ، عصبي دموى في مزاجه ، عظيم الرأس ، في اعتدال ، عريض الجبهة ، في تناسب ، واسع العينين ، عظيم الأحداق ، ضخم الوجفات ، رحب الصدر ، جليل في النظر ، هش بش عند اللقاء ، قد وفاه الله من كمال خلقه ، ما ينطبق على كمال خلقه ، أما أخلاقه فسلامة القلب سائدة في صفاته ، وله حلم عظيم ، يسع ما شاء الله أن يسع ، إلى أن يدنو منه أحد ليس شرفه أو دينه فينقلب الحلم إلى غضب ، تنقص منه الشهب ، فبينما هو حليم أواب ، إذا هو أسد وناب ، وهو كريم ، يبذل ما بيده ، قوى الاعتماد على الله ،



لا يبالي ما تأتي به صروف الدهر ، عظيم الأمانة ، سهل لمن لاينه ، صعب على من خاشنه ، طاموح إلى مقصده السياسي ، إذا لاح له بارقة منه تمجّل السير للوصول إليه ، وكثيراً ما كان التمجّل علة الحرمان ، وهو قليل الحرص على الدنيا ، بعيد عن الغرور بزخارفها ، ولوع بعظائم الأمور ، غرور عن صغارها ، شجاع ، مقدام ، لا يهاب الموت ، كأنه لا يعرفه ، إلا أنه حديد المزاج ، وكثيراً ما هذمت الحدة ما رفعتة الفطنة »

وذكر عنه الأمير شكيب أرسلان أنه كان يفظم نفسه عن الشهوات ، ولا يرى من اللذات إلا اللذة العقلية المالية ، وأن السلطان عبد الحميد حاول أن يعلّق قلبه بالمال والبين ويشغله بزينه الدنيا ، وراوده على الزواج ، فأبى وأعرض ، وكان ينظر إلى المال نظره إلى التراب ، فلا يدخره ، ولا يتناول منه إلا ما هو ضروري للحياة ، وحاول السلطان أن يعطيه رتبة عليّة كرتبة قاضي عسكر مثلاً ، فأبى أن يقبل الرتبة وأن يلبس كسوتها المزركشة بالقصب ، وكذلك رفض قبول وسام مهما كان عالياً

وقال عنه ( أديب اسحق ) إنه أسمر اللون ، ربعة ممتلئ ، قوى البنية ، جذاب النظر ، نافذ اللفظ ، خفيف المارفين ، مسترسل الشعر ، بحجة وسراويل سوداء تنطبق على السكاكين ، وعمامة صغيرة بيضاء على زى علماء الاستانة ، غريب ، عفيف النفس ، قانت ، كثير القيام ، لا ينأى إلا النفس إلى الضحى ، ولا يأكل غير مرة واحدة في اليوم ، على أنه يكثر من شرب الشاي والتدخين ، قوى المارضة ، طويل الحجة ، واسع المحفوظ ، نبيه يكاد يكشف حجب الضمائر ، ويهتك أستار الستائر ، ولكنه على فضله ، لا يسلم من حدة المزاج

#### علو نفسه

وبلوح لنا أن أبرز صفة في جمال الدين علو النفس ، ولعلها الصفة الجامعة التي تصير عنها صفاته الأخرى وأخلاقه ، وقد احتفظ بها في أشد الأوقات حرجاً ، ولازمته عند اشتداد الحزن ، وتماظم الخطوب ، مما دل على أنها غريزة طبعت عليها نفسه المالية ، وحسبك دليلاً على ذلك ما كان من موقفه حين نفي من مصر في أوائل عهد الخديو توفيق باشا ، فقد أنزل إلى البحر في السويس خالي الجيب ، فجاءه قنصل إيران في ذلك الثغر ، ومعه نفر من تجار المعجم ، وقدموا له مقداراً من المال على سبيل الهدية أو القرض الحسن ، فأبى أن يأخذ منه شيئاً ، وقال لهم : « احفظوا المال فأنتم إليه أحوج ، إن الليث لا يمدم فريسته حينما ذهب »

وهذه الكلمة وحدها تصور لنا شخصية جمال الدين وعظمته النفسية ، وتصلح أن تكون عنواناً لتاريخه الهيد

### عقيدته

تدل وسائله في ( الرد على الدهريين ) على أنه مؤمن صادق الإيمان ، يدعم العقيدة الإسلامية على أسس المنطق والحكمة العقلية ، فهو فيلسوف من فلاسفة الإسلام الأعلام قال الأستاذ الإمام عن مذهبه وعقيدته : « أما مذهب الرجل الخفيف حنفي ، وهو وإن لم يكن في عقيدته مقلداً ، ولكنه لم يفارق السنة الصحيحة مع ميل إلى مذهب السادة الصوفية رضى الله عنهم ، وله مثابة شديدة على أداء الفرائض في مذهبه ، وعرف بذلك بين معاصريه في مصر أيام إقامته ، ولا يأتي من الأعمال إلا ما يحل في مذهب أمامه ، فهو أشد من رأيت في المحافظة على أصول مذهبه وفروعه ، أما حقيقته الدينية فهي مما لا يساويه فيها أحد ، يكاد يلتهم غيرة على الدين وأهله »

### علمه

وقال عن علمه : « أما منزلته من الملوغزارة المعارف فليس يحدها قلى إلا بنوع من الإشارة إليها ، لهذا الرجل سلطة على دقائق المعاني وتحديد إرازها في صورها اللاتقة بها ، كأن كل معنى قد خلق له ، وله قوة في حل ما يعضل منها ، كأنه سلطان شديد البطش ، فنظرة منه تفكك عقدها ، كل موضوع يلقى إليه ، يدخل للبحث فيه كأنه صنع يديه ، فيأتي على أطرافه ، ويحيط بجميع أكنافه ، ويكشف ستر الغموض عنه ، فيظهر المستور منه ، وإذا تكلم في الفنون حكم فيها حكم الواضعين لها ، ثم له في باب الشرقيات قدرة على الاختراع ، كأن ذهنه عالم الصنع والإبداع ، وله لسن في الجدل ، وحذق في صناعة الحججة ، لا يلحقه فيها أحد إلا أن يكون في الناس من لا نعرفه ، وكفاك شاهداً على ذلك أنه ما خاصم أحداً إلا خصمه ، ولا جادله عالم إلا أزمه ، وقد اعترف له الأوروبيون بذلك بعدما أقر له الشرقيون ، وبالجملة فإن لو قلت أن ما آتاه الله من قوة الذهن ، وسمة العقل ، ونفوذ البصيرة ، هو أقصى ما قدر لمير الأنبياء ، لكنت غير مباليخ ، ذلك فضل الله ، يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم » وقال أديب اسحق عن ذكائه : « ومن عجائب ذكائه أنه تعلم اللغة الفرنسية أو بعضها حتى صار يقدر على الترجمة منها ، ويحفظ من مفرداتها شيئاً كثيراً ، في أقل من ثلاثة شهور بلا استاذ إلا من علمه حروف هجائها في يومين ، وكان يتتبع حركة المعارف الأوروبية

والمكتشفات المصرية ، ولم بما وضع أهل العلم وما اخترعوه جديداً حتى كأنه قرأ العلم في بعض مدارس أوروبا العالية »

### مجلسه

كان حين إقامة عصر يلقي الدروس في داره ، فكانت محط رحال العلماء والأدباء وأذكاء الطلبة ، يقضى النهار في بيته ، فإذا جن الليل خرج يتوكأ على عصاه إلى قهوة اعتاد أن يجلس فيها أمام حديقة الأزبكية (قهوة متانيا) ، ويأخذ مكانه في الصدر ، وحوله تلاميذه ومرتبوه ، وفيهم الشاعر ، والأديب ، والعالم اللغوى ، والطبيب ، والجغرافى ، والتاريخى ، والمهندس ، وغيرهم من صفوة أهل الفكر والعلم ، والوجهة ، فيفيض على محدثيه من بحر علمه « فيسابقون — كما يقول سليم عنحورى — إلى إلقاء أدق المسائل عليه ، وبسط أعوص الأحاجى لديه ، فيحل عقد أشكائها فرداً فرداً ، ويفتح أغلاق طلاسمها ورموزها واحداً واحداً ، بلسان عربى مبين ، لا يقلعهم ، ولا يتردد ، بل يتدفق كالسيل من قريحة لا تعرف السكال ، فيدهش السامعين ، ويفهم السائلين ، ويبكم المترضين ، ولا يبرح هذا شأنه حتى يشتمل رأس الليل شيباً ، فيقبل إلى داره ، بعد أن يتقدد صاحب المنهى كل ما يترتب له في ذمة الداخلين في عداد ذلك الجمع الأنيق »

### مقصده السياسى

قال الأستاذ الإمام عن مقصده السياسى : « أنه كان يسمى لإنهاض إحدى الدول الإسلامية من ضعفها ، وتنبيهها للقيام على شؤونها ، حتى تلحق بالدول القوية ، فيعود للإسلام شأنه ، وللدین الحنيفى مجده ، ويدخل في هذا تنكيس دولة بريطانيا في الأقطار الشرقية ، وتقليص ظلها عن رموس الطوائف الإسلامية ، وله في عداوة الإنجليز شؤون يطول بيانها » انتهى كلام الأستاذ الإمام

نقول وقد دل تاريخ السيد على أنه بذل حياته كلها لبعث روح النهضة والحرية في أمم الشرق قاطبة ، فهو أول زعيم للحرية في الشرق ، وأول باعث لنهضته الحديثة ، ولئن لم يشاهد نمار دعوته وجهوده ، فحسبه أنه غارس البزرة الأولى للحركات القومية التي ظهرت في الشرق منذ نيف وخمسين سنة إلى اليوم ، وإلى ما شاء الله ، وإذا هو لم يشهد نجاح دعوته قبل موته ، فليس مرجع ذلك إليه ، لأنه قد أدى رسالته على أنهم ما يؤديه الزعماء المخلصون ، ولكن ما كبسته الأقدار واعترضت سبيله عقبات حمة ، بعضها من مكائد الدول

الاستعمارية ، وخاصة الدولة الإنجليزية ، وبعضها من خذلان ملوك الشرق وأمرائه لدعوة واضطهادهم إياه .

فقد رأيت ما أصابه من الخديو توفيق باشا حين ولى الحكم ، إذ نقض عهده معه ، ونفاه من مصر ، وكذلك فعل معه شاه المعجم ناصر الدين شاه ، فقد استعداه لينتفع من علمه وحكمته ، وما لبث أن تنكر له وحبسه ثم نفاه ، وعرفت ما أصابه في الاستانة على عهد السلطان عبد الحميد ، مما لا حاجة إلى تكراره ، وحسبك أن تذكر أنه كان سجيناً في قصره ، وعاطاً بالميون والجواسيس ، حتى لاقى منيته في ظروف تدعو للاعتقاد أنه مات شبه مقتول .

فلوك الشرق وأمرائه كانوا إذن حرباً على جمال الدين ، وكانوا من حيث يشعرون أو لا يشعرون عوناً لدعاة الاستعمار في إحباط جهوده ومساعدته ، فليس عجيباً أن لا يشهد السيد نجاح دعوته في الإصلاح والحرية ، وقد لقي أيضاً خذلاناً من أكثر الطبقات ، فكأنه كان يرسل دعوته في صحراء مقفرة ، ليس فيها سميع ولا مجيب ، ولا صراء في أنه قد تقدم الشرق وسبقه إلى الحياة نيفاً ومائة عام ، فلم يلب الشرق نداءه في حياته ، ولم تظهر ثمار دعوته إلا بعد مماته ، وهذا يزيد فضلاً وقدراً ، لأنه قام بدعوته في وقت عز فيه النصير ، وقل المستجيب إلى دعوة الحرية والحق ، وقد شعر السيد ، وخاصة في أواخر أيامه ، بمرارة اليأس والألم مما لقيه من صنوف الاضطهاد ، ونقض العهد والمواثيق ، وكم كان حقيقاً بالألم حين يعرض في ذاكرته مبلغ ما بذله لأثم الشرق من الإخلاص والتفاني في خدمتها ، ثم ما أصابه من كبرائها وأمرائها من التنكر والجهود ، وما لقيه من مختلف طبقاتها من الإعراض والخذلان .

ذكر عنه الأمير شكيب أرسلان في ترجمته<sup>(١)</sup> : أنه لقيه بالاستانة سنة ١٨٩٢ ، وكان من شدة ما يجد من الألم لحال الإسلام تخطر له خواطر نادرة في هذا الموضوع ، فقال له صرة : « قد فسدت أخلاق المسلمين إلى حد أن لا أمل بأن يصلحوا إلا بأن ينشئوا خلقاً جديداً ، وجيلاً مستأنفاً ، فبذا لو لم يبق منهم إلا كل من هودون الثانية عشرة من العمر ، فعند ذلك يتلقون تربية جديدة تسير بهم في طريق السلامة »

وقال له مرة أخرى : « لم يبق في الإسلام أخلاق ، فهذا محمود سامي (باشا البارودي

الشاعر الكبير ، رئيس النظار أثناء الحوادث العراقية ) عاهدني ثم نكت معي ، وهو أفضل من عرفت من المسلمين<sup>(١)</sup> » وقال له أيضاً : « إن المسلمين قد سقطت همهم ، ونامت عزائمهم ،



السيد جمال الدين الأفغاني في مرضه الأخير

وماتت خواطرم ، وقام شيء واحد فيهم ، وهو شهواتهم »  
يمثل هذه الخواطر كان يعبر السيد عن ألمه من سوء حالة الأمم الشرقية ، وهذا الألم يدل على مبلغ الشعور الذي تملك له ، وأنه كان يشتمل غيرة على الشرق والإسلام ، ويحزن إذ يرى دعوته لم تلق مجيباً ولا نصيراً ، وإنك لترى صورة الألم والحزن مرسمة على محياه في مرضه الأخير ، وظل هذا الحزن يلازمه حتى فارق الحياة ، وها قد مضت خمس وثلاثون سنة على وفاته ، ولما ينهض واحد من المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها يبحث عن قبره ويشيد له ضريحاً يليق بذكرى الرجل العظيم الذي أفنى عمره في بثم الأمم الإسلامية

---

(١) الإشارة هنا فيما نمتد إلى ما كان من نبي السيد جمال الدين من مصر فقد نفي بقرار من مجلس النظار وكان محمود باشا سامي البارودي ناظر الأوقاف في ذلك الحين واشترك في هذا القرار

وإنهاضها ، وبث روح الحياة والحرية فيها ، إلى أن قيض الله رجلا من سراة الأمريكان (الستر كراين) ، فأخذ يبعث ويحقق حتى اهتدى إلى قبر جمال الدين بالاستانة سنة ١٩٢٦ فأنقذ عليه شاهداً نفيا من الرخام ، نقش عليه اسم السيد ، وأدى بهذا الصنيع واجبا كان يجدر بسراة المسلمين وعظمائهم أن يؤدوه

وهذا الظاهر المستمر من نكران الجيل يكشف لك عن ناحية من أسباب التأخر السيامى والاجتماعى فى أمم الشرق قاطبة ، فإن الأمم لا تسلك سبيل النهضة الصحيحة إلا إذا عرفت أقدار الرجال الذين أفنوا حياتهم فى سبيل مجدها وعظمتها

رجع ما انقطع

## عود الى الحياة النيابية

### الهيئة النيابية الثالثة

ابتدأت أدوار المعارضة بانتخاب أعضاء الهيئة النيابية الثالثة ، وهم الذين شغلوا مراكز النيابة من سنة ١٨٧٦ إلى أوائل عهد توفيق باشا ، وهالك أسماءهم :

#### نواب القاهرة

محمود بك المطار ، عبد السلام بك المويلحي ، يوسف المقبي

#### نواب الاسكندرية

سليمان الغربي ، عبد الرزاق الشوربجي

#### نواب الغربية

عثمان الهرميل عمدة محلة مرحوم ، عبد الرحمن عرفه عمدة برج مفيزل ، محمد حماد عمدة كفر بلشاي ، محمود سالم عمدة كفر سالم ، أحمد سالم عمدة دهتوره ، مصطفى هرجه شيخ أبو صير ، الحاج محمد سليم عمدة شبرا قاص ، إبراهيم الشاذلي عمدة شبرا ننا ، عمر خضر عمدة أبو تور

#### نواب المنوفية

الحاج علي عمران عمدة سرموس ، مصطفى غنيم الانباني عمدة جزي ، إبراهيم حسن عمدة الباجور ، سليمان حسين عامر عمدة جنزور ، احمد السرسى عمدة ادشاي ، علي عياد عمدة السدود

#### نواب البحيرة

ابراهيم الديب عمدة صفط العنب ، أبو زيد الحناوى عمدة كفر عوانه ، عبد الله المنياوى عمدة ديروط ، ابراهيم الخياط عمدة خربقا ، ابراهيم دربك عمدة عزبة دربك

#### نواب الدقهلية

عبد جوده عمدة محلة انجاق ، محمد عبده عمدة كفر ابو ناصر ، متولى افندى شريف

عمدة ديرب ، يوسف رزق عمدة كفر يوسف رزق ، عبد الوهاب الشيخ عمدة دقادوس ،  
شاهي حسين عمدة سلسكا

#### نواب الشرقية

ايوب ايوب عمدة الصوه ، حسن عبيد الله عمدة فرسيس ، محمد جبرة الله عمدة شبرا  
العنب ، محمد رجب كساب عمدة غيته ، سيد احمد رضوان عمدة ميت المز ، جاد يوسف عمدة  
شنيط الحرايوه ، على عامر عمدة المزينة ، على خليل عمدة السعديين

#### نواب القليوبية

عبد العزيز مطر سليمان منصور ( كفر شين ) ، مصطفى علام ( سنديس ) ، عبد الفتاح  
زغلول ( ميت كنانه )

#### نواب الجيزة

رزق عكاشه عمدة الدنيا والشرقا ، حسين عطا الله عمدة برنشت ، فضل الزمر عمدة ناهيا

#### نواب بنى سويف

محمد راضى عمدة انفسط ، على كساب عمدة نزلة كساب ، مصطفى محمد عز الدين عمدة  
طنسا بنى مالو

#### نواب الفيوم

احمد جاد الله عمدة السيليين ، احمد الدهشان عمدة اهرت

#### نواب المنيا وبنى مزار

بدبني الشريعى عمدة سمالوط ، عبد الفتى خالد ( السيرية ) ، على افندى حسن ، أحمد محمد  
أبو طالب عمدة برطباط ، خليل عبد الرحيم عمدة الفشن ، حنا يوسف عمدة نزلة الفلاحين

#### نواب أسيوط

عطيه عبدالعال عمدة العقال البحرية ، محمد عبد الوهاب عمدة السهامية ، عبدالرحمن وافي  
عمدة بنى عدى ، ميخائيل فرج عمدة دير مواس ، محمد فرج عمدة نزلة فرج محمود ، عمر  
احمد عمدة مسرع



### نواب جرجا

إبراهيم حسن أبو ليلة عمدة الريانية ، عثمان احمد همام عمدة أولاد اسماعيل ، محمد حساب  
عمدة داود وميت سهيل ، تمام حبارير عمدة المحامدة ، صديق عبد المنعم عمدة بنجنا ، عبد  
الشهيد بطرس ( البليفا )

### نواب قنا

محمود عبد الله عمدة دشنله ، طايح سلامه عمدة القبلى قامولا ، سليم سميد عمدة  
المركة والدعشة

### نواب اسنا

احمد عبد الصادق ( اسوان ) ، محمد سلطان ( اسنا )

### نائب دمياط

الحاج سيد اللوزى

### اجتماع مجلس شورى النواب بطنطا

في دور غير عادى ( اغسطس سنة ١٨٧٦ )

دعت الحكومة أعضاء المجلس إلى الاجتماع للنور « فوق العادة » بطنطا ، واختارت  
هذه المدينة لفاسبة قيام المولد الأحمدي بها ، والفرض من الاجتماع هو البحث في مسألة  
إبطال المقابلة أو إقرارها ، وذلك أن مرسوم ٧ مايو سنة ١٨٧٦ قضى بإيقاف تنفيذ هذا  
القانون ، ولكن الحكومة رأت تحقيقاً لضائقها السالية أن يمدد العمل به حتى يجي  
متحصلات المقابلة ، وكان الأعيان الذين دفعوا أقساط المقابلة ، ومنهم النواب ، يهيمهم أن  
يجرى العمل به حتى يستمر اعفاؤهم من نصف الضرائب المربوطة على أطيانهم ، فقدمت  
الحكومة المجلس إلى الاجتماع للبحث في هذه المسألة ، وذكرت موضوع الاجتماع في  
أمر الدعوة

اجتمع الأعضاء في طنطا برئاسة عبد الله باشا عزت يوم الاثنين ١٧ وجب سنة ١٢٩٣  
( ٧ اغسطس سنة ١٨٧٦ ) ، ولم يحضر الخديو افتتاح المجلس ، ولا تليت فيه خطبة عرش ،  
واقصرت الجلسة الأولى على النظر في مسألة المقابلة ، فخذ الأعضاء بقاءها

وثمة ظاهرة بدت في هذا الاجتماع وهي روح جديدة يصح أن نسميها طبقا للمصطلحات البرلمانية روح « المارضة » ، ومظاهرها حب الاستقصاء والتحرى عن شؤون الحكومة ، والرغبة الصادقة في بحثها بمنأى تختلف كثيرا عن تهاون المجلس في الأدوار السابقة ظهرت هذه الروح إذ وقف الشيخ عثمان الهرميل أحد نواب الغربية ، وأبدى موافقته على إعادة العمل بقانون المقابلة ، ولكنه طلب في صراحة محدودة أن توضح الحكومة الطريقة التي كان في نيتها اتباعها لرد المبالغ التي حصلت من المقابلة فيما لو بطل العمل بالقانون ، وقال إن مجموع ما حصلته بلغ ( إلى ذلك الحين ) اثني عشر مليوناً أو ثلاثة عشر مليون جنيه ، ومع جسامه هذا المبلغ ووجود ديون أخرى على الحكومة لم تبين كيف يمكنها رد مبالغ المقابلة إلى أصحابها « وبما أن المجلس لم ينظر ميزانية الحكومة في السنة الماضية ، مع أنه له الحق في الاطلاع عليها ليعرف كيفية الإيراد والنصرف ، ويعلم أيضا كيفية الاستقرار وحصر الدين واستهلاكه في ٦٥ سنة ( طبقا لمرسوم توحيد الديون ) فإن وافق المجلس يصير طلب هذه البيانات أيضا تنتظر بالمجلس »

فهذه روح طيبة ، تدل على أن فكرة الرقابة على تصرفات الحكومة قد سرت إلى نفوس الأعضاء ، لأن الهرميل لم يدل بهذا البيان إلا مستأنسا بتأييد زملائه ، و مترجما عن ميولهم وشعورهم ، وقد وافق المجلس فعلا على وجهة نظره وقرر تأليف لجنة من ثلاثة أعضاء وهم : بدوي أفندي الشريفي ، وعلى أفندي حاصر ، وعبد الشهيد أفندي بطرس ، ومهمتهم التوجه إلى وزارة المالية للاطلاع على البيانات التي طلبها الشيخ عثمان الهرميل

وانتقلت اللجنة إلى وزارة المالية بالقاهرة ، وفحصت البيانات واستحضرت الكشوف المطالوبة ، ومما جاء في بيانها أن جملة التحصيل من المقابلة بلغ ثلاثة عشر مليون جنيه وكسورا ، وانتهت في تقريرها إلى اقتراح إعادة العمل بقانون المقابلة ، لأنه يعتمد على الحكومة رد مبالغ المقابلة مع سداد ديونها

ونظر تقريرها بجملة المجلس ٢٠ رجب سنة ١٢٩٣ - ١٠ أغسطس سنة ١٨٧٦ ، فقرر المجلس إبقاء المقابلة لمعاونة الحكومة على سداد ديونها ، وهو قرار لا غبار عليه ، لأنه بمثابة « تضحية » مالية تتحملها البلاد لإقضاء الحكومة من ارتباطها المالي ومساعدتها على سداد ديونها ، والأمر في الأوقات العصيبة تنهض لمعاونة حكوماتها ماليا ومعنويا ، مهما يكن من أخطائها الماضية ، لأن ساعة الخطر تتطلب أن تتضافر الأيدي وتعاون الأمة والحكومة على إقضاء البلاد مما يحيق بها من المكار ، وانتهى في تلك الجلسة دور الانعقاد غير الاعتيادي بطنطا ، بعد أن دام اجتماعه جلستين اثنتين

## دور الانعقاد الأول من الهيئة النيابية الثالثة

نوفمبر سنة ١٨٧٦ - مايو سنة ١٨٧٧

افتتح الخديو اجتماع المجلس يوم الخميس ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٧٦ ، يصحبه الأمير محمد توفيق باشا وزير الداخلية ، والأمير حسين كامل باشا (السلطان حسين فيما بعد) وزير المالية ، والأمير حسن باشا وزير الحربية ، وشريف باشا وزير الحقانية والخارجية ، وخيري باشا المهردار ، واجتمع الأعضاء برئاسة عبد الله باشا عزت ، وتليت خطبة العرش ، وفيها أعرب الخديو عن سروره من اجتماع المجلس «لبعض مسائل مهمة » ، وذكر أولا أن الرسوم الصادر بتوحيد الديون المؤرخ ٧ مايو سنة ١٨٧٦ طرأت عليه أسباب دعت إلى تعديله ، وأن « أفكار الجميع مخالفة لما هو منصوص به من جهة إبطال المقابلة » ، وأشار إلى اجتماع النواب بطنطا ، وما استقر عليه رأيهم من ضرورة إبقاء المقابلة ، وذكر حضور المسترجوشن والسيو جوير مسندوبى الدائنين والاتفاق مهما على تسوية الديون بالطريقة التى ستمرض على المجلس (مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦) ، وأن هذه التسوية مبنية على قرار النواب فى شأن المقابلة المبين به وجهان : « أحدهما إبقاء المقابلة ، والآخر بيان ما هو بحق لستم من إبلاغ الإبراد بعد انتهاء مدة المقابلة إلى ثمانية ملايين ونصف مليون جنيه تقريبا ، ولأجل إمكان موازنة مالية الحكومة أظمت الضرورة جعل الإبراد فى مدة المقابلة ثابتا سنويا ، ولهذا ما أمكن خصم الامتياز سنويا كما كان جاريا ، بل انتفى الأمر فيه على أنه لا يخصم فى المدة المذكورة نظير ارتفاع أرباحه بالمائة خمسة فى كل سنة ، وبانتهاء مدة المقابلة بالطبع يجرى خصم ذلك الامتياز بتمامه ، وهذا هو بناء على أفكاركم وتصميمكم بإبقاء المقابلة على أى وجه أمكن ، فالذى أسكن هو الذى تقدم الإيضاح عنه بانضمام أفكاركم (وثانيا) النظر فى أعمال المنفعة العامة (العمليات) الخاصة بالوجه البحرى مما تمرضه وزارة الأشغال على المجلس » والشئ الجديد فى هذه الخطبة أن الخديو جعل للمجلس حقا ثابتا فى الاشتراك فى إدارة شؤون الحكومة وتصريفها ، وذلك بإعلانه أن إبقاء المقابلة مبنى على قرار مجلس شورى النواب فى اجتماعه بطنطا ، ويمد هذا التصريح فى ذاته مكسبا للمجلس ، ولا يخفى أن التسوية التى أشار إليها الخديو تتضمن أيضا فرض الرقابة الثنائية الأجنبية على مالية الحكومة ، وهذه لم يذكرها اسماعيل باشا فى خطبته ، ولم يشرك المجلس فى احتمال تبعاتها ، وحسنا فعل

### تغييرات في الأعضاء

انتخب احمد افندى اسماعيل عمدة السنيلاوين عضوا بالمجلس بدلا من متولى افندى شريف الذى عين وكيلًا لعضيطة دكرنس ، وخليفة افندى مرزوق عمدة بنى احمد بدلا من على حسن من نواب النيا

### لجان المجلس

بدأ المجلس عمله بانتخاب لجانته لتحقيق صحة نيابة الأعضاء ، وهذا بيان اللجان (الأقسام) وأسماء رؤسائها :

( لجنة المدائن ) ، ورئيسها محمود بك المطار ، ( لجنة الفريسة ) ، ورئيسها الشيخ عثمان الهرميل ، وتشمل نواب الثرية والمنوفية  
( لجنة الشرقية ) ، ورئيسها الشيخ أيوب أيوب ، وتشمل نوابا من الشرقية والدقهلية والقليوبية ، ( لجنة أسيوط ) ، برئاسة أحمد افندى عبد الصادق ، ( لجنة النيا ) برئاسة بدوى افندى الشربى

وقد خصت اللجان نيابة الأعضاء فأقرت صحة نيابتهم أجمعين

### الجواب على خطاب العرش

انتخب المجلس لجنة من عشرة أعضاء لتقديم الجواب على خطاب العرش ، وهؤلاء الأعضاء هم : محمود بك المطار . عبد السلام بك المويلحى . الشيخ عثمان الهرميل ، الشيخ سليمان حسين . الشيخ أيوب أيوب . يوسف افندى رزق . الشيخ هسان أحمد همام . الشيخ عطية عبد المتعال . بدوى افندى الشربى . على افندى كساب

وقد وضعت جواب المجلس على خطاب العرش ، مكتوباً بأسلوب جديد ، وروح جديدة ، تختلفان عن عبارات التملق البالغ التى وردت فى الأجوبة السابقة ، وتضاءلت فيه أساليب المبدئية ، مما يدل على تطور روح المجلس واستثمار النواب بكرامتهم وحقوقهم ، ويمتاز الجواب أيضاً بإيجاز عباراته ، وارتقاء أسلوبه بالنسبة لأسلوب الأجوبة السابقة ، وهذا ينبغي بتطور الأفكار ، وتقديم لغة الكتابة والإنشاء

وإنما مقبسون هنا بعض فقرات من هذا الجواب للتدليل على مبلغ هذا التطور ، بدأ الأعضاء رسالتهم بشكر الخديو على تشريفه المجلس بافتتاحه وقالوا عن خطبة العرش : « إننا شنقنا الأسماع بالإصغاء إلى المقالة العلية ، التى أضاءت شمس مآنها ، فأوجدت لنا السبيل

إلى التدبر لما أودع فيها من المقاصد الخيرية الصادرة عن مسديد أفكاره السنية ، المتجهة على ممر الأوقات لما يعود على البلاد وساكنيها بالراحة والمنفعة ، ولا غرو في صدور ذلك من نفس كريمة جبات على حب الوطن ، وجلبت إليه كل فائدة جلية ، أمرها مستحسن ، ولا يخفى على كل ذى عقل ولب ما أشير عنه بالمقابلة الخديوية من جهة الديون ، فإنه من المسائل العظمى المائدة على الحكومة والأهالي بالخيرات الكثيرة ، والفترات الحجة ، لأنه مع انتظام الديون وتسويتها تحت روابط معلومة تنتظم مالية وإدارة الحكومة ، ويتم ذلك ترقى حركة التجارة ، وكثرة التعامل بالأخذ والعطاء بين الموم «

ولم يف اللجئة أن تشير في جوابها إلى الحق الذى ناله المجلس من الإشراف على أعمال الحكومة ، فقالت فى أسلوب حصيف : « وبحسبنا أشير بالمقالة الكريمة سيطلب من نظارتى المالية والأشغال ما يختص بكل منهما من هذه المسائل »

وختمت جوابها بقولها : « نسأل المولى الكريم أن يوفقنا لما فيه النجاح والإصلاح لوطننا العزيز ، كما يتهل إليه سبحانه وتعالى ببقاء سعادة الخديو الأكرم متمتعاً بأعماله الكرام ، بحاج سيد النبیین ، وغائم المرسلین »

فالحق أن هذا الجواب يمد من خير ما قدمه المجلس رداً على خطب العرش ، ولو قارنت بينه وبين جواب المجلس فى أول دور انعقاده ( نوفمبر سنة ١٨٦٦ ص ٨٥ ) لوجدت التقدم ظاهراً فى الروح والطابع والأسلوب والأفكار ، وقد بدا على مناقشات الأعضاء حب البحث والاستقصاء والاستقلال فى الرأى والتطلع إلى مراقبة تصرفات الحكومة ، مما دل على أن روحاً جديدة من المعارضة سرت إلى المجلس

### النواب البارزون

وبرز فى ميدان النقاش أعضاء أكفاء برهنوا على حصافة فى الرأى ، وقوة فى المنطق ، ومسداد فى المقصد ، نذكر منهم على سبيل المثال : ( لاعلى سبيل الحضر ) : محمود بك المطار ، وعبد السلام بك المويلحي ( باشا ) ، ومحمد أفندى راضى ، والشيخ عثمان الهرمیل ، والشيخ محمود سالم ، وبدينى أفندى الشرى ، والشيخ إبراهيم الجيار ، وغيرهم

وقدمت وزارة المالية للمجلس بيانات تفصيلية عن الديون وأنواعها وأقساطها ، والإيرادات والمصروفات وأبوابها ، وتولى تقديم هذه البيانات حافظ بك رمضان من كبار موظفى وزارة المالية فى جلسات متعاقبة ، وكان يتولى الإجابة بإسهاب على كل ما يطلبه المجلس من الإيضاحات

وبحث المجلس في مسائل عدة تتعلق بمشروعات المنفعة العامة ، كالرياحات ، والقناطر والترع ، وملاحة مريوط وغير ذلك

وانتهى الدور يوم الخميس ( ١٥ فبراير سنة ١٨٧٧ - غاية صفر سنة ١٢٩٤ )

ثم استأنف اجتماعه في ١٦ ربيع الثاني بناء على طلب الحكومة لمنااسبة نشوب الحرب بين تركيا والروسيا ، وطلب الخديو النظر في المال اللازم لتجهيز الحملة المصرية التي اعتمد إرسالها في هذه الحرب

ولا شك أن جمع المجلس لهذا السبب وإن كان الفرض منه تدبير المال الذى تطلبه الحكومة ، لكنه يدل على الحق الذى ناله النواب في الرجوع إليهم كلما احتاجت السلطة التنفيذية إلى موارد مالية جديدة ، وقديما لم تكن ترجع إليهم في مثل هذا الشأن ولا في غيره ، بل كانت تفرض ما تشاء من الضرائب ، دون أن ترجع إليهم ، أو تشاركهم في الأمر ، وهذا بلا مراء مكسب كبير من الوجهة القومية والدستورية

وانتهت المناقشة بقرار المجلس زيادة الضرائب على اختلاف أنواعها عشرة في المائة ، وختم الدور يوم ١٦ مايو سنة ١٨٧٧ ( ٣ جمادى الأولى سنة ١٢٩٤ )

### الدور الثانى

مارس - يونيه سنة ١٨٧٨

افتتح الخديو اجتماع المجلس يوم الخميس ٢٨ مارس سنة ١٨٧٨ ، يصحبه الأمير محمد توفيق باشا وزير الداخلية ، والأمير حسين كامل باشا وزير المالية ، ومصطفى رياض باشا وزير الزراعة والتجارة ، وشاهين باشا مفتش الوجه البحرى واحمد خيرى باشا المهردار ، واجتمع الأعضاء برئاسة قاسم باشا وسمى

وتليت خطبة العرش ، وتتضمن الاشارة إلى ماعانته البلاد من نقص النيل ( عام ١٨٧٧ ) نقصاً لم يقع مثله من عدة سنين ، وما أصاب الأراضي من الشراق وخاصة أطيان الوجه القبلى ، فإن معظمها لم يزرع لحرمائها مياه الرى ، وألمع إلى انتهاء الحرب البلقانية ، قال : « والمأمول حضور المساكين المصريين لهذا الطرف وتقر أعيننا برؤية أولادنا جميعاً » (١) ،

(١) كان الأمير حسن ثالث أنجال اسماعيل من قواد الحملة المصرية في هذه الحرب ؛ وأشار الخديو في خطبته إلى قرب عودة الجنود المصريين ، والتعبير عنهم ( بأولادنا جميعاً ) وفيهم نخلة تورية لطيفة وأسلوب ديمقراطى جميل



جعفر مظهر باشا  
رئيس مجلس شورى النواب  
من ٢٤ ابريل سنة ١٨٧٨  
الى ٢٧ يونيه سنة ١٨٧٨



قاسم رسمى باشا  
رئيس مجلس شورى النواب  
من ٢٧ مارس سنة ١٨٧٨  
الى ٢١ ابريل سنة ١٨٧٨

وشكر المجلس على ما قرره فى الاجتماع الماضى من تقرير الإغاثة العسكرية ، ووعده بتقديم حساب عن الأوجه التى صرفت فيها هذه الاعانة ، وأشار إلى تأليف لجنة التحقيق الأوروبية ، وهى التى تولت فحص الحالة المالية بعد ما تبين من محجز الإيرادات وانتخب المجلس لجنة لتقديم الجواب على هذه الخطبة ، وأعضاؤها هم :

محمود بك المطار . عبد السلام بك المولىحى . الشيخ عثمان الهرميل . الحاج ابراهيم حسن . ايوب ايوب . يوسف رزق . بدىنى الشريمى . عبد الشهيد بطرس . احمد أفندى  
عبد الصادق . الشيخ محمد سلطان

وقدمت اللجنة جواب المجلس على خطبة العرش ، وهو بالأسلوب الذى كتب به جواب الدور السابق ، وفيه ترديد لما أشار إليه الخديو فى خطبة العرش وإعراك عن الأمل فى تسوية المشكلة المالية القائمة بين مصر والدائنين

وتوفى قاسم باشا رسمى رئيس المجلس أثناء انعقاد الدور ، فعين الخديو للرأسه جعفر مظهر باشا حاكم دار السودان السابق ، وهو من خيرة رجال الدولة فى ذلك العصر كما تقدم بيانه  
( ج ١ ص ١٥٠ )

وانتخب فى خلال الدور الشيخ محمد عبد البر عمدة شنشور بدل الشيخ على عياد (منوفية) ، والشيخ خضر حشيش عمدة كفر أبو حشيش بدل عبد الفتاح زغول (قليوبية) لاستمفائه ، وعبد الرحيم عبد الله من بنى حرب بدل عثمان هام (جرجا)

## قرارات المجلس

بحث المجلس في الأضرار والحسائر الجسيمة التي أصابت الأقطان بسبب الشراق الناشئ\* عن نقص النيل سنة ١٨٧٧ ، فقرر أن تؤلف لجنة في كل مديرية لتدارك هذه الحالة على قاعدة إمداد الحكومة للأهالي الذين شرفت أقطانهم بالتقاوى والبزور ، وتسليفهم ما يحتاجون إليه من المال لشراء المواشى اللازمة لزراعة أراضيهم وإضافة ثمن التقاوى وقيمة السلف على مطلوبات الحكومة من المال

ونظر في أقطان « المتسحبين » وهم المزارعون الذين تخلوا عن أقطانهم لمعجزهم عن أداء الضرائب ، ولاحظ ازدياد عددهم مما يندثر البلاد بالخطر ، فقرر إعطاء « المتسحب » إلى أهله وذوى قرباه الذين تؤول إليهم ملكيتها فيما لو مات ، وأن تكلف بأسمائهم مؤقتاً لمدة ثلاث سنوات بصفتهم وكلاء الغائب ، فإذا حضر قبل انتهاء هذه المدة تعاد له أقطانه ، وإن لم يرجع تعتبر ملكاً بآنا لمن زرعوها من أقاربه ، والمتسحبون الذين ليس لهم ورثة تعطى أقطانهم بالإيجار لمن يطلبها ، وتسلم المديرية قيمة الإيجار وتستوفى منه المال وتودع ما فاض منه في خزائنها حتى تنقضى السنوات الثلاث ، فإذا حضر صاحب الأرض قبل انتهاء هذه المدة يعطى له ما فاض من الإيجار وتسلم له أرضه ، وإن لم يحضر يضاف الفائض إلى الحكومة ، وتعطى الأرض بلا مقابل للخالين من الأقطان من أهل الناحية

وقرر المجلس وجوب مضاعفة منشآت الري والهندسة لكي تجدد الأراضي كفايتها من الماء في حالة ما إذا نقص النيل كنفقصانه في العام الماضي ، واستدعى على باشا مبارك ، وكان وقتئذ مستشار وزارة الأشغال ، وتباحث وإياه فيما يجب القيام به من أعمال الري في مختلف المديرية لزيادة المياه وعمل الاحتياطات الكفيلة لتلافي ضرر الشراق في حالة نقص النيل

وقدمت الحكومة للمجلس كشوفاً تفصيلية بما صرف بمعرفة وزارة الحربية من أموال الإعانة العسكرية

ولما كانت عليه حالة المالية من الارتباك وانهماك الحكومة بتقديم البيانات التي طلبتها لجنة التحقيق الأوروبية لم تضع ميزانية السنة الجديدة انتظاراً لما تصل إليه لجنة التحقيق من النتائج ، وانتهى الدور يوم ٢٧ يونيه سنة ١٨٧٨ ( ٢٦ جمادى الآخر سنة ١٢٩٥ ) دون أن تعرض عليه الميزانية



## الدور الثالث

### آخر أدوار الانقباد في عهد اسماعيل

يناير سنة ١٨٧٩ - يولية سنة ١٨٧٩

بلغ التدخل الأوربي في شؤون مصر المالية أقصى مداه بعد انقضاء الدورة النيابية السابقة ، إذ قدمت لجنة التحقيق الدولية تقريرها الأول ، ومما فرضته الدولتان الإنجليزية والفرنسية من المطالب ضرورة تأليف وزارة يكون فيها عضوان أجنبيان يمثلان المصالح الأوروبية ويرقبانها ، ونزل اسماعيل على إرادة الدولتين ، وعهد إلى نوبار باشا تأليف الوزارة على هذا الأساس ، فدخلها وزيران أوروبيان ، أحدهما انجليزي وهو المستر ريفرس ويلسن ووزيراً للمالية ، وثانيهما فرنسي وهو المسيو دي بلنير وزيراً للأشغال

تولت الوزارة شؤون الحكم في أغسطس سنة ١٨٧٨ ، وواجهت مجلس شورى النواب

في دور انعقاده الثالث

دعى المجلس إلى الاجتماع ، فاستبشرت الصحف الوطنية خيراً ، وأهربت عن آمال كبار في أن يستوفى النواب حقوقهم حتى تعلم البلاد ما هو البرلمان ، « وتذكر كنهه حساً ومعنى ونجوى باكورة ثماره » (١) ، وعلقت أملها بقيام النواب بواجباتهم وتقديرهم حاجات البلاد ومطالبها ، قالت جريدة (التجارة) في هذا الصدد : « ولم لا ؟ وإت من أعضائه لرجالا لا تأخذهم في الحق لومة لائم ، مع العلم بواجباتهم ، وحقوق الأمة ، وما ألم بها من الآلام ، وبودهم لو اقتدوا الاسلح بدمائهم ، وتناقل الثقا خبرا آخر وهو أنه سيسمع لمراسلي الجرائد بحضور جلسات هذا المجلس ( لم يتحقق هذا الخبر ) لاستماع المفاوضة فيه ونقلها إلى الصحف ، فبشروا أهل مصر بمصر جديد ، ينشئ به طارف المجد عن التقليد » (٢)

اجتمع المجلس برئاسة أحمد رشيد باشا ، وحضر الخديو افتتاحه يوم الخميس ٢ يناير سنة ١٨٧٩ ( ٩ المحرم سنة ١٢٩٦ ) ، يصحبه الأمير محمد توفيق باشا ولى عهده ، والأمير حسن باشا ثالث أنجاله ، ونوبار باشا رئيس مجلس الوزراء ( النظار ) ، ووزير الحفانية والخارجية ، والسير ريفرس ويلسن وزير المالية ، ومحمد راتب باشا وزير الحربية ، ومصطفى

(١) جريدة التجارة (لاديب اسحق) عدد ١٥٣ ( ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٧٨ )

(٢) جريدة (التجارة) العدد السابق

رياض باشا وزير الداخلية ، وعلى مبارك باشا وزير المعارف والأوقاف ، والمسئودى بلنير  
وزير الأشغال ، وأحمد خيرى باشا المهردار  
وتليت خطبة العرش ، وهى أوجز خطب اسماعيل عيسارة ، وآخرها فى مجلس شورى  
القواب ، قال فيها :

« أبدي لكم ممنونيتى من اجتماعكم بهذا المجلس ، وأخبركم أن سبب اجتماعكم هو أن  
نظار حكومتى سيتذاكرون معكم فى بعض مسائل مالية وأشغال داخلية ، فنرجو من المولى  
الكريم أن تم المذاكرة فى ذلك على أحسن حال والله الموفق للصواب »  
وانتهت جلسة الافتتاح على ذلك ، واجتمع المجلس فى اليوم نفسه بالجلسة الثانية ،  
وانتخب لجنة الجواب على خطاب العرش ، وأعضاؤها هم محمود بك المطار ، عبد السلام بك  
المويلحى ، الشيخ عثمان الهرميل ، الشيخ مصطفى الانبائى ، الشيخ محمد كساب ، يوسف  
افندى رزق ، بدبى افندى الشريمى ، عبد الشهيد افندى بطرس ، الشيخ محمد فرج ،  
الشيخ طابع سلامه

### جواب المجلس على خطبة العرش

#### خطاب تاريخى

وقدمت اللجنة جواب المجلس ، وهو جواب تسامى فيه النواب إلى أرق المعانى وأروع  
الأساليب ، فصار جديراً بأن يحفظ ويسجل فى تاريخ مصر الدستورى ، وهما هو ذا بنصه  
الوارد فى مضبطة جلسة ٦ يناير سنة ١٨٧٩ ( ١٣ المحرم سنة ١٢٩٦ ) :  
« نحن نواب الأمة المصرية وكلاؤها ، المدافعون عن حقوقها ، الطالبون لمصلحتها ،  
التي هى فى نفس الأمر مصلحة الحكومة ، نرفع إلى مقام الحضرة الخديوية الفخيمة الشكر  
الجميل ، حيث عثت بتشكيل مجلس شورى النواب ، الذى هو أساس المدنية والنظام ، وعليه  
مدار العمران ، وهو السبب الموجب لنوال الحرية التى هى منبع التقدم والترقى ، وهو الباعث  
الحقيق على بث المساواة فى الحقوق ، التى هى جوهر العدل وروح الإنصاف  
« ونكرر الشكر لهذه الحضرة الجليلة حيث شكلت مجلس وزارة جعلته مسئولاً كافلاً  
أمام الأمة تأييداً لمجلس النواب ، وتممياً له ، ولذلك حينما تعلق إرادتها السامية بأن ينظر  
الوزراء فى أمور المالية والأشغال والداخلية ، دعت نواب الأمة ليتداولوا معهم فى ذلك ،  
حفظاً لحقوق الرعية ومصلحة الحكومة

« وإنا نثب أيضاً عن الأمة عموماً ، وعنا خصوصاً ، مزيد الثناء على هذه الحضرة العظيمة ، لما نطقت به من تشريف ركابها الرفيع لافتتاح هذا المجلس احتفالاً به في يوم مستحسني الأمة من غرسه ثمار الرقاهية والراحة

« ونملن من صميم الفؤاد سرورنا وكال ابتهاجنا ، تشرفت به مسامعنا من خطاب جلالكم الذي أنبأ عما انطوت عليه تلك السريرة الطاهرة الزكية من الميل الغريزي إلى إصلاح الأمة المصرية ، والرغبة الخالصة في صعودها على معارج التقدم وترقيتها إلى ذروة السعادة ونيلها الحرية في تصرفاتها قولاً وفعلًا ، حيث أبانت عظمتكم أن الغرض من اجتماع هذا المجلس هو المذاكرة مع نظار حكومتكم في المسائل المتعلقة بالمالية والأشغال الداخلية

« فبمث فينا ذلك الخطاب روح العصر الجديد ، وأحيا آمال هذه الأمة التي لا تزال راجية أن تنال شرفها التليد الذي شهدت به التواريخ وأنبأت به الآثار بمساعي الحضرة الخديوية ومهمها العلية

« وإنا لا نألو جهداً في دقة النظر والتمنية بما فيه منفعة الوطن ومصالحة الحكومة قياماً بأداء واجباتنا التي هي في الحقيقة مقاصد ولي النعم

« فليحي الخديو العظيم ، وأنجاله الكرام ، ولتحجي الحرية تحت ظل رعايته وحمايته ، آمين »

هذا هو جواب المجلس ، وهو كما ترى لا يحتاج إلى تعليق أو تقرير ، وهو جدير أن تحفظه الأمة والأجيال المتعاقبة وتذكركه على الدوام ، كصفحة مجيدة من صحائف تاريخنا القوي ، وهو لعمري برهان ناطق بوطنية أولئك النواب ومبلغ اضطلالهم بالأمانة القومية ، وحسبك أن تستروح منه نسيم المبادئ الدستورية والحياة الوطنية ، فانظر إلى ما فيه من دقة النظر والرمي البعيد في قول النواب ان تأليف الوزارة المسئولة أمام الأمة هو تأييد للمجلس النواب ، وتتميم له ، فإن هذا المعنى ينطوي على مبدأ المسئولية الوزارية أمام المجلس النيابي ، ذلك البند الذي هو قوام النظام البرلماني ، ثم تأمل في مخاطبة النواب للخديو اسماعيل بلفظ (جلالتكم) متخطين لقبه الرسمي (صاحب السمو) ، فكأنهم أرادوا أن يمجسوا مصر في مرتبة الدول المستقلة استقلالاً تاماً ، وعلى رأسها ملك يلقب بصاحب الجلالة ، وهذا بطالمك بروح العظمة الوطنية التي يستلهم منها النواب جوابهم ، وتأمل ما يجيش بصدرهم من الآمال الكبار في إحياء مجد مصر وعظمتها الخالدة « التي شهدت بها التواريخ وأنبأت بها

الآثار » ، ولاحظ تقديمهم منفعة الوطن على مصلحة الحكومة ، وهتافهم للخديو ، ثم هتافهم للحرية ، نجد أن هذا الجواب آية في الوطنية والبلاغة السياسية

### أعمال المجلس

كانت أعمال المجلس حلقات متصلة من المواقف الحسنة ، قوامها النظر في المصالح العامة ، والدفاع عن حقوق المجلس ، والاستمسك بالكرامة القومية ، في أسلوب رائع من الرأي الحصيف والناطق السديد ، وأنا ملخصون أهم هذه الأعمال فيما يلي :

### المسائل المالية

(١) وقف محمود بك المطار بجملة ٥ يناير سنة ١٨٧٩ ، وقال إن أغلب الأعضاء يرغبون أن يفتحوا بعض المسائل للدولة فيها ، ولكنهم انتظروا ما يرد من الوزارة من البيانات والمشروعات ، فلم يرد للمجلس شيء ، واقترح أن يجرى المجلس استمعجالا عن ذلك ، فاستقر رأى المجلس على الكتابة للداخلية لسرعة ارسال مشروعات المالية والاشغال الداخلية التي يقتضى النظر فيها ، ولا يخفى أن وزارتي المالية والاشغال كان يتولاهما الوزيران الأوروبيان ، فكان ذلك مدعاة لوقوع التصادم المحتوم بين المجلس والوزارة

(٢) وقد تلصقت وزارة المالية في ارسال ما يخصها من المسائل ، وتمثلت بعدم الانتهاء من تحضيرها ، وأنها مهمة بإتمامها

أما وزارة الاشغال فقد بادرت بإرسال تقرير مطول عن مشروعاتها العامة التي تعرضها على المجلس ، وطلبت اشتراك المجلس معها في المسائل المتعلقة بها ، « ولا غرو فإن هذا الاشتراك لا بد منه لأجل تأكيدهم نجاح العمل الذي تشرع فيه » ، ووعد وزير الاشغال (المسيو بلينير) بالحضور للمفاوضة مع المجلس في شأنها ، وطبع التقرير ووزع على الأعضاء ليتدارسوه قبل المناقشة فيه

وقد تناقش أعضاء المجلس في مواضع التقرير مناقشات دقيقة دلت على شدة عنايتهم بالمسائل المتعلقة بالمنفعة العامة ، وطلبوا حضور وزير الاشغال لخصر ، وأجاب الأعضاء على المسائل التي طلبوها ، وكان موقفه أقل خشونة من موقف زميله السير ريفرس ويلسن فقد وقف هذا الأخير موقف التحدى للمجلس وتلصقا في ارسال مشروعات وزارته

(٣) ثم طلب إلى المجلس تسهيلا لمهمته أن ينتدب بعض الأعضاء ليحضروا إلى الوزارة للاسترشاد بمعلوماتهم وتجاربهم ولكي يتفاوضوا وإياهم في مسائل مهمة تتعلق بالمالية ، فاستاء

الأعضاء من هذا الطلب ، وكبر عليهم صدوره من السير ريفرس ويلسن ؛ ولكن بعض الأعضاء رأوا الأخذ بالأحوط<sup>(١)</sup> ، ومما قاله محمود بك المطار إن المجلس لا يتحضر رأيه في بعض الأعضاء بل لا بد من المداولة بحضور النواب جميعا ، ولكن نظراً لأن وزير المالية يطلب بعض الأعضاء للاسترشاد برأيهم ، فلا بأس من انتخاب خمسة لهذا الغرض على أن لا يكون لهم رأى يبدونه في أى مسألة إلا بعد أن تعرض على المجلس<sup>(٢)</sup> ، ولم نقد هذه المجاملة في تقويم خطة السير ريفرس ويلسن بل استمر يناطل في عرض مشروعاته

(٤) قائماً عبد السلام بك المويلحي بمجلسه ٢٦ المحرم هذه المسألة ، وطلب من المجلس أن يقرر استمجال حضور هذه المشروعات ووافق المجلس على ذلك

وعرض محمد افندى راضى - وهو نائب جرىء كانت له مواقف رائدة كما سيحىء بيانه - أن ينظر المجلس في مسألة أفساط الضرائب قبل حضور مشروعات المالية فوافق المجلس على هذا رأى

وتناقش المجلس طويلاً في أفساط الضرائب فقرر تحديد مواعيد لسدادها تتفق مع مواسم جنى الحاصلات الزراعية

(٥) ولما تأخر وزير المالية عن إرسال مشروعات وزارته تقدم لإنهاء من سبعة عشر نائباً وهم : محمود بك المطار . حنا يوسف . عثمان الهرميل ، أحمد السرمى . باخوم اطف الله . أحمد عبد الصادق . فضل الزمر . يوسف زرق . عبد الشهيد بطرس . خضر ابراهيم . حسن عبد الله . أحمد جاد الله . محمود عبد الله . ابراهيم الجيار . السيد اللوزى . سليمان الغربى . محمد فرج

أعبروا فيه عن استيائهم من تأخير إرسال المشروعات السالية مع لضى عشرين يوماً على افتتاح المجلس ، وأبدوا ملاحظاتهم العامة ، وهى تلخص في الافتراض على فداحة الضرائب التى كان الأهالى يتوهون بها ، وما أضيف عليها من الضرائب الجديدة ، كضريبة السدس ، وضريبة الرى ( ١٠ ٪ من قيمة الأموال ) والمصلح ( الملح ) ، وعوائد التنظيم ، والويركو مربوط على أصحاب الحرف ، وتذاكر الشخصية ، وعوائد الخولى الخ ، وطلبوا من المجلس النظر في تخفيض الضرائب حتى يرتفع الضيق والصنك عن الناس فاستقر رأى المجلس على وجوب حضور وزير المالية للمناقشة معه في هذا الإنهاء ، ولما

(١) جريدة (التجارة) العدد ١٦٤ (١١ يناير سنة ١٨٧٩)

(٢) مضبطة جلسة ٦ المحرم سنة ١٢٩٦

تأخر الوزير عن الحضور وظهرت نيته في الامتناع عن مواجهة المجلس ، استقر الرأي على  
المداولة في غيبته في ما عرضه الأعضاء من المشروعات المالية ، وخلصتها تخفيض الضرائب  
القاحلة وإلغاء بعضها ، ويؤخذ مما أدلى به الأعضاء من البيان أن مجموع ما كان يدفع من  
الضرائب الأصلية والمستحدثة عن الفدان بلغ من ٣٥٠ قرش إلى ٥٥٠ قرش في السنة ،  
وهذا يدل على فداحة الضرائب وما أصاب الأهالي من العنت والإرهاق  
وبعد أن نظر المجلس في هذه المشروعات قرر إرسال صورها إلى وزارة الداخلية حتى  
إذا ورد رأيها عنها يتداول المجلس فيما يقتضيه عمله لراحة الأهالي

### نشاط المجلس

ومن مظاهر النشاط الذي سرى في جو المجلس أن أعضاءه اقترحوا نقل مكان اجتماعه  
من القلعة إلى داخل المدينة ، وبدأ هذا النشاط أيضاً في أن أحد الأعضاء أرسل بمقتدر عن  
الحضور لمرضه ، فقال محمود بك المطار أن هناك من يدعى المرض لعدم حضوره ، ومن رآه  
أن يرسل المجلس للمديرية التابع لها العضو الذي يمتدبر بالمرض للكشف عليه طبياً لمعرفة  
حكيماشي المديرية ، ، فوافق المجلس على هذا الرأي

### المسألة الدستورية

تقدم لإنهاء بجلسة ١٠ صفر سنة ١٢٩٦ من محمود بك المطار وعبد السلام بك المولحي  
يقض من الاعتراض على إغفال مجلس النواب في المرسوم الصادر في ٦ يناير سنة ١٨٧٩ الذي  
يقضى بأن القوانين المتعلقة بالشؤون المالية تصدر بعد تقريرها في مجلس الوزراء والتصديق  
عليها من الخديو (وسرد الكلام عن هذا المرسوم ص ١٦٨) ، قال : « ولم تر لمجلس النواب  
في هذا الذكر يتوهم ولا خيرا ، مع أن سائر ما يختص بالإدارة العمومية من تحصيل أموال  
وفرض ضرائب ووضع لوائح أو قوانين لذلك ، وما كان من هذا القبيل إنما يقصد به الأهالي  
لا غير ، وكل ما يقصد به الأهالي لا بد أولاً من عرضه عليهم ورضاهم به عن طيب خاطر  
منهم قبل وضعه وتكليفهم به ، وحيث أنهم أنابوا عن أنفسهم نواباً منهم منوطين بالدفاع  
عنهم ، والحاماة عن حقوقهم ، والنظر في شؤونهم وبين الصلحة ، فمن الواجب أن يمرض  
جميع ما يتعلق بالأهالي على نوابهم لينظروا فيه ويتدبروه ، وذلك لا يخفى على دولتنا رئيس  
النظار ، وكيف يخفى عليه أن الأمة المصرية نواباً ، وهو يعلم دعوتهم للانتقام ، وقد شهد يوم  
اجتماع المجلس ، وحضر افتتاحه ، وسمع تلاوة الخطاب الخديوي ، وحضر يوم إجابة الأعضاء

على ذلك الخطاب ، ووقف على مضمون كل من الخطاب وجوابه ، وعلم ما فوض إليهم أمر المذاكرة فيه ، ومن ثم قد أخذنا العجب ، وذهب بنا للأسف كل مذهب ، ولا نشك في أنكم معشر النواب قد أخذكم من العجب والأسف ما أخذنا ، كيف لا ، وإن مثل دولة رئيس مجلس النظار لا يجهل حقوق مجلس النواب ، ومقدار احترامها ، كما لا يشكر أن موضوع الدكرتو المحكى عنه هو من حقوق ذلك المجلس المقدسة التي لا يصح انتهاكها ، ولذلك كانت الحضرة الخديوية من عهد تشكيل مجلس النواب لا تبرم غالب الأمور المهمة التي تكون من هذا القبيل إلا بعد أن تمرض على أعضائه ، ولا يقضى بها إلا بعد إقرارهم على وضئها ، مع أن تلك الحضرة هي التي منحت الأمة تشكيل هذا المجلس ، وإذا كانت حقوقه محفوظة في الجملة حيث لم تكن ثم وزارة قابعة على دعائم الحرية مكلفة بأمر الإصلاح ومسئولة عنه ، فكيف تضيق تلك الحقوق في عهد تؤمل الأمة فيه نوال كمال حريتها ، وغاية حقوقها ، علماً بأن تلك الوزارة أدري بشأن البرلمنتو ( البرلمان ) وأعرف بمقداره ، فهي أبعد من أن تنهك حرمة ، وبناء على ذلك ها نحن نرفع إلى هيئة المجلس أمر هذا الدكرتو لمتسمين من حضراتكم أيها النواب النظر فيه لعلنا بأن ما يؤثر في فؤاد أحدنا لا بد وأن يؤثر في أفئدة الآخرين ، وأن ما يجب على أحدنا القيام به وجب على الجميع كذلك ، لأننا جميعاً وكلاء الأمة وأمناءها الدانون بمراعاة حقوقها والنظر في شؤونها ، ومصلحتها ، وبالجملة إن الذي نراه أن لا ننفض النظر عن مراعاة واجباتنا المقررة العلومة ، خصوصاً في هذه المسألة ، التي ليس التساهل والتسامح فيها إلا نوعاً من الإجحاف بحقوق مجلس النواب » (١)

وقد لمجت الألسن بالثناء على هذا البيان ، وقالت عنه جريدة ( التجارة ) : « إن من تصبى ذلك التقرير علم أن في السويداء رجالاً سودتهم نفوسهم ، فلا تُسام خسفاً ولا تُضام عسفاً » (٢)

ولما تلى هذا الإنهاء قابله المجلس بالموافقة ، وقرر أن يحضر رئيس النظار لمفاوضة معه في شأنه ، فحضر نوبار باشا بجلسته ١٤ صفر لإجابة لطلب المجلس ، « وقدم للمجلس احتراماته العائفة » ، فشكره المجلس على ذلك ، ثم أدلى ببيان مبهم قصد به التهرب من مواجهة المسألة إذ قال :

(١) نقلا عن مضبطة جلسة ١٠ صفر سنة ١٢٩٦ من مضايك مجلس شورى النواب

(٢) جريدة ( التجارة ) العدد ١٨٠ ( ٣ فبراير سنة ١٨٧٩ )

« هذه المسألة إنما هي مسألة أساسية ، ولو كانت من خصائص الداخلية أو المالية أو الحفائية أو الأشغال كان يمكن أن أجاب عنها ، أنا أو رفقائي ، ولكن أرجو قبول عذري في عدم المجابة عنها الآن ، وهذا بالنظر لكونها مسألة أساسية تحتاج المذاكرة والمشاورة فيها بمجلس النظار ، والعرض عنها للأعتاب السنية ، وبحسب الإرادة التي تصدر يصبر الإجراء ، وما دام أن أصل التكلم ( في هذه المسألة ) متعلق بصلاحيات المملكة ، ونحن أيضاً بحسب مرغوب وإرادة ولي النعم كل اجتهدنا مصروف لما فيه الإصلاح ، فأحب ما علينا اتحاد الأفكار والمخابرة ومبادلة الأفكار مع النواب لأجل التوافق فيما فيه الإصلاح » (١)

فلم يقتنع المجلس بهذا الجواب النطوى على التسوية ، وانبرى عبد السلام المولى بك يؤيد حقوق المجلس بقوله :

« من حيث إن هذه المسألة أساسية فهذا هو الموجب لكونها من حقوق مجلس النواب ، ونحن نرجو من المحفزة الخديوية ومساعدة مجلس النظار أن مجلس النواب ينظر في هذا الخصوص وما شاكله ، لأن من المعلوم أن كل مملكة وكل حكومة تقدمت كان أساسها اشتراك النواب في أمثال ذلك »

فأجاب نوبار باشا أن جوابه السابق فيه الكفاية

وقال محمود بك المطار : « إن المرجو هو استحصال المجلس على حقوقه بواسطة المرض الأعتاب الخديوية بعد رؤيتها بمجلس النظار »

ثم غير نوبار باشا بدهائه مجزى الحديث ، واستطرد إلى القول بأنه مشتغل بترتيب الحاكم واختيار أشخاص ذوي عفة وصدق وحرية لإسناد مناصب القضاء إليهم ، وطلب من المجلس مساعدته بالإرشاد عن يكونون متصفين بهذه الصفات ، وقال إنه وإن كان لإصلاح المملكة بوضع القوانين لكن المول عليه الإجراء بمقتضاها وتنفيذها

وقد تبين من سياسة نوبار باشا أنه لم يقصد إلا كسب الوقت فيما وعد به المجلس من عرض المسألة الدستورية على مجلس النظار

وازداد الاستياء من سياسة الوزارة ، واتسمت حركة المعارضة ضدها ، داخل المجلس وخارجه ، وعطلت الحكومة جريدتي ( التجارة ) لأديب إسحق ، و ( الوطن ) لميخائيل

(١) نقلا عن الدس للشور في جريدة التجارة عدد ١٨٤ ( ٨ فبراير سنة ١٨٧٩ ) مع مقارنته بالوارد في مضبطة المجلس



عبد السيد خمسة عشرة يوماً لإثارتها المخاطر في كتابتهما ، وفي خلال مدة التمهيل وقعت ثورة الضباط التي انتهت بسقوط الوزارة كما سيجيء بيانه

## سياسة الوزارة النوبارية وأثرها في تطور الحركة

تألفت وزارة نوبار باشا الأولى في أغسطس سنة ١٨٧٨ كما تقدم بيانه (ص ٧٣) فتولت الحكم في ظروف مضطربة وجو مكفهر بالنيوم ، وكان لسياستها أثر كبير في تطور الحركة ، إذ لم يكن يخفى عن الأذهان أن لهذه الوزارة طابعاً أجنبياً لا يحجبها إلى النفوس ، فقد ألقت بإيماء من لجنة التحقيق الأوروبية ، وكان الغرض الأول من تأليفها تنفيذ المطالب والاقترحات التي انتهت إليها اللجنة ، ولم يكن نوبار باشا موضع ثقة الأمة وعطفها ، لما اشتهر عنه من النزعة الأوروبية ، وإشارته المصالح الأجنبية على المصالح القومية ، ولما تحققه الناس من أن إسناده رئاسة الوزارة إليه كان نزولاً على رغبة السياسة الإنجليزية والفرنسية ، وزاد في كراهية الناس للوزارة اشتغالها على عضوين أجنبيين لها فيها النفوذ الفعال ، وهما السير ريفرس ويلسن ووزير المالية ، والمسئو بلنير وزير الأشغال

ولم يكن خافياً أن هذين الوزيرين الأجنبيين إنما يمثلان الدول الأوروبية ، وأن نوبار باشا يخضع لإشارتهما ، وأن الوزارة برمتها كان غرضها الأول رعاية مصالح الدائنين الأجانب ولو أدى ذلك إلى الاضرار بمراقق البلاد ، ولم تألف البلاد من قبل أن يتولى الحكم وزراء من الأجانب ، ولئن كانت وزارة نوبار باشا أول نظارة تولت مسئولية الحكم طبقاً للنظام الجديد الوارد في مرسوم ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ ، إلا أن البلاد اعتادت إسناده مناصب « النظر » من قبل إلى المصريين دون الأجانب ، فتأليف وزارة نوبار ، وفيها وزيران أجنبيان ، وعلى رأسها وزير عرف بنزعتة الأوروبية ، كان صدمة لمواطني الأهليين ، هاجت خواطرم وأقلقته بهم ، فلا جرم أن سموها « الوزارة الأوروبية » ، وهذه التسمية في ذاتها تشعر بمبلغ فقدانها ثقة المصريين

وقد استأنفت لجنة التحقيق أعمالها بدعوة من الوزارة لإتمام عملها ، وكان من أعضائها ثلاثة من الوزراء ، وهم ريفرس ويلسن ، ودي بلنير ، ورياض باشا ، وخولت تلك اللجنة سلطة لم تكن لها من قبل ، وهي وضع مشروعات القوانين السالية للبلاد ، وأصدر المحدثو

مرسوما بذلك في ٦ يناير سنة ١٨٧٩<sup>(١)</sup> ، وهذا معناه بقاء لجنة التحقيق الأوروبية إلى أجل غير محدود ، وجعلها لجنة دائمة تختص بالتشريع للبلاد ، وفي ذلك من الافتيات على الحكومة وامتهان كرامة الأمة ما لا يخفى عن الأذهان ، وكان صدور هذا المرسوم موضع اعتراض مجلس شورى النواب كما تقدم بيانه (ص ١٦٤)

ولم تكن أعمال الوزارة مما يحبها إلى الأهلين ، ويرغبهم في بقائها ، لأنها في الواقع كانت تعمل على حماية مصالح الدائنين ، وقد أقصت الموظفين المصريين عن النفوذ والسلطة ، وعزلت طائفة منهم بحجة الاقتصاد ، وعينت الأجانب في الوظائف الهامة ، وأعدت عليهم الرواتب الضخمة ، فن هؤلاء السيوف بلوم باشا Blum الذي جعل وكيل الوزارة المالية ، والسفير بارافلي العضو بصندوق الدين ، وقد جعل مراجعاً عاماً للحسابات مع بقائه في صندوق الدين ، والمستر فزجرالد وقد عين مديراً عاماً لحسابات الحكومة ، والسير أوكلان كولفين مديراً لمصلحة المساحة الخ الخ ، وكان السير ريفرس ويلسن أكثر إيماناً من زميله في اسناد المناصب إلى الأجانب ولا سيما الإنجليز ، ولم يظهر من هؤلاء الموظفين اخلاص في العمل ، بل كانوا يعتبرون المناصب مقام يستغلونها ، كما كان الأجانب يستغلون اتصافهم بالحدو من قبل ، وزاد على ذلك إرهاب الوزارة للأهلين في جباية الضرائب ، وما شاع منها من العزم على زيادة الضرائب على الأطنان العشورية ، فجاء المصحة في خلال شهر يناير سنة ١٨٧٩ وفود من أعيان الأقاليم يبتشون شكايهم وشكاية الأهلين عامة من فداحة الضرائب والقسوة في جبايتها ، فظهر في الميدان عامل جديد زاد مراكز الوزارة حرباً ، وهو صوت الأعيان والأهلين يمالئونها بالاستياء والسخط

تبرم الناس بالوزارة ، لأعمالها المثيرة للخواطر ، الجارحة للكرامة القومية ، وأخذت الدوائر الوطنية تحمل عليها حملات سادقة ، فاشتد تيار السخط عليها ، ولم يكن لها من قوة تعتمد عليها سوى تأييد الحكومتين الإنجليزية والفرنسية ، أي أنها كانت هيئة أجنبية تستمد سلطتها من الخارج وتحكم البلاد بالرغم من شعور أهلها

وقد استهدفت من ناحية أخرى لفضب الحدو ، لأنه لم يكن يفضى عن تجريده من أملاكه ، وأقصائه عن إدارة شؤون الحكومة ، وهو الذي اعتاد أن يحكم البلاد حكماً مطلقاً خمسة عشر عاماً ونيفاً ، فكان في خاصة نفسه ناقاً على الوزارة راغباً عنها ، ولكنه كان

مضطراً للإذعان نزولاً على حكم الدول الأوروبية ، ولئن كان قد صرح السير ريفرس ويلسن حينما قدم إليه تقرير لجنة التحقيق انه اعترم اطراح طرائق الحكم القديمة ، وأعلن في أمره الصادر لنوبار انه عازم على أن يحكم «مع مجلس النظار وبواسطته» ، لكن ميوهه إلى الحكم المطلق لم تكن فارقته لحظة واحدة ، وإنما اضطر للتخلي عن هذا الحكم إلى وقت معلوم ، حتى تنهيا له الظروف التي يسترد فيها سلطته القديمة

وقد ساء من الوزارة أنها بالقت في غل سلطته بإقصائه عن رئاسة مجلس الوزراء ، وتنحيته عن حضور جلساته ، وكانت الدولتان الانجليزية والفرنسية تلحان في وجوب تنفيذ هذا الشرط ، بحجة أن حضور الخديو جلسات مجلس النظار وتروسه له يطل الاصلاحات التي كانت تبغيها الوزارة ، لأن هذه الاصلاحات ترى إلى نقض الأعمال والساوى المنسوبة هذا ، ولم يكن اسماعيل ليستطيع صبرا على أن يتعبد من الساطة إلى هذا الحد

فالرأى العام المصرى من جهة ، والخديو اسماعيل من ناحية أخرى ، كانا من خصوم «الوزارة الأوروبية» ، ولئن اختلفت وجهة نظر كليهما في هذه الخصومة فإن كلا منهما كان يبنى إسقاطها

#### تبرم الموظفين

فإن «الوزارة الأوروبية» جمعت شغلها الشاغل تدير المال اللازم لأداء أقساط الدائنين الأجانب ، وهو العمل الذى تألفت من أجله ، وأهملت ماعدا ذلك من الأعمال الحيوية وقد تبرم الموظفون الوظيفيون عامة بالوزارة ، لأنها كانت تكييل المال جزافا للموظفين الأجانب وتؤدى لهم الرواتب الضخمة ، في حين أنها عزلت طائفة من الموظفين الوطنيين ، وانتقصت من سلطة الباقين منهم في الحكومة ، فصارت السكامة العليا للموظفين الأجانب ، وشخصوا بأنوفهم ، وعاملوا الموظفين الوطنيين بقطرسة وكبرياء ، فلا غرو أن نغم هؤلاء على الوزارة وغنوا سقوطها

وكان الموظفون يشكون تأخير الحكومة في أداء مرتباتهم ، وقد تجلب هذا التأخير في السنوات التى أعقبت الارتباك المالى ، وكان مما اقترحت لجنة التحقيق وجوب دفع راتب كل شهر للموظفين ، مع نصف شهر من الأشهر المتأخرة ، وقد نفذت الوزارة الجديدة هذا الاقتراح بالنسبة لبعض الموظفين في الملك المدنى دون ضباط الجيش

### حالة ٢٥٠٠ ضابط على الاستيداع

أهملت الوزارة دفع رواتب الضباط ، ولم تاملهم كوظفى السلك المدني ، وترجع هذه الفقرة إلى أن الوزارة النوبارية ولجنة التحقيق كانتا لا تشمران بأى عطف نحو الجيش وضباطه ، بل ترهبان جانبهم ، وتريان فى القوة الحربية أكبر عقبة تحول دون التدخل الأجنبى فى شؤون البلاد ، ويدخل فى هذا السياق أن الوزارة عمدت إلى انقاص عدد الجيش ، توفيراً فى النفقات بحجة أن الحكومة عاجزة عن الاتفاق عليه ، إذ أن معظم إرادات الحكومة ، خصصت لأداء أقساط الديون ، فرأت تسريح عدد كبير من الجند ، وقررت إحالة ٢٥٠٠ ضابط من ضباط الجيش دفعة واحدة إلى الاستيداع

لم يكن الضباط قبل هذا القرار ينالون رواتبهم بانتظام ، إذ كان متأخراً لهم مرتبات عشرين شهراً ، وهذا وحده كان يكتفى لتبرمهم واستيائهم ، وبدلاً من أن تنصفهم الوزارة الجديدة جاء قرارها ضربة قاضية على آمالهم ، فلام نالوا شيئاً من رواتبهم المتأخرة ، ولا هم بقوا فى مناصبهم يؤملون أن تقدم الحكومة ما تأخر من رواتبهم ، فلا جرم أن جاء هذا القرار مثيراً لسخطهم ، دافعاً لهم إلى التمرد والثورة

وجاء تنفيذ القرار بأسلوب يساعد على وقوع التمرد ، ذلك أنه بدلاً من أن ينفذ القرار على الضباط فى مراكزهم الموزعة على مختلف عواصم القطر ، فيدع كل منهم سلاحه فى ثكنته ويمود إلى بلده ، فإن وزير الحربية استدعاهم جميعاً إلى العاصمة ، وأمر أن يسلموا أسلحتهم فى ثكنات العباسية أو القلعة ، فاحتشد الضباط المحالون إلى الاستيداع فى عاصمة القطر وكلهم ناقون على الوزارة الجديدة

كان احتشاد هذا الجمع الكبير من الضباط الناقين فى صعيد واحد مما يسهل إشعال جذوة الثورة فى نفوسهم ، وقد كان اجتماعهم فى وقت عودة الحمل من الحج ، أى فى وقت تحتشد فيه الجماهير من كل فج ونعظم الحماسة فى نفوس الأهليين

### ثورة الضباط

على وزارة نوبار باشا — ١٨ فبراير سنة ١٨٧٩

اجتمعت هذه المواصل فحركت فى نفوس الضباط المفضولين روح التمرد ، واعتزم أكثرهم حماسة أن يقوموا بمظاهرة كبيرة على أبواب وزارة المالية ، بحجة رفع ظلامتهم إلى نوبار باشا والسير ريفرس ويلسن

ففي يوم الثلاثاء ١٨ فبراير سنة ١٨٧٩ اجتمع نحو ستمائة ضابط برئاسة البكباشي لطيف بك سليم (باشا) ، حد كبار أساتذة المدرسة الحربية ، وهو ضابط اشتهر بالشجاعة والكفاءة واستقلال الفكر<sup>(١)</sup> ، نخطب فيهم خطبة حماسية ، وحثهم على التعاون والشجاعة ، وأوصاهم بالثبات حتى ينالوا مطالبهم ، فنادوا ثكناتهم ، وساروا بهمهم الحاشد يتبعهم لفيء من طلبة المدرسة الحربية ونحو ألفي جندي قاصدين وزارة المالية

وقبل أن يصلوا إليها اتصلوا ببعض أعضاء مجلس شورى النواب ، وطلبوا منهم مرافقتهم إلى حيث يقصدون ، وفي هذه الدعوة معني استصراخ نواب الأمة لتأييدهم في مطالبهم ، وهي فكرة تم عن حسن تدبير للحركة ، لأنها تكسبها صبغة قومية ، على أن الأعضاء رأوا أن لا يرافقوا المتظاهرين ، واكتفى أربعة منهم بالسير في موكب المظاهرة راكبين حميرهم ، فكان هذا العمل اشتراكا من هيئة المجلس في للمظاهرة

فلما اقترب المتظاهرون من وزارة الخارجية التي كانت على مقربة من السالية لحوا نوبار باشا خارجا منها ، راكباً عربته ، فلم يكادوا يبصرونه حتى أحاطوا بالعربة من كل صوب ، وسدوا الطريق أمامها ، فامتعض نوبار من مسلك الضباط ، وأمر سائقه بالسير ، فضرب السائق الجياد بسوطه إيماءنا بالسير ، فأنهال عليه الضباط ضربا وألقوه عن مقدمه ، وجمعوه على نوبار باشا وأمسكوا بتلابيبه ، وطرحوه أرضا واعتدوا عليه بالضرب ، وفي ذلك الحين أقبل السير ريفرس ويلسن قادما من جند الخديو قاصدا وزارة المالية ، فشاهد المظاهرة في إبان شدتها ، وتبين نوبار باشا وهو في أبهى الثوار ، فأقبل لنجدة ، وضرب المتظاهرين بمصاه ، فلم يكن منهم إلا أن هجموا عليه وأحاطوا به ، وشدوه من لحيته ، وأدخلوه هو ونوبار باشا إلى سراى الوزارة ، واقتحم الضباط أبواب الوزارة ، واحتلوا غرفها وقاعاتها ، وحبسوا نوبار باشا ورياض باشا والسير ريفرس ويلسن في إحدى غرف الدور الأعلى ، وصار الموظفون الأجانب الذين بالوزارة تحت رحمة الثوار

فلما اشتدت الحال وتراعى نيا ما حدث إلى قناصل الدول ذهب الستر (الورد) فيفيان Vivian ففصل أنجلترا العام تورا إلى سراى عابدين ، حيث قابل الخديو ، وأنهى إليه نيا الهييجان وطلب إليه التدخل

(١) هو من أكبر نصراء المرحوم مصطفى كامل باشا في الحركة الوطنية الحديثة كما سنبين ذلك في موضعه ، وهو والد صديقنا الوطني الكبير (المرحوم) فؤاد بك سليم (باشا)

قابتهج اسماعيل في سريرة نفسه من هذا الطلب ، لأن فيه معنى الالتجاء إلى سلطته لإنقاذ الوزارة ، وإعادة الأمن إلى نصابه ، وفي ذلك اعتراف من القنصل بأن لا سبيل إلى ضبط الأمن من غير تدخل الخديو ، وهذا ما كان يبغيه اسماعيل ، إذ بذلك لا تستطيع الدول ولا الوزارة الأوروبية أن تنعيه عن الحكم ، وفي هذه الحالة يمكنه أن يعلى شروطه على الدول ، ويطلب أن تميد إليه جزءاً من سلطانه المطلق ، ليضمن لهم أرواح الأجانب ومصالحهم

بادر اسماعيل إذن إلى إجابة طلب القنصل الإنجليزي ، وركب عربته يصحبه القنصل ، وذهب إلى موطن الهياج بوزارة المالية ، فلما شاهده المتظاهرون استثمروا الهيبة التي له في النفوس ، وكانت هذه الهيبة من أخص مزاياه ، فهتفوا له وأفسحوا له الطريق ، وادشدوا في الشوارع المجاورة للوزارة ، ثم ما لبثوا أن عاودتهم روح الهياج والتمرد ، فأقبلوا إلى حيث كان الخديو وأحاطوا به ، فطلب الخديو خاطرهم ، وطلب إليهم الاعتماد عليه في أداء رواتبهم ، فسكنت نائرة معظم الضباط ، احتراماً لشخص الخديو ، ولكن فريفا منهم استمروا في صخبهم وضجيجهم ، واقترب واحد منهم من الخديو يريد أن يحسكه من ذراعه ، فأجفل منه اسماعيل باشا ، وأمر الحرس أن يفرقوا المجتمعين بالسلاح ، فشر الحرس سلاحهم ، وعندئذ دوت طلقة رصاصية ، لم يعرف مصدرها ، وأطلق الجنود النار ، ولكن في الهواء ، فلم يصب أحد من المتظاهرين بسوء ، وجرح بعضهم ، كما جرح التشريفاتي الخديوي وهو إلى جانب مولاه إذ أصابته ضربة سيف من أحد الضباط ، ومن ثم تفرق المتظاهرون وأخاوا طريق الوزارة ، وأطلق سراح الوزراء المحبوسين ، وأمر الخديو بحراستهم إلى منازلهم ، وانتهت المظاهرة بسلام ، وعاد الخديو إلى سراى عابدين .

### البلاغ الرسمي عن ثورة الضباط

وهذا ما نشرته « الوقائع المصرية » عن ثورة الضباط بالعدد ٧٩٩ الصادر في يوم الأحد ٢٣ فبراير سنة ١٨٧٩ :

« في يوم الثلاثاء الماضي قد ورد نحو الخمائة أو الستائة من الضباط الصغيرة ( كذا ) الذين انفصلوا من الخدمات العسكرية بحسب الترتيبات الجديدة والتنقيحات التي أجريت الآن في نظارة الجهادية . وانتشروا بالدواوين المطالبة بمآهيهم المتأخرة لهم في خزينة الحكومة ، وما زالوا مصرين على صرفها وتسليمها إليهم من حصرات النظار ، وحيث

أنه في ذلك الوقت لم يوجد بخزينة المالية النقود الكافية لطلبهم ، وأحيوا من طرفهم بمساعدتهم ، ومع ذلك لم يتنازلوا عن هذا الطلب ولم يرجعوا عنه ، شرفت الحضرة الفخيمة الخديوية ديوان المالية في هذا اليوم لدفع هذه المسألة المهمة ، وتسكينها على أحسن حال قبل تجسيمها ، فألقت تلك الحضرة على هؤلاء الضباط كلمات حكيمة وعظيمة ونصائح مؤثرة ، وفي أثناء ذلك حضرت هناك المساكر أيضاً فتفرق الضباط في الحال وتوجه كل إلى محله »

### سقوط وزارة نوبار باشا

١٩ فبراير سنة ١٨٧٩

لم يكن للخديو يد في تدبير ثورة الضباط خلافا لما زعمه بعض الكتاب والمؤلفين ، وقد اعترف اللورد كرومر الذي كان شاهداً عياناً لهذه الحوادث بأن هذا الزعم لا يقوم على أساس ولا يزيد عن الظن والتخمين ، ويرجح في كتابه « مصر الحديثة » أن ما أبداه اسماعيل من القلق حين سمع بخروج الضباط عن الحد كان طبيعياً صحيحاً ، وقال إن الخديو ذاته كان في خطر كبير حين واجه الضباط الثائرين ، وأصرهم بالكف عن الهياج

فالثورة إذن كانت طبيعية ، أدى إليها سخط الضباط والرأى العام على وزارة نوبار ، ولكن الخديو قد استغل وقوعها وأراد أن يفتنهما فرصة ليتخلص من نوبار باشا من جهة ، ويسترجع السلطة التي فقدتها في عهد تلك الوزارة ، فصارح قناصل الدول أنه لا يكون مسئولاً عن الأمن العام ما لم يمدل مركزه وتعاد إليه السلطة التي من حقوقه ، ففي صبيحة ١٩ فبراير اجتمع كل من المستر فيفيان قنصل إنجلترا ، والمسيو جودر Godeaux قنصل فرنسا ، ونوبار باشا ، والسير ريفرس ويلسن ، والمسيو دي بلينيير الوزيرين الأوروبيين في وزارة نوبار ، والسير ايفلنج بارنج ( اللورد كرومر ) العضو الإنجليزي في صندوق الدين وفي لجنة التحقيق ، وكان اجتماعهم في بيت فيفيان ، وتداولوا في الموقف السياسي ، فقال اللورد فيفيان إن الخديو أنهى إلى القناصل أنه لا بد من أن تنصير مركزه وتعاد إليه سلطته ، فتقرر في هذا الاجتماع أن يطلب من الخديو بيان التفسير الذي يريده ، فقصده المجتمعون إلى سراي حامدين لمقابلته ، فانتظر نوبار وريفرس ويلسن ودي بلينيير وبارنج في إحدى غرف الدور الأول ، وصعد اللورد فيفيان والمسيو جودر وكيلا إنجلترا وفرنسا السياسيان إلى الطابق الثاني حيث قابلا الخديو ، ثم عادا وأبلفا المجتمعين ما أنفاه إليهما في حديثه ، وهو أنه

لا يعد مسئولاً عن الأمن إلا إذا خرج نوبار من الوزارة ونال الخديو حقه من السلطة في حكومة بلاده ، فستل نوبار وقتئذ هل هو يضمن استتباب الأمن إذا أصر القنصلان على بقائه في الوزارة ، فأجاب أنه لا يضمن ذلك ، فلم يجد القنصلان بداً من التخلي عن نوبار ، فقدم استقالته ، ورجا من القنصلين أن يرفعاها إلى الخديو ، وأن يطلبوا له كفالة حياته في مصر ، فقبل الخديو هذا الرجاء ، على شرط أن لا يعود نوبار إلى المساس أو التدخل في الأمور السياسية

وقد رضى القنصلان باستقالة نوبار ، على شرط أن يبقى الوزيران الأجنيبان في مناصبهما ، فقبل الخديو هذا الشرط ، ولكنه طلب لإقصاء رياض باشا من الوزارة الجديدة ، قائلاً للقنصلين انه استهدف لغضب الشعب مثل نوبار ، وأنه لا يضمن حياته إذا دخل الوزارة الجديدة ، وكان اسماعيل يحقد على رياض لاشتراكه مع لجنة التحقيق الأوروبية وانضوائه تحت لواء ريفرس ويلسن ، ولكن القنصلين أصرأ على بقائه

وبعد أن استقالت وزارة نوبار ذهب الأمير حسن باشا بصفته القائد العام للجيش (السرदार) إلى القنصلية الإنجليزية العامة واعتذر لفسترفيغان والسير ريفرس ويلسن ، عما وقع من الضباط يوم ١٨ فبراير ، فقبلاً الاعتذار ، ثم اقترضت الحكومة ٥٠ ألف جنيه من بيت روثشلد دفعت منها متأخرات الضباط

ونظر المجلس العسكري في أمر الضباط الذين اشتركوا في الثورة ، وفي مقدمتهم لطيف بك سليم وسعيد بك نصر ، ف قضى ببراءتهم ، ولم يعاقب أحد من الثائرين

### وزارة توفيق باشا

١٠ مارس سنة ١٨٧٩

وطالب الخديو أن يتولى بنفسه رئاسة الوزارة الجديدة ، ولكن القنصلين طارضا في هذا الطلب ، فعرض إسنادها إلى نجله الأمير محمد توفيق باشا ، فلم يمارضا في ذلك ، وطلب اسماعيل أن يكون له حق رئاسة جلسات مجلس النظار ، فمارضا في هذا الطلب ، وكانت حجتهما أن رآسته تضمنف استقلال الوزارة في العمل ، وأن مرسوم إنشاء مجلس النظار الصادر في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ يجعل رئاسة جلساته من حق رئيس النظار ، فاضطر الخديو إلى العدول



من إصراره ، وكانت الدولتان الإنجليزية والفرنسية تبنيان دخول نوبار عضواً في الوزارة الجديدة لاطمئنانهما إليه وثقته بولائه لها ، ولكن اسماعيل عارض في ذلك وصارح القنصلين بأن دخول نوبار الوزارة فيه إذلال لذاته ، كما أنه يفضي إلى إثارة خواطر الأمة على الوزارة ، فعادت الدولتان عن تمسكهما بنوبار ، ولكهما اشترطا أن يكون للوزيرين الأوروبيين حق ( الفيتو ) أى وقف كل قرار يصدر من مجلس النظار إذا لم يوافقا عليه ، ولم تمدل الدولتان عن تمسكهما بنوبار إلا بعد أن قبل الخديو هذا الشرط

وانتهت المفاوضة بين اسماعيل والدولتين بإعلان الخديو يوم ٩ مارس قبول مطالبهما التي تم الاتفاق عليها وهي :

( أولا ) يحدد الخديو عزمه على اتباع قرارات الحكومتين الفرنسية والانجليزية والعمل بمرسوم ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ ما عدا التمديلات التي تم الاتفاق عليها ( أى حق الفيتو للوزيرين الأوروبيين )

( ثانياً ) لا يحضر الخديو البتة جلسات مجلس النظار ومداولاته ، ويحفظ لنفسه فقط بحق استدعاء الوزراء بمحتمين أو منفردين ليطلعهم على آرائه في المسائل التي يطلب منه إقرارها ، أو المسائل التي يرى لزوم عرضها على مجلس النظار

( ثالثاً ) تسند رئاسة مجلس النظار إلى الأمير محمد توفيق باشا ( رابعاً ) للوزيرين الأوروبيين في مجلس النظار الحق في وقف كل عمل لا يوافقان عليه ، ويشترط في هذه الحالة أن يصدر هذا الوقف من الوزيرين الاثنين معا

( خامساً ) يشكر الخديو الحكومتين على إحلالهما ملاحظاته محل الاعتبار ( ١١ ) وعدم إصرارهما على دخول نوبار باشا الوزارة

( سادساً ) يقدر الخديو المسؤولية التي يحتملها بهذه التسوية ، ويؤكد للحكومتين فرنسا وإنجلترا أنه سيبذل كل جهوده لتنفيذها ، وأنه سيمد الوزارة في كل الظروف بتمام معاونته الصادقة للمحافظة على الأمن العام وإنفاذ النظام الجديد<sup>(١)</sup>

وبعد هذا الإعلان صدر أمر الخديو في ١٠ مارس سنة ١٨٧٩ ( ١٧ ربيع الأول سنة ١٢٩٦ ) بإسناد رئاسة الوزارة إلى الأمير محمد توفيق باشا ، وأرسل إليه كتاباً يتضمن

(١) الكتاب الأصفر الفرنسي ( مجموعة الوثائق الدبلوماسية من سنة ١٨٧٨ — ١٨٧٩ )

خلاصة القواعد التي اتفق عليها مع الدولتين ، وإليك نصه <sup>(١)</sup> نثبته هنا لأنه يمد مكملا ومعدلا للأمر الصادر في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨

« لما أحلت على عهدة أمانتكم رئاسة المجلس وتشكيل هيئة النظار رأيت من المهم أن استجلب دفتكم فيما يجب من اتحاد الرأي بين أعضاء ذلك المجلس وأن أحيطكم علما بما في افكارى مما يتعلق بإدارة المصالح طبقا لما هو مدون في الذكرى المؤرخ ٢٨ أغسطس الماضى الذى هو أساس لهيئة الحكومة ، فاني عند تأسيس هذا الترتيب الجديد لم يخطر بفقري قط الانفراد عن وكلائى بل غاية قصدى أن أكون معهم باتحاد تام

« ولذلك ينبنى أنه قبل أن يقر مجلس النظار على أى قرار مما يتعلق باللوائح أو الأحكام التى تقدم من أحد النظار أن تعرض على مع أسانيدھا من طرف النظار الذى ھى من خصائصه حتى يمكن أن أحيط المجلس علما بجميع ما يترأى لى من التدابير اللازم اتخاذھا ، وعلى كلا الأمرين يجتمع المجلس عند صدور ارادتي بذلك لينظر بالاتحاد ھى فى المسائل التى عرضت على ، انما لأجل التأمين على تمام استقلال المجلس لا أحضر فيه وقت المداكرة

« وحيث أن النظار الوطنيين حازون الأغلبية فى المجلس فلأجل التعادل هناك يكون للنظار الأوروبيين تأثير فى رأى ولهم الحق فى الممارسة وعدم قبولهم رأى الأغلبية « هذا وى أمل أن ذلك الترتيب الجديد يكون كافيا فى سير المصالح وظهور الفائدة للقطر المصرى ، وليكن مجلس النظار مطمئنا فى سائر الأحوال على مساعدتى له وحسن مساعى ، كما أنى مطمئن على اجتهاده وحسن مساعيه فيما فيه نفع الموموم

« عابدين مصر فى ١٠ مارس سنة ١٨٧٩ اسماعيل

وقضى الأمير محمد توفيق باشا وفقا لطويلا بتخير الوزراء بسبب تدخل الوزيرين الاوروبيين إلى أن تم تأليف الوزارة فى ٢٢ مارس ، واعضاؤها ھم :

الأمير محمد توفيق باشا للرأسۃ . رياض باشا للداخلية والحقانية . السير ريفرس ويلسن المالية . السيوى دى بلينير للاشفال العمومية . على باشا مبارك للمعارف والأوقاف . ذوالفقار باشا للخارجية . افلاطون باشا للحربية

وغنى عن البيان أن تأليف وزارة توفيق باشا على أساس الشروط التى قبلھا الخديو يمد خسرانا سياسيا أصاب البلاد ، لأن تخويل الوزيرين الأوروبيين حق ( الفيتو ) معناه

---

(١) من « الوقائع المصرية » الممد ٨٠٣ الصادر فى ٢٦ مارس سنة ١٨٧٩

إلغاء سلطة مجلس النظار وجعل الوزيرين الأجنيين صاحبي الأمر والنهي في إدارة شؤون الحكومة ، فلاغرو أن قويات هذه التسوية بالاستيلاء العام

### مجلس شورى النواب

#### ووزارة توفيق باشا

استمر مجلس شورى النواب يعقد جلساته بعد استقالة نوبار باشا ، ولم يقف جلساته انتظاراً لتأليف الوزارة الجديدة ، بل أخذ يجتمع ويتداول فيما لديه من الأعمال ، وتلك سنة حسنة أراد المجلس أن يبرهن بها على استقلاله عن الوزارة

وفي خلال اشتغال توفيق باشا بتأليف الوزارة اجتمع المجلس بجلسته ٢٦ ربيع الأول سنة ١٢٩٦ ( ١٩ مارس سنة ١٨٧٩ ) ، وتقدم « إنهاء » بتوقيع تسعة وأربعين نائباً ، خلاصته أنهم قدموا المقترحات المالية الخاصة بتخفيض الضرائب والأتاوات الفادحة التي ينوء بها الأهالي ، وأن المجلس طلب حضور ناظر المالية فلم يحضر ، وأرسل المجلس ملاحظاته في هذا العدد إلى الداخلية . فلم ترد منها اجابة ، وكرروا طلب الجواب وأبانوا عن شكوى الأهاليين من فداحة الضرائب ، واستقر رأى المجلس على الموافقة على هذا الانهاء وقرر ارسال صورته للداخلية

ورأى الوزيران الاوردويان في بقاء المجلس واحتمال وقوفه تجاه الوزارة الجديدة موقف المعارضة ما يخلق المقبات في طريقها ، وكانا يبغيان أن تكون لهما الكلمة العليا في إدارة شؤون الحكومة ، من غير رقيب ولا حسيب ، فاعتزما التخلص من هيئة المجلس ، ووافقهما رياض باشا على عزمهما لما عرف عنه من الميل الاستبدادية ، فاستقر رأى الوزارة على فض المجلس بحجة أن مدة نيابته وهي ثلاث سنوات قد انتهت ، واستصدرت من الخديو المرسوم المؤذن بانتهاء مدته وانقضاؤه ، وعهدت إلى رياض باشا وزير الداخلية أن يتوجه إلى المجلس لإبلاغ الأعضاء المرسوم المذكور وانفاذه ، وقد علم الأعضاء بما يبتغى الوزارة ، فاعتزموا عدم الإذعان لارادتها ، ووقفوا تجاهها موقفا مشرقا يمد من المواقف الرائعة في حياة مصر الدستورية

#### جلسة تاريخية

وإنا ذا كرون هنا تفصيل ما جرى في الجلسة التاريخية التي تلى فيها أمر الانقضاء كما ورد في مضبطة المجلس

اجتمع الأعضاء بجلسة المجلس ٤ ربيع الآخر سنة ١٢٩٦ (٢٧ مارس سنة ١٨٧٩)  
وحضر رياض باشا وأمر بتلاوة أمر الانقضاء وهذا نصه :

« بالنظر للبند التاسع من لأئحة مجلس شورى النواب المحدد به ثلاث سنوات للمأمورية  
ذلك المجلس ، وبالنظر لمضى هذه المدة ، وأنه عرض لنا عن ذلك من رئيس مجلس النظر ،  
أصدرنا أمراً بهذا ، وهو أن مجلس شورى النواب قد انقضى ، وسعادة ناظر الداخلية  
موكل بإجراء هذا الذكرى »

وقال رياض باشا مخاطباً الأعضاء :

— أبدى لكم كامل الشكر والثناء على ما أبدتموه من المهم والمسامحة الطيبة التي من  
الزوم أن نكون جميعاً فيها كرجل واحد ، إنما حصلت بعض معذريات أوجبت التأخير ،  
ولكن لا بد من الحصول على إتمامها ، والمسائل التي أوجعتم عنها صار تلقاها بفاية الاعتبار ،  
وإن شاء الله متى كانت القلوب متعجبة إلى حسن النية فستكون الحالة حسنة خيرية ، وفي  
الاجتماع الجديد لا بد من النظر فيما فيه المصلحة

وعندئذ نهض النائب الجريء محمد افندي راضي ( بك ) وقال :

— مما طُلب المجلس لأجله النظر في مسائل مالية ، وقد مضى ثلاثة شهور وما كانت  
رد ، والملاحظات التي تحررت عن الأقلام التي ترامت للمجلس أرسلت للداخلية للنظر فيها  
بمجلس النظر ، ولداعي مضى تلك المدة وعدم ورود شيء ودخول وقت الصيف طلبنا إجازة  
مدة شهرين لرؤية أشفالنا ونمود ، والأمر الصادر الآن ذكر فيه أن المجلس انتهت مدته ،  
مع أنها ما انتهت ، وحاصل الأمر أنه لا بد من عودة المجلس بعد المدة التي قررناها لأجل رؤية  
تلك المسائل والملاحظات

عبد السلام بك المويلحي — ان المجلس طالب عدم قطع أمر في أي شيء كان إلا  
باشراكه ، وان بعض الأعضاء يقول أنه إذا كان لا يحصل ذلك ربما يحصل من الأهالي  
أمور لا يصح وقوعها ، ويكون مجلس النظر تحت المسؤولية

رياض باشا — ما قلتموه الآن هو بخلاف لأئحة المجلس والجاري لحد تاريخه ولا يمكنني  
أن أجاب عن ذلك منفرداً ، وإنما ينظر فيه في مجلس النظر ، والمأمول أن لا يحصل شيء  
من الأهالي مما يكدر الراحة

عبد السلام بك المويلحي — المجلس لأئحته تقضى أن ينظر في المنافع الداخلية ،

والتصورات التي تراها الحكومة أنها من خصائصه ، ينظر فيها ويعطى قرارات تعرض للحضرة الخديوية

رياض باشا - الخروج عن اللائحة والقانون الموجودين لا يمكن إلا بأمر نافي محمد افندي راضي - اللائحة تمنى للمجلس حقوقه

رياض باشا - ننظر في اللائحة والإجراءات السابقة ، وإذا كان مجلس النظار أوسعادة ولي النعم يبدى شيئاً آخر ، فهذا يجري ما يلزم عنه ، وأما مجيئ فإنه لأجل أداء الشكر والتوجه لطرف الأعتاب كما هو جارى حسب المعتاد عند انفضاض المجلس محمد افندي راضي - شكر سعادتكم مقبول ، لكن لا يمكن صرف المجلس إلا إذا نظر في المسائل التي حرر عنها ، وفي الميزانية

بديني افندي الشريسي - الأمر الصادر يقضى بلفو المجلس فالتقصود إثبات مجلس الشورى ، ولا تحصل إجراءات ولا قوانين من مجلس النظار إلا بالاشتراك مع مجلس النواب رياض باشا - الأمر يقضى بانفضاض المجلس لا تقضاء مدته ، وبالضرورة عند الانتخاب الجديد لا بد أنه سيحصل من نفس أهالي الوطن لا من خلافهم

باخوم افندي لطف الله - توجهنا إلى البلاد بهذه الكيفية ربما يحصل منه زعزعة للأهالي بناء على الوعد السابق حصوله من حضرات النظار بسبب التشكيك الذي حصل من الأهالي ، وقيل لهم بأن نوابكم موجودون للنظر في راحتكم ، والأولى أن ننظر المسائل التي قررناها وميزانية المالية بمعنى أن المجلس يحضر بعد ١٥ بشنس وبمسد فهو مدة المجلس لا مانع من تجديد الانتخاب

رياض باشا - الصعوبات الحاصلة لا تنتهي في ظرف شهر أو شهرين ، وتلك الصعوبات لا يمكن إبدائها والحالة هذه ، والمسائل التي قرر المجلس عنها جارى النظر فيها ، والمجلس بواقع لأهميته قد انقضت مدة الثلاث سنوات التي يلزم الانتخاب بعدها

محمد افندي راضي - المجلس لم يزل باقياً له مدة ، وقد سمع المجلس أن سعادتكم أحضرتهم أصحاب الجرائيل ( الصحف ) وأكدت عليهم بعدم درج شيء في جرائيلهم مما يتعلق بمجلس الشورى والأجانب ، وهذا فيه نوع تضيق

عبد السلام بك المولىجي - من ضمن ما قلتموه سعادتكم أن أهالي مصر هج ، وأنه لا يوجد فيهم عشرة يفهمون ما يقال في الجرائيل ، مع أنه لا يصح نسبة جميع أهالي الوطن لهذه الحالة التي لا تليق

رياض باشا - الذى صار التنبيه على كُتّاب الجرائيل عنه هو ما يتعلق بالأمور التى لا تعلق لها بالقطر . مثل أن الجور بالجلى يكتب عبارة من الوارد بجرائيل الأورو باويين ، مع أن أولئك لهم قواعد وقوانين غير قواعد وقوانين بلدنا ، ويدرجون أشياء مما يتحدث من أذهان العامة الذين لا يمكنهم التصرف فى مثل هذه الأفكار

محمد افندى راضى - لا نتوجه لطرف الاعتاب إلا إذا أعطى المجلس النواب حقوقه وأجيب طلباته ، وها نحن منتظرون الجواب الذى يرد عن ذلك

### قرار المجلس

استقر رأى المجلس على ذلك وعلى أن هذا المحضر ترسل منه صورة الجمعية السنية وصورة مجلس النظار

### عريضة النواب إلى الخديو

وفى ٦ ربيع الآخر سنة ١٢٩٦ ( ٢٩ مارس سنة ١٨٧٩ ) قدم النواب عريضة إلى الخديو وقع عليها جميع الأعضاء الحاضرين بالقاهرة ، اعترضوا فيها على مسلك الوزارة فى امتيازها حقوق المجلس ، واحتجوا على المشروع المالى الذى أعدته وقضت وكانت تنوى إصداره والذى تعلن فيه أن الحكومة المصرية فى حالة إفلاس وتلقى فيه قانونى المقابلة ، وأعلنوا عزمهم على رفض هذا المشروع وامتناعهم عن تنفيذه ، وطلبوا من الخديو أن يتلافى الحالة التى نشأت عن امتياز حقوق المجلس

### الجمعية الوطنية

تبين من مسلك وزارة توفيق باشا أن الوزيرين الأوروبين هما صاحب السكامة النافذة فيها وفى شؤون الحكومة جماء ، واشتد التدخل الأجنبى ، وقعدت الوزارة الصبغة القومية ، ودل موقفها تجاه مجلس شورى النواب على أنها تريد التخلص منه ، فإن مبادرتها إلى فض المجلس ، ولما عيّن عليها خمسة أيام ، وإصرارها على انتهاء مدته مع عدم تحديد موعد لإجراء انتخابات جديدة ، كل ذلك يدل على أنها تبغى حكم البلاد بطلق إرادتها ، أى بإرادة المستعمرين ، ولم يكن غائباً عن الأذهان موقف السير ريفرس ويلسن وزير المالية فى عهد وزارة نوبار باشا وامتناعه عن الحضور إلى المجلس رغم استدعائه أكثر من مرة ، فإن هذا الموقف يرم على ما يحمله من الزاوية بالهيئة النيابية

أما دى بلنير فهو وإن كان أقل غطرسة من زميله ولكنه كان ينفذ اللوائح التي وضعها قبل أن يشرف رأى المجلس فيها ، ثم أن تحويل الوزيرين الأوروبيين حق (الفيتو) جاء ضغناً على إرادة ، لأنه بمثابة إلغاء لسلطة مجلس النظار وتحويل الوزيرين الأجبيين سلطة دكتاتورية وجاء الأمر بقض المجلس مما لا يدع مجالاً للشك في نيات السوء التي يضمها الوزيران الأجنيان الانجليزي والفرنسي ، وتجارهما فيها الوزارة ، وزاد الحالة سوءاً أن السير ريفرس ويلسن وضع لأمة تتضمن مشروع تسوية مالية تجعل مصر في حالة عجز عن سداد ديونها ، ومعنى ذلك وضعها على الدوام تحت الرقابة الأجنبية وبقاء الوزارة الأوروبية تتولى الحكم على ما تهوى وتريد

فلا جرم أن ثارت انخراط واضطربت الأفكار ، وقويت في النفوس فكرة الكرامة القومية ، واتجه شعور الناس إلى التخلص من التدخل الأجنبي وإسقاط الوزارة «الأوروبية» التي انتهت كرامة الأمة وانتهكت حقوقها ومصالحها ، فأخذ قادة الأسكار من النواب والأعيان والعلماء والتجار ، يكتثرون الاجتماع ويتشاورون في إنقاذ البلاد من الهاوية التي تدرت فيها

واجتمع الأحرار في دار السيد طي البسكري نقيب الأشراف<sup>(١)</sup> ، ثم في منزل اسماعيل راجب باشا وزير المالية السابق ورئيس مجلس شورى النواب في أول نشأته<sup>(٢)</sup> ، وعقدوا بداره «جمعية وطنية»<sup>(٣)</sup> تضم صفوة كبراء البلاد وأصحاب الرأي فيها ، واتفقوا على وضع بيان بما استقر عليه رأيهم ، ويتضمن مشروع تسوية مالية يعارضون به مشروع ريفرس

(١) ترجم له العلامة طي باشا مبارك في المخطوط ج ٣ ص ١٢٤ فذكر أنه ولد سنة ١٢٢٩ هـ (١٨١٤ م) وورث في حجر أبيه السيد محمد البسكري ، وحضر دروس العلم على جهاينة مشايخ عصره كالشيخ الباجوري والسيد المهنوري والشيخ إبراهيم السقاء ، قال ، وكان ذا فطنة وقادة وقرينة نقادة ، جليل المقدر ، متفهم أصبغة في جميع الأنظار ، حسن السميت كثير الصمت ، إذا وعد وفى ، يبذل للعروف والجاه ، إهداء مرضاة الله ، يقول الفصل والصدق ، وينطق ويحكم بالحق ، ويؤثر بحالسة ذوى الفضل على من سواهم ، مع نفس زكية وأعراق سنية ، وشيم شريفة علوية وهم باذخة هاشمية ، تقلد الخلافة البسكرية بما يتبعها ورقابة الأشراف سنة ١٢٧١ بعد وفاة والده ، وكانت وفاته ليلة الجمعة السابع عشر من ذي القعدة سنة ١٢٩١ (٢١ أكتوبر سنة ١٨٨٠)

(٢) هو الذي تولى رئاسة الوزارة في يولييه سنة ١٨٨٢

(٣) كذلك أسستها الصحف وقتئذ ، راجع جريدة (التجارة) عدد ٢١٤ (٧ أبريل سنة ١٨٧٩) ، وسُميت أيضاً (الحزب الوطني) راجع جريدة التجارة عدد ٢١٦

ويلسن<sup>(١)</sup> ، ويجعل البلاد قادرة بضمانهم وكفالتهم على وفاء ديونها ، والمطالبة بتأليف وزارة وطنية مستقلة وإقضاء الوزيرين الأوروبيين عنها ، وتقرير نظام دستوري للبلاد قوامه جعل الوزارة مسئولة أمام مجلس النواب

### المطالبة بتأليف وزارة وطنية

وظهرت في الأفق السياسي شخصية محمد شريف باشا كزعيم سياسي اتجهت إليه الأفكار لتأليف وزارة وطنية ، مهمتها إنقاذ البلاد من التدخل الأوروبي ، ومن الحكم الاستبدادي ، وتقرير نظام دستوري يحقق ما فيها ، وبدا على شريف باشا أنه قادر على أن يقوم بالدور الذي قام به مدحت باشا في تركيا ، وهو إعلان القانون الأساسي المقرر للدستور في السلطنة العثمانية

وكان موقف الإباء الذي وقفه حيال لجنة التحقيق ، حين كان وزيراً للحقانية والخارجية ، ورفضه الثول أمامها ، وإثارة الاستقالة احتفاظاً بكرامته ، كل ذلك قد جعله مناط آمال الوطنيين في مساعيهم القومية

وكان معروفا عنه أنه يكره التدخل الأوروبي ، وفي الوقت نفسه لا يقر استبداد الخديو ، وقد روى عنه أنه قال في هذا الصدد : « إذا كان مقدرا لاستبداد الخديو أن يبقى فإني لا أشارك في الحملة ضد الوزارة الأوروبية »

فبدأ شريف باشا كان إذن عاربة التدخل الأوروبي ، وفي الوقت نفسه إيجاد نظام دستوري يحول دون استبداد الخديو

### اللائحة الوطنية

في اليوم العاشر من شهر ربيع الآخر سنة ١٢٩٦ ( ٢ أبريل سنة ١٨٧٩ ) اجتمع الأحرار من الأعيان والنواب والعلماء والمأمورين بدار اسماعيل راجب باشا ، وكان في مقدمة الحاضرين شريف باشا وشاهين باشا وحسن باشا راسم وجعفر باشا والسيد علي البكري والشيخ الخلفاوي والشيخ العدوي ، وانفقوا على وضع لائحة ضمنوها مطالبهم وسميت « اللائحة الوطنية » وهي تتضمن :

---

(١) جاء في مذكرة شريف باشا المؤرخة ١٠ مايو سنة ١٨٧٩ والنشورة في الكتاب الأصفر ص ٣٠٧ أن مشروع اللائحة الوطنية وضعته لجنة مؤلفة من سبعة نواب بالاشتراك مع اسماعيل راجب باشا



(أولاً) مشروع تسوية مالية عارضو به مشروع ريفرس ولسن ، ويقوم على أساس أن إيرادات الحكومة تكفي مصروفاتها بما فيها أفساط الديون العامة ، بعكس مشروع الوزارة الذي كان يمد البلاد في حالة إفلاس

(ثانياً) المطالبة بتعديل نظام مجلس شورى النواب ونحوه السلطة المعترف بها للمجالس النيابية في أوروبا وتقرر مبدأ المسؤولية الوزارية أمامه وقد وقع المجتمعون على عريضة ضم إليها مشروع التسوية المالية ، وانفقوا على تقديمها إلى الخديو

وهاك نص العريضة التي قدم بها مشروع الميزانية في اللائحة الوطنية :

« صار اطلاعنا على المشروع المقدم من سماعة ناظر المالية ( ريفرس ولسن ) ووجدناه لا يوافق لوطننا ، فلأجل سد الخلل وتدارك الأمر قبل فواته ، فن بعد المذاكرة بيننا ، رأينا وجوباً أن نقدم مشروعاً حافظاً لحقوق الأمة داخلها وخارجاً . مع احترام الشرائع المقدسة . والقوانين المؤسسة . وهما هو المشروع المذكور مرفق مع هذا . ولكون هذا المشروع ماصار أعماله وتحرره إلا بعد حصول علم اليقين لدينا بأن إيرادات بر مصر هي كافية لسداد الديون المطلوبة من الحكومة حسبما هو موضح بالمشروع المذكور . فلأجل ذلك نحن عن أنفسنا ونيابة عن أبناء وطننا صممنا جزءاً على بذل كل مجهودنا في تأدية ديون الحكومة وبذل كافة ما في وسعنا وطاقتنا في إجراء ذلك . وبذا صار ختم هذا إعلاناً بتصديق ذلك . وبأننا متعهدون انجاءاً تاماً قولاً وفعلًا في الإجراء »

نحريراً بمصر في ١٠ ربيع الآخر سنة ١٢٩٦ ( ٢ أبريل سنة ١٨٧٩ )

« التوقيعات »

أما طلب تعديل نظام مجلس شورى النواب فقد ختمت به اللائحة الوطنية ، وإننا ذا كرون هنا هذه الخاتمة ، لأنها أول طلب إجماعي تقدم من زعماء الشعب بتقرير مبدأ المسؤولية الوزارية أمام مجلس النواب ووضع نظام دستوري على أحدث المبادئ المصرية ، وهماك بيانها :

« قد تحرر هذا المشروع . ببيان مفصلات ما هو مقتضى إجراءاته في تسوية إيرادات الحكومة وتسوية تسديدات ديونها ومصاريفها على وجه ما توضح به ، بحيث إن الخفصة الخديوية تمنح شورى النواب الحرية التامة وجميع الحقوق في كافة الأمور المالية والداخلية كما

هو جار في بلاد أوروبا . وأما انتخاب أعضائه فيكون بموجب لأئحته الموجودة . إنما يلزم تعديلها بكمية انتخاب النواب المائلة له في أوروبا . وبمعرفة مجلس النظار يصير تنقيح لأئحة النواب الأساسية والنظامية ، وعند التمام مجلس النواب تعرض عليه . ومن بعد مذاكرته فيها وإقراره عليها تعرض للأعتاب الخديوية للتصديق عليها . أما مجلس النظار فيكون تعيين رئيسه بأمر الحضرة الخديوية . والرئيس ينتخب النظار . وبعد استصوابهم وقبولهم من طرف الحضرة الخديوية تشكل هيئة النظارات التي تتكون منها هيئة مجلس النظار . وهذا المجلس يكون مفوضا تفويضا تاما في جميع إجراءاته ومسئولا أمام مجلس النواب في جميع إجراءاته المختصة بالداخلية والمالية . وزيادة تأمين الديانة (الدائنين) تطلب تعيين مفتشين أوروبايين (الرقبيين) لإيرادات ومصروفات المالية »

وقد وقع على اللائحة الأشخاص البارزون في الهيئة الاجتماعية المصرية من الأعيان والذوات والعلماء والنواب والتجار والموظفين وضباط الجيش

وبلغ عدد الموقعين عليها ستين من أعضاء مجلس شورى النواب ، وستين من العلماء والهيئات الدينية ، وفي مقدمتهم شيخ الاسلام ، وبطريك الأقباط وحاجام الاسرائيليين و٤٢ من الأعيان والتجار ، و٧٢ من الموظفين الماملين والمتقاعدين ، و٩٣ من الضباط

### نظرة عامة في مشروع اللائحة الوطنية

إن اللائحة الوطنية تضمنت الإصلاح الدستوري الذي أجمع عليه الأحرار في ذلك العصر ، مع المحافظة على مصالح الدائنين ، فانها طالبت بتقرير مبدأ المسؤولية الوزارية أمام مجلس النواب ، وفي الوقت نفسه قبلت نظام الرقابة الثنائية لتأمين حقوق الدائنين ، فهي لم تنقض التعهدات التي التزمت بها الحكومة المصرية للدول

ثم إن المشروع المالي الذي وضعت اللائحة لأغبار عليه في شيء ، وهو كفيل بأداء أقساط الديون العامة ، ولا يخالف لائحة ريفرس ويلسن في نقط جوهرية إلا في أنه أبقي ضريبة المقابلة على حين أن مشروع ريفرس ويلسن ألغاها وفرض ضرائب جديدة على الأطنان المشووبة لم يقرها مشروع اللائحة الوطنية ، ولو حسنت نية الدائنين والحكومات الأوروبية لما اعترضوا على إنفاذها لأنها تكفل حقوق البلاد وفي الوقت نفسه تقرر حقوق الدائنين

### قبول الخديو اللائحة الوطنية

قدم وفد من الأحرار اللائحة الوطنية إلى الخديو ، فاستجاب إلى مطالبهم ، وأقر اللائحة الوطنية ، وأمر بترجمتها ، وكتب منها عدة نسخ بالفرنسية لترسل إلى قناصل الدول ، ووقع على هذه النسخ راغب باشا بالنيابة عن الموقنين من الذوات والأعيان ، وأحمد رشيد باشا بالنيابة عن أعضاء مجلس شورى النواب ، والسيد على البكرى عن العلماء والتجار ، وراغب باشا عن الضباط ، واعتزم الخديو تكليف شريف باشا تأليف الوزارة الجديدة ، نزولا على رغبة الأحرار ، وتمهيدا لذلك استقال توفيق باشا من رئاسة الوزارة ، وبقي الاستقالة على أن الوزيرين الأجنيين أملاء ولم يستشيرا في شؤون الوزارة

واستدعى الخديو وكلاء الدول فحضر يوم الاثنين ٧ أبريل بسراى عابدين ، وحضر اجتماعهم السيد على البكرى ، وراغب باشا ، وراغب باشا ، وشريف باشا ، وعبد السلام بك المولى ، ومحمد بك راضى ، والحاج سيد اللوزى ، وأبلغ الخديو القناصل في هذا الاجتماع نبأ اللائحة الوطنية التى رقت إليه ، وقال إنه تلقاء الرغبة العامة التى بدت من جميع طبقات الأمة يرجو منهم أن يبلغوا الدول نص اللائحة ، وذكر لهم خلاصتها ، وهى أن البلاد ليست فى حالة إفلاس ، وأنها تستطيع القيام بتمهدياتها المالية ، وأنهى إليهم ما تضمنته اللائحة من المطالبة بتأليف وزارة وطنية مسئولة أمام مجلس نيابى ينتخب على نظام جديد ، وأضاف إلى ذلك أن الأمير محمد توفيق رغبة منه فى عدم مصادمة عواطف الأمة قد استقال من رئاسة الوزارة ، وأنه عهد بتأليف الوزارة الجديدة إلى شريف باشا

### احتجاج الوزيرين الأوروبيين

واحتج الوزيران الأوروبيان على اللائحة الوطنية وعلى قبول الخديو إيها ، قائلين فى احتجاجهما إن هذا القبول يخالف السلطة المخولة لمجلس النظار ويتناقض ما وعد به الخديو من معاونته الوزارة حين تأليفها ، وبمنا إلى هذا الاحتجاج يوم ٧ أبريل سنة ١٧٨٩ وفى نفس اليوم التى تلقى فيه الخديو هذا الاحتجاج أرسل إلى شريف باشا يدعو إلى تأليف الوزارة

### البلاغ الرسمى عن الجمعية الوطنية

وإليك ما ذكرته « الوقائع المصرية » عن الجمعية الوطنية وتقديم اللائحة إلى الخديو :

« لما لم يتيسر لهيئة مجلس النظار السابقة التوفيق للخدمات المتعلقة بإصلاح الأمور المادية والمعنوية المحتاج إليها الوطن وإجرائها على المحور الموافق لعزم الأهالي ، قد صمم عموم أهالي الوطن المميز تصميما جازما على تبديل هذه الهيئة بغيرها ، وتسليم إدارة المصالح مع تأسيسها على أساس صالح إلى ذوى اللياقة والأهلية من حضرات قدماء المأمورين الكرام ، الذين حازوا حسن الوثوق والاعتماد عليهم في أمور الحكومة واعترف لهم بها الجميع ، وبناء على هذا اجتمعت جمعية حافلة من حضرات أعضاء شورى النواب ، والعلماء الأعلام ، والدنات الفخام ، والمأمورين الكرام ، ووجوه البلد ، وأعيان المملكة ، ومعتبرى الأهالي ، وبعد أن وقفت فيما بينهم المذاكرات الكثيرة مع ملاحظة ما ينبغى ملاحظته في خصوص هذه الوظيفة المهمة وإصلاح أحوال السالية ، والأمور الداخلية ، عرضوا لأعتاب الحضرة الفخيمة الخديوية اللائحة الوطنية التي حرروها على وفق الآراء العمومية ، فتعلقت الإرادة السنية بوجوب إجراء المواد الندرجة فيها ، وهذه ترجمة تلك الإرادة العلية الصادرة من تلك الحضرة إلى حضرة دولتو أقدم شريف باشا بتاريخ ٧ أبريل سنة ١٨٧٩ »<sup>(١)</sup>

وبلى ذلك الكتاب الآتى بيانه :

## كتاب الخديو إلى شريف باشا

### وتكليفه تأليف الوزارة

يتبين من الكتاب الذى عهد فيه الخديو إلى شريف باشا تأليف الوزارة أنه مناصر لللائحة الوطنية . مؤيد لمطالب الأحرار . وهاك نص الكتاب تنبئه هنا بعبارة المعربة في الوثائق الرسمية عن أصله الفرنسى :

« إني بصفة كونى رئيس الحكومة ومصريا ، أرى من الواجب على أن أتبع رأى الأمة وأقوم بأداء ما يليق بها من جميع الأوجه الشرعية ، لكنى لما نظرت السير الذى كانت عليه النظارة السابقة حصل لى غاية الأسف من أن ذلك السير كان على غير رضا الله والأهالي ، حتى نشأ عنه اضطراب ونفور سرى فى جميع القلوب وحركها ، وكانت قبل ذلك

(١) الوثائق المصرية العدد ٨٠٦ الصادر فى ١٣ أبريل سنة ١٨٧٩

(٢) ديباجة الكتاب فى الأصل الفرنسى « إلى صاحب الدولة شريف باشا . بإصاحب الدولة والاصل الفرنسى لهذه الوثيقة الهامة منشور فى الكتاب الأصفر من سنة ١٨٧٨ — ١٨٧٩ من ١٩٤ والترجمة منشورة فى العدد ٨٠٦ من الوثائق صرية ( ١٣ أبريل سنة ١٨٧٩ )

في غاية الهدوء والسكون ، وطالما أخبرت النظار ووكلاء الدول ونهتهم على تلك الملحوظات ، فلم يتيقظوا لها ولم يلتفتوا إليها ، وزيادة عن ذلك فإن النتيجة التي حررها ناظر المالية وأظهر بها أن القطر في حالة المدم<sup>(١)</sup> وأبطل العمل بمقتضى القوانين المعبرة وتجارى فيها على الحقوق الثابتة<sup>(٢)</sup> ، كانت سببا في تغير قلوب الأمة ، ونفورها من هيئة النظارة كل النفور ، وحقق لي ذلك المحضر الذي تقدم لي في هذا الخصوص ، فاجابة لما عرض علي بذلك ، وبالنظر لثبوتة عندي ، قد وكلتكم بتشكيل هيئة النظارة بناء على الإرادة الصادرة في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ ، وأن تكون تلك النظارة مشكلة من أعضاء أهليين ، مصريين ، يتبعون في سيرهم الطرق المنصوص عليها في الإرادة المذكورة ، « وأن يتحفظوا على مآمورياتهم كل التحفظ ، إذ أنهم مكلفون بالمسئولية لدى مجلس الأمة الذي سيجري انتخاب أعضائه وتعيين مآموريه بوجه كاف للقيام بتأدية ما يلزم للحالة الداخلية ومرغوب الأمة نفسها<sup>(٣)</sup> » ، ولتجهد النظارة قبل كل شيء في أن تستمد لاستحضار قوانين مماثلة للقوانين الجارى عليها العمل في أوروبا ، مع مراعاة عوائد الأهالي وأخلاقيهم وما يلزم لهم ، وتلتفت أيضا تلك النظارة كل الالتفات لتنفيذ ترتيب السالية التي رتبه عهد القطر وأعيانه<sup>(٤)</sup> ، وحصل التصديق عليه مني ، ولا تتأخر عن إجراء اللازم في إيجاد مصلحة لتفتيش الإيرادات والمصروفات<sup>(٥)</sup> ، لأنها هي التأمين اللازم للقطر والمدفع الرهونة عليه ، ومنصوص عنها في الإرادة الصادرة في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٧٦ ، هذا ولعلمي بحسن اخلاصكم لخدمة الوطن فلا أشك في أن تستعينوا على تلك المأمورية بالرجال المشهود لهم مثلكم بالأمانة والاحترام لدى الجميع لتم بكم المقاصد المؤدية إلى التمدن والعصرية التي أريد أن يقرن بها اسمي<sup>(٦)</sup> »

« اسماعيل »

٧ أبريل سنة ١٨٧٦

(١) في الأصل الفرنسي « في حالة إفلاس »

(٢) في الأصل الفرنسي « المكتسبة »

(٣) ترجمة الأصل الفرنسي لهذه الفقرة « التي يجب المحافظة عليها بكل دقة مع زيادة توكيدها وتثبيتها بمجلس الوزراء مسئولين مسئولية حقيقية أمام مجلس الأمة الذي سننظم طريقة انتخابه ونقرر حقوقه على النحو الذي يكفل مقتضيات الأحوال الداخلية ويحقق الأمان القومي »

(٤) في الأصل الفرنسي « أعيان القطر وكبرأؤه »

(٥) يريد نظام الرقابة الثنائية

(٦) ختام الوثيقة في الأصل الفرنسي « ولكن دولتكم على يقين من عظيم تقديرى

## مبدأ المسئولية الوزارية أمام مجلس النواب

وهذا الكتاب يعد من الوثائق الهامة في تاريخ الحركة القومية والحياة الدستورية في مصر ، لأن الخديو اسماعيل اعترف في هذه الوثيقة بأن من واجباته اتباع رأى الأمة ، وأنه لم يكن راضياً عن الوزارة المستقيلة لمخالفتها لإرادتها ، فهو يعلن أنه مؤيد لمطالب الأمة ممثلة في نوابها تأييداً تاماً ، وأنه موافق على اللائحة الوطنية التي تقدمت إليه ، وعلى هذا الأساس عهد إلى شريف باشا تأليف الوزارة الجديدة على أن يكون أعضاؤها كلهم من الوطنيين ، وهذا ممناه إقصاء الوزيرين الأوروبيين عن هيئة الوزارة ، ومما هو جدير بالإعجاب اشادة الخديو بمصريته ووطنيته ، فقد استهل كتابه بهذه الصفة وختمه بالتعويض بميزة شريف باشا وهي « إخلاصه لخدمة الوطن » ورغبة اسماعيل في أن يقترب اسمه بمحضارة مصر وعمرانها ، وتلك لعمري عواطف نبيلة تزيد في قيمة هذه الوثيقة التاريخية

وقد قرر الخديو في كتابه مبدأ مسئولية الوزارة أمام مجلس شورى النواب وهي أساس النظام الدستوري الحديث ، فهذا المبدأ الهام الذى يعد قوام الدساتير قد تقرر إذن في مصر سنة ١٨٧٩ بالوثيقة التي استجاب بها الخديو اسماعيل إلى الأحرار وعهد بها إلى شريف باشا تأليف الوزارة على أساس هذه القاعدة ، فإذا أردنا أن نجمل تاريخ الحياة النيابية في عهد اسماعيل ، قلنا إن مجلس شورى النواب أنشئ في أوائل عهده ( سنة ١٨٦٦ ) ناقص السلطة ضعيف الحول والقوة ، ثم اكتملت سلطته بتقرير مبدأ المسئولية الوزارية أمامه سنة ١٨٧٩

ولكن الدول الأوروبية وقفت بالرصد للوزارة الوطنية وللخديو اسماعيل ، وسعت جهدها في خلمه حتى تم لها ما أرادت ، وتمطلت الحياة النيابية في أوائل عهد الخديو توفيق مدى سنتين ، على أن مبدأ المسئولية الوزارية أمام مجلس النواب بقي حجر الزاوية في حياة الأمة الدستورية ، فقرر ثانياً في دستور سنة ١٨٨٢ على عهد الخديو توفيق باشا ، إلى أن رزمت الأمة بالاحتلال البريطاني ، فألغته السياسة الاستعمارية سنة ١٨٨٣ باستصدارها القانون النظامي الذى ألغى مجلس النواب وأنشأ مكانه مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، فاختفى مبدأ المسئولية الوزارية لوقت طويل من النظام الدستوري المصري ، إلى أن عاد إلى الظهور في دستور سنة ١٩٢٣

وظاهر أيضاً من وثيقة ٧ أبريل سنة ١٨٧٩ أن الخديو اسماعيل لم ينقض تعهده للدول ،

فإنه أشار في ختام الوثيقة إلى إيجاد مصلحة تفتيش الإيراد والمصرف ، والمقصود منها نظام الرقابة الثنائية الذى تقرر في مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ ، ولو سلكت الدول مسلك الاعتدال حيال مصر لما كان ثمة اعتراض من جانبها على تأليف وزارة وطنية خالية من المنصر الأوروبى ، مادام نظام الرقابة الثنائية باقيا ، ولكن سترى من خلال الحديث كيف وقفت الدول موقف التعنت وسوء النية وكيف نقضت اتفاقها السابق مع الخديو

### تقرير لجنة التحقيق النهائية

وفي خلال هذه الحركة أتمت لجنة التحقيق الأوروبية تقريرها الثانى ووقمته في ٨ أبريل سنة ١٨٧٩ ، وأعلنت فيه أن مصر في حالة أعسار أو إفلاس وأنه يجب معالجة حالتها المالية على هذا الأساس

ولكن التقرير لم يقدم إلى الوزارة لاستقبالها واشتغال شريف باشا بتأليف الوزارة الجديدة ثم استقالة أعضاء لجنة التحقيق أنفسهم

### تأليف الوزارة الوطنية

#### برئاسة شريف باشا

قبل شريف باشا تأليف الوزارة على الأعباس الذى بسطه الخديو اسماعيل في كتابه إليه ، فأنفها من أعضاء وطنيين ممن عرف عنهم تدبير مشروع اللامعة الوطنية أو مشايعة الأحرار في مطالهم ، وهم : اسماعيل راغب باشا للمالية . وهو الذى كانت تعقد اجتماعات الأحرار في داره كما تقدم بيانه . وشاهين باشا للجهادية ( الحربية والبحرية ) وقد كان من أركان الجمعية الوطنية . وزكى باشا للأشغال العمومية . وذو الفقار باشا للحقانية . ومحمد ثابت باشا للمعارف العمومية والأوقاف . وعمر لطفي باشا لتفتيش عموم الأقاليم البحرية والقبلية . واحتفظ شريف باشا لنفسه مع الرئاسة بوزارتى الداخلية والخارجية ورفع إلى الخديو جوابه بتأليف الوزارة ، وهذا نصه :

« مولاي . إننى طبقاً للأمرورية التى تنازلت بتقليدى إياها أنشرف بأن أعرض على سموكم تأليف الوزارة على النقط الآتى ( الأسماء ) ، فأؤمل أن هؤلاء الأعضاء المكنتسين اعتبار البلاد وثقتها ، والمحترمة سلطتهم في مطلق أمحاشها ، يصادفون من سموكم القبول والتصديق

# زَعَاءُ الْحَزَنَةِ الْوُطَنِيَّةِ عَمَّا نَسَاهُ النَّاسُ





فتنزلوا مولاي واقبلوا علامات احترامى الفائق ، فافى خادم موكم الأمين  
« ٨ أبريل سنة ١٨٧٩ . شريف »

وصدر المرسوم الخديو بتأليف الوزارة على النحو الذى عرضه شريف باشا

### الحفلات الوطنية

وابتهج الناس لقبول الخديو اللامحة الوطنية ، وتأليف وزارة شريف باشا ، واجتمع  
يوم الثلاثاء ( ٨ أبريل ) بدار السيد البكرى جمع كبير من علماء الديار المصرية والأعيان  
والتجار ، وتوجهوا بعد الظهر إلى سراى طابدين لتقديم واجب الشكر للخديو ، فاستقبل  
أولا العلماء ومعهم بطريرك الأقباط ، وتلقاهم بالرعاية والإكرام ، وحنهم على التضافر والتعاون ،  
ثم أتى السيد البكرى خطبة قال فيها : « إننا بلسان الوطن والأمة زرفع إلى مقام الجناح  
الخديو الأسمى أجزل الشكر والثناء على عنايته بأنهاض الوطن من سقطته وناقذه من سوء  
إدارته ، حيث تفضل بقبول وتنفيذ طلباتنا الوطنية المقدسة المبنية على أساس العدل الذى  
يترتب عليه عمران البلاد ونظام أحوال المباد ، داعين لجلالته بالعر والتأييد ، متخذين هذا  
اليوم الذى يجعل ذكر الحضرة الخديوية غمرة في جبهة التاريخ ، عيداً للوطن والحرية » ،  
وتلاه الشيخ الخلفاوى ، فألقى أيضاً كلمة شكر وجيزة ، وبعد ذلك قام الخديو وقال : « إن شاء  
الله نال بدعواتكم الصالحة غاية المرام ، وتتوطد الراحة والنظام » ، ثم استقبل التجار وحضهم  
على بذل المساعدة والمعاونة على توطيد الأحوال وتحقيق الآمال

وأقيمت الحفلات والأفراح إبتهاجا بالعهد الجديد ، وأقام السيد على البكرى في داره  
مأدبة كبرى يوم الأربعاء ١٧ ربيع الثانى سنة ١٢٩٦ ( ٩ أبريل سنة ١٨٧٩ ) حضرها  
الكبراء والعظماء وفيهم بطريرك الأقباط ، وممثلو طبقات الأمة ووجوه البلد وأعيانه ،  
واشترك فيها الخديو اسماعيل ، إذ حضرها ليلا ، وجلس بالدار خمساً وعشرين دقيقة ، يؤانس  
العلماء ، والكبراء ، ويتبسط في الحديث معهم ، فكان لحضوره تأثير كبير في النفوس  
وأقام إبراهيم بك المويلحي وعمود بك المطار شاه بندر التجار والسيد محمد السيوفى  
وغيرهم زينات أمام منازلهم

### وزارة شريف باشا ومجلس النواب

كان من أول أعمال وزارة شريف باشا إقرارها مجلس شورى النواب على استعمار  
انمقاده ، احتراماً لقراره الذى أعلنه في مواجهة رياض باشا قبل استقالة الوزارة السابقة ،



حسن راسم باشا

رئيس مجلس شورى النواب حين قدم شريف باشا إلى المجلس دستور سنة ١٨٧٩

فكان عملها هذا تأييداً للمجلس في موقفه التاريخي

ففي جلسة ١٨ ربيع الثاني سنة ١٢٩٦ ( ١٠ أبريل سنة ١٨٧٩ ) اجتمع المجلس برئاسة مصطفى بك وهي بالنيابة عن رئيسه احمد رشيد باشا الذي تخلف لمرضه ، وأمر نائب الرئيس بتلاوة الكتاب الوارد من وزارة الداخلية وهذا نصه :

«ولو أنه كان تقرر بمجلس النظار السابق انفضاض عقد مجلس شورى النواب لانقضاء مدته حسبما تحرر لسعادتكم في ٣ ربيع الآخر سنة ١٢٩٦ نمرة ٢١ ، لكن حيث مقتضيات الأحوال مستلزمة بقاءه للمذاكرة والفاوضة معه في بعض مواد مهمة ، قد تقرر بمجلس النظار الذي تشكل الآن استمراره ، واقتضى تحريره لسعادتكم للاحاطة بذلك وتفهم حضرات أعضائه بمدم الانصراف »

فاستقر رأى المجلس على متابعة الحضور للمذاكرة فيما تقدمه الحكومة من المواد واجتمع المجلس يوم السبت ٢٦ جمادى الأولى سنة ١٢٩٦ ( ١٧ مايو سنة ١٨٧٩ ) برئاسة حسن راسم باشا ناظر الدائرة السنية الذي عهد إليه بالرأسه مؤقتا بدلا من احمد رشيد باشا لمرضه ، وأبلغ الأعضاء أن رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية سيحضر في هذا اليوم لتقديم اللائحة الأساسية الجديدة للمجلس

وقد حضر شريف باشا فعلا وأنهى إلى الأعضاء أنه معين من طرف الحكومة السنية لتقديم المجلس لأمرته الأساسية ( الدستور ) ولائحة الانتخاب الجديدتين اللتين وضعتا بناء

على اللائحة الوطنية ، قال : « وقد أحضرت معي اللائحة الأساسية ، وأما لائحة الانتخاب فهي تحت التبييض والنظر في مجلس النظار ، وبعده يجرى تقديمها للمجلس « بعد كم يوم » ، ولا يلزمي أن أوضح لحضراتكم أهمية هذه اللوائح ، لأن المقصود منها أن تكون القوانين واللوائح التي تعمل وما يلزم تنقيحه في الموجود من الأول يكون كل ذلك بعد رؤيته بمجلس النواب ، والإقرار عليه منه ، وصدور الأمر بذلك ، نعم وإن كان تأخر تقديم اللائحتين اللتين ذكرنا عنهما بهذا ، إلا أن هذا كان لداعي المشغولية التي كانت حاصلة فيما يتعلق بتسديد السكوبون ، والله الحمد قد تيسر ذلك ، والمأمول أنه ببنية الله وبتأحاد الأفكار والقلوب تحصل مزيد الراحة والمبارية للأهالي ، كما أنه جاري النظر بالمالية في مسألة تسديد الديون السائرة ، وبهوبها لابد من حصول كل من أرباب المطالب على حقوقهم ، وحيث كان المقصود من تلك اللوائح إنما هو رؤية ما يلزم رؤيته لما يترتب على ذلك من الفوائد والمنافع للأهالي والبلاد ، فالرجو من حضراتكم النظر فيها بعين الدقة القائمة ، وإن تراءت لكم ملحوظات ولزم الحال للمذاكرة معنا بالمجلس من أجلها فنحن مستعدون لذلك »

من هذا البيان يتضح أن مجلس شورى النواب قد كسب حقوقه الكاملة في التشريع ، إذ أعلن رئيس مجلس الوزراء أنه لا يوضع قانون ولا يمدل شيء من القوانين الموجودة إلا بإقرار مجلس النواب ، ولا يستثنى من ذلك القوانين الأساسية التي تقرر النظام الدستوري ، فإنها أيضا خاضعة لهذه القاعدة ، كما يؤخذ ذلك من بيان رئيس مجلس الوزراء ، ومعنى ذلك أن المجلس حوّل سلطة « جمعية تأسيسية »

ولما انتهى شريف باشا من بيانه التاريخي قال عبد السلام بك الموليحي : « نكرر الشكر للحضرة الخديوية على إجابة طلبات الأمة ، وأيضا نشي على غيرة مجلس النظار حيث اهتم بتنفيذ اللائحة ، فعلى كل منا وجوبا أن يصرف جميع جهده وكل أفسكاره في النظر والتدقيق في هذه اللائحة التي تعتبر الأساس الأعظم لمزيد عمارية البلاد وإصلاح الأهالي » ثم اقترح تأليف لجنة من خمسة عشر عضوا للمذاكرة فيها وإبداء ملحوظاتها عليها لتمرض على المجلس

فقال محمود بك المعطار بأن تكون اللجنة من عشرة ، وأيد الشيخ إبراهيم الجيار تأليفها من خمسة عشر « لأهمية هذه المسألة »

وطلب السيد عبد الرزاق الشوربجي أن تنال اللائحة أولا بالمجلس وتحال بعد ذلك على اللجنة ، فاستقر الرأي على ذلك ، وتليت اللائحة في الجلسة ، وأرجى تأليف اللجنة لليوم

التالى ( ٢٧ جادى الأول ) وفيه اجتمع المجلس وانتخب لجنة من خمسة عشر عضواً للنظر فى لأئحة مجلس النواب الأساسية ، فكانت بمثابة ( اللجنة الدستورية ) طبقاً للمصطلحات الحديثة ، وأعضاؤها هم :

عبد السلام بك المولى . عثمان الهرميل . السيد السرمى . محمود سالم . بدى الشربى . عبد الفتى خالد . باخوم لطف الله . عبد الرزاق الشوربجى . ابراهيم الجيار . عبد الوهاب الشيخ . محمد رجب كساب . خضر ابراهيم . عبد الرحمن وافى . تمام حبارير . سليم سميد ، وانتخب المولى بك رئيساً للجنة

ثم قدمت الحكومة لأئحة الانتخاب بجلسة ١٢ جادى الآخرة ( ٢ يونيه سنة ١٨٧٩ ) فتلقت وأحيلت على اللجنة الدستورية

### دستور سنة ١٨٧٩

هو أول دستور وضع فى مصر « على أحدث المبادئ المصرية » ، وهو وإن لم يصدر به المرسوم الخديوى ولكنه جدير بأن يسمى دستوراً ، لأن الحكومة ارتضته دستوراً للبلاد ، وإعماً قدمته إلى مجلس شورى النواب لينال إقراره ، وكان هذا بمبالغة منها فى التعظيم من اختصاص المجلس إذ خولته سلطة ( جمعية تأسيسية ) تضع الدستور ، ومن المقارنة بين نصوصه ونظام مجلس شورى النواب القديم ( ص ٧٨ ) يتبين مقدار البون العظيم بينهما ، فقد خول مجلس النواب سلطة البرلمانات الحديثة ، وقوامها حق إقرار القوانين وإقرار الأيزانية ، وجعل الوزارة مسئولة أمامه ، ومن أهم مبادئه تحويل سكان السودان حق انتخاب ممثلين عنهم فى مجلس النواب ، أسوة بسائر سكان المملكة المصرية ، وهى فكرة جليلة تدل على

سداد نظر شريف باشا وصدق وطنيته ، لأنها تثبت وتؤكد لما بين مصر والسودان من الروابط القومية والسياسية ، وتأييد لاعتبار السودان جزءاً لا يتجزأ من الدولة المصرية ، يتمتع سكانه بالحقوق السياسية التى يتمتع بها بقية المصريين ، وقد جاء تقرير هذا المبدأ برهاناً جديداً على أن مصر لا تنظر إلى السودان كما تنظر الدول إلى مستعمراتها ، بل تمده قطعة من أرض الوطن ، وتمد أهله جزءاً من الأمة المصرية ، ويرجع الفضل الكبير فى تقرير هذا المبدأ السامى فى دستور سنة ١٨٧٩ إلى شريف باشا ، وقد تقرر أيضاً فى دستور سنة ١٨٨٢ ، ومما يسترجى النظر أن شريف باشا الذى قرر هذا المبدأ هو الذى استقال من الوزارة سنة ١٨٨٤ احتجاجاً على سلب السودان عن مصر ، وهذا يدل على احتفاظه بمبدأه ،

واستمساكه بوحدة مصر والسودان ودفاعه عن هذه الوحدة المقدسة التي لا انقسام لها  
والآن تثبت هنا دستور سنة ١٨٧٩ كما عرضته وزارة شريف باشا على مجلس شورى  
النواب ، لما لهذه الوثيقة من الأهمية من الوجهتين التاريخية والدستورية<sup>(١)</sup>

( المادة ١ ) مجلس النواب يتشكل من النواب الذين يصير انتخابهم على حسب صفة  
الانتخاب التي تتوضح بلائحة خصوصية

( المادة ٢ ) لا يقبل نائباً من لم يكن من رعايا الحكومة المصرية ومن لم يكن له من  
العمر ثلاثون سنة كاملة ومن لم يكن حائزاً لكافة الحقوق المدنية والسياسية ، وكذلك من لم  
تتوفر فيه الصفات المقررة بلائحة الانتخاب

( المادة ٣ ) مدة النيابة تكون ثلاث سنين فقط ، ويجوز تكرار انتخاب النواب عند  
تجديد الانتخاب

( المادة ٤ ) انتخاب النواب يكون في كل ثلاث سنين مرة ، ويبدأ فيه بأربعة  
شهور بأقل قبل أول شهر كيهك ( ديسمبر ) الذي هو الميعاد المحدد لاجتماع النواب فيه

( المادة ٥ ) انقضاء مدة مجلس النواب يكون سنوياً في أول برمات ( مارس ) ويحصل  
انقضاضه بأمر حال

( المادة ٦ ) يجوز للعضرة الخديوية بحسب مقتضيات الأحوال أن تأمر بفتح المجلس  
قبل وقته المدين له وأن تنقص مدة اجتماعه أو تزيدها

( المادة ٧ ) رسم افتتاح المجلس يكون بحضور الذات الخديوية أو بحضور رئيس مجلس  
النظار بالنيابة عنها وبحضور جميع النظار والنواب ، وتتل فيسه مقالة خديوية يتبين بها حالة  
النظر المصري الداخلية في السنة الماضية قبل الافتتاح والتدابير التي يتراءى لزوم اتخاذها  
في السنة الحالية

( المادة ٨ ) كل نائب يعتبر وكيلاً عن عموم الأمة المصرية وليس فقط عن الجهة  
التي انتخبته

( المادة ٩ ) للنواب الحرية التامة في إبداء آرائهم وقراراتهم ، ولا يجوز أن يكون أحد  
منهم مرتبطاً في رأيه بتعليمات تصدر له أو وعد ووعد يوجه إليه

( المادة ١٠ ) المسائل التي تقدم من النظار للنواب تصير المذاكرة فيها بمجلس النواب

---

(١) لم نجد أصل هذه الوثيقة في « الوقائع المصرية » ولا في محفوظات مجلس شورى النواب ،  
ولذلك رجعنا إلى النسخة المنشورة في « الأهرام » عدد ١٢ يونيه سنة ١٨٧٩

وإذا تراءى فيها ملحوظات تجرى المخابرة عنها مع مجلس النظار وإنما يكون ذلك مقرونا ببيان الأوجه والأسباب

(المادة ١١) إذا حصل خلاف بين مجلس النواب ومجلس النظار وأصر كل على رأيه بعد تكرار المخابرة وبيان الأسباب ولم تستعف النظارة فللحاضرة الخديوية أن تأمر بفض مجلس النواب وتجديد انتخاب أعضائه على شرط أن لا تتجاوز مدة الانتخاب أربعة أشهر من يوم انفضاضه إلى يوم اجتماعه ، وإذا أيد مجلس النواب بعد تجديد انتخابه رأى المجلس السابق وجب تنفيذه ، ويجوز للأمة أن تنتخب نفس النواب السابقين أو بعضهم ( راجع المادة ٣ ) (المادة ١٢) في حالة خلو محل أحد النواب تصير المبادرة إلى انتخاب بدله ، ومدة الذي يصير انتخابه لا تستمر إلا لغاية حصول الانتخاب المموى أى أن مدة البديل لا تتجاوز المدة التي كانت باقية للنائب الأصلي

(المادة ١٣) رئيس المجلس ووكيله وكتيبته يكون تعيينهم بمعرفة نفس المجلس من ابتداء انعقاده ويستعمرون إلى أول الاجتماع الثاني

(المادة ١٤) مذاكرات النواب ومداولاتهم في الجلسات العمومية تكون علنية ، ومع ذلك فإنه يجوز أن تكون سرية متى طلب ذلك أحد النظار أو عشرة من النواب ، وأقر عليه المجلس

(المادة ١٥) لا يجوز حبس أحد النواب ولا إقامة دعوى عليه أثناء مدة انعقاد المجلس ما لم يكن بقرار صادر من المجلس المذكور ، وهذا فيما عدا الأحوال التي يضبط فيها أحد النواب حالة كونه متلبساً بجناية جسيمة مثل القتل فعلا

(المادة ١٦) إذا صار القبض على أحد النواب حالة كونه متلبساً بجناية ووضع في السجن فيعطى الخبر عنه لرئيس مجلس النواب حالة سجنه ، ويصير الإفراج عن ذلك النائب أو توقيف الدعوى عليه في أثناء مدة انعقاد المجلس إذا طلب المجلس المذكور ذلك

(المادة ١٧) للمجلس الحق أيضا في طلب الإفراج أو توقيف الدعوى إذا كان أحد النواب صار القبيض عليه وسجن في غير مدة انعقاد المجلس

(المادة ١٨) كل من النواب قبل تأديته وظيفة النيابة يحلف يمينا بالمجلس علانية عقب افتتاحه بأن يكون صادقا للحضرة الخديوية وأن لا يخون الوطن وأن يحافظ على مراعاة قوانين الحكومة وأن يؤدي الوظيفة التي أحييت عليه بما يكون فيه خير للوطن

(المادة ١٩) يتقرر لسكل من النواب مبلغ عشرة آلاف قرش سنويا نظير مصاريف

سفريته وإقامته ويصرف له ما يخص ذلك في كل شهر من ثلاثة الأشهر المقررة لامتداد المجلس من تاريخ انعقاده ، بحيث إذا نقصت مدة المجلس عن ثلاثة الأشهر أو زادت فتصرف له العشرة آلاف قرش تماماً ، إما إذا كان في بحر السنة يحصل انعقاد المجلس فوق المادة فلا يكون لهم شيء إلا إذا كان البعض تعين بدله وحضر ذلك البديل في تلك الاجتماعات فتصرف له قيمة ما يخصه مدة إقامته بواقع قسط اليوم بحيث لا تتجاوز العشرة آلاف قرش ، أما نواب جهات السودان فيصرف لهم علاوة على ذلك مصاريف السفيرة لخدمته ذهاباً وإياباً (المادة ٢٠) لا يجوز قبول متوظفي الحكومة مسكبين كانوا أو جهاديين ضمن أعضاء مجلس النواب ، ما عدا نظار الدواوين ومفتشى الأقاليم ووكلاءهم والمديرين ووكلاءهم بشرط أن لا يتجاوزوا خمس عموم النواب عدداً

(المادة ٢١) لا يجوز الدخول في أمر ما بطريقة صحيحة معتبرة إلا إذا كان موجوداً بالمجلس ثلثاً أعضائه ، ولا يحسب ضمن الأعضاء المذكورين الغائبون بأجازة رسمية ، بل يشترط أن يكون الثلثان من الحاضرين بالمجلس ، ولا يعتمد قرار من قراراته إلا إذا قرره أغلبية الحاضرين ، وعند تساوى الآراء يكون رأى الرئيس مرجحاً لرأى الفريق الذى يكون مضجاً معه

(المادة ٢٢) لا يجوز لأحد النواب توكيل غيره في إبداء رأيه ، بل يجب عليه إبداءه بنفسه

(المادة ٢٣) يجوز لكل مصرى حائز لحقوق الانتخاب أن يقدم للمجلس عرضاً بواسطة أحد النواب ، وبعد أن يحال النظر فيه على كومسيون المجلس يحكم بناء على التقرير الذى يقدم له من ذلك الكومسيون بقبول ذلك العرض أو بدمه وبإسماهية درجة اعتباره (المادة ٢٤) كل طلب مختص بحقوق شخصية يتقدم للمجلس يصير رفضه متى تحقق من التحريات التى تحصل بخصوصه أن مقدمه لم يسبق له تقديمه إلى الأمور المتعاقبة ذلك الطلب أو إلى الجهة التابع لها الأمور المذكور

(المادة ٢٥) لا يجوز للمجلس أن يقبل أحداً يأتى إليه بالإسالة عن نفسه أو بالوكالة من جماعة للتكلم في أمر ما ، ولا أن يسمع قولاً من أحد سوى أعضاء ونظار الدواوين ومنتدوهم

(المادة ٢٦) عند أول اجتماع لمجلس النواب يجب على مجلس النظار أن يقدم له جميع اللوائح والقوانين والنشورات الجارية العمل بها في الحكومة لينظر فيها وينقحها ويصدر

قراره عليها ويجرى التصديق عليها من الحاضرة الخديوية لتكون دستوراً للعمل .  
(المادة ٢٧) إن وضع القوانين واللوائح يكون ابتداءً بمجلس النظار ، ثم تعرض على مجلس النواب للنظر فيها وتقييدها ، بحيث لا يكون القانون معتبراً أو دستوراً للعمل ما لم يقر بمجلس النواب بنداً بنداً ، ويعطى عنه القرار ، ويجرى التصديق عليه من الحاضرة الخديوية ، ويجوز للنواب صراحة المصلحة العمومية وبحسب مقتضيات الأحوال وظروف الأوقات أن يقرروا أو ينقضوا أو يعدلوا أى قانون من القوانين وأى بند من بنودها ومن جعلها هذه اللائحة الأساسية

(المادة ٢٨) إذا رفض مجلس النواب قانوناً من القوانين أو بنداً من البنود مما يرضه عليه مجلس النظار فلا يجوز تقديمه إلى مجلس النواب ثانياً في أثناء مدة انعقاد تلك السنة

(المادة ٢٩) الحكم بصحة انتخاب النواب يختص بالمجلس دون غيره

(المادة ٣٠) اللغة الرسمية التى يلزم استعمالها فى المجلس هى اللغة العربية

(المادة ٣١) يكون أخذ وإبداء الآراء بالصورة الآتية ، وهى إما بالنسبة بالاسم أو بعلامات ظاهرة أو بوضع الآراء سرراً فى الصندوق

(المادة ٣٢) أخذ الآراء بالنسبة بالاسم لا يكون إلا بالقرار من المجلس بناء على طلب يحصل من أحد النواب ويشارك فيه معه عشرة منهم ، وأخذ الآراء بوضعها سرراً فى صندوق لا يكون إلا فيما يتعلق بتعيين أشخاص مثل تعيين الرئيس أو الوكلاء والكتاب وأعضاء الكومسيونات وما شابه ذلك

(المادة ٣٣) لأئمة إدارة مجلس النواب الداخلية تعمل بمعرفة

(المادة ٣٤) أعضاء مجلس النواب لا يزيدون عن ١٢٠ نائباً ، بما فيهم نواب السودان

حسب البيانات التى تقترح بالأئمة الانتخاب

(المادة ٣٥) مراكز مجلس النواب يكون بمحروسة مصر التى هى عاصمة القطر

(المادة ٣٦) النظار مسئولون أمام مجلس النواب عن كافة الأحوال والأعمال المختصة

بإداراتهم ، وبناء على ذلك يجب على مجلس النظار المبادرة إلى وضع قانون لهاكة النظار عند الاقتضاء وعرضه على مجلس النواب

(المادة ٣٧) لايجرى العمل بأمر صادر من الحكومة ما لم يكن ممضى من الناصر

المختص به ومطابقاً لقانون معتبر (راجع المادة ٢٦ و ٢٧)

(المادة ٣٨) لا يجتمع وظيفة النظارة والنيابة فى شخص واحد (راجع المادة ٢٠)



( المادة ٣٩ ) يجوز لكل ناظر أن يحضر في جلسات مجلس النواب أو أن يرسل له أحد كبار موظفي دائرته بالنياية عنه بشرط أن لا يكون ذلك الموظف من ضمن النواب  
( المادة ٤٠ ) يجوز للنظار ومندوبيهم أن يتكلموا في المجلس بشأن كافة الأمور التي يطلبون التكلم فيها

( المادة ٤١ ) إذا طرأت ضرورة مهمة جداً تستلزم المبادرة إلى أخذ الاحتياطات اللازمة لوقاية الحكومة من خطر ربما يأتى لها أو للمحافظة على الأمن العمومى وكان مجلس النواب غير منمقد فيجوز لمجلس النظار أن يقرر بإجراء ما يلزم لإجراؤه تحت مسئوليته وبالتصديق على ذلك بالقرار من الحضرة الخديوية بجرى العمل على مقتضاه بشرط أن لا يكون مخالفاً للقوانين المثيرة هذا ولدى انقضاء مجلس النواب يصير تقديمه إليه

( المادة ٤٢ ) إذا تراءى للنواب التكلم في بعض مواد خلاف ما يتقدم لهم من النظار فتعجزى المداولة فيها ويرسل لإخطار بذلك لمجلس النظار . وبعد ثمانية أيام من تاريخ إرسال ذلك الإخطار إن لم يرد من مجلس النظار أوجه تمنع من المذاكرة فيها ويقر النواب على قبول تلك الأوجه فلهم أن يتنموا مداولتهم ويصدروا قراراتهم فيها

( المادة ٤٣ ) النظار ملزمون بالمجاوبة عن كل ما يسألون فيه من مجلس النواب ، إما بأن يتوجهوا للمجلس بأنفسهم أو بأن يتقدموا أحد كبار موظفي دوائهم للمجاوبة بالنياية عنهم بشرط أن لا يكون ذلك الموظف من ضمن النواب

( المادة ٤٤ ) يجوز للنظار أن يؤخروا مجازبتهم عما يسألون فيه من مجلس النواب عند الضرورات المهمة مع بيان أسباب التأخير أكثر ما يكون قبل انتهاء مدة اجتماع المجلس بمشرة أيام ويلزمهم أن يقدموا الجواب في أول الاجتماع الثانى للنواب . ومع ذلك فمسئولية التأخير عليهم

( المادة ٤٥ ) من حقوق النواب أن يلاحظوا المصاريف العمومية بالدقة العامة ، وأن يقرروا مقدارها ، ويجب عليهم أن يعينوا كمية الواردات ( الإيرادات ) وكيفيةها وضرب الضرائب والجبايات وطريقة توزيعها وأوقات تحصيلها ، فلا يجوز ضرب ضريبة من أى نوع كانت ولا توزيعها ولا تحصيلها ولا تكليف الأهالى بشئ منها إلا بعد إقرار النواب عليها ، كالا يجوز صرف شئ من متحصلات الضرائب زيادة عما يقر عليه النواب

( المادة ٤٦ ) للنواب أن يطلبوا عقب افتتاح المجلس الميزانية العمومية المستوفية الحاوية للواردات ( الإيرادات ) والمصروفات لينظروا فيها ، ومتى قرروا عليها بعد البحث التام

لا يعمل بها إلا في تلك السنة ، ويلزم في السنة الثانية تحرير ميزانية ثانية وعرضها على النواب كما تقدم ، وهكذا سنويا

(المادة ٤٧) كل قرار يصدر من مجلس النواب يرسل لمجلس النظار لإجراء التصديق عليه من الحضرة الخديوية

(المادة ٤٨) إذا أبهت عبارة بقدر من بنود هذه اللائحة ، واقتضى الحال للوقوف على حقيقة معناه فيطلب تفسيره من مجلس النواب

(المادة ٤٩) لسلك نائب من النواب حق إذا رأى قصورا من أى مأمور أو في أى إدارة من إدارات الحكومة أن يكتب بذلك للناظر المختصة به الإدارة وهذا فقط في المواد العمومية

\*\*\*

هذا ، وقد أخذت اللجنة الدستورية تراجع نصوص الدستور ولائحة الانتخاب ، ولكن وقع ما حال دون صدور المرسوم الخديوى بهما ، ذلك أن الدول الأوروبية ائتمرت بالخديوى اسماعيل وسعت في خلمه من العرش حتى تم لها ما أرادت ، وتولى توفيق باشا مسند الخديوية ، ثم اجتمع مجلس النواب<sup>(١)</sup> بجلسته ١٦ رجب سنة ١٢٩٦ (٦ يولييه ١٨٧٩) برئاسة مصطفى بك وهى وتليت لإفادة وزارة الداخلية ومضمونها أن النظر في اللائحتين يقتضى زمنا طويلا ولذلك ترى الترخيص لحضرات الأعضاء « بالتوجه لبلادهم وبمد تاريخه ينظر فيما يلزم » ، أى أن الحكومة قررت فصل المجلس ، وكانت هذه آخر جلسة عقدها في الدور الثالث من الهيئة النيابية الثالثة ، ثم تعطلت الحياة النيابية في أوائل عهد توفيق باشا نحو سنتين

ومعلوم أنه أجريت انتخابات جديدة في عهد توفيق باشا لمجلس شورى النواب ، وهو المجلس الذى اجتمع في ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ على عهد الثورة العربية ، وتولى وضع الدستور المعروف بدستور سنة ١٨٨٢ والذى صدر به المرسوم الخديوى في ٧ فبراير من تلك السنة ، وتضمن معظم النصوص والمبادئ التى تقررت في دستور سنة ١٨٧٩

## دستور سنة ١٨٨٢

وإذ نشرنا دستور سنة ١٨٧٩ ، رأينا أن نضع إلى جانبه دستور سنة ١٨٨٢<sup>(٢)</sup> ليسهل علينا المقارنة بينهما وتبين مبلغ ما اقتبسه الثانى من الأول

(١) جرى الاصطلاح على تسمية مجلس شورى النواب « مجلس النواب » في أواخر عهد اسماعيل

(٢) عن « الوقائع المصرية » عدد ٩ فبراير سنة ١٨٨٢

المادة ١ - تعيين أعضاء مجلس النواب يكون بالانتخاب والشروط اللازمة لمن له حق الانتخاب ولمن يجوز انتخابه تبين فيما بعد في لائحة غصوة تشتمل أيضاً على كيفية الانتخاب

المادة ٢ - يكون انتخاب أعضاء المجلس لمدة خمس سنوات ويمطى لكل منهم مائة جنيه مصرى فى السنة مقابل مصاريفه

المادة ٣ - النواب مطلقو الحرية فى إجراء وظائفهم وليسوا مرتبطين بأوامر أو تعليمات تصدر لهم نقل باستقلال آرائهم ولا بوعد أو وعيد يحصل إليهم

المادة ٤ - لا يجوز التمرض للنواب بوجه ما . وإذا وقعت من أحدهم جنابة أو جنحة مدة اجتماع المجلس فلا يجوز القبض عليه إلا بمقتضى إذن من المجلس

المادة ٥ - للمجلس حال انعقاده أن يطلب الإفراج أو توقيف الدعوى مؤقتاً لحد انقضاء مدة اجتماع المجلس عمن يدعى عليه جنائياً من أعضائه أو يكون مسجوناً فى غير مدة انعقاد المجلس للدعوى لم يصدر فيها حكم

المادة ٦ - كل نائب يعتبر وكيلاً عن عموم أهالى القطر المصرى لآ عن الجهة التى انتخبته فقط

المادة ٧ - مجلس النواب يكون مركزه بمحروسة مصر ويمقد بأمر يصدر من الحضرة الخديوية بموافقة رأى مجلس النظار ويكون اجتماعه سنوياً

المادة ٨ - تمقد الجلسات الاعتيادية السنوية لمجلس النواب مدة ثلاثة أشهر من أول شهر نوفمبر لتاية يناير وإذا لم تكف هذه المدة لإتمام الأشغال الموجودة وطلب المجلس أن تزداد مدته من ١٥ يوماً إلى ٣٠ يوماً فيجاء إلى ذلك بأمر يصدر من الحضرة الخديوية

المادة ٩ - إذا مست الحاجة إلى تكرار اجتماع المجلس فى غير مدته المعتادة فيمكنون ذلك بمقتضى أمر يصدر من الحضرة الخديوية تتقرر فيه مدة ذلك الاجتماع

المادة ١٠ - تفتتح الحضرة الخديوية أو رئيس مجلس النظار بالنيابة عنها مجلس النواب بحضور باقى النظار

المادة ١١ - تفتتح أول جلسة فى كل سنة بتلاوة مقالة يقرأها الخديو أو رئيس النظار بالنيابة عنه وتشتمل على بيان السائل المهمة التى تعرض على المجلس فى أثناء انعقاد جلساته وتقفى الجلسة بعد تلاوة المقالة المذكورة

المادة ١٢ - ينتخب المجلس فى أثناء الثلاثة الأيام التالية لتلاوة المقالة لجنة لتحضير

جوابها وبعد التصديق عليه من المجلس بصير تقديمه للحضرة الخديوية بمعرفة من ينتدبهم لهذا الغرض من أعضائه

المادة ١٣ - لا يشتمل الجواب المذكور على التكلم في أى مسألة بوجهه قطعى ولا على أى رأى حصلت المداولة فيه

المادة ١٤ - ينتخب المجلس ثلاثة من أعضائه تعرض أسماؤهم على الجنب الخديوى فيعين أحدهم ليتولى رئاسة المجلس مدة الانتخاب أى خمسة أعوام بمقتضى أمر يصدر من حضرة

المادة ١٥ - ينتخب المجلس وكيلين لرئيسه ويعين للقلم كتابا بشرط أن يكون الوكيلان من أعضائه

المادة ١٦ - تحرر محاضر الجلسات بملاحظة قلم كتابة المجلس الذى يؤلف من الرئيس ومن الوكيلين ومن السكتاب

المادة ١٧ - اللغة الرسمية التى تستعمل فى المجلس هى اللغة العربية وتحرر المحاضر والمخصصات يكون بتلك اللغة

المادة ١٨ - للنظار حق الحضور فى المجلس وإبداء ما يرومون إبداءه فيه ولهم أيضاً أن يستنوبوا عنهم وكلاء من كبار الموظفين

المادة ١٩ - إذا قر قرار النواب على أن يستدعى للحضور بمجلسهم أحد النظار للاستيضاح منه عن مادة معينة فعلى الناظر أن يذهب إلى المجلس بنفسه أو يستنوب عنه أحد كبار الموظفين يوجب هما يسأل عنه

المادة ٢٠ - للنواب حق الملاحظة على متوظفى الحكومة جميعاً ولهم فى أثناء اجتماع المجلس أن يشعروا بواسطة رئيسه كلا من النظار بما يرون لزوم الإخبار عنه من تمد أو خلل أو قصور يقع فى أثناء تأدية الوظيفة من أحد موظفى الحكومة التابعين لنظارته

المادة ٢١ - النظار متكافلون فى المسئولية أمام مجلس النواب عن كل أمر يتقرر بمجلس النظار ويترتب عليه إخلال بالقوانين واللوائح المرمية للإجراء

المادة ٢٢ - كل من النظار مسئول عن الوجه المذكور بالبند السابق عن إجراءاته المتعلقة بوظيفته

المادة ٢٣ - إذا حصل خلاف بين مجلس النواب ومجلس النظار وأصر كل على رأيه بعد تكرار المخاربة وبيان الأسباب ولم تستنف النظارة فالحضرة الخديوية أن تأمر بفض

مجلس النواب وتجديد الانتخاب على شرط ان لا تتجاوز الفترة ثلاثة أشهر من تاريخ يوم الانقضاء إلى يوم الاجتماع ويجوز لأرباب الانتخاب أن ينتخبوا نفس النواب السابقين أو بعضهم

المادة ٢٤ - اذا صدق المجلس الثاني على رأى المجلس الأول الذى ترتب الخلاف عليه ينفذ الرأى المذكور قطعيا

المادة ٢٥ - مشروعات اللوائح والقوانين تعمل بمعرفة الحكومة ويقدمها للنظار لمجلس النواب لنظرها والبحث فيها وإعطاء القرار اللازم عنها ولا يكون المشروع قانونا معتبرا دستورا للعمل ما لم يقر فى مجلس النواب بندا فيندا ويقرر حكما حكما، ثم يجرى التصديق عليه من طرف الحضرة الخديوية ، وكل قانون يتلى ثلاث مرات بين كل مرة وأخرى خمسة عشر يوما ، وإذا كان القانون مستعجلا فيمكن تلاته مرة واحدة ويستغنى عن المرتين الآخرين بمقتضى قرار مخصوص يصدر من المجلس ، وإذا رآى لمجلس النواب سن قانون فيطاب ذلك بواسطة رئيسه من مجلس النظار ومتى وافقت عليه الحكومة فتعمل مشروعه وتقدمه لمجلس النواب على الوجه البين بهذا

المادة ٢٦ - مشروع كل لائحة أو قانون يمرض على المجلس بنظر فيه بمعرفة لجنة من أعضائه تنتخب لذلك ويجوز للجنة المذكورة أن تطلب من الحكومة إجراء بعض تغييرات فى المشروع الذى تكلفت بنظره ، وفى هذه الحال يرسل رئيس مجلس النواب إلى رئيس مجلس النظار المشروع والتغييرات المطلوب إجراؤها فيه قبل المذاكرة العمومية بمجلس النواب

المادة ٢٧ - إن لم تطلب اللجنة إجراء تغييرات فى المشروع المحال عليها أو طلبت ولم توافقها الحكومة على ذلك فيقدم النص الأصيل من مشروع القانون لمجلس النواب للمداولة فيه ، أما إذا صدقت الحكومة على تلك التغييرات فيقدم للمجلس النص الأصيل مع التغييرات التى حصلت فيه للمناقشة فيها ، وفى حالة ما إذا كانت التغييرات ما صار قبولها من الحكومة فليجئ أن تبين رأيا للمجلس وتقدم له ملحوظاتها

المادة ٢٨ - عند تقديم المشروع للمجلس من طرف اللجنة يجوز للمجلس قبوله أو رفضه ويسوغ له أيضا إحالته ثانية على اللجنة للنظر فيه

المادة ٢٩ - على رئيس مجلس النواب أن يرسل إلى رئيس مجلس النظار اللوائح والقوانين التى يصدق المجلس عليها

المادة ٣٠ - لا يجوز ربط أموال جديدة أو رسوم أو عوائد على منقولات أو عقارات أو ويركو في الحكومة المصرية إلا بمقتضى قانون يصدق عليه من مجلس النواب ، وعلى ذلك لا يجوز بأى وجه كان وبأية صفة كانت تحصيل عوائد جديدة وكل جهة من جهات الحكومة أصرت بتحصيل شيء من ذلك وكل مستخدم حرر كشوفات أو تعريفات عنها وكل شخص باشر تحصيلها بدون قانون مصدق عليه من مجلس النواب يحاكم كمتخلس وترد الحقوق لأربابها

المادة ٣١ - ميزانية مصروفات وإيرادات الحكومة السنوية تقدم لمجلس النواب سنوياً لغاية الخامس من شهر نوفمبر بالأكثر

المادة ٣٢ - تقدم المجلس ميزانية عموم الإيرادات مع كشوفات عن كل نوع من أنواعها

المادة ٣٣ - تنقسم ميزانية المصروفات إلى أقسام متعددة يختص كل قسم منها بنظارة ، ثم يشتمل كل قسم على أبواب وفصول بقدر عدد جهات الادارة العمومية بتلك النظارة

المادة ٣٤ - لا يجوز للمجلس أن ينظر في دفعيات الوريكو المقرر للاستانة أو الدين العمومى أو فيما التزمت به الحكومة فى أمر الدين بناء على لائحة التصفية أو الماهدات التى حصلت بينها وبين الحكومات الأجنبية

المادة ٣٥ - ترسل الميزانية إلى مجلس النواب فينظرها ويبحث فيها ( بمراعاة البند السابق ) ويمين لها لجنة من أعضائه مساوية بالمدد والرأى لأعضاء مجلس النظار ورئيسه لينظروا جميعاً فى الميزانية ويقرروا بالاتفاق أو بالأكثرية

المادة ٣٦ - إذا وقع الخلاف بين لجنة النواب ومجلس النظار وتساوى العدد فيه فالميزانية تعود إلى مجلس النواب فان أيد رأى مجلس النظار وجب تنفيذه وإن أثبت رأى لجنته فيكون العمل بمقتضى المادة ٢٣ و٢٤ من هذه اللائحة ، وأما ما حصل فيه الخلاف من الميزانية فإذا كان مقرراً فى ميزانية السنة السابقة ولم يكن مخصصاً لأعمال جديدة مثل أشغال عمومية وغيرها فينفذ مؤقتاً إلى أن يمدد المجلس الثانى بمقتضى المادة ٢٣

المادة ٣٧ - إذا أيد المجلس الثانى رأى المجلس الأول فى أمر الميزانية وجب تنفيذ الرأى المذكور قطعياً كما فى المادة ٢٣

المادة ٣٨ - كل عهد أو شرط أو التزام يراد عقده بين الحكومة وغيرها لا يكون نهائياً إلا بعد الإقرار عليه من مجلس النواب ما لم يكن على أمر مبلشه وارد فى ميزانية عامة

المقررة بهذا المجلس ، وأية مقابلة عن أشغال عمومية خارجة عن الميزانية أو مبيع شيء من أملاك الحكومة أو إعطاء أرض بدون مقابل أو امتياز لأحد لا تكون نهائية إلا بعد الاقرار عليها من مجلس النواب أيضا

المادة ٣٩ — يجوز لكل مصري أن يقدم للمجلس عريضة ويحال النظر في هذه العريضة على لجنة ينتخبها المجلس وبناء على ما يوجب منها يحكم المجلس بقبول أو رفض العريضة وما يحكم بقبوله يحال على الناظر المختص به ذلك

المادة ٤٠ — كل عرض يختص بمقوق أو صوالح شخصية يرفض متى كان من خصائص الحاكم المدنية أو الإدارية أو كان لم يسبق تقديمه لجهة الإدارة المختصة به

المادة ٤١ — إذا طرأت ضرورة مهمة تستلزم المبادرة إلى الأخذ بأسباب الاحتياط لوقاية الحكومة من خطر أو المحافظة على الأمن العمومي وكان مجلس النواب غير منمقد وكانت الاحتياطات المرغوب اتخاذها داخلية بخصائصه ولم يسم الوقت اجتهاده جاز لمجلس النظار لإجراء ما يلزم اجراؤه على مسؤوليته مع التصديق على ذلك من الحضرة الخديوية ، ولدى انعقاد مجلس النواب يقدم الأمر إليه ليرى رأيه فيه

المادة ٤٢ — لا يجوز لأي شخص أن يعرض لمجلس النواب مسألة ما أو يتناقش فيها أو يشترك في المداولة إلا أن كان من أعضائه أو من النظار أو ممن كان حاضرا معهم أو نائبا عنهم

المادة ٤٣ — يكون إعطاء الآراء في المجلس بواسطة رفع اليد أو النداء بالإسم أو وضع الآراء في صندوق

المادة ٤٤ — لا يجوز إعطاء الآراء بالنداء بالإسم إلا إذا طلب ذلك عشرة من أعضاء المجلس بالأقل ، وعلى كل حال فالرأي فيما نص عليه بالسادة السابعة والأربعين يكون دائما بالنداء بالإسم

المادة ٤٥ — انتخاب الثلاثة الأعضاء الذين يمين منهم رئيس المجلس وكذا انتخاب الوكيلين والكتاب الأول والثاني يكون دائما بوضع الآراء في صندوق

المادة ٤٦ — لا تكون المداولة بالمجلس صحيحة إلا إذا كان حاضرا فيه ثلثا أعضائه بالأقل وإلا كانت المداولة لاغية ويكون صدور القرارات بالأغلبية المطلقة

المادة ٤٧ — كل قرار يترتب عليه مسئولية النظار لا يجوز صدوره إلا بالأغلبية المتوفرة فيها ثلاثة أرباع النواب الحاضرين بالجلسة

- المادة ٤٨ — لا يسوغ لأحد من النواب أن يستقيل عنه غيره لإبداء رأيه
- المادة ٤٩ — على مجلس النواب أن يحرر لأئحة إجراءاته الداخلية وتكون تلك اللائحة نافذة الحكم بمقتضى أمر يصدر من الحضرة الخديوية
- المادة ٥٠ — المجلس الحق أن يمدل هذه اللائحة الأساسية بالاتفاق مع مجلس النظار
- المادة ٥١ — إذا أغمض معنى بند أو عبارة من هذه اللائحة فيكون تفسيره باتحاد مجلس النواب مع مجلس النظار
- المادة ٥٢ — كل أحكام القوانين والأوامر واللوائح والمادات المخالفة لهذه اللائحة لا يعمل بها بل تكون لاغية
- المادة ٥٣ — على نظارنا تنفيذ هذه اللائحة كل فيما يخصه
- « صدر بمرأى الإجميلية في ١٨ ربيع الأول سنة ١٢٩٩ — ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ »

محمد شريف باشا

مؤسس النظام الدستوري في مصر

( ١٨٢٦ — ١٨٨٧ )

إن الحديث عن دستور سنة ١٨٧٩ و ١٨٨٢ يستقيم الكلام عن محمد شريف باشا ، فإنه يعد بحق مؤسس النظام الدستوري في مصر

سيظل اسم شريف باشا مذكوراً مدى الدهر في سجل الحركة القومية ، وذلك لموقفه المشهود في شأن السودان ، واحتجاجة العمل على سلخه عن مصر ، ومسألة السودان نقطة حساسة في المسألة المصرية ، لأنها مسألة الحياة لمصر ، فلا غرو أن يذكر المصريون دواماً موقف شريف باشا فيها ، فإنه موقف مشرف ، يكفي وحده لتخليد اسم صاحبه وتمجيد

كان هذا الموقف آخر مواقف شريف باشا ، إذ ختم به حياته السياسية ، وهو وإن كان أعظم موافقه شأنًا ، وأبقاها على الزمن أثرًا ، فإن حياته حافلة بالمواقف الجليلة ، وحسبك أن اسمه اقترن بثلاثة أدوار للحركة القومية ، كان فيها مناط رجاء الأمة وموضع ثقها ، وعمل فيها جميعاً بتراهة وإخلاص

الدور الأول ، دور النهضة السياسية والوطنية التي ظهرت في عصر اسماعيل ، فقد كان شريف باشا الزعيم الوطني والسياسي الذي اتجهت إليه أنظار الأحرار لتأليف « الوزارة الوطنية »



خالية من العنصر الأوروبي ، قائمة على مبدأ المسؤولية الوزارية أمام مجلس شورى النواب ، وعلى يده تقرر هذا المبدأ الذى يعد قوام النظام الدستورى ، كما تقدم بيانه



محمد شريف باشا

وزير السودان

ومؤسس النظام الدستورى فى مصر

والدور الثانى : دور الثورة المرابية ، وله فيها المقام المحمود ، والرأى الصائب ، والنظر الصادق ، إذ كان على يده إجابة مطالب المراهبين الأولى : وهى المطالب الدستورية السليمة ، وألف الوزارة التى تم فى عهدها تأليف مجلس النواب سنة ١٨٨١ وتخويله سلطة المجالس النيابية الحديثة

ولما وقع الاحتلال الانجليزى سنة ١٨٨٢ اقترن اسمه بدور ثالث من أدوار الحركة الوطنية ونمى به المقاومة الأهلية التى اعترضت السياسة الاستعمارية الانجليزية ، وذلك باستماتته المشرفة التى قدمها اعتراضاً على سلخ السودان عن مصر ، وعلى تدخل الانجليز فى سلطة الحكومة المصرية

فترى من هذا البيان الوجيز أن شخصية شريف باشا اقترنت بأدوار ثلاثة ، من أعظم أدوار الحركة القومية شأنًا ، وله في كل منها مواقف جليلة ، هذا إلى أنه تولى رئاسة الوزارة أربع مرات ، في أوقات عصيبة ، وظروف دقيقة ، فجعل منهجه في كل مرة تحقيق آمال الأمة ، وحل المضلات التي تواجهها البلاد ، فهو من الأفاضل الذين ينظرون إلى الوزارة على أنها وسيلة لا غاية ، ولم يكن من أولئك الذين يحرصون على المناصب ، ولو ضحوا في سبيلها حقوق مصر وكرامتها ، بل كان يضحى بالوزارة استمساكا بالحق والكرامة والمبدأ

وتمتاز شخصية شريف باشا بمزايا عديدة ، أولها كفاءته العلمية والسياسية ، ووفرة نصيبه من الثقافة الغربية ، واقتباسه الأساليب الحديثة الزاكية في حياته وأحاديثه وآرائه ، بحيث نال احترام كل من حادثوه أو اتصلوا به من رجال السياسة الأوروبيين ، فهو يعد حقا من رجال الدولة المتأخرين ، الذين يضارعون رجالات أوروبا الأفاضل في المكانة والكفاءة ، والميزة الثانية إخلاصه لمصر ، فإنه لم يكن يطمع في المناصب ، ولا جعلها قبلته ومطمح آماله ، بل كانت المناصب نسي إلىه ، ويرجى منه تقبلها ، لمواهبه وصفاته البارزة ، وقد عرضت عليه رئاسة الوزارة في عهود مختلفة ، فكان يتقبلها على أن يضع لنفسه خطة سياسية وطنية ، يسير عليها ويميل على تحقيقها جهد ما يستطيع ، وإذا لم يتحقق برنامجه بادر إلى الاستقالة من الوزارة ، زاهداً فيها ، غير آسف عليها ، ولعل هذه الخطة الوطنية يرجع جانب كبير منها إلى ما انصف به من الكرامة والشم ، وما تحلى به من العفة والزاهة ، فإت هذه الصفات جعلته يأبى أن يتخذ المناصب وسيلة للمنفعة والجاه ، وكان يزد فيها إذا آلس منها أمهانا لكرامته ، وإنك لتلمح في شخصيته شعور الكرامة والشم ، وهو بعد وزير للعثمانية والخارجية سنة ١٨٧٨ ، حين وقع الخلاف بينه وبين لجنة التحقيق الأوروبية ، فقد اسدعته اللجنة لسماح أقواله ، فرفض بإباء أن يطأطئ الرأس أمام جبروتها ، وامتنع عن الثول بين يديها ، وآثر الاستقالة من منصبه احتفاظا بكرامته ، وكرامة المنصب الذي يشغله ولما نظمت إليه أنظار الأحرار ليؤلف الوزارة سنة ١٨٧٩ قبل هذه المهمة ، واتخذ لنفسه برنامجا جليلا واضحا ، وهو تقرير النظام الدستوري أساسا للحكم ، وإنفاذ البلاد من طغيان النفوذ الأجنبي ، وقد بقيت وزارته إلى أن خلع الخديو اسماعيل ، وتولى توفيق باشا منصب الخديوية ، فقدم استعفاه من الوزارة ، فدعاه الخديو إلى تأليف الوزارة الجديدة فألفها ، وسكنها لم تدم طويلا لأن نزعة الدستورية لم تكن لترضى الخديو توفيق ، فاستعفى ثانية من الرئاسة ، وخلفه الخديو توفيق باشا ذاته ، ثم رياض باشا ، إلى أن قامت الحركة العربية ،

فانجبت إليه الأنظار من جديد لتأليف الوزارة ، وتحقيق آمال الأمة ، فلبى نداء الوطن ، وألف وزارة فايتها تأليف مجلس نيابي كامل السلطة ، فكان برنامجها في هذه الوزارة هو ذات البرنامج الذي وضعه لوزارته الأولى في عهد اسماعيل ، ولما اختلف والعرايين ، لم يقبل مسيرتهم فيما رآه خطأ ، واستقال وبقي في عزله إلى أن وقع الاحتلال الإنجليزي ، ثم دعى إلى تأليف الوزارة لإيقاظ الموقف ، فلبى دعوة الخديو توفيق ، وتولى الرئاسة واضطلع بها في ظروف حرجية ، إلى أن وقع التصادم بينه وبين الاحتلال في مسألة السودان ، وتدخل الإنجليز في شؤون الحكومة ، فاستقال احتجاجاً على عدوان السياسة الإنجليزية

فمن هذه النظرة المعجلى يتبين لك أنه كان يتولى الوزارات على أساس قومي ، ويرسم لنفسه برنامجاً يقتيد فيه بمقصد شريف ، ويعمل على تنفيذه مستمسكاً بالكرامة والشهم والإباء ، حريصاً على حقوق البلاد ، فلا غرو إذ كان يسبغ على الوزارة كلها نولها ثوباً من المظلمة والجلال

وإلى جانب إخلاصه وكفائه السياسية كان يمتاز بقوة شخصيته ، لا حيال السلطة غسب ، بل إزاء أهواء الجماهير ، فإذا رآها حادت عن جادة الصواب لا يسارها في خطتها استبها لحسن الأحذوثة ، ولا ينثنى أمامها ، بل يثبت في موقفه ، ويستمسك بوجهة نظره ، وهذه الناحية تطالملك بمبلغ إخلاصه ، ومتانة أخلاقه ، وقوة يقينه ، وهي لعمري صفات نادرة ، فقليل من رجال السياسة من لا تستهويهم ميول الجماهير ولا تستدرجهم إلى مسيرتها رغم اعتقادهم بخطئها

هذه هي الزايات التي اجتمعت في شريف باشا ، وهي لعمري جذيرة بأن تجعله من عظماء مصر الخالدين

### نشأته

إن نشأة المرء لها بلا مرأ دخل كبير في مصيره ، فالوراثة ، والبيئة ، والتربية الأولى ، والمصر السياسي ، والاجتماعي ، تؤثر في شخصية الإنسان ، وتوجهه الوجهه الأولى في الحياة ، هذه العوامل لها الأثر الأول في شخصية المرء ، فإنها تطبعه بطابع يبق في الغالب على مر سنين ، ويرتسم أثره في أخلاقه ، وميوله واستعداداته ، وعقائده وآرائه ، وأعماله وأطواره في الحياة

فما هي إذن نشأة شريف باشا التي تألفت منها العناصر الأولى لشخصيته ؟

ولد المترجم بالقاهرة في شهر نوفمبر سنة ١٨٢٦<sup>(١)</sup> ، في المهمل الذي كان محمد علي باشا يعمل فيه لإنهاض مصر والأخذ بيدها لترقى إلى مصاف الدول المستقلة ، وكان مما وجه إليه همته نشر العلوم والثقافة في مصر ، وإعداد طائفة من شبابها لينالوا أكبر حظ من التعليم الحديث

في هذا المهمل ولد المترجم ، وكان أبوه محمد شريف افندي ، قاضي قضاة مصر في ذلك الحين ، ومعلوم أن قاضي القضاة كان يمين لمدة سنة أو سنتين ، فلما انقضت مدة شريف افندي عاد إلى الاستانة ، وعاد معه المترجم ، وسنه لا تتجاوز عدة أشهر ، وبعد انقضاء بضع سنوات عين أبوه قاضيا للحجاز ، فربح في طريقه إلى مقر منصبه ، وقابل محمد علي باشا ، فأكرم وفادته ، ورأى ابنه معه ، ففقرس فيه النجابة والذكاء ، ولا غرو فقد كان من أخص صفات محمد علي الفراسة وصدق النظر ، وصحة الحكم على الأشخاص ، فربح إلى أبيه أن يعهد إليه تعليمه وتثقيفه ، فقبل أبوه هذه المنحة شاكرًا ، وتركه في رعاية اهل مصر العظيم

دخل المترجم مدرسة الخانكة ، وهي المدرسة الحربية التي انشئت سنة ١٨٢٦ بأمر محمد علي ، وكان من تلاميذها بعض أنجاله وأحفاده ، ولما أتم شريف دراسته في تلك المدرسة انتظم سنة ١٨٤٤ في سلك البعثة الخامسة من البعثات العلمية التي أرسلها محمد علي إلى أوروبا ، وهي البعثة التي كان بها من أنجال محمد علي الأميران حسين وعبد الحليم ، ومن أحفاده اسماعيل (الخديو) وأحمد رفعت ، ومن نوابغها علي مبارك (باشا) وغيره ، فتخصص المترجم في الفنون الحربية بمدرسة سان سير Saint Cyr التي ذاعت شهرتها في التعليم الحربي العالي ، فتمقدم فيها ووصل إلى أعلى فرقها ، ثم انتقل إلى مدرسة تطبيق العلوم الحربية فظل بها سنتين ، والتحق بالجيش الفرنسي ليؤدي مدة التمرين ، كما تقتضي به النظم العسكرية ، ونال رتبة (بوزباشي أركان حرب) ، فوصل في العلوم الحربية وفنونها إلى أرقى مراتبها . ولما تولى عباس الأول الحكم أمر باسترجاع أعضاء البعثة العلمية بفرنسا ، فعاد المترجم إلى مصر سنة ١٨٤٩ والتحق بالجيش المصري بمثل الرتبة التي نالها في الجيش الفرنسي

### اتصاله بالجنرال سليمان باشا الفرنساوي

كان القائد سليمان باشا الفرنساوي (السكرولونيل سيف) قائداً دائماً للجيش المصري في

(١) كما جاء في ترجمته بالوقائع المصرية بالعدد الصادر في ٢٧ أبريل سنة ١٨٨٧

عهد عباس ، ومن حسن توفيق المترجم أن اختاره ذلك القائد الكبير ضمن ياورانه ، ولعله تعرف فيه صفات النبيل والتهذيب والشيم الكريمة التي أخذها عن محمد شريف افندى أبيه ، علاوة على تربيته وأساليبه ، وثقافته المصرية التي اكتسبها في فرنسا ، ومن هنا نشأت صلات الود بينها ، حتى زوجها بكرمته

ولم يلق المترجم في عهد عباس تقدماً ورعاية ، على الرغم من مساعدة سليمان باشا بإياه ، ورغبته في ترقية ، ففكر في ترك منصبه في العسكرية ، وجملة الأمير عبد الحليم سكرتيراً له في دائرته سنة ١٨٥٣ ، وبقي يشغل هذه الوظيفة إلى وفاة عباس

#### في عهد سعيد

ولما تولى سعيد عطف على المترجم ، إذ عرف فيه الكفاءة والنبيل ، فأعاده إلى السلك العسكري ، ورفاه إلى رتبة أميرالاي الحرس الخصوصي ، وبقي سنتين مشمولاً بعطف سعيد ورعايته ، إلى أن رفاه إلى رتبة لواء ( باشا ) ، وولاه قيادة أحد ألایات المشاة ، وألای الحرس الخصوصي ، ولم يمض عام على هذه الترقية حتى تزوج سنة ١٨٥٦ بكريمة الجنرال سليمان باشا ، ومن هنا سماه العامة شريف باشا الفرنسي ، إشارة إلى اتصاله بصهره سليمان باشا الفرنسي ، ثم ارتقى إلى رتبة فريق ، وكانت منزلته الأدبية تزداد سمواً ، لما انصف به من التعفف والإيثار ، والزهادة والاستقامة

#### انتقاله إلى المناصب السياسية

كان شريف باشا إلى ذلك العهد مندمجاً في السلك العسكري ، ثم فكر سعيد في أن يعهد إليه بالمناصب السياسية والمدنية ، فجعله وزيراً للخارجية سنة ١٨٥٧ ، ومن ذلك الحين بدأت شخصيته تظهر في الأفق السياسي ، وتسترعى الأنظار ، فقد جمع بين الكفاءة ، وكرم الخصال ، وعفة النفس ، إلى إدراك حظ كبير من العلوم الحديثة ، وأساليب الحياة الأوروبية ، مما جعله لا يقل عن مستوى رجال السياسة في أوروبا ، ومنذ تولى وزارة الخارجية اقترنت شخصيته بمعظم الحوادث السياسية البارزة التي وقعت في مصر على عهد سعيد واسماعيل وتوفيق ، وكان له في أكثرها رأى معدود ، وعمل مدوح ، وظل زهاء ثلاثين سنة يتولى كبار المناصب ويتم على يده أهم التطورات السياسية في البلاد

#### في عهد اسماعيل

توفي سعيد باشا سنة ١٨٦٣ والمترجم وزير للخارجية ، فاحتفظ بمقامه ، بل زادت

منزلته في عهد إسماعيل ، إذ كان الخديو يقدر صفاته الممتازة منذ زامله في الدراسة ، فعهد إليه بوزارتي الداخلية والخارجية معاً ، ولما سافر إلى الاستانة في بوليه سنة ١٨٦٥ جعله « قائم مقاماً » عنه مدة غيبته ، وهو مركز رفيع لم ينله أحد من قبل من غير العائلة المالكة . وكان وزيراً للداخلية حينما أسس إسماعيل مجلس شورى النواب سنة ١٨٦٦ ، وصحبه في حفلة افتتاح المجلس كما تقدم بيانه ( ص ٨٤ ) ، وإذا علمت أن وزير الداخلية في ذلك الحين كان بمثابة أكبر وزير في الدولة ، كان لك أن تستنتج أن على يده تأسس ذلك المجلس الذي أسلفنا الكلام عنه ، وهذا يدل على ما فطر عليه المترجم من الميول نحو الشورى والدستور ، وفي سنة ١٨٦٨ عهد إليه الخديو برئاسة ( المجلس الخصوصي ) الذي كان بمنزلة مجلس الوزراء ، وظل إلى نهاية عهد إسماعيل يتولى كبرى المناصب

لم يشترك شريف باشا في مساوى الفروض التي استبدتها إسماعيل ، ولم يستغف من سياسة الهدن والإسراف التي اتبعها الخديو ؛ بل بقى نزيهاً لم تمتد يده إلى مال الدولة ، ولم يصب بمصالحها ، وتلك ميزة كبرى تدل على عفته وزاخرته ، غير أنه لم يقف من الخديو موقف المعارضة في تصرفاته المالية ، بل كان يقابلها بالسكوت والإغضاء ، وكان يمكن لثقل شريف باشا في مكانته ومركزه أن يسدى إلى إسماعيل النصيحة مقرونة بالحزم والشجاعة ، ويصبره بمواقب سياسته المالية وأخطارها على البلاد ، وعلى ذات الخديو ، ولكنه لم يفعل ، ولاندرى هل كان ذلك عن اعتقاد منه بأن ميل إسماعيل للحكم المطلق ، وأنفراذه بالرأى يجعله غير قابل للنصيحة ولو صدرت من رجل في مكانة شريف باشا ، أم أن شخصية شريف لم تكن من القوة بحيث يصارح إسماعيل بانتقاد سياسته المالية ، ومهما يكن السبب ، فإن هذه نقطة ضعف في تاريخ شريف باشا

على أن موقفه حينما بدأ التدخل الأجنبي في شؤون مصر ، كان موقفاً مشرفاً ، فإنه من جهة ، كان يكره التدخل الأوروبى ، وبأبى أن يكون أداة ذلول له ، ومن ناحية أخرى كان يؤمن بالشورى والدستور ، ولا يؤيد استبداد الخديو ، ومن هنا جاءت ميوله الدستورية التي لازمتها في عهد إسماعيل ، ثم في عهد توفيق ، ولم يحذ عنها حتى وفاته

ظهرت فيه هذه المزاجية حينما نزل إسماعيل على إرادة الدول ، وألف لجنة التحقيق الأوروبية سنة ١٨٧٨ ، وأباح لها التفتيش عن أحوال الحكومة المالية ، فظهرت اللجنة بمظهر الهيئة المسيطرة على الإدارة المصرية ، وكان شريف باشا وقتئذ وزيراً للحقانية والخارجية ، فاستدعته اللجنة أمامها لكي تسمع أقواله ، ولكنه رفض أن يقف هذا الموقف المهين ،

ووقعت لذلك أزمة أدت إلى استقالته من الوزارة ، فكانت هذه أولى استقالات شريف باشا السياسية التي أقدم عليها دفاعا عن مصالح البلاد وحقوقها وقد رفعت هذه الاستقالة من مكانة المترجم ، وأخذت أنظار الأحرار تنجبه إليه كزعيم مخلص جرى بيقف في وجه التدخل الأجنبي ، وبحفظ بحقوق البلاد وكرامتها ، فلا جرم أن اتفق الأحرار على اختياره لرئاسة « الوزارة الوطنية » كما يئنا ذلك في سياق الحديث ، فاستجاب الخديو اسماعيل إلى مطالب الأحرار ودعا شريف باشا إلى تأليف الوزارة على أساس اللامعة الوطنية ، فأنفها في ابريل سنة ١٨٧٩ ، كما تقدم بيانه ، وأقصى الوزيرين الأوروبيين اللذين كانا يتوليان المالية والأشغال في عهد نوبار وتوفيق ، وأقر مبدأ المسؤولية الوزارية أمام مجلس شورى النواب ، فأقام البناء الأساسي في صرح الدستور .

فعلى يد شريف باشا قام النظام الدستوري في مصر ، ففي عهد وزارته للداخلية سنة ١٨٩٦ أنشئ مجلس شورى النواب ، وفي عهد رأسته للوزارة سنة ١٨٧٩ كملت سلطة المجلس بتقرير مبدأ المسؤولية الوزارية أمامه ، وفي وزارته الثالثة سنة ١٨٨١ أنشئ مجلس النواب على غرار المجالس النيابية الحديثة ، فلا غرو أن يعد شريف باشا بحق مؤسس النظام الدستوري في مصر

### شريف باشا والثورة العراقية<sup>(١)</sup>

كان شريف باشا رئيساً للوزارة ، حينما خُلع اسماعيل ، فاستقال من الرئاسة عقب ولاية توفيق باشا اتباعاً للمادة المألوفة عند تغيير ولي الأمر ، وعهد إليه الخديو توفيق تأليف الوزارة فأنفها<sup>(٢)</sup> ، وكانت ثمانية الوزارات التي رأسها ، ولسكن الخديو لم يكن في خاصة نفسه يميل إلى شريف لمبادئه الدستورية ، وكان يبنى أن يقلد الرئاسة وزيراً معروفاً بكراميته لتلك المبادئ فوجد في رياض باشا ذلك الرجل ، ومعروف عن رياض أنه من دعاة الحكم الطاق

لم يكن الخديو توفيق ليرضى عن نزعة شريف الدستورية ، ولم يكن ابقاؤه إياه في الوزارة عند ولايته العرش إلا لتمر الأيام الأولى من حكمه في هدوء وطمأنينة ، فلما انقضت تلك الفترة ، بدا على توفيق أنه لا يرغب في بقاء شريف باشا ، وظهر الخلاف بينهما على

---

(١) أوجزنا القول فيما يلي من هذا البحث وستمود إليه مفصلاً بمشية الله في كتابنا الآتي ( الثورة العراقية والاحتلال الإنجليزي )

(٢) أعضاؤها هم اسماعيل باشا أيوب المالية ، وعلى غالب باشا الحرية ، ومحمود سامي باشا البارودي المعارف والأوقاف ، ومصطفى فهمي باشا الأشغال ، ومراد باشا حلمي للأوقاف . واحتفظ شريف باشا بالداخلية والخارجية

نظام الحكم ، فإن شريف طلب إلى الخديو تشكيل مجلس النواب ، فرفض طلبه ، فاستقالت الوزارة في أغسطس سنة ١٨٧٩ ، وكان الوزراء قد تماهدوا ورئيسهم على أنه إذا لم يجب طلبهم فالوزارة تستقيل ولا يقبل أعضاؤها الاشتراك في وزارة أخرى تتألف على غير هذا الأساس ، وقد بر الوزراء بمهدهم ، ما عدا محمود ساي باشا البارودي ومصطفى فهمى باشا ، فانهما رضيا بالاشتراك في الوزارة التي تولى الخديو رياستها ، ثم في وزارة رياض باشا ، وذلك أنه لما استقال شريف باشا ألف الخديو وزارة من غير رئيس وناط بنفسه رأسها ، وكانت هذه بدعة في نظام الحكم ورجوعا به إلى الوراء ، لأن القاعدة المتبعة منذ تأليف مجلس النظار في أغسطس سنة ١٨٧٨ أن يكون للوزارة رئيس يتولى اختيار أعضائها وبرأس جلسات (مجلس النظار) ، فتشكيل الوزارة الجديدة من غير رئيس كان يشعر بمحول الخديو الاستبدادية ورغبته في الرجوع إلى طريقة اسماعيل القديمة من تعيينه وزراء لا تتألف منهم هيئة مستقلة بل يكونون كسكرتيرين له

فالطريقة التي اتبناها توفيق باشا في ترؤسه للوزارة تمنعنا فكرة عن مبلغ كراهيته للشورى ، وتلقى ضوئاً على أسباب الحركة المعروفة بالثورة المرائية وتطوراتها ، فإن مسلكت الخديو توفيق باشا كان بلا مراعاة من أهم الأسباب التي دعت إلى قيام الجيش بحركته السياسية ، ووقوع الانقسام بين الخديو والشعب ، مما أدى إلى الاحتلال الإنجليزي ، ولو كان الخديو توفيق نصيراً للشورى ، لم الانقلاب الدستوري بسلام ، ولما نجحت الدسائس الإنجليزية في إفساد الحركة المرائية

وبذلك أيضاً على ميول توفيق الاستبدادية أنه بعد أن ألف وزارة من غير رئيس ، ثم فسكّر في العدول عن هذه البدعة والرجوع إلى النظام الذي تقرر في أغسطس سنة ١٨٧٨ ، همد إلى رياض باشا في سبتمبر سنة ١٨٧٩ تأليف الوزارة ، أى أنه اختار للرئاسة سياسياً معروفاً بتشيّعه للحكم المطلق ، وقد بقيت البلاد محرومة في عهد وزارته من الحياة النيابية مدة سنتين متواليتين ، لم يجتمع في خلالها مجلس يمثل الأمة ، ولا مجلس شورى النواب القديم الذي كان موجوداً من قبل ، إلى أن قامت الثورة المرائية ، وتحرك عرابي باشا على رأس الجند ، وساروا إلى ميدان عابدين يوم الجمعة ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ ، وكان أول مطلب لعرابي في ذلك اليوم الشهود عنزل وزارة رياض باشا ، وتشكيل مجلس النواب ، فاستقال رياض نزولاً على إرادة المرائيين



## الوزارة الدستورية وإنشاء مجلس النواب

كان طبيعياً بعد استقالة رياض باشا أن تنحى الأنظار إلى شريف باشا لتأليف الوزارة الجديدة التي تحقق مطالب الأمة ، فكما كان موضع ثقة الأحرار سنة ١٨٧٩ في تأليف الوزارة الوطنية على عهد اسماعيل ، كذلك تطلعت إليه أنظار العربيين سنة ١٨٨١ لرأس الوزارة القومية التي تنفذ البلاد من التدخل الأجنبي ، ويستقر على يدها النظام الدستوري في مصر ، وكاشفوا الخديو بهذه الرغبة بعد استقالة رياض باشا ، فأجاب الخديو طلبهم ، وكان شريف باشا وقتئذ بالإسكندرية ، فاستدعاه الخديو ، وعهد إليه تأليف الوزارة ، فتردد أياماً في قبول هذه المهمة ، إذ كان لا يرضى عن تدخل الجند في السياسة ، وما يقضى إليه من سقوط هيبة الحكومة ، وقيام الفوضى في البلاد

كان شريف ورياض يختلفان في النزعة ، فبينما رياض يقر التدخل الأجنبي والحكم الاستبدادي ، فإن شريف يكره الاثنين معاً ، ويرى وجوب إقامة الحكم الدستوري ، ووضع حد لتدخل الدول والأجانب في شؤون مصر ، ولكنه كان يريد الحكم الدستوري الصحيح ، ويرى أن تدخل الضباط في شؤون الحكم معناه نقل الاستبداد من يد الخديو إلى أيدي المصيبة العسكرية ، وهذا ليس من الدستور ولا من مصلحة البلاد في شيء ، فقفى بضعة أيام متردداً في قبول الرئاسة ، حتى واثقه العربيون أن لا يتدخل الجيش في شؤون الحكومة ، فألف الوزارة في اليوم الرابع عشر من شهر سبتمبر سنة ١٨٨١ ، وكانت هذه ثلاثة وزارات التي أنفها ، وتقلد الرئاسة والداخلية ، وعهد بالحرية إلى محمود باشا سامي البارودي ، لأنه كان موضع ثقة العربيين ، وأحد زعمائهم الطموحين إلى السلطة والجاه ، فاختاره شريف لهذه الوزارة لإجابة طلب العربيين ، أما بقية الوزراء فهم : حيدر باشا للعالية ، واسماعيل أيوب باشا للأشغال ، ومصطفى فهمي باشا للخارجية ، وعبد رزق باشا للمعارف والأوقاف ، والعلامة قدرى باشا للحقانية

كان شريف باشا يمثل الناحية المعتدلة من الثورة العربية ، ولو بقيت الثورة مناصرة له ، مستمعة لنصائحه ، لسارت في طريق الحكمة والسداد ، ولأمنت البلاد شر الاحتلال ، ولكن الثورة ركبت متن الشطط من يوم أن انفصلت عن شريف باشا أو انفصل هو عنها ، فقامرت بالبلاد ومستقبلها وعرضت استقلالها للخطر

تمد وزارة شريف باشا الثالثة « وزارة الأمة »<sup>(١)</sup> ، فقد تم تأليفها برغبة زعماء البلاد

(١) اختارنا هنا التعبير تمييزاً لها عن وزارة محمود باشا سامي البارودي التي تسمى « وزارة الثورة »

وأعيانها ، وقد حقق شريف باشا الثقة التي أولتها الأمة إياه ، واضطلع بالمهمة التي ألقها الثورة على عاتقه ، وأول ما رسمه من الخطط الحكيمة لإعادة النظام إلى الجيش ، فإن الثورة العرابية بوصف كونها ثورة عسكرية كادت تخرج الجيش عن مهمته الأصلية ، وهي حفظ النظام ، وتجعله أداة سياسية للسيطرة والحكم ، وهنا وجه الخطر ، إذ تقع الحكومة فريسة الفوضى ، ويممها التخلل والفتن ، فلما تقلد شريف الرأسة وذهب زعماء الثورة من الضباط وعلى رأسهم عرابي ليشاركوه على قبوله الوزارة في تلك الأوقات المصيبة ، اغتنم هذه الفرصة لينبهم إلى وجوب اعتماد الجيش من التدخل في السياسة ، فأجاب على كلمة الشكر التي سمعها منهم بقوله :

« في علمكم ما قاله الأقدمون : آفة الرأسة ضعف السياسة ، ولا حكومة إلا بقوة ، ولا قوة إلا بانقياد الجنود انقياداً تاماً ، وامتنأهم امتثالاً مطلقاً

« كل حكومة عليها فرائض وواجبات ، من أهمها صيانة الوطن ، وحفظ الأمن العمومي فيه ، وهذا وذاك لا يتأتيان إلا بإطاعة رجالها العسكريين ، فترددى أولاً في قبول الرئاسة ، ما كان إلا تجافياً من تأسيس حكومة غير قوية تخيب بها الآمال ، ويزيد معها الإشكال ، فأكون عرضة للعلامة بين إخواني في الوطن ، وبين الأجانب ، وحيث أغائتنا الألفاظ الإلهية ، وحصل عندي اليقين بانقيادكم ، فقد زال الاضطراب من القلوب ، ورتبت الهيئة الجديدة ، من رجال ذوى عفة واستقامة ، فأوصيكم بملاحظة الدقة في الضبط والربط لأنهما من أخص شؤون العسكرية ، وأساس قواها ، واعرفوا أنكم مقلدون أشرف وظيفه وطنية ، فقوموا بأداء واجباتها الشريفة ، وعلى القيام بأداء كل ما يزيدكم نفراً وسؤدداً ، وفقنا الله وإياكم »

فهذه الخطبة على إيجازها جمعت أسمى ما يقوله زعيم سياسي صائب الرأي ، بعيد النظر ، في الظروف التي تألفت فيها وزارته ، فلم يكن خافياً أن الدول الاستعمارية كانت تتطلع إلى الثورة العرابية لتتخذ منها ذريعة للتدخل في شؤون البلاد ، ولم يكن يخفى أن زعماء الثورة من الضباط قد داخلهم شيء كبير من الزهو والخيلاء ، إذ كانوا قوام الحركة ، وبفضلهم سقطت وزارة رياض باشا البغيضة إلى الرأي العام ، وتألفت وزارة شريف باشا المرجوة من الأمة ، فلو لم يكن شريف عظيم النفس قوى الشخصية لجعل خطبته تعليقاً لضباط الجيش ، اكتساباً لثقتهم وتأييدهم ، ولكنه على العكس خاطبهم بلهجة الناصح الأمين ، ودعاهم إلى التزام حدود واجباتهم ، وهي الطاعة والنظام والدود عن الوطن ، ولم يكن مثل شريف

ليقبل أن يكون أداة في يد الجيش وزعمائه ، لأنه لم يقصد من تأليف الوزارة مجدداً أو سلطة ، فقد عرف عنه التمتع والزهادة في كل أدوار حياته ، وشهد له ماضيه بأنه لا يحرص على المنصب ، وأنه يزهد فيها إذا رآها تخالف مبادئه وكرامته ، ولقد كان من الوجهة الدستورية أسبق في الكشف للدستور من المرابيين ، فقد أسلفنا أن على يده تطور النظام الدستوري لمجلس شوري النواب ، إذ تألفت وزارته الأولى على قاعدة تقرير مبدأ المسؤولية الوزارية أمام المجلس ، فعمله سنة ١٨٨١ ، كان استثنافاً لجهاده سنة ١٨٧٩ ، قبل أن تظهر الدعوة العربية بثلاث سنين

ولقد برز شريف باشا بوعده في تحقيق مطالب الأمة ، وأهمها تأليف مجلس نيابي كامل السلطة ، على مثال المجالس النيابية الأوروبية ، فرفع إلى الخديو توفيق باشا في ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١ تقريراً بإجابة مطالب الأمة في هذا الصدد ، واتبع في تحقيقه خطة تدل على الحكمة وسداد الرأي ، ذلك أنه دعا إلى إجراء انتخابات عامة ، طبقاً للأئحة مجلس شوري النواب القديم المؤسس في عهد اسماعيل على أن تعرض الوزارة على المجلس المنتخب التعديلات التي ترى إدخالها على نظام المجلس ليقرر ما يراه من التعديل في نظامه حتى ينهض إلى مستوى المجالس النيابية الصحيحة ، أي أنه دعا إلى انتخاب مجلس شوري النواب على أن يكون (جمعية تأسيسية) لوضع الدستور الجديد

وقد تم الانتخاب ، وافتتح الخديو مجلس شوري النواب في ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ وأخذ المجلس بتولى أعماله ، وفي اليوم الثاني من شهر يناير سنة ١٨٨٢ عرض عليه شريف باشا مشروع القانون الأساسي للمجلس النيابي ، كي يبيحه المجلس ، ويقرر ما يراه فيه ، وقد حوى القواعد الرئيسية للنظم الدستورية الحديثة ، كتقرير مسؤولية الوزارة أمام مجلس النواب ، ونحوه على تقرير الميزانية ، والرقابة على أعمال الحكومة ، والالتزام بعدم فرض أي ضريبة أو إصدار أي قانون أو لأئحة إلا بعد تصديق مجلس النواب

ولما عرض شريف باشا مشروع القانون الأساسي على المجلس أتى خطبة إضافية ذكر فيها أنه في وضع هذا المشروع إنما ينفذ الخطة التي رآها منذ ثلاث سنوات في عهد اسماعيل ، وإلى ذلك يشير في خطبته بقوله :

« حضراتكم تعلمون أنه منذ ثلاث سنوات تراءى لي أن الطريقة الوحيدة خلاص البلاد من الورطات التي كانت محيطة بها هي توسيع نطاق الشورى ، واشتراك رأى نواب الأهالي مع الحكومة في نظر كل أمر مهم تمود منه المنفعة ، وكنت قد قدمت مشروعاً لمجلس

النواب ، الذى كان موجودا وقتئذ ، وهو أجرى فيه تغييرات لم يتيسر للحكومة النظر فيها ، ثم طرأت حوادث سياسية ومالية ليست خافية عليكم ( يقصد خلع اسماعيل ومشكلة الديون ) ترتب عليها تمويق إتمام المشروع ، والحمد لله قد زالت الموانق »

ثم ذكر رأيه فى القانون الأساسى القديم لمجلس شورى النواب ، وأنه لا يلائم حالة البلاد ، وأن هذا ما دعاه إلى وضع المشروع الجديد ( وهو مقتبس من دستور سنة ١٨٧٩ ) ، وألح إلى أنه كان هناك رأى بدمد إطلاق سلطة المجلس طفرة واحدة ، ولكن ثقته بكفاءة النواب جعلته يعمل إلى تحويل المجلس سلطته التامة ، مع احترام تمهيدات الحكومة السالية المترتبة على اتفاقاتها مع الدول ، أو على قانون التصفية ، مؤملا مع الزمن أن تتخلص البلاد من قيود هذه الاتفاقات ، قال فى هذا الصدد :

« ولما كانت لأئمة النواب التى اجتمعت على مقتضاها لا تلائم أفكارنا جميعا ، كما أوضحت ذلك منذ ثلاث سنوات ، وكررت بالمروض الذى رفعت أخيرا للسدة الخديوية عن طلب اجتماع مجلسكم هذا ، فقد اشتغلت مع رفقاءى بتحضير لأئمة<sup>(١)</sup> موافقة لمقاصد العموم ، وقد تمت ، وهما أنا الآن أقدمها لحضراتكم للنظر فيها ، ومع كون هذه أول مرة اجتمع فيها مجلس نواب حر ، وكان يلزم أن السلطة التى تعطى له لا تكون مطلقة بالسكامة حتى يحكم المستقبل بإطلاقها بالتدريج شيئا فشيئا ، لكن حيث أن مقصدنا جميعا واحد ، وهو خير البلاد ، والحكومة معتقدة بكفاءة النواب وعلمهم بحقوقهم وواجباتهم ومحبتهم للوطن ، فقد أعطت لكم الحرية التامة فى إبداء آرائكم وحق المراقبة على أفعال مأمورى الحكومة من أى درجة أو أى صنف كانوا ، وتصرح لكم بنظر الموازن ( الميزانيات ) العمومية ، وإبداء رأيكم فيها ، ونظر كافة القوانين واللوائح ، وقد التزمت الحكومة بدمد وضع أى ضريبة ، ولا نشر أى قانون أو لأئمة ما لم يكن بتصديق وإقرار منكم ، وكذلك تمهدت بأن تجعل النظر مسئولين لديكم عن كل أمر يرتب عليه إخلال بحقوقكم ، والغاية فانه لم يحجر عليكم فى شئ ما ، ولم يخرج أمر مهم عن حد نظركم ومراقبتكم »

الخلاف بين شريف باشا والعرايين

لم يكبد شريف باشا يمرض مشروع القانون الأساسى حتى وقعت أزمة سياسية دعا إليها طغيانا الدولتين الاستعمارييتين إنجلترا وفرنسا ، واتفاقهما على دس الدسائس وإلقاء أسباب

الفتنة والانقسام بين الخديو والنواب ، تمهيداً لتحقيق أطامهما في البلاد ، ذلك أنه في خلال يناير سنة ١٨٨٢ قدم وكلاء إنجلترا وفرنسا الميسايان إلى الخديو مذكرة من دولتهما تتضمن اتفاقهما على تأييد سلطة الخديو عند أى صعوبات من شأنها عرقلة مجرى الأعمال العامة في مصر ، وأن الحوادث الأخيرة بالديار المصرية وأخصها صدور المرسوم الخديوى بعقد مجلس النواب قد هيأت الفرصة للحكومتين لاتفاقهما على منع ما عساه أن تستهدف له حكومة الخديو من الأخطار

وقد أثارَت هذه المذكرة سخط الأمة ، واعتبرها الزعماء والنواب بحق تدخل من الدول الأوروبية في شؤون مصر الداخلية ، واعتداء على استقلالها وتحريضاً للخديو على مقاومة الأمة ، وذهبت أمكار الناس مذاهب شتى في الباعث على إرسال تلك المذكرة ، وتبين أن غرض الدولتين خلق أسباب غير مشروعة للعبث بالدستور قبل أن يتم وضعه ، فقد أعقب المذكرة اعتداء آخر ، وهو طلب الدولتين أن لا يتحول مجلس النواب حق تقرير الميزانية ، وفي خلال ذلك كانت اللجنة التي ألّفها مجلس النواب لفحص القانون الأساسى ( الدستور ) تتولى مهمتهما

وفي الحق ان هذا التدخل كان تحدياً بالنسبة لكرامة البلاد وحقوقها ، ونديراً مبيتاً بين الدولتين للعبث باستقلال مصر والتمهيد لاحتلالها ، إذ ما شأن إنجلترا وفرنسا بنظام مجلس النواب في مصر ؟ وأى قانون يخولهما حق التدخل في وضع الدستور المصرى والمطالبة بحرمان المجلس حق تقرير الميزانية ؟ لاشك أن هذا عدوانٌ منكر لا سند له من الحق ولا من المهود المبرمة بين مصر والدولتين ، وقد كان القانون الأساسى ينص على احترام اتفاقات مصر الخاصة بتسوية الديون ، فمع وضوح هذا النص لم يكن ما ينسوخ للدولتين أن تطلبا حرمان مجلس النواب حق تقرير الميزانية إطلاقاً ، ولكن الطامع الاستعماري لا تحترم حقاً ، ولا ترحم عهداً ، وكان مطلوباً من زجل الدولة السيانى أن يعالج هذه الأزمة بالحكمة والحزم ، صحيح أن الموقف جد عصيب ، إذ كيف تقبل أمة تحترم نفسها أن تنزل على إرادة دولتين ضابقتين تريدان حرمان مجلس النواب حقاً من أقدس حقوقه ، وهو تقرير الميزانية ، ولكن الموقف يقتضى أيضاً الموازنة بين العواقب واختيار أهونها شراً ، فارتأى شريف باشا درأاً للأزمة السياسية أن لا يبيت مجلس النواب قراره النهائى في المادة المتعلقة بالميزانية ، ورجعها إلى حين ، حتى تنجلي الغمة ؛ وبذلك يتفادى التدخل المسلح من جانب إنجلترا وفرنسا ، والتأجيل في ذاته لم يكن مضميماً لحقوق الأمة في الدستور ، لأن وضع الدستور قد يستغرق وقتاً يطول

أو يقصر على حسب الظروف والملايسات ، فكان من المستطاع تفادى الأزمة بتأجيل البت في هذه المسألة ، وقد طالب شريف باشا من المرابين أن لا يتمجلوا البت فيها وأن يمهله حتى يتدبر في هذه المسألة ويمالجها بالتريث ومفاوضة الدولتين في شأنها .

ولكن ظهر في الميدان عامل عجل بالأزمة ، وهو طموح محمود باشا سامى البارودى إلى رئاسة الوزارة ، والبارودى كان كثير الطموح إلى السلطة والجاه ، وإلى العرش أيضاً ، ومن هنا تمقدت الأزمة ، لأنه وهو وزير الحربية في وزارة شريف باشا زين المرابين أن يتشيخوا برأيهم ، وبرفضوا التأجيل ، وبقروا مادة الميزانية فوراً ، كما وضعتها اللجنة ، وقد رتب البارودى على هذه الخطة وصوله إلى رئاسة الوزارة ، لأنه كان مفهوماً أن رفض النواب رأى شريف باشا يؤدى طبعاً إلى استقالته ، فيدعى هو لتأليف الوزارة الجديدة ، وقد كان ما رتبته ، فاستقالت وزارة شريف في ٣ فبراير سنة ١٨٨٢ ، وألف البارودى الوزارة في اليوم التالى ، وكانت أداة في يد المرابين ، وفي عهداتها تلاحقت الأحداث ، ثم استقالت هى أيضاً ، وأعقبها وزارة راغب باشا ، وفي عهدها ضرب الأسطول الانجليزى مدينة الاسكندرية بالمدافع يوم ١١ يولييه سنة ١٨٨٢ ، فكان ذلك اليوم المشئوم بدء الاحتلال

### بعد الاحتلال

ظل شريف باشا بعد استقالته بعيداً عن الميدان ، وأخذت الحن والخطوب تتوالى على البلاد دون أن يسمع له فيها رأى ، إلى أن احتل الانجليز الاسكندرية ، وانسحب المرابيون منها ، فوصلت المسألة إلى الخاتمة التمسعة التى كان العقلاء يتوجسون منها خوفاً ، وكان لا بد لهذا الموقف المحزن من رأس مدبر يقتاد سفينة مصر ، وينجوها من الهالك التى انحدرت إليها ، فأتجهت الأنظار ثانية إلى شريف باشا لإنقاذ الموقف ، أو بمباراة أوضح ، لإنقاذ ما يمكن إنقاذه ، فاستقال راغب باشا ، وعهد الخديو إلى شريف باشا أن يؤلف الوزارة ، وكان الموقف حقاً تكتنفه عوامل اليأس ، على أنه لم يكن يُقبل من شريف باشا الذى أقصته الثورة عن الميدان ، ولم تكن له يد في وصول البلاد إلى الحالة الحزينة التى وصلت إليها ، أن يتنحى عن مواجهة الخطر ، بل كان مطلوباً منه أن يدرأ الكارثة أو يخفف من وقعها ، فألف الوزارة في اغسطس سنة ١٨٨٢ ، واشترك معه فيها رياض باشا الوزير المشهور بكراميته للمرابين

ألف شريف باشا وزارته الرابعة ، على أن يحقق المبادئ التى جعلها برنامجاً لوزارته

السابقة ، وأولها إقرار النظام الدستوري ، ذلك كان مقصده ، وتلك كانت نيته ، وبتبيين هذا المقصد من كتابه الذي أرسله إلى الخديو في هذا الصدد - فقد قال فيه :

« أعرض لسموكم أن استدعاءكم إياي لتشكيل وزارة جديدة في مثل هذه الظروف ، إنما هو دليل على استدامة نفعتكم في ، واني بالامثال لأمركم الكريم أبرهن على إحلاصى لوطنى ولذائكم السامية

« إن المبادئ التى عرضتها على سموكم منذ سنة لا تزال موضوع اهتمامى ، فإن غابتنا هى نجاح الوطن مادياً وأدبياً ، وأما الوسائط التى يلزم اتخاذها لذلك فهى تمميم المعارف ، ونشر لواء العدالة ، وتوسيع نطاق المبادئ الحرة الملائمة لميلتنا الاجتماعية والسياسية ، وكما أنه لا يلزم أن تتجاوز حدود لوائح ديسمبر ، كذلك لا ينبغي أن نحذف منها شيئاً ، ومن الواجب أن تتجه كل خواطرنا إلى موضوع واحد ، وهو صيانة البلاد ، وعليه فإننى استدعى للاشتراك فى ذلك كل ذى غيرة وقلب مصرى مخلص لذائكم الشريفة »

وكان شريف يؤمل أن تنتهى فترة الاحتلال المسكرى الأنجليزى ، وببر الأنجليز بوعدهم فى الجلاء بمجرد توطيد مركز الخديو توفيق ، ولكن الحوادث جاءت أقوى من حسابان شريف باشا ، وأخلف الأنجليز ما وعدوا به ، وظلوا يحتلون البلاد ويسيطرون على حكمها وكان الترجم ينظر بعين الألم إلى وجود الجيش الأنجليزى فى البلاد ، وقد قال الذين شهدوه يوم عودته مع الخديو إلى القاهرة بعد إخماد الثورة إنه لم يملك دعمه وبكى حينما رأى فى طريقه إلى السراى الخديوية مظاهر الاحتلال واصطفاف الجنود الأنجليزية على جانبي الشوارع التى اجتازها الركب الخديوى

وظل شريف باشا يدافع الأنجليز عن البلاد إلى أن ظهرت نياتهم الاستعمارية فى سلب السودان عن مصر ، فقد اغتتم الأنجليز استفحال الثورة الهيدية ليسكرهوا الحكومة المصرية على التخلي عن السودان ، فوقف شريف باشا وقفة المعارضة ضد الأنجليز فى هذه المسألة ، وقال كلمته المشهورة : « إذا تركنا السودان فالسودان لا يتركنا » وعارضهم فى مسألة أخرى لا تقل عنها خطورة ، وهى طلبهم أن يخضع الوزراء المصريون إلى نصائح المهتمد البريطانى ولما رأى أن الخديو توفيق يميل إلى قبول مطالب الأنجليز لم يرددا من استقلالته من الوزارة ( يناير سنة ١٨٨٤ )

وقد أراد شريف باشا أن يسجل على الاحتلال عدوانه على حقوق مصر ، فلم يبن استقلالته على الأسباب الصحية ، كما جرت العادة بذلك ، بل بناها على الأسباب الصحية ،

فذكر في استقالته أن الدولة الإنجليزية تطلب لإخلاء السودان ، وهذا ما لا سبيل إليه ، وذكر ما طلبته من اتباع نصائحها بدون مذاكرة فيها ، قال : « ولا يخفى أن هذه الافتراضات مخالفة لفحوى النظمات الشورية الصادرة في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ التي نص فيها على أن الخديو يجرى أحكام البلاد باشتراكه مع النظار ، فبناء على ذلك نضطر هنا إلى أن نطلب من مقامكم المالي أن تقبلوا استعفائنا لأنه لا يمكن لنا والحالة هذه أن ندير البلاد على أصول شورية »

بهذه الاستقالة سجل شريف باشا احتجاج مصر على سلب السودان عنها ، وعلى تدخل الإنجليز في شؤون الحكومة المصرية واعتدائهم على استقلالها ، وبهذا الموقف المشرف ختم شريف باشا حياته السياسية

وقد اعتلت صحته بعد ذلك ، وما زال المرض يماوده إلى أن أدرسته الوفاة في أبريل سنة ١٨٨٧ ، وكانت وفاته بمدينة (جراتز) من أعمال النمسا ، حيث كان بها للاستشفاء ، فطير البرق نبأ نفيه إلى مصر ، فقبل بالحزن العام ، ونقل جثمانه إلى الإسكندرية ، ومنها إلى القاهرة ، وشيعت جنازته في الدينيتين في احتفال من أعظم الجنازات القومية التي شهدتها مصر ، ففي الإسكندرية كان أول الجنازة بالمنشية ، وآخرها عند باب الترسانة ، وفي القاهرة مشى لتشييعها نحو عشرة آلاف شخص ، وأقفلت المحال التجارية ودواوين الحكومة حداداً على الفقيد ، وازدهمت الشوارع التي مر بها جثمانه بمجموع الناس ، فكان يوماً مشهوداً ، شبهته الصحف في كثرة جموعه بيوم عودة المحمل من الحج<sup>(١)</sup> ، ولاغرو فالحوادث التي وقعت في مصر والسودان بعد استقالة المترجم من الوزارة قد زادت من قيمة هذه الاستقالة التاريخية ، وضاعفت إعجاب الأمة بموقف شريف باشا في مسألة السودان واحتجاجه على سياسة الاحتلال الإنجليزي ، فكان تشييع جنازته مظهراً من مظاهر تقدير الأمة لهذا الموقف المجيد

### صفاته وأخلاقه

كان شريف باشا جميل الطلعة ، طويل القامة ، مشرق الوجه ، معتدل القوام ، متواضعا في أنفه وشحم ، عظيما في غير سلف ولا غرور ، دمت الأخلاق ، كريم الطباع ، شريفاً نزيهاً ، صادق الوطنية ، غيوراً على حقوق مصر ، محبا للحرية ، تمثل فيه أخلاق كرام النبلاء



وطباعهم وأساليبهم ، شديد الاحتفاظ بكرامته وعزة نفسه ، يتنزه عن الصفائر ، مستقل  
الرأى ، لا يرضى لنفسه أن يكون أداة في يد غيره ، كانت هذه الصفات رداءً له في حياته  
السياسية ، إذ صانته من أن يتدل إلى تنفيذ أهواء الخديويين والمستعمرين ، فسلك إزاءهم  
مسلك الكرامة والأناة ، ومن هنا جاءت مواقفه المشرفة في الدفاع عن حقوق مصر  
وكرامتها ، وكان فوق ذلك كامل الثقافة ، واسع الاطلاع ، ملماً بعلوم أوروبا وأحوالها ،  
فكان ينال احترام سياسة الأوروبيين ممن عاصروهم أو اتصل بهم ، ولم يكن ينقصه من صفات  
رجال الدولة سوى الجلد على العمل ، فإنه كان يميل إلى الدعة والراحة ، ويدع تصريف كثير  
من شؤون وزارته إلى مرؤوسيه

### شريف باشا ومعاصروه

كان شريف باشا في عصره رجل الدولة الوحيد الذى ارتضى معاصروه رأسته ، وعلى  
الرغم مما كان بينه وبين نوبار باشا من جهة ، ورياض باشا من جهة أخرى ، من التنافس  
والسكراهية فإنهما رضىا أن يعملتا تحت لوائه ، فقد كان رئيساً للمجلس الخصوصى العالى  
( مجلس الوزراء ) سنة ١٨٦٩ حين كان نوبار يتولى وزارة الخارجية ، وكان رئيساً للوزارة  
سنة ١٨٧٩ ، ومن أعضائها اسماعيل راغب باشا وشاهين باشا وذو الفقار باشا الخ ، ولما  
ألف وزارته الثانية كان من أعضائها محمود باشا سائى البارودى ومصطفى فهى باشا الخ ،  
ومن أعضاء وزارته الثالثة سنة ١٨٨١ البارودى ومصطفى فهى والعلامة قدرى باشا ، ومن  
أعضاء وزارته الرابعة رياض باشا والعلامة على باشا مبارك

فن هذا البيان يتضح أن كبار الحكام ورجال الدولة في عصره كانوا يمتدحون له  
بالزعامة على اختلاف نزعاتهم وأقدارهم ، وتلك ميزة لم تتفق لغيره من معاصريه  
هذا وقد أعقب شريف باشا ولداً وابنتين ، أما ابنه فهو محمد شريف باشا الذى كان  
وكيلاً لوزارة الخارجية ، ولا يختلف اسمه عن اسم أبيه ، ولذلك يعرف صاحب الترجمة أحياناً  
باسم شريف باشا الكبير ، وأما كرمته ، فأحداها تزوجت من محرم شاهين باشا ، والثانية  
من عبد الرحيم صبرى باشا ، والد حضرة صاحبة الجلالة الملكة نازلى ، فهى حفيدة  
شريف باشا الكبير

## الفصل الثالث عشر

### خاتمة النزاع

بين الحديو اسماعيل والدائنين

قالت الدوائر الأوروبية السياسية والمالية لإقصاء الوزيرين الأجبيين من الوزارة بالاستياء والسخط ، وزعمت أن الدول نالت حقاً مكتسباً بأن يكون لها وزيران يمثلانها في الوزارة المصرية ، فأخذت تناوئ الوزارة الجديدة وتخلق لها العقبات والمراقيل

وقد سلك شريف باشا إزاء الدول مسلك التمقل والحكمة ، فعرض يوم ٨ إبريل سنة ١٨٧٩ على وكلي الدولتين الإنجليزية والفرنسية إعادة الرقابة الثنائية ، وطلب إليهما إبلاغ حكومتهما لتختارا الرقيبين ، ولكي يبرهن على مبلغ اعتزامه احترام هذا النظام عرض على السير ايفلان بارنيج (اللورد كرومر) المصو الإنجليزي في صندوق الدين ، والمسيو بليج دي بوجاس Bellaigue de Bughas المصو الفرنسي قبول منصب الرقيبين مؤقتاً إلى أن يرد جواب حكومتهما ، فرفضاً ما عرض عليهما ، وبنياً الرفض على ممارستهما في مشروع اللامحة الوطنية ، واستقال أعضاء لجنة التحقيق الأوروبية يوم ١٠ إبريل استقالة إجماعية من عضوية اللجنة احتجاجاً على تأليف الوزارة الوطنية قائلين في احتجاجهم إن الاصلاحات المالية لا ينتظر إنفاذها إلا على يد وزارة يتمثل فيها المنصر الأوروي ، ووقع على كتاب الاستقالة أعضاء اللجنة جميعهم ، وهم ريفرس ويلسن . وبارافلي . وبارنيج (كرومر) . وبليج دي بوجاس . ودي بلينيير . وفون كيرمر . أما رياض باشا فقد عزل من منصبه (وكالة اللجنة) قبل استقالة الأعضاء ، واستقال أيضاً في ذلك الحين بعض كبار الموظفين الأجانب كالستر فترجرالد مدير حسابات الحكومة ، والمسيو بلوم وكيل وزارة المالية ، والسير أوكان كولفن مدير مصلحة المساحة

وغنى عن البيان أن احتجاج أعضاء لجنة التحقيق يتعلو على تمسف ظاهر ، فإن وزارة نوبار باشا ، وقد كان المنصر الأوروي صاحب النفوذ الأكبر فيها ، لم تقم بأى إصلاح في شؤون الحكومة المالية ، بل زادت الحالة تعقيداً وارتباكاً ، أما تأليف الوزارة الوطنية

في ذاته ، فعمل لا يدعو إلى الاحتجاج ، لأنه مما لا نزاع فيه أن الدولتين الانجليزية والفرنسية اتفقتا والخديو حين تأليف وزارة نوبار باشا على إعادة الرقابة الثنائية في حالة إقالة أحد الوزيران الأوروبيين من منصبه من غير موافقة حكومته ، ومعنى ذلك أن للخديو الحق في الاستغناء عن الوزيرين ، أحدهما أو كليهما ، وله أن يؤلف وزارة خالية من المنصر الأوروبيين ، ولا جناح عليه في ذلك مادام العمل بنظام الرقابة الثنائية يهود كما كان ، وقد اعترف المسيو وادنجتون Waddington وزير خارجية فرنسا بهذا الحق في رسالة إلى قنصل فرنسا العام في مصر<sup>(١)</sup> إذ قال : « طبقا للاتفاق المبرم بين فرنسا وإنجلترا ومنصر بتاريخ ١٤ أكتوبر الماضي قد أوقف العمل بنظام الرقابة الثنائية ، ولكن على شرط إعادته حتما إذا عزل أحد الوزيرين الفرنسي أو الإنجليزي من منصبه من غير موافقة دولته »

ومما يؤيد هذا الحق أن المرسوم الصادر يوم ١٢ ديسمبر سنة ١٨٧٨ في عهد وزارة نوبار باشا بوقف العمل بنظام الرقابة الثنائية قضى في المادة الأولى بوقف تطبيق هذا النظام « مؤقتا » ، فهذا التوقيت معناه أنه لم يبلغ نهائيا ، وأنه يهود إذا عزل أحد الوزيرين الأوروبيين ، فتأليف الوزارة الوطنية هو إذن عمل لا عيار عليه من جهة الحق والقانون ، ولكن أعضاء لجنة التحقيق قصدوا باستقلالهم إحراج مركز الخديو ، فلما رأى منهم هذا العنت والإحراج لم يربدا من قبول استقالتهم

#### مرسوم ٢٢ أبريل سنة ١٨٧٩

ثم أصدر الخديو مرسوم ٢٢ أبريل سنة ١٨٧٩ بتسوية الديون طبقا لما قرره اللائحة الوطنية . ، وقد جاء في ديباجة المرسوم « بناء على المحضر والتقارير التي عرضت علينا من الأمة ، وما عرض من مجلس النواب ، أصدرنا أمرنا بموافقة وإجراء تسوية ديون الحكومة على الوجه الآتي »

وهذه الديباجة كما ترى هي ولا شك صيغة جديدة في مراسيم اسماعيل لم تكن مألفة من قبل ، إذ تدل على أن روح الديمقراطية واحترام مطالب الأمة والاعتداد برأيها ، تلك الروح التي ظهرت في كتاب الخديو إلى شريف باشا ، قد تجلت أيضا في مرسوم ٢٢ أبريل ،

(١) بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٨٧٨ . الكتاب الأصفر عن سنة ١٨٧٨ — ٧٩ ص ١٢٣ . وانظر أيضا رسالة قنصل فرنسا إلى وزير خارجيتها بتاريخ ٩ أبريل سنة ١٨٧٩ ص ٢٨٠ من الكتاب الأصفر المذكور

وهي روح طيبة حقاً ، ولكنها مع الأسف لم تظهر إلا متأخرة  
لم يكن على مرسوم ٢٢ أبريل أى غبار من وجهة المصالح الأوروبية ، لأنه كفل حقوق  
الدائنين وأقر التعهدات المالية التي ارتبطت بها مصر ، وقد اعترف المسيو وادنجتون وزير  
خارجية فرنسا في رسالته إلى وكيلها السياسي في مصر (القنصل العام) أنه لا يختلف في  
النقط الجوهرية عن مشروع ديفرس وبلسن<sup>(١)</sup> وبالرغم من ذلك فقد احتج أعضاء صندوق  
الدين على هذا المرسوم ورفعوا على الحكومة قضية أمام المحاكم المختلطة  
ونزل شريف باشا من ناحيته كل ما في وسعه ليدخل الطمأنينة إلى الدوائر الأوروبية  
بالنسبة للقوانين التي اعترفت الحكومة إصدارها ، فاستصدر مرسوماً في ٢٣ أبريل سنة ١٨٧٩  
بإنشاء (مجلس شورى الحكومة) ومهمته وضع مشروعات القوانين ، وغالبية أعضائه  
من الأجانب ، ولكن الحكومتين الإنجليزية والفرنسية أصرنا على موقفهما وطلبتا إلى  
الحديو بلسان وكيلهما السياسيين في مصر إعادة الوزيرين الأجانبين ، فأجابهما بأن ليس في  
مقدوره إزاء مطالب الرأي العام قبول هذا الطلب ، وأصر شريف باشا من ناحيته على  
الرفض ، وأصر على الاستقالة إذا قبل الحديو إعادة الوزيرين الأوروبيين ، وأيد الحديو موقف  
شريف باشا ، فاشتدت الأزمة بين اسماعيل والدول ، وأخذت هذه تعمل لخلعه من  
الأريكة الحديوية

إن السبب الظاهر الذي انتهكته الدوائر الأوروبية للسمى في خلع الحديو هو إقصاءه  
الوزيرين الأجانبين وتأليفه وزارة مؤلفة من أعضاء وطنيين ، ونعتقد أن هذا لم يكن السبب  
الحقيقي ، أو السبب الوحيد ، ولو كان كذلك لما رضيت الدول بعد خلع اسماعيل أن تنكفي  
بإعادة نظام الرقابة الثنائية . فمعروف أنه لما بولى توفيق باشا مسند الحديوية عدلت الدولتان  
عن إصرارهما على تعيين الوزيرين الأوروبيين . وقبلنا أن يعين الرقيبان الأجانبين . واكتفتا  
بأن يكون لهما حق حضور جلسات مجلس النظار وأن يكون لهما فيه صوت استشاري (مرسوم  
١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩)

فهناك إذن أسباب أخرى غير إقصاء الوزيرين الأجانبين عن الوزارة جمعت الدول  
تأتمر باسماعيل ، وأهمها خوف الماليين الأوروبيين على ديونهم أن تكون عرضة للضياع إذا بقى  
اسماعيل في الحكم ، واعتقادهم أن عودته في الوفاء بها لا تبعث على الثقة ، وأنه لا يتردد في

(١) انظر الكتاب الأصفر — رسالة المسيو وادنجتون إلى المسيو جودو بتاريخ ٢٥ أبريل سنة

إنكارها والتخلص منها إذا استطاع إلى ذلك سبيلا ، ولا غرو فهو أدرى الناس ببطان الجانب الأكبر من هذه الديون وفداحة فوائدها الربوية وما التهمة المباليون والرابون من قيمتها قبل أن تدخل الخزانة وبعد أن دخلتها ، فسعى المالبون لدى رجال السياسة ليجهلهم على التخلص من الخديو كي يطمئثوا على ديونهم ، وكان آل روثشك نصيب كبير في هذه المساعي

فالعامل المالى كان إذن السبب الأساسى فى خلق اسماعيل ، وثمة عامل آخر سياسى ومالى معاً ، وهو ما لحظته الدول على الخديو فى عهده الأخير من مناصرته الحركة القومية ، واستجابته لمطالب الأحرار ، وقبوله مبدأ مسئولية الوزارة أمام مجلس شورى النواب ، وشموه بالأخطاء التى وقع فيها وأفضت إلى التدخل الأجنبى ، وسعيه فى مقاومة هذا التدخل وإصلاح الأغلط القديمة

والدول الاستعمارية فنظر طبعاً بعين الاستياء إلى ازدهار النهضة القومية وتأييف حكومة وطنية نهضت بالبلاد وتسلت بها سبيل الدول المستقلة ، وتحول دون تحقيق أطماع أوروبا الاستعمارية ، فلا جرم أن أوجست أوروبا خيفة من انضمام اسماعيل إلى هذه الحركة ، ومناصرته إياها ، لأن انضمام ملك قوى الإرادة ، شديد الذكاء ، عالى الهمة ، مثل اسماعيل ، إلى الحركة القومية مما يشد أزرها وبكسبها قوة وروعة . فلا غرو إن سخطت عليه الدول الاستعمارية وسعت إلى خله ، فهو من هذه الوجهة قد ذهب غممة تأييده للنهضة القومية ، وإن كان قبل كل شىء غممة ديونه وأخطائه ، لأن هذه الديون هى التى مكنت للدول الأوروبية فى البلاد ، وخولتها من النفوذ والسلطة ما جعلها ترفع عقيرتها وتعل على إرادتها

سمت الدول إذن فى كسر شوكة اسماعيل ، وبدأ بينهما الصراع الذى انتهى بمخاله وكان اسماعيل يؤمل ألا تقوى الدول على إملاء شروطها عليه ، ولا تجرد السلاح لإعادة الوزيرين الأجنيين ، بل تدع الأمور تتطور حسب الظروف

ذلك أن المجترأ كان يشغلها وقتئذ بعض المشاكل ، وخاصة حرب الزولو فى افريقية الجنوبية ، واضطراب الأحوال فى رومانيا ، فظن الخديو أن هذه المشاغل لا تدع لها فرصة التدخل فى المسألة المصرية ، وخاصة لأن وزارة (دسراييل) لم تكن بالقوة التى كانت لها من قبل أما فرنسا فلم يكن اسماعيل يحسب لتدخلها حساباً كبيراً ، لأن النظام الجمهورى الذى قام فيها عقب الحرب السبينية لم يكن قد استقر بعد ، فضلاً عن أن هزائمه فى تلك الحرب أضمت شوكتها فى السياسة المالية إلى حين

وكان يؤمل إلا يطول المهمل بالنظام الجمهورى وأن الحكم سيمعود للإمبراطورية ، وما يؤثر عنه أنه قال عقب عزل الوزيرين الأجنيين : « بعد ثلاثة أشهر ستمعود الإمبراطورية فى فرنسا ، ولقد كانت الإمبراطورية حليفة لى ، ومن هنا إلى ثلاثة أشهر لا تستطيع الدول أن تعمل عمالما »

على أن آمال اسماعيل كانت قائمة على خطأ فى التقدير ، ولو كان على بينة من الأمر لعرف أن القوة التى يجب أن يعتمد عليها فى رفض تدخل الدول فى قوة البلاد الحربية والمالية والمنوية ، فلو أن فى مصر وقتئذ جيشا قويا يحمى الدمار ويدفع الغارة كما كان فى عهد محمد على وإبراهيم إصان لمصر حريتها واستقلالها ، ولسكن اسماعيل لم يستمر على العمل للنهوض بالجيش المصرى وتقويته حتى يحتفظ بعكاسته التى كانت له فى عهد أبيه وجده ، وهو وإن عنى بذلك فى أول عهده بالحكم ولكنه ما لبث أن تراحت عنايته به ، حتى وصلت البلاد فى أواخر عهده إلى حالة من الضعف الحربى والمالى والمنوى بحيث لم تكن تقوى على مقاومة التدخل الأجنبى

هذا فضلا عن أن اسماعيل نفسه لم يكن مؤيدا تأييدا قلبيا من الشعب ، ولا من ضباط الجيش ، لأنهم كانوا يعتقدون أن سياسته هى التى أفضت إلى التدخل الأجنبى ، وقد حاول أن يستثير إخلاص ضباط الجيش وولاءهم إذا اشتدت الأزمة ووصلت إلى حد امتشاق الحسام ، ولكنه آانس فيهم متورا عن مناصرته بالقوة

فتأمل فى موقف اسماعيل إذ تأهت عليه الدول الأوروبية ، وموقف محمد على من قبل حينما تأهت عليه تلك الدول ذاتها مؤتمرة مع الباب العالى ، تر الفرق عظيم بين الموقفين فحمد على لم يكثرث لهذه المؤامرة ، ولم يعبأ بالفرمان الذى أصدره السلطان بحمله سنة ١٨٤٠ ، وبقي ثابتا على عرشه ، لأنه كان مطمئنا إلى قوة البلاد الحربية التى كانت موضع عنايته طوال عهده ، أما اسماعيل فقد كانت الرسالة البرقية الوجيزة التى أرسلها إليه السلطان منبهة بحمله كافية لسقوطه عن العرش ، ذلك أنه لم يكن فى البلاد قوة حربية يعتد بها ، بل كانت مفتحة الأبواب للتدخل الأوروبى ، وإليك لواجد من هذه المقارنة أن نمرة مرحلة طويلة صرت بين سنة ١٨٤٠ و ١٨٧٩ ، تبدلت فيها الحال غير الحال ، ووقعت فيها أحداث حسام ، تراجمت لها قوة البلاد الحربية والمنوية ، وتصعد لها بناء الاستقلال المالى والسياسى ، ومن مظاهر هذا التصعد تدخل الدول الأجنبية فى حلج اسماعيل ونزوله على حكمها

أعتمد اسماعيل إذن على أساس واه فى مقاومة التدخل الأوروبى ، وبني أمله على

انصراف الدول ذات الشأن عن التدخل بالقوة في شؤون مصر ، ولكن الحوادث قد جاءت على خلاف تقديره

صحيح أن فرنسا وإنجلترا لم تحركا ساكناً مدة قاربت شهرين ، وكان يمكن أن تظلا على هذا الموقف طويلاً ، ولكن عاملاً جديداً ظهر في الميدان جعل يتدخل الدول الأوروبية جماعة ، ذلك العامل هو ألمانيا ، أو بعبارة أخرى بسمارك

فألمانيا قد خرجت فائزة من الحرب السيمينية ، فأراد بسمارك أن يزج بها في غمار المسائل الدولية ليرفع من شأن الامبراطورية الألمانية الجديدة ، ويعلن عن قوتها ويكسب لها انتصارات سياسية بعد انتصاراتها في ميادين الحرب والقتال

وقد وجد من المسألة المصرية ميداناً فسيحاً لإظهار سعادتها ، وهكذا فغنى سوء الطالع في ذلك العهد أن تكون مصر فريسة لختلاف الأهواء والطامع الاستعمارية الأوروبية ، فإذا تراخت دولة من دول الاستعمار أو انصرفت عنها لسبب ما تقبضت دولة أخرى لقتال منها مأربها ، ذلك أن الزعرة الاستعمارية والطامع الأشعبية تجمع كلمة الدول على النهب والدوان

رفعت ألمانيا عقيرتها في المسألة المصرية ، ودعت الدول إلى التدخل لإجبار اسماعيل على الخضوع لمطالبها ، وكانت حجتها أن الخديو لا يملك إصدار قوانين مالية تمس حقوق الدائنين الأجانب من غير موافقة الدول طبقاً للأئحة ترتيب الممالك المحتلة ، وأنها تعتبر الرسوم الصادر في ٢٢ أبريل سنة ١٨٧٩ باطلاً ، وأبلغت الدول وجهة نظرها ، فلاقت قبولاً وتأييداً من إنجلترا وفرنسا وإيطاليا والروسيا

وقدم القنصل الألماني إلى الخديو في ١٨ مايو سنة ١٨٧٩ احتجاج حكومته على الرسوم المذكور ، وحثت الدول حذو ألمانيا ، فقدم قنصل النمسا والمجر ذات الاحتجاج إلى الخديو في ١٩ مايو ، وقدمه القنصل الإنجليزي في ٧ يونيو ، والقنصل الفرنسي في ١١ منه ، والقنصل الروسي في ١٢ منه والقنصل الإيطالي في ١٥ منه

وقد أجاب شريف باشا على هذا الاحتجاج بأن بعث بصورة من مرسوم ٢٢ أبريل إلى وكلاء الدول للتصديق عليه ، ولكنها رفضت التصديق

## خلع اسماعيل

٢٦ يونيه سنة ١٨٧٩

وكان انجلترا وفرنسا قد شعرتا بشيء من الخجل الاستعماري لرؤيتهما ألمانيا وهي أقل منهما مصالح ومطامع في مصر ، تسبقهما إلى وجوب التدخل ، فاعترمتا أن لا تقتصرا على فكرة الحكومة الألمانية في طلب نقض الرسوم الذي أصدره الخديو ، بل عملتا على خلع من العرش

وقد وجدنا الطريق أمامهما مبيداً في الاستانة ، فان الحكومة العثمانية لم تكن تعطف على اسماعيل أو ترضى منه زعته الاستقلالية ، وزين لها قصر النظر أن الالتجاء إليها لعل الخديو يكسبها نفوذا كبيرا لم يكن لها منذ وطد محمد على دعائم الدولة المصرية ، فليس يخفى أن الباب العالي لم يسبق أن عزل واليا من الأسرة الحميدية العلوية ، والفرمان الذي أصدره سنة ١٨٤٠ بمزل محمد علي قد بقي عديم الأثر ، ولم يحفل به محمد علي ، فخلع اسماعيل هو الحادث الوحيد الذي ظهرت فيه سلطة الباب العالي في عزل الخديويين ، وهي سلطة تستهوي حكومة الاستانة التي لم تكن تنظر في العواقب ، وقد فات هذه الحكومة الحقاء أن إقصاء اسماعيل عن الحكم وخلعه بإرادة الدول ، هو تمكين لهذه الدول من التدخل في شؤون مصر تحقيقا لطامعها الاستعمارية ، إذ لا يوجد تدخل أقوى من إسقاط صاحب العرش عن عرشه ، وهكذا كانت سياسة تركيا نحو مصر قائمة على سوء النية وقصر النظر

فتركيا لم تخدم سياستها ، ولا خدمت مصر بإجابتها مطالب الدول ، وليس يخفى أن فرنسا لم تكن في اشتراكها وانجلترا بعيدة النظر أيضا ، لأنها لم تخدم المصالح الفرنسية ، بل مهدت الطريق لانفراد انجلترا بالتدخل في شؤون مصر واحتلالها على عهد الخديو توفيق باشا سمعت إذن كل من انجلترا وفرنسا سمعيا في الاستانة للتخلص من اسماعيل ، فلما وجدت الدولتان أن الباب العالي مستعد لخلعه اتفقتا أولا على أن تطالبا منه التنازل عن العرش من تلقاء نفسه اتباعا لشورتهما ، لتجعلا لنفسهما سلطانا أقوى في مصر ، إذ يكون التنازل قد تم بإرادتهما وتدخلهما ، فأرسلتا إلى قنصليهما في مصر لإبلاغ الخديو اتفاق الدولتين ، فقابلته القنصلان<sup>(١)</sup> وأبلنانه رسالة الحكومتين ، ومضمونها أنهما تنصحيان

(١) السير فرنك لاسل Franck Lascelles قنصل انجلترا ، والمسيو تريكو Tricou قنصل فرنسا ، وقد عين الأول بدلا من الورد فيبيان في مارس سنة ١٨٧٩ ، والثاني بدلا من الميوجومو ، ويلاحظ =



للخديو رسمياً بالتنازل عن العرش ، والرحيل عن مصر ، وأنهما متفقان في حالة قبوله نصيحتهما على أن تضمننا له مخصصات سنوية لا تقف به ، وأن لا يحصل تغيير في نظام توارث العرش الذى يقضى بأن يكون الأمير توفيق باشا خلفاً له ، فتأثر الخديو لهذه الرسالة تأثراً عميقاً ، وشعر بالسهم المصوب إلى مركزه ومصيره ، فطلب مهلة يومين ليفكر فى الأمر ، ولما انقضى الميعاد جاءه القنصلان ، يطلبان جوابه النهائى ، فأجابهما أنه عرض الأمر على السلطان ، وأنه ينتظر جوابه ، وجاءه أيضاً قنصل ألمانيا وقنصل النمسا ، وطلبا إليه التنازل عن العرش مؤيدين طلب قنصل إنجلترا وفرنسا ، فكان جوابه لهما مثل جوابه لزميليهما ، وكان اسماعيل يأمل من الانتظار أن تختلف الدول فى طلب خلع ، وأن تنجح مساعيه الشخصية لدى السلطان عبد الحميد ، إذ أوفد إليه بالاستانة طلعت باشا أحد رجال حاشيته ليستميل رجال الما بين إلى جانبه ، وزوده بالمال والرشا والهدايا ، ولكن السلطان أعرض ونأى بجانيه عنه ، وقد يكون لقلة المال المروض دخل فى هذا الإعراض ، وكانت الدول مجمعة على التخلص منه ، فاستقر عزم السلطان على خلع احبابة لطلب الدول ، فى ليلة ٢٤ يونيه ورد على المسيو تريكو قنصل فرنسا العام فى مصر نبأ برق من الاستانة ، فخواه أن الباب العالي عول على عزل الخديو وتولية الأمير حليم باشا ( عبد الحليم ) مكانه ، وبالرغم من ورود هذا النبأ فى ساعة متأخرة ، بعد منتصف الليل ، فقد توجه كل من السير فرانك لاسل قنصل إنجلترا ، والمسيو تريكو قنصل فرنسا ، والبارون دى سورما قنصل ألمانيا ، إلى سراى الخديو ، وطلبوا مقابلته ، فأحدث مجيئهم فى تلك الساعة المتأخرة من الليل ارتعاجاً فى السراى ، وخاصة بين السيدات من آل اسماعيل ، وتوهمت والدته الخديو أن ثمة مكيدة تدبر لقتله ، فرجته أن لا يقابلهم ، ولكنه إذ علم أن القادمين هم قناصل إنجلترا وفرنسا وألمانيا ، وأن شريف باشا كان معهم ، رضى بمقابلتهم ، وكان فى حالة اضطراب شديد ، فطلب إليه القناصل أن يتنازل عن العرش ، ولكنه رفض وثبت على الإباء

وكان يأمل حتى آخر لحظة أن تختلف الدول فيما بينها ، أو يرفض السلطان النزول على

---

== أنه من ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ تاريخ مرسوم تسوية الديون إلى ٢٦ يونيه سنة ١٨٧٩ تاريخ خلع اسماعيل ، أى فى سنتين ونصف ، تماق على وكالة فرنسا السياسية فى مصر أربعة من القناصل وهم البارون دى ميشيل Des Michels ، والمسيو رندر Raindre ، والمسيو جودو Godeaux ثم المسيو تريكو ، ويقول المسيو فريسنيه Freycinet الوزير الفرنسى فى كتابه عن المسألة المصرية ان كثرة هذه التغييرات كانت من أسباب ضعف السياسة الفرنسية لإزاء تماسك السياسة الإنجليزية

رأيهم ، ولكن الدول بقيت على إجماعها في شأنه ، وما زال سفراؤها في الاستمانة يستمعون لقرار الخلع حتى نالوا بغيرهم ، وأصدر السلطان بناء على قرار مجلس الوزراء « إرادة » بخلع اسماعيل وتنصيب توفيق باشا خديويا لمصر ، وطهر الصدر الأعظم هذه الإرادة بالتلغراف إلى اسماعيل يوم الخميس ٢٦ يونيه سنة ١٨٧٩ ، وهذا تعريبها

« إلى سمو اسماعيل باشا خديوى مصر السابق

« إن الصعوبات الداخلية والخارجية التى وقعت أخيراً فى مصر قد بلغت من خطورة الشأن حداً يؤدى استمراره إلى إيجاد المشاكل والمخاطر لمصر والسلطنة العثمانية ؛ ولما كان الباب السالى يرى أن توفير أسباب الراحة والطمانينة للأهلين من أهم واجباته ومما يقضى به فرمان الذى خولكم حكم مصر ، ولما نيين أن بقاءكم فى الحكم يزيد المصاعب الحالية ، فقد أصدر جلالة السلطان إرادته بناء على قرار مجلس الوزراء بإسناد منصب الخديوية المصرية إلى صاحب السمو الأمير توفيق باشا ، وأرسلت الإرادة السنية فى تلغراف آخر إلى سموه بتنصيبه خديويا لمصر ، وعليه أدعو سموكم عند تسلمكم هذه الرسالة إلى التخلّى عن حكم مصر احتراماً للفرمان السلطانى »

وصلت هذه الرسالة التلغرافية إلى سراى عابدين فى نحرى ذلك اليوم ، وتسلمها أولاً زكى باشا النسر تشرىفاتى ، وكان معه فى حجرته بالدور الأول من السراى خيرى باشا المهردار ( حامل الختم ) ، وبعض كبار الموظفين ، فلما رأوا الرسالة مصدرة بعنوان اسماعيل باشا « خديوى مصر السابق » ، وجفت قلوبهم ، وعلام الاضطراب والاصفرار ، وفهموا أنها تحوى شراً مستطيراً ، وحاروا فى طريقة إبلاغها إلى الخديو ، الذى كان وقتئذ بالدور الثانى ، فامتنع زكى باشا عن أن يحملها إليه ، وأحال هذه المهمة إلى المهردار ، فأبى خيرى باشا ، قائلاً إن هذا من شأن الوزراء ، وبينما هما يتجادلان ، أقبل شريف باشا رئيس الوزراء ، فسلمت إليه الرسالة ، وأدرك ما تحويه ، فرأى من واجبه أن يحملها بنفسه إلى الخديو ، فصعد إلى الطابق الثانى ، وقابل اسماعيل وسلمه الرسالة ، ففضها وتلاها ، وعلم فخوها ، فقابلها بالصمت والجلد ، وطلب إلى شريف باشا ، أن يدعو إليه الأمير توفيق باشا فوراً

نخرج شريف من حضرة « الخديوى السابق » ، ليقابل الخديو الجديد ، وذهب إليه فى سراى الاسماعيلية ، وكان توفيق باشا قد تلقى الرسالة البرقية الأخرى بإسناد منصب الخديوية إليه ، فذهب الأمير إلى سراى عابدين يصحبه شريف ، وصعد وحده إلى الطابق

الثانى ، فالتقاء أبوه مخاطباً إياه « يا أفندينا » وسلّمه سلطة الحكم ، وكان الموقف مؤثراً ، ثم ترك اسماعيل قاعة العرش ، ودخل دار الحرم ، تكتنفه الموموم والأحزان  
وفى اليوم نفسه ، فى منتصف الساعة السابعة مساءً ، أقيمت حفلة تولية الخديو  
توفيق باشا فى سراى القلعة ، واستقبل فيها وفود المهنيين ، وأخذ اسماعيل يتأهب للرحيل  
عن البلاد

رحيله إلى منفاه ( ٣٠ يونيه سنة ١٨٧٩ )

وحدد يوم الاثنين ٣٠ يونيه للرحيل عن الديار المصرية ، وقضى اسماعيل هذه الأيام  
الثلاثة يستعد للمفر ، ويجمع ما استطاع أخذه من المال والمجوهرات والتحف الثمينة من  
القصور الخديوية ، ونقلها إلى الباخرة ( المحروسة ) التى كانت معدة لركوبه بالإسكندرية  
وكان يوم رحيله يوماً مشهوداً ، إذ ازدحمت سراى عابدين منذ الصباح بالكبراء  
والذرات الذين جاؤوا يودعون الخديو السابق ، وفى منتصف الساعة الحادية عشرة أقبل  
الخديو توفيق على أبيه يودعه ، وعند الساعة الحادية عشرة خرج الخديو السابق متوكفاً  
على بحله ، ودلائل الحزن بادية عليه ، وركب العربى وجلس توفيق باشا إلى يساره ، وركب  
بعدها الأمراء والكبراء ، وسار الموكب حتى بلغ محطة العاصمة ، وكان الجند مصطفين على  
الجانبين تحيى الخديو السابق

ولما بلغ الركب المحطة ترجل اسماعيل باشا ، ووقف توفيق باشا يودعه وعيناه مفرورتان  
بالدموع وكان اسماعيل شديد التأثر من هذا المنظر ، منظر رحيله النهائى عن القاهرة التى  
كانت مسرحاً لمجده وبذخه وسلطانه السنين الطوال ، فوقف يخطب الحاضرين خطاباً مؤثراً  
ثم التفت إلى بحله وودعه قائلاً :

« لقد اقتضت إرادة سلطاننا المعظم أن تكون يا أعز البنين خديوى مصر ، فأوصيك  
ياخوتك وسائر آل رآ ، واعلم أنى مسافر وبودى لو استطعت قبل ذلك أن أزيل بعض  
المصائب التى أخاف أن توجب لك الارتباك ، على أنى وائق بحزمك وعزمك ، فاتبع رأى  
ذوى شورك ، وكن أسعد حالا من أهلك »<sup>(١)</sup> ، وقال الذين شهدوا هذا المظر أنه  
أبكام جميعاً

ثم ركب القطار الخاص ، فبلغ الإسكندرية فى الساعة الرابعة بعد الظهر ، واستقبله

بها في محطة القبارى محافظ الثغر ، وبعض الرؤساء والكبراء ، وركب الزورق المعد له ، وتمتته زوارق الشيمين ، وسار حتى استقل الباخرة ( المحروسة ) ، ولما وصل إليها أطلقت المدافع إبدانا بوصوله ورفقت البوارج الحربية أعلامها تحية له ، واستقبل على ظهر الباخرة بعض الشيمين الذين جاءوا يودعون الوداع الأخير

ولم يملك إسماعيل صبره ، فترك مشيميه بعد أن ودعهم ، ونزل إلى غرفته بالباخرة ، ثم غادرها المودعون ، وبعد هنيهة أقلمت ( المحروسة ) ، وأخذت تشق عباب الماء حتى غابت عن الأبصار ، ومالت شمس النهار إذ توارت بالحجاب ، ففرت معها شمس إسماعيل ، وسارت الباخرة إلى ( نابولي ) تحمل العاهل الذى قضى سبعة عشر عاما يحكم مصر بمطلق إرادته ، ثم انتهى بأن فقد عرشه وملوكه وماله ، وكمن من مرة أقبته ( المحروسة ) من قبل في إبان مجده ، وشهدت رحلاته إلى الاستانة وإلى أوروبا ، حين كان يروح ويفدو ، تحفه المهابة والجلال ، وتمنوه الأمانى والآمال ، ثم حملته للمرة الأخيرة بعد أن نزل عن عرشه ، وطويت صفحته ، وقضى عليه بالنفى والحرمان ، فكانت خاتمته إحدى عبر الزمان

وليس يسع الكاتب النصف إلا أن يشعر بالمطغ على إسماعيل والإحجاب بما أبداه من الشجاعة والإباء في الأزمة التى انتهت بنزوله عن العرش ورحيله إلى منفاه ، فقد كان حقاً عظيماً في موقفه ، شجاعاً في عفته ، وناهيك بشجاعة جملته بفاسر بمرشه في سبيل مقاومة الدول الأوروبية جماء ، فلو هو ارتضى القل والهوان وأذعن لمطالب الدول ، وقبل عودة الوزيرين الأوروبيين يسيطران على حكومة مصر ومصايرها ، لضمن لنفسه البقاء على عرشه ، ولكنه آثر المقاومة على الاستمساك بالعرش ، وقبيل من الملوك والأمرء من يضحون بالعرش في سبيل المدافعة عن حقوق البلاد ، فالصفحة التى انتهى بها حكم إسماعيل هى بلامراء من الصحائف الحميدة في تاريخ الحركة القومية ، لأنها صفحة مجاهدة وإباء وتضحية ، وهى لمرى تضحية كبرى ، لأن عرش مصر وتاجها وصولجائها ليست من الأمور الهينة التى يسهل على النفوس المادية أن ترهق فيها ، أو تناصر بها ، ولسكن إسماعيل ضحى بها في سبيل مقاومة المطامع الاستعمارية ، ولهذا التضحية حقها من الإعجاب والتعجيد ومن يتأمل في هذه المسألة لا يسمه إلا أن يالم لمصير إسماعيل ، فقد كان جديراً بخير من هذا المصير ، كما أن مصر قد تكون أسعد حظاً لو بقى على عرشه ، فإنه في السنوات الأخيرة من حكمه أخذ يطرح الأغلاط القديمة ، ويوجه مواهبه المالية إلى إنقاذ مصر من التدخل الأجنبي ، وكان له من ذكائه ومضاء عزيمته وتجاربه الماضية ما يكفل له التوفيق

والعداد، ولكن المكرب الاستعمارية ، والدسائس الإنجليزية والفرنسية ، ألقت العقبات في طريقه ، وما زالت تناهضه وتناوبه ، حتى غلبته على أمره وأقصته من عرشه وبذلك انسدل الستار على الفصل الأخير من حكم اسماعيل

### اسماعيل في منفاه

وصل اسماعيل باشا إلى نابولي بإيطاليا حيث أعد له الملك امبرتو قصرًا لسكناه ، فأقام به هو وزوجاته وأنجاله وحاشيته ، وأخذ يتنقل بين مختلف العواصم الأوروبية ، ولم تفارقه آماله في العود إلى عرش مصر ، وسعى إلى ذلك سعيًا حثيثًا ، ولكنه أخفق في مساعيه ، ثم سكن الاستانة منذ سنة ١٨٨٨ ، وأقام بقصره بميركون على البوسفور ، وظل سقيم فيه

### وفاته

إلى أن وافته منيته يوم ٢ مارس سنة ١٨٩٥ ، وله من العمر خمس وستون سنة ، فنقل جثمانه إلى مصر ، ودفن في مسجد الرفاعي بالقاهرة

## الفصل الرابع عشر

### نظام الحكم في عهد اسماعيل

#### النظام السياسى

كان اسماعيل يحكم البلاد حكماً مطلقاً ، يتولاه بنفسه ، وقد ظلت كل صغيرة وكبيرة من شؤون الحكومة دهن إشارته ، بحيث كان يحق له أن يحاكى لويس الرابع عشر في قوله « إنما الدولة أنا » ، إلى أن حدث التدخل الأوروبى بواسطة صندوق الدين والرقابة الثنائية ثم الوزارة المختلطة ، فنلت سلطته بمقدار ما كسبه الأجانب من التدخل في شؤون الحكومة المالية ثم السياسية

ولم يكن الوزراء (أو النظار كما كان اسمهم) إلى سنة ١٨٧٨ ، أى إلى السنة التى أنشئ فيها مجلس النظار سوى موظفين لدى الخديو ، يمينهم لرأسه النظارات المعروفة في ذلك العصر ، وكانت تسمى « الدواوين » ، وهى الداخلية . والمالية . والمارف . والحقانية . والحربية . والبحرية . والأشغال . والخراجية . والأوقاف . وأنشئت أيضاً وزارة للزراعة . وأخرى للتجارة ، ثم انشئت في عهد وزارة نوبار باشا سنة ١٨٧٨ ، ولم يكن للنظار من السلطة إلا ما يلقونه من ولى الأمر ، وتضاءلت سلطتهم حتى أمام المفتشين العموميين ، وهما مفتش الوجه البحرى ، ومفتش الوجه القبلى اللذين استحوذا على السلطة الإدارية والمالية في الحكومة بأمر الخديو

وليس معروفاً على وجه التحقيق ما هى الحكمة في إيجاد هذا النظام الذى يضع سلطة المفتشين بجانب سلطة النظار ، ويجعلهم أعظم شأنًا من هؤلاء ، ولكن يظهر أن السبب في ذلك هو رغبة اسماعيل في أن تتمارض السلطان حتى تكون كل منهما رقيقة على الأخرى فيعلمن على سلوك كليهما ، وهى قاعدة مألوفة في حكومات الاستبداد

#### المجلس الخصوصى ثم مجلس النظار

لم يكن للوزراء مجلس قائم بذاته ، ولا هيئة لها أعضاء متضامنون ، بل كانوا كما قلنا موظفين يمينهم الخديو ويعزلهم كسائر موظفى الحكومة

ولم يكن بمصر قبل سنة ١٨٧٨ مجلس وزراء ، بل كان بها مجلس يدعى (المجلس الخصوصى العالى) ، يضم عادة الوزراء (النظار) ، ولكنه ليس قاصراً عليهم ، بل كان يضم أيضاً جماعة من الباشوات الذين يصطفهم الخديو ، ومن هؤلاء وأولئك يتألف المجلس الخصوصى

وهذا المجلس ينظر فى شؤون الحكومة العامة ، ويضع القوانين واللوائح والقرارات العامة ، ويعمل برأسة الخديو ، ولكنه لم يكن مسئولاً عن سلطة الحكم ، بل كان أعضاؤه كسكرتيرين أو موظفين فى معية الخديو ، ليس لهم سلطة ، ولا تربطهم رابطة ، اللهم إلا اختيار ولى الأمر لكل منهم

وكانت مسئولية الحكم يتولاها الخديو بنفسه ، إلى أن أنشئ (مجلس النظار) بالأمر العالى الذى أصدره اسماعيل فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ ، وتقدم الكلام عنه (ص ٧٣) ، ومن ذلك الحين صار الخديو يتولى الحكم بواسطة مجلس النظار وبالاشتراك معه

(فجلس النظار) قد خلب (المجلس الخصوصى) وصار مسئولاً عن الحكم ، وله كيان قائم بذاته ، وأعضاؤه يختارهم رئيس مجلس النظار ويتضامنون وإياه فى المسئولية ، وقد صار هذا المجلس أساس نظام الحكم فى مصر إلى عصرنا الحاضر

### مجلس شورى النواب

وانشأ اسماعيل هيئة نيابية تمثل الشعب وهى مجلس شورى النواب ، وقد تكلمنا فى الفصل السابق عن هذا المجلس والأدوار التى تماقبت عليه

### التقسيم الإدارى

بيننا فى كتاب «عصر محمد على» (ص ٥٨١ طبعة أولى) التقسيم الإدارى فى مصر على عهد محمد على ، وقد صارت البلاد مقسمة فى عهد اسماعيل إلى ثلاث عشرة مديرية وهى : البحيرة . الغربية . الشرقية . الدقهلية . المنوفية . القليوبية . الجيزة . بنى سويف والفيوم . المنيا وبنى مزار . أسينوط . جرجا . قنا . اسنا

وكان بمصر من المحافظات تسما ، وهى القاهرة . الاسكندرية . وشيد . دمياط . بورسعيد . العريش . الاسماعيلية . السويس (وتتد سلطتها إلى سواحل البحر الأحمر حتى «الوجه» ) . القصير (وكانت تتبع مديرية قنا)

وبقيت المديرية يرأسها الديرون ، والمحافظات يتولاها المحافظون ، واستمرت المديرية

مقسمة إلى مراكز ، والمراكز إلى أقسام ( أخطاء ) ، والأقسام إلى نواح وبلاد ، وتغير اسم مشايخ البلاد فصاروا يعرفون بالمعد وتحت أيديهم المشايخ ، وجعل تعيين هؤلاء وأولئك بانتخاب الأهليين ورغبتهم

### النظام القضائي

بقيت المحاكم الشرعية كما كانت في عهد سعيد باشا ، ولما تولى اسماعيل الحكم أصدر أمره إلى مجلس الأحكام في ٢٧ رجب سنة ١٢٧٩ ( ١٨٦٣ م ) بإعادة تأليف مجالس أو محاكم الأقاليم ( المجالس الملغاة ) ، إذ لم يكن بقي منها في آخر عهد سعيد سوى مجلسين ، فعمم هذه المجالس في أمهات المدن مع توزيع اختصاصاتها كما يأتي :

( مجلس مصر ) واختصاصه محافظة مصر والسويس وقسم أول جزيرة

( مجلس بنها ) واختصاصه القليوبية والمنوفية

( مجلس المنصورة ) واختصاصه الشرقية والدقهلية

( مجلس طنطا ) واختصاصه الغربية والبحيرة

( مجلس الاسكندرية ) واختصاصه محافظة الاسكندرية

( مجلس بني سويف ) واختصاصه بني سويف وقسم ثاني الجزيرة والفيوم وبني مزار

( مجلس أسيوط ) واختصاصه المنيا وأسيوط وجرجا

( مجلس أسنا ) واختصاصه أسنا ومدينة القصر

( مجلس دمياط ) واختصاصه محافظة دمياط

ثم زيد عدد مجالس الأقاليم . فصار لكل مديرية مجلس ابتدائي . وزيد عدد ( المجالس الاستئنافية ) التي كانت تستأنف أمامها أحكام المجالس الابتدائية التي في دائرتها

وأنشئ ديوان الحفانية ، وأحيلت عليه إدارة المحاكم ومجالس الأقاليم . وإرشادها إلى طريق الصواب . وسن القوانين واللوائح لها . واشتملت اللائحة العمومية التي سنها سنة ١٢٨٨ على قواعد اختصاص المجالس وأصول المرافعات فيها

وفي سنة ١٨٧١ بناء على اقتراح مجلس شورى النواب أنشئت مجالس أو محاكم بالقرى والاطحاط لنظر القضايا الصغيرة سميت ( مجالس الدعاوى المركزية ) تميزا لها من ( المجالس المحلية ) للنشأة في عواصم المديرية



## المحكمة التجارية المختلطة

وبقيت المحكمة التجارية المختلطة المسماة ( مجلس التجار ) في كل من الاسكندرية والقاهرة تفصل في المنازعات التجارية بين الوطنيين والأجانب . ولها محكمة استئنافية تسمى ( مجلس الاستئناف ) بالإسكندرية ، وكانت المحكمة التجارية بالقاهرة سنة ١٨٧٢ تتألف من رئيس وهو على باشا شريف ( الذى صار فيما بعد رئيسا لمجلس شورى القوانين ) ثم خلفه على بك ابراهيم ( باشا ) وصار وزيرا المعارف . ومن وكيل وهو احمد بك عبيد . ومن عدد متساو من القضاة الوطنيين والأجانب ، فكانت الغالبية للوطنيين . وهذه المحاكم التجارية هي التى حلت محلها المحاكم المختلطة سنة ١٨٧٦

## مجلس الأحكام

وقد بقى ( مجلس الأحكام ) هيئة استئنافية عليا ، واستمر قائما إلى تشكيل المحاكم الأهلية الجديدة ، واقتصر على نظار قضايا الوجه القبلى الذى لم يعمه نظام المحاكم الأهلية إلا سنة ١٨٨٩ ، فلما أنشئت المحاكم الجديدة بالوجه القبلى ألغى مجلس الأحكام نهائيا كما أُنشئت مجالس الأقاليم ، ولذلك عرفت بالمجالس الثلاثة

ومما لا مندوحة عن ذكره أن النظام القضائى فى الجملة كان على حالة من التأخر لا تقبيل عليها البلاد ، فالقضاة لم يكن لهم دراية بالقوانين ولا بالروح القانونية ، وكانت مناصب القضاة تسند إلى جماعة معظمهم من الأعيان ، أو من الموظفين الذين لم تتوفر فيهم شروط العلم والكفاءة ، ولم تكن العدالة مرعية ، وليس نعمة ضمانات للحقوق ، والرشوة منتشرة ، والنظام فى ذاته فاسد ، ولا يزال الناس يتناقلون روايات وأحاديث ، تدل على مبلغ انتشار الرشوة فى ذلك العهد بين موظفى المحاكم من قضاة وكتاب وغيرهم ، ولم تكن هناك محاكمات صحيحة ، وكان النفى إلى السودان كثيرا ما ينصب من ينصب عليهم ولئى الأمر ، دون أن تحدث لذلك محاكمات أو تحقيقات

وظل النظام القضائى مختلا إلى أن أنشئت المحاكم الأهلية الجديدة سنة ١٨٨٣ على عهد توفيق باشا ، وقد كان الشروع فى إنشائها على عهد اسماعيل ، إذ مهد إلى ذلك بتعريب قوانين نابليون المعروفة ( بالكود ) ، واضطلع العلامة رفاعه بك رافع وتلاميذه بهذه المهمة ، فمرب هو وعبد الله بك السيد القانونى الدنى واشترك معهما عبد السلام أفندى أحد ، وأحمد أفندى حلمى ، وهرب قانون المرافعات عبد الله أبو السعود أفندى وحسن أفندى

فهى ، وعرب الملامة قدرى باشا قانون العقوبات ، والسيد بك صالح مجدى قانون تحقيق الجبايات ، ومن هذه القوانين استمد الشارع المصرى معظم قوانين المعاملات المدنية والمرافعات والعقوبات ، وصدرت بها الراسم سنة ١٨٨٣ فى عهد وزارة شريف باشا الرابعة

### انشاء المحاكم المختلطة

إن ولاية القضاء ركن من أركان السيادة الأهلية لكل بلد مستقل ، فمن قواعد الاستقلال سريان سلطة القضاء الأهلى على جميع سكان المملكة ، لافرق بين وطنيين وأجانب ، ونفاذ أحكامه ، على أشخاصهم ، وعلى أموالهم ، فى منازعاتهم المدنية والتجارية ، وفيما يقع من أى منهم من الجرائم والمخالفات

هذه القاعدة هى من أوليات نظام الحكم فى جميع البلدان المستقلة ، ولكنها فى الشرق قد اعترض تطبيقها ما منحه الملوك والسلاطين لرعايا الدول الأوروبية من الامتيازات الأجنبية كانت هذه الامتيازات فى مبدأ أمرها منحة ، أعطتها تركيا لبعض الدول ورعاياها ، ولقد ظلت ردحا من الزمن مصطبغة بهذه الصبغة ، حتى سرى الضعف إلى السلطنة الممائية ، فاستحالت تلك المنحة حقا مكتسبا ، ثم صارت فى مصر عدوانا على السيادة الأهلية ، ومشاركة للحكومة فى سلطتها

ومع أن سريان الامتيازات فى بلادنا يرجع إلى كونها فى الأصل جزءا من السلطنة الممائية ، إلا أنها تطورت واستفحل خطرها ، وكسب الأوروبيون من المزايا أكثر مما لهم فى تركيا ، وصار للامتيازات الأجنبية فى مصر مظاهر ومميزات ليست لها فى بلد مستقل ، ولا فى أية ولاية من ولايات تركيا القديمة

وبما يؤسف له أن الدول الأجنبية كسبت هذه الميزات فى الوقت الذى تحررت فيه مصر من التبعية التركية ونالت استقلالها الذى شمل السيادة الداخلية وبعض مظاهر السيادة الخارجية ، وعلى ما يقتضيه المنطق من تضال سلط الامتيازات الأجنبية فى عهد الاستقلال ، فقد جرى العمل على عكس ذلك ، إذ أنها اشتدت وطأتها فى هذا العهد

ومن الواجب تفسيراً لهذا التناقض أن نقول إن الأوروبيين لم يكسبوا مزايا جديدة فى الوقت الذى كانت فيه الحكومة المصرية قوية البأس ، مهيبية الجانب ، أى فى عهد محمد على وإبراهيم وعباس ، ولكنهم انتهزوا فرصة الضعف الذى انتابها فى عهد خلفائهم ، فنالوا

مزايا وحقوقا ما كانت لهم من قبل ، وفي هذا الصدد يقول الميوجا برييل شارم<sup>(١)</sup> ما خلاصته :  
 « لم يكن للجاليات الأوروبية في عهد محمد علي وهباس أهمية ما ، ولكنهم نالوا الشأو العظيم في عهد سعيد اسماعيل ، حتى صاروا خطراً على الأهلين ، وقد ساعد فتح قناة السويس ومد السكك الحديدية على ازدياد نشاطهم ، وبلغ عددهم سنة ١٨٧٩ مائة ألف نسمة ، وطفوا أمام ضعف الحكومة الوطنية ، فقد كان سعيد باشا كثير التسامح والسخاء معهم ، ولم يكن يرفض أى منحة يطلبونها منه ، وكان ينساق من غير تبصر إلى أى مشروع يعرضونه عليه ، فإذا لم ينالوا من تلك المشاريع ما يبقونه من الربح ، هوضهم سعيد باشا ما فاتهم من الأرباح ، وكان القناصل يتدخلون لتأييد مطالبهم ويكروهون سعيد باشا على إجابتها<sup>(٢)</sup> »

« وكانوا يتخرجون في عهد عباس من هذا التدخل ، لما كان لديه من الوسائل لوقفهم عند حدم ، وقيل عنه إنه كان لديه غم يألفه ويضعه بالقرب منه محجوباً عن الأنظار ، فإذا اشتد الجدل بينه وبين أحد القناصل استدعى التمر في رفق وهذوء ، إلى حيث يراه القنصل ، فكان لهذه الوسيلة « الدبلوماسية » أثرها في حسم النزاع ... »

« أما سعيد فكان ضعيف الإرادة ، يخضع دائماً لمطالب القناصل ، وقد طنى سبل الأجانب في عهد اسماعيل واحتتموا بنظام الامتيازات الأجنبية وانتفعوا من تهدير الحكومة وسفنها<sup>(٣)</sup> »

هذا ما يقرره كاتب أوروبى أدرك عصر اسماعيل ووصف حالة البلاد كما شاهدها ، وليس فيه مظنة التحامل أو المبالغة والإسراف في القول

### حدود الامتيازات الأجنبية في تركيا

كانت الامتيازات الأجنبية في تركيا تتبع القواعد الآتية :

أولاً — لم يكن للأجانب حق امتلاك العقارات في بلاد السلطنة العثمانية ، ثم خولتهم الحكومة التركية هذا الحق بمقتضى القانون الصادر في يونية سنة ١٨٦٧ ، ( ٧ صفر سنة ١٢٨٤ ) ، وفي نظير تخويلهم إياه قبلت الدول الأوروبية خضوع رعاياها للوائح الضرائب المقارية والقوانين المالية التى تضمها الحكومة العثمانية ، من غير حاجة الى موافقة الدول ،

وخضوعهم للمحاكم التركية في المنازعات العقارية سواء كانوا فيها مدعين أو مدعى عليهم<sup>(١)</sup>  
ثانياً — يرجع رعايا الدول الأجنبية في شؤونهم التجارية والمدنية والشخصية إلى قناصلهم  
ثالثاً — تختص المحاكم العثمانية بنظر قضايا الأجانب المدنية كانت أو تجارية إذا كان  
في الخصومة صالح أهلى ، وتفصل في هذه المنازعات طبقاً للقوانين الأهلية دون حاجة إلى  
حضور الفصل أو مندوبه أثناء المحاكمة<sup>(٢)</sup>

ولم تكن المحاكم التركية مختصة بنظر المنازعات المدنية (غير العقارية) إذا كان الطرفان  
من يتمتعون بالامتيازات الأجنبية ولا يمس النزاع صالحاً أهلياً

رابعاً — تسرى أحكام القوانين العثمانية الخاصة بالمقوبات على الرعايا الأجانب كما تسرى  
على الأهليين سواء بسواء ، وكذلك تسرى عليهم قوانين الضبط والربط والوائح الإدارية  
والتنظيم والصحة ، وتطبق عليهم القوانين الجنائية ، ويحاكمون أمام المحاكم العثمانية فيما عدا  
الجرائم التي تقع منهم على أجنبي<sup>(٣)</sup>

ولم تمتد الامتيازات في تركيا الدائرة التي رسمتها المعاهدات على ما فيها من غضاضة  
وافتيات على السيادة الأهلية

### اتساع حدود الامتيازات في مصر

ظلت الامتيازات في مصر تتبع أوضاعها الأصلية على عهد محمد علي وإبراهيم وعباس ،  
وكان بالإسكندرية والقاهرة محكمتان تسمى كل منهما المحكمة التجارية أو (مجلس التجار) ،  
تفصل في المنازعات التجارية بين الأوروبيين والمصريين ، وقضاتها من الوطنيين والأجانب ،  
والغالبية فيها للوطنيين كما تقدم بيانه

ولكن لما ضعف شأن الحكومة في عهد خلفاء محمد علي طفت سلطة الأجانب على  
سيادة الحكومة ، وبدأ طغيانهم في عهد سعيد ، ثم ازداد في عهد اسماعيل ، وفي خلال هذه  
الأطوار نالوا المزايا الآتية التي اغتصبوها بالعرف والعادة :

(١) انتزع الفناصل سلطة الحكم فيما يقترب وعاليم من الجرائم التي تقع على  
الرعايا الوطنيين

(١) راجع نس هذا القانون في القاموس المام للإدارة والقضاء لفيليب جلادج ص ٦١ ، وفي  
كتاب (نظام الامتيازات الأجنبية في السلطنة العثمانية) للسيد ديروزاس ج ١ ص ٤٦٠

(٢) و(٣) انظر كتاب (نظام الامتيازات الأجنبية في السلطنة العثمانية) للسيد ديروزاس Du Rausas  
ج ١ ص ٤٢٤ وما بعدها ص ٤٧٣

(٢) التزم الأهالي عند ما يقاضون الأجانب أن يرفعوا دعاوهم أمام محاكمهم القنصلية ، وذلك أن التنفيذ في منازل المحكوم عليهم كان يقتضى حضور الفصل ، ولكن القناصل كانوا يتمتعون عن حضور التنفيذ فتجهم السلطات الأهلية عن اقتحام منازل الأجانب . فيضطر الأهالي إلى اللجوء للقناصل عسار يرسلون مندوبهم لحضور التنفيذ . ولكن القناصل بدلا من ذلك أخذوا يفصلون بأنفسهم في النزاع بين الفريقين . فيضطر المدهي مرغما إلى قبول هذه الوساطة بدلا من الحصول على أحكام تعطّل تنفيذها إلى ما شاء الله

(٣) اغتصبت المحاكم القنصلية سلطة الفصل حتى في القضايا التي يرفعها رعاياها على الأهالي

(٤) اغتصبت سلطة الحكم على الحكومة المصرية في القضايا التي يرفعها الرعايا الأجانب ، وهذا من أقرب ما يذكر في ضعف هيئة الحكومة ، وقد حكمت المحاكم القنصلية فعلا على الحكومة في قضايا تعويضات والتزمت الحكومة بدفع مبالغ باهظة بطريق التهديد خشية إغضاب القناصل وحكوماتهم

وقد أحصيت هذه المبالغ في مدى أربع سنوات ( من سنة ١٨٦٤ إلى سنة ١٨٦٨ )<sup>(١)</sup> فبلغت ٢٨٠٠٠٠٠ جنيه<sup>(٢)</sup> ، وهذا يعطيك فكرة جليلة عن مبلغ استخذاء الحكومة أمام طغيان الأجانب ، ولقد كان من أسباب هذا الطغيان جمالة الخديو اسماعيل لقناصل الدول لكي ينال رضا حكوماتهم ويكسب تأييدهم إياه في خلافه مع تركيا ، ولمعمرى أن الخطر الذي يتهدد كيان مصر لم يكن آتيا من تركيا الضعيفة ، بل كان مصدره الاستعمار الأوروبي السياسي والمالي ، وقد دلت الحوادث على هذه الحقيقة ، ولكن نزعة اسماعيل الأوروبية كانت تحجب عنه كثيرا من الحقائق ، وأفضت إلى هذا المدوان المستمر على سلطة الحكومة

وهذه السلسلة من الاغتصابات هي التي يسميها رجال القانون « العرف » أو « العادات المرعية » ، وقد صدق القاضي الهولاندى فان بلمن Van Bemmelen التي تولى قضاء المحاكم المختلطة على عهد اسماعيل في قوله عنها :

« إن الأوروبيين يعبرون عن الاختصاص المختلط للقنصليات بأنه نشأ عن « العرف » ، وفي الحقيقة إنه وليد الاغتصاب الواقع من الأقوياء على حقوق الضعفاء »<sup>(٣)</sup>

(١) في عهد اسماعيل

(٢) احصاء ماك كون Mac Coon في كتابه مصر كما هي Egypt as it is من ٢٨٥

(٣) مصر وأوروبا للقاضي المختلط فان بلمن ج ١ ص ١١٨

## اضطراب المعاملات

ساعت الحالة من جراء انتحال المحاكم القنصلية تلك الاختصاصات الباطلة ، فإن كل محكمة من هذه المحاكم كانت تحاي رعاياها وتنحيف حقوق خصومهم ، هذا فضلا عن أن كل قضاء قنصلي يحكم طبقا لقانون بلاده ، فلم يكن التعامل بين الناس قائما على قواعد معلومة ، وضوابط مرسومة ، بل صارت المعاملات عرضة لأهواء المحاكم القنصلية وقوانينها ، وإذا علمت أن القنصليات العامة للدول المتعقمة بالامتيازات الأجنبية كانت سبع عشرة قنصلية أدركت أنه كانت بمصر ١٧ محكمة قنصلية تحكم كل منها طبقا لقوانين بلادها

ولم تكن تلك المحاكم تقضى فى المنازعات التى ترفع أمامها إلا قضاء ابتدائيا ، وأحكامها تستأنف أمام محاكم الاستئناف فى البلاد التابعة لها ، فإذا كان المدعى عليه فرنسيا يرفع الاستئناف أمام محكمة « اكس » بفرنسا ، وإذا كان إيطاليا فأمام محكمة « انكونا » ، وإذا كان يونانيا فأمام محكمة « أثينا » ، وإذا كان إنجلترا فأمام محكمة « لندن » ، وإذا كان نمسويا فأمام محكمة « تريستا » ، وإذا كان ألمانيا فأمام محكمة « برلين » ، وإذا كان أمريكيا فإلى محكمة « نيويورك » ! فتأمل فيما تقتضيه هذه القوضى من المتاعب والمقبات ، والنفقات الجسيمة ، وإضاعة الوقت ، مما يؤدى فى الغالب إلى التنازل عن الخصومة بدلا من المقاضاة التى لا يعرف لها نتيجة ولا يؤمن فيها عدل

## إصلاح هذا الفساد

فكر اسماعيل فى إصلاح هذا الفساد ، ولكن بدلا من أن يعالجه بالقواعد المتفق عليها بين الدول ، ومضى أن القضاء الأهلى هو صاحب الولاية على المتقاضين القاطنين فى البلد ، مهما اختلفت أجناسهم ، فإن المشروع الذى انتهى إليه الاتفاق بين الخديو والدول يقضى بإنشاء محاكم مختلطة يكون المنصر الغالب فيها للقضاة الأوروبيين ، وتفصل فيما يقوم من المنازعات بين الوطنيين والأجانب

ولا مراء أن نظرة بسيطة فى أساس هذا النظام يتبين منها فساد ، وبمده عن القواعد النظامية فى البلاد المستقلة ، ولقد كان اسماعيل فى غنى عنه بالرجوع إلى النظام القضائى المتبع فى تركيا ، فإن اختصاص المحاكم الأهلية فى بلاد السلطنة العثمانية يتناول الحكم فى المنازعات المدنية والتجارية بين الرعايا الوطنيين والأجانب ، وفى القضايا الجنائية التى يتهم فيها هؤلاء ،

ولما كان مصدر الاختصاص القضائي القنصلي هو الامتيازات الأجنبية في تركيا ، فالإصلاح المقول هو الرجوع بهذا الاختصاص إلى حدود تلك الامتيازات ، لأن تطبيق الامتيازات في مصر إنما جاء تبعاً لسيارتها في تركيا ، على أساس أن الامتيازات هي معاهدات أبرمتها تركيا ، وأنها تسرى على مصر كما كانت تسرى على سائر أجزاء السلطنة العثمانية

وقد نصت معاهدة لندن التي حدثت مركز مصر الدولي سنة ١٨٤٠ على أن معاهدات السلطنة العثمانية تسرى أحكامها في مصر ، فمن الوجهة القانونية والدولية ، ما كان يجوز إقرار حزايا لرعايا الدول الأجنبية تريد عما كان لهم في تركيا بمقتضى معاهدات الامتيازات

ولكن اسماعيل ونوبار ، لزعيمتهما الأوروبية ، لم يجدا غضاضة من التدخل الأوروبي في ولاية القضاء ، مادام هذا التدخل منظماً ، فارتكبا شططاً كبيراً ، إذ لم يمحلا أساس الإصلاح اتباع النظام الخاص بقضايا الأجانب في تركيا ، وارتضيا نقل سلطة المحاكم القنصلية المتعددة إلى محكمة مختلطة غالبية قضاتها من الأجانب ، فجاء الإصلاح معكوساً مشوهاً ، وحل في طياته هدم ولاية القضاء في مصر ، ومهد لتفلفل النفوذ الأجنبي في سلطة القضاء والتشريع ، وفي كيان البلاد المالي والاقتصادي

#### مذكرة نوبار باشا سنة ١٨٦٧

شرح نوبار باشا في مقاضاة الدول الأجنبية في إنفاذ مشروعه ، وبدأ عمله بتقديم مذكرة تفصيلية إلى الخديو أبا في فيها عيوب النظام القضائي القنصلي وامتدح إنشاء قضاء مختلط يوافق روح الامتيازات الممنوحة للأجانب

#### المفاوضات بشأن النظام القضائي المختلط

تولى نوبار مقاضاة الدول بشأن نظام المحاكم المختلطة ، وطالت هذه المفاوضات ، لأن الجاليات الأجنبية ، لم تكن تميل إلى إنشائها بل أرادت بقاء سلطة المحاكم القنصلية ، وكانت فرنسا من أشد الدول اعتراضاً على إنشائها ، واعتصت تركيا أيضاً على التخاطر في شأنها بين مصر والدول الأجنبية

#### إقرار نظام المحاكم المختلطة

واستمرت المفاوضات بين مصر والدول عدة سنوات ، ثم انتهت باتفاقهم سنة ١٨٧٥ على إنشاء المحاكم المختلطة التي سميت « محاكم الإصلاح » ، وإليك بيان الدول التي أبرمت

هذا الاتفاق : الولايات المتحدة . النمسا والمجر . بلجيكا . الدانيمرك . فرنسا . ألمانيا . إنجلترا . اليونان . هولانده . إيطاليا . البرتغال . روسيا . إسبانيا . السويد والنرويج ، ووضعت الحكومة المصرية باتفاقها مع الدول لأئحة ترتيب المحاكم المختلطة وقوانينها المدنية والتجارية وقانون المرافعات ، ووافقت الحكومات الأوروبية على هذه القوانين ، وبقيت فرنسا مترددة في موقفها ، فكانت آخز من وافق عليها

وهاك خلاصة القواعد التي قام عليها نظام هذه المحاكم :

( أولا ) نختص بالفصل في المنازعات المدنية بين المصريين والأجانب ، وبين الأجانب الذين ليسوا من جنسية واحدة

( ثانيا ) تفصل في المنازعات العقارية إذا كان أحد الطرفين من الأجانب ولو كان الطرفان من جنسية أجنبية واحدة

( ثالثا ) تفصل في المسائل الجنائية بالحكم على المتهمين الأجانب في بعض المخالفات البسيطة ( رابعا ) أما الجناح والجنايات التي تقع من الأجانب فلا تختص بالحكم فيها ، بل بقيت من اختصاص المحاكم القنصلية ، مع استثناء الجرائم التي تقع على قضاة المحاكم المختلطة ، أو مأموريها القضائيين أثناء قيامهم بعملهم ، فتختص بالحكم فيها

وقضت لأئحة ترتيب تلك المحاكم بإنشاء ثلاث محاكم ابتدائية ، الأولى في الاسكندرية ، والثانية في مصر ، والثالثة في الإسماعيلية ، ثم نقلت إلى المنصورة ، ومحكمة استئناف في الاسكندرية

وللقضاة الأجانب الأغلبية ، ولهم رئاسة الجلسات ، وبما أن المحاكم الجزئية تتألف من قاض واحد ، فقد جرى العمل على أن لا يكون هذا القاضي إلا أجنبيا ، على الرغم من أن لأئحة ترتيب المحاكم لا تنص على ذلك ، ولكنهم ساروا على هذه القاعدة بطريق الاستنتاج والتغلب ، وقالوا إن رئاسة الجلسات التي تتألف من عدة قضاة تكون للأجنبي ، فإذا كانت الجلسة مؤلفة من قاض واحد ، وجب أن يكون أجنبيا

ولا يسمح للقضاة الوطنيين أن يكون منهم قاضى الأمور المستعجلة ، الذى له سلطة واسعة المدى في الأحكام ، أو قاضى الأمور الوقتية ، أو قاضى البيوع ونزع الملكية العقارية وفى ذلك يقول القاضى الهولاندى فان بيلن فى لهجة من التهكم : « مادامت القاعدة أن الأغلبية في الأحكام مكفولة للأجانب فلم يبق إذا جلس قاض واحد إلا أن يكون أجنبيا ،



ولم ترد أصلاً فكرة إسناد هذه المهمة إلى قاض من القضاة الوطنيين ، وكل ما سمح لهم به أن يكون منهم قضاة تحقيق ، أو قضاة متدربون في التفاليس <sup>(١)</sup> ، ولعل هذا النظام هو الذى جعل القاضى فان بعلن يصف الحاكم المختلطة بقوله ( ص ٢٠٥ ) : « إنها ركن قوى من أركان السيطرة الأوروبية على مصر »

وهناك رئاسة واحدة تركت للوطنيين فى النظام المختلط ، وهى الرئاسة « الفخرية » لمحكمة الاستئناف وللمحاكم الابتدائية الثلاث ، على أن هذه الرئاسة الفيت مع الزمن ، فنيا يتلقى بمحكمة المنصورة الابتدائية لم يعين لها سوى رئيس نفري واحد ، وهو عبد القادر باشا ففى الذى كان مستشارا بمحكمة الاستئناف المختلطة ، ولما نسبة حالته على المعاش سنة ١٨٩٤ عين رئيسا نفريا لمحكمة المنصورة ، وظل يشغل هذا المنصب « الفخرى » حتى وفاته سنة ١٨٩٨ ، ولم يعين أحد خلفا له ، وكذلك الفيت الرئاسة الفخرية لمحكمة الإسكندرية سنة ١٨٩٦ ، أما محكمة مصر فكان آخر رئيس نفري لها حنا نصر الله باشا سنة ١٩٠٨ ولم يخلفه أحد ، وآخر رئيس نفري لمحكمة الاستئناف المختلطة هو أحمد عفيفى باشا وقد شغل هذا المنصب من سنة ١٩٠٧ إلى سنة ١٩١٤ ولم يعين أحد خلفا له ، والفيت هذه الوظيفة من ميزانية الحاكم المختلطة ، ويجدر بنا أن نتساءل ماذا كان عمل الرئيس الفخرى لمحكمة الاستئناف المختلطة ؟ إن كل ما كان له من الحقوق أن يرأس الجمعية العمومية السنوية لقضاة محكمة الاستئناف لانتخاب نائب الرئيس الأجنبى الذى هو الرئيس الفملى للمحكمة ، وليس له فى الجمعية سوى الرئاسة فقط ، إذا شاء أن يقولها ، وليس له أن يعطى صوته فى هذا الانتخاب ، أى أن رأسته شكلية ، لا عمل لها ، ففى أجدر أن تكون مدعاة للسخرية والازدراء

### افتتاح الحاكم المختلطة — سنة ١٨٧٦

فى خلال سنة ١٨٧٥ تم تعيين قضاة الحاكم المختلطة ، واستقبلهم الخديو فى حفلة حافلة بىزى رأس التين بالإسكندرية يوم ٢٨ يونيه سنة ١٨٧٥ ، وخطب الخديو مرحبا بهم وبمحاكم « الإصلاح » ، راجيا أن يكون افتتاح هذه المحاكم فاقحة عصر جديد للمدينة ، فرد عليه شريف باشا ، وكان وقتئذ وزيرا للحقانية ، مهنتا الخديو بالعمل المنطوى على الرق العظيم الذى تم على يديه ، شاكرآ إليه باسم القضاة على الثقة التى وضعا فيها ، ولم تكن

(١) مصر وأوروبا للقاضى المختلط فان بعلن ج ١ ص ٢٠٧

فرنسا قد أقرت بعد النظام القضائى المختلط اقرارا نهائيا ، وبذلك خلت الحفلة من القضاة الفرنسيين ، إذ لم يكونوا عينوا بعد ، واستمرت فرنسا فى تردددها ورفضها ، إلى أن رأت أن النظام سينفذ رغم إرادتها ، فأنتهت بالتصديق عليه فى ديسمبر سنة ١٨٧٥ وفى أول يناير سنة ١٨٧٦ افتتح رياض باشا وزير الحقانية فى ذلك الحين المحاكم المختلطة فى حفلة أقيمت بسرأى محكمة الإسكندرية ، أعلن فيها رسميا افتتاح تلك المحاكم ، وأقيمت فى اليوم نفسه حفلة افتتاح محكمة مصر ومحكمة الإسماعيلية الابتدائيتين ، وبدأ انعقاد جلسات تلك المحاكم فى فبراير من تلك السنة ، وألغيت من ذلك المهد المحكمتان التجاريتان فى القاهرة والإسكندرية إذ حلت محلها المحاكم المختلطة

### نظرة عامة فى القضاء المختلط

قام النظام القضائى المختلط على أساس تجويل هذه المحاكم سلطة الفصل فى جميع المنازعات التى تمس أى صالح أجنبى ، وجعل غالبية القضاة ورأسه الجاسات للأجانب ، فإذا نظرنا إلى حقائق الأمور ، وتركنا الظواهر والمجاملات جانباً ، رأينا فى هذا النظام قضاء أجنبياً ، يفصل فى المنازعات والماملات القاعة بين الأجانب والوطنيين ، فبينما الأجانب فى كل بلد متمتع بالحر السير من الاستقلال ، يخضعون للقضاء القومى ، نجد الأمر فى مصر على عكس ذلك ، فالوطنيون هم الذين يخضعون للقضاء الأجنبى ، فكأنهم هم الغريباء ، والأجانب هم أصحاب البلاد ، ولا يوجد فى العالم أمة تحترم نفسها وتشعر بالكرامة ترضى بمثل هذا النظام ، لأنه فضلا عن منافاته لركن هام من أركان الاستقلال ، وهو ولاية القضاء ، فإنه نظام جارح للعزة القومية ، باعث على القتل والهوان ، إذ كيف يستشعر الكرامة قوم يخضعون فى معاملاتهم مع الأجانب إلى قضاء أجنبى قائم فى مقر دارهم ؟؟

فلنا ونكرر القول إن القضاء المختلط هو فى الواقع قضاء أجنبى بكل معانى الكلمة ، وما المنصر المصرى فيه إلا أقلية لا ترفع عنه الصبغة الأجنبية ، وإذا دخلت يوماً<sup>(١)</sup> أية محكمة من المحاكم المختلطة ، ابتدائية كانت أو استئنافية ، جزئية أو كلية ، بل إذا دخلت أقلام الكتاب فى تلك المحاكم ، أو أقلام التنفيذ ، رأيت فى نفسك محكمة أجنبية ، ليس فيها للصبغة المصرية وجود ولا مظاهر ، فالقضاة غالبهم من الأجانب ، ولا يُسمح لقاضٍ مصرى أن يرأس جلسة ما ، واللغة الأجنبية هى لغة المرافعات والأحكام ، لغة التخاطب والتغام ،

لغة الإعلانات والتنفيذات ، لغة القضاة والكتابة ، والموظفين والمضربين ، بل الحجاب والفراشين

أما اللغة العربية ، لغة البلاد وأهلها وحكومتها ، فلا وجود لها في تلك المحاكم ، ولا يلتفت إليها أحد ، وأمن أراد أن يتكلم بها لا يجد من يسمع له إلا إذا شاء المترجم أن يترجمها للغة الأجنبية ، فرنسية كانت أو إيطالية ، والمتقاضون من الأهليين يدخلون هذه المحاكم فيشعرون أنهم فيها غرباء ، ولا يفهمون شيئاً مما يجري حولهم ، ويُقضى في مصيرهم ومصير أمواتهم وأملأهم وشرفهم ووجودهم ، دون أن يدروا ماذا يفعل بهم

فالقضاء المختلط هو إذن قضاء أجنبي ، فيه امتيازات على ولاية القضاء ، أى على ركن مهم من أركان السيادة القومية ، وفيه أيضاً امتيازات على السلطة التشريعية ، لأن الدول المتمتعة بالامتيازات الأجنبية ، قد نالت بإنشاء هذا النظام حقاً جديداً ، ذلك أن التشريع الذى يسرى على الأجانب لا يكون نافذاً فيهم إلا بموافقة الدول صاحبة الامتيازات ، فالنظام المختلط لم يقتصر على إنشاء قضاء أجنبي نافذ الأحكام على الرعايا الوطنيين وعلى حكومة البلاد ، بل خول الدول الأجنبية حق التدخل فى التشريع الذى يسرى على رعاياها ، وهذا حق لم يكن لها قبل إنشاء المحاكم المختلطة

وقد تجلّى تمسك الدول بهذا الحق حين وقع الخلاف بين الخديو اسماعيل والدائنين فى أواخر حكمه ، فإنه لما صدر مرسوم ٢٢ إبريل سنة ١٨٧٩ بتسوية الديون ، وعلى أن هذا المرسوم لم ينتقص شيئاً من حقوق الدائنين ، فإن الدول احتجت على صدوره واستمسكت بالألمحة ترتيب المحاكم المختلطة ، واعتبرت أن لا حق للحكومة المصرية فى أن تصدر أى قانون يتعلق بحقوق الأجانب بأى طريقة ما من غير موافقة الدول ، وهذا ما جعل الكاتب الفرنسى السيد « جابريل شارم » يقول فى بحثه المنشور بمجلة المالمين الفرنسية :

« إن القضاء المختلط الذى كان فى نظر أنصار القضاء الفنى ينتقص حقوق الأجانب حيال الوطنيين قد أكسبهم على العكس سلطة أقوى وأكبر مما كانوا يستبدون به من الامتيازات الأجنبية ، فإنه بمقتضى الإصلاح القضائى ( المختلط ) لا يمكن وضع أى نظام مالى يمس الأجانب سواء من الحكومة المصرية أو من الباب المالى من غير موافقة الدول » (١)

فهذا القول الذى يقوله كاتب سياسى أوروبى قوى الدلالة على أن مصر خسرت بإنشاء

القضاء المختلط استقلالها التشريعي ، والواقع أن المحاكم المختلطة شاركت الحكومة في سلطة التشريع ، وسلبت منها هذه السلطة بالنسبة للأجانب ، ولم يعد في مقدور الحكومة أن تصدر قانوناً نافذاً عليهم إلا إذا صدقت عليه الجمعية التشريعية للمحاكم المختلطة ، أي أن هذه الجمعية صارت سلطة قائمة تقل السلطة القومية المثلة في هيئاتها التشريعية ، وهذا سلب لأخص أركان الاستقلال ، وقد خسرت مصر هذا الخسران بمعاهدة أبرمتها ، لأن إنشاء القضاء المختلط هو نتيجة اتفاق بينها وبين الدول ، فلا سبيل إلى التحلل من قيود هذا الاتفاق أو المعاهدة إلا بمعاهدة أخرى ، وذلك بعد أن كانت حرة من هذه القيود ، ولم تكن مقيدة من الوجهة القانونية والدولية إلا بمعاهدات الامتيازات كما أبرمتها تركيا ، وكما كانت تطبق فيها ، وقد رأيت أن أحكام هذه الامتيازات أخف وطأة من القيود الواردة في نظام القضاء المختلط ، بل لا تكاد تذكر بجانبها شيئاً

فن الفاحيتين القضائية والتشريعية ، يتمثل في وجود المحاكم المختلطة الاعتداء البالغ على السيادة الأهلية وعلى الاستقلال القوي ، كما أنه يمارض النظام الدستوري والبرلماني في البلاد ، لأن البرلمان لا يستقل بالتشريع فيما يخص حقوق الأجانب ومصالحهم

ويزداد هذا الاعتداء ظهوراً وجساماً باتساع المعاملات بين الوطنيين والأجانب ، إذ لا شك أنه بسبب تكثر النازحين إلى مصر من الأجانب ، قد ازداد تبادل المعاملات بينهم وبين الوطنيين ، وأصبحت المصالح بين الفريقين متشعبة ، وحيثما وجدت هذه المصالح صار الفصل في المنازعات التي تنشأ عنها من اختصاص القضاء المختلط ، أو بعبارة أوضح القضاء الأجنبي ، وكل تشريع يخص الأجانب عن قرب أو بعد لا يسرى عليهم إلا إذا وافقت عليه الجمعية التشريعية للمحاكم المختلطة

ومهما يكن لهذا النظام من أنصار فهم لا يكتفون أنه مظهر من مظاهر التدخل الأجنبي ، وأنه ضرب من ضروب الوصاية الأجنبية التي تنتقص السيادة القومية في أخص أركانها ، في ولاية القضاء ، وفي سلطة التشريع ، وفي النظام الدستوري والبرلماني ويجب أن لا ننسى أن هذا النظام لا يمثل العدالة في قدسها ، بل يمثل أولاً وقبل كل شيء رعاية المصالح الأجنبية وإهدار حقوق الأهليين في سبيل تلك الرعاية

فمن يوم أن أنشئت المحاكم المختلطة توطدت مصالح الدائنين الأجانب من الشركات والأفراد ، واستقر الرهن العقاري ونزع الملكية على قواعد معيّنة لأملأك الدينين من الأهليين وحقوقهم ، ولا يوجد في العالم محاكم تشبه المحاكم المختلطة في قسوة إجراءاتها

خيال المدنيين ، وتعرض أملاكهم وأموالهم للبيوع الجبرية بأبخس الأثمان ، وبأسرع من لمح البصر ، وتحميلهم فادح النفقات والمصاريف الرسمية وغير الرسمية

وقد كانت حرباً على مصر وعلى الخديو اسماعيل الذى أنشأها ، فانه لما ارتبكت أحواله المالية أصدرت ضده الأحكام جزافاً للدائنين الأجانب ، وتشددت في تنفيذها ، وأسرفت أفلام محضريها في اقتضاء ما كان يحكم به على الخديو ، حتى أوقعت الحجز على منقولات القصور الخديوية ، وأعلنت بينهما بالزاد ، وأظهرت من التحيز للأجانب في دعاوهم على الحكومة ما جعلها مضرب الأمثال في امتهان العدالة ، فكانت من الكوارث التى أثقلت كاهل الخزانة والبلاد بالمغارم الباهظة ، ورأى اسماعيل من تحيزها للأجانب ما جعله ينقم من نوبار باشا الذى كان السبب في إنشائها ، وفي ذلك يقول القاضى الهولاندى فان بلمان : « إن المحاكم الأجنبية ( كذا يسميها ) صارت سلطة أقوى من الحكومة المصرية ، وقد أدرك الخديو اسماعيل في الوقت الأخير وبمد وقوع المحذور أنه بإبرامه الاتفاقات المنشئة لهذه المحاكم قد خلق لنفسه أسياً جديداً ، إلى جانب سيادة القنصليات »<sup>(١)</sup> ، وقال في خضوع تلك المحاكم للمؤثرات الأجنبية<sup>(٢)</sup> : « إن هذه المحاكم التى يرتمد لها الخديو والباشوات لم تكن مستقلة تمام الاستقلال عن العنصر الأجنبى في مصر ، فبينما حكومة البلاد عزلاء أمامها ، كان الأجانب يمدونها بحماكتهم ، ويرون أنها أنشئت خصيصاً لمناصرتهم في جميع الأحوال ، والقضاء لمصلحتهم ضد العرب والترك والخديو ، فكانوا منها في موقف حصين ، إذ يحميهم الرأى العام الأوروبى ، والهامون ، ورجال الأعمال ، والصحف ، فضلاً عن المال الذى هو عدة السكفاح ، وتشدد أزرهم قوات القنصليات والدول ، والجاليات الأوروبية ، التى تتعزز لمهاجمة كل قاض وكل محكمة لا تنحاز إلى جانبهم ، وكان التأثير الأجنبى الواقع من الجاليات الأجنبية كالفرنسية والإيطالية ، وحتى اليونانية ، والرعايا المتمتعين بالحمايات ، يبدو أكثر ما يكون في الاسكندرية ، حيث تبذل دار البورصة جهودها للسيطرة على سراى الحقانسة ( المحكمة المختلطة ) المجاورة لها »

وقال في موضع آخر ( ج ١ ص ٢٥٥ ) : « إن المحاكم المختلطة تحت تأثير الضغط الأجنبى قد أسرفت في إصدار الأحكام ضد الحكومة والخديو لصالح الأجانب من القاولين والموردين أو من الأقاقين من مختلف النحل بمن كانوا يطالبون بما ليس لهم حق فيه ، أو بأضعاف

ما يستحقون ، ولقد أدى الإسراف في هذه الأحكام إلى تضخم الديون السائرة التي أثقلت كاهل الحكومة وتفاقم النكبة التي تولدت منها »

وقال أيضا : « إن المحاكم المختلطة هي أداة للسيطرة الأوروبية والاستغلال الأجنبي في مصر ، فهي محاكم أجنبية ، تقضى بين الناس بلغة أجنبية ، وتطبق قانونا أجنبيا ، ونفعها للبلاد ضئيل ، أما ضررها فكبير على الشعب المصرى ولا سيما الفلاحين ، ولقد اعتدت على سلطة الحكومة المصرية والحدود ، وخدمت بأحكامها التحالف الأجنبي الذى يستغل البلاد ، ويعد عملها على الأخص في البيوع الجبرية والرهون المقارية كارثة على مصر »<sup>(١)</sup>

ومما يذكره أنصار هذا النظام في معرض دفاعهم عنه أنهم يمدون افتتاح المحاكم المختلطة إحدى الحوادث الثلاث البارزة في عصر اسماعيل ، فيضعونها بجانب افتتاح قناة السويس سنة ١٨٦٩ ، وإنشاء صندوق الدين سنة ١٨٧٦ ،<sup>(٢)</sup> فهذا السياق يدل على حقيقة هذا النظام ، فلا نزاع في أن قناة السويس وصندوق الدين هما من المنشآت التي نقصت استقلال مصر المالى والسياسى ، وطببى من وجهة النظر الأوروبية أن يوضع بجانبهما إنشاء المحاكم المختلطة ، لأن وجود هذه المحاكم هو نقض لاستقلال البلاد القضائى والتشريعى

ومن أبعد الآراء عن الصواب ما يذكره من أن وجود هذه المحاكم ضرورى نهضة البلاد وتقدمها ، وأن رؤوس الأموال الأجنبية ما كانت لتستغل مرافق البلاد إذا لم يكن يحكمها هذا النظام ، ولعمري ليس يسع العقل أن يسبح مثل هذا النطق الذى يقتضى أن لا تكون نهضة ولا يكون تقدم إلا بهدم استقلال البلاد

فليت شعري ألم يكن في البلاد نهضة وتقدم في عصر محمد على ، أى قبل أن تنشأ المحاكم المختلطة ؟ أو ليس في البلاد المستقلة نهضة اقتصادية دون أن يكون بها مثل تلك المحاكم ؟ ليست المسألة مسألة نهضة وتقدم ، بل هي استقلال الأقوياء للضعفاء ، فوجود هذه السلطة القضائية والتشريعية الأجنبية في البلاد لا يبدو أن يكون مظهرا من مظاهر تدخل الدول الأجنبية في شؤون مصر ، واهدارها استقلالها ، فليس ثمة شك في أن هذه المحاكم إنما وجدت لحماية المصالح الأوروبية ، فهي مظهر من مظاهر الحماية أو الوصاية الأجنبية التي تعددت أشكالها

ومن الخطأ ما يستشهد به أنصار هذا النظام من التجاء طائفة من المصريين إلى المحاكم

(١) مصر وأوروبا لتقاضى المختلط فان بيلان ج ١ ص ٣٤١

(٢) الكتاب القبحى للمحاكم المختلطة ص ٤٣٢

المختلطة في منازعاتهم ، ويتخذون هذا ذريعة لتسوينها ، ويقولون إن هذه الظاهرة هي شهادة من المصريين بصلاح هذا النظام<sup>(١)</sup>

فليس مجهولا أن المصريين الذين يتحاربون على القانون لرفع دعاوهم أمام المحاكم المختلطة لا يقصدون إلا إرهاب مدينتهم بجرم أمام محاكم لا يعرفون لغتها ويضلون في إجراءاتها ، ويحتلمون من المصاريف والنفقات الباهظة ماننوه به كواهلهم ، وليس مجهولا أن قضايا الطالبة بالديون في المحاكم المختلطة تنتهي في الغالب بما يتخللها من فداحة المصاريف القضائية وغيرها إلى اقتضاء الدين اضماضا مضاعفا ، وتؤدي إلى خراب المدينين وتجريدهم من أملاكهم وأموالهم

فهذه الوسيلة التي يلجأ إليها فريق من الدائنين المصريين هي ذريعة للتشكيل بمدينتهم ، وهي لاتنهض دليلا للدفاع عن هذا النظام ، بل هي من أظهر عيوبه

وصفوة القول إن نظام القضاء المختلط قد نقض سيادة مصر واستقلالها في ولاية القضاء والتشريع ، وقد كان هذا النظام ولم يزل أداة لاستغلال مصر واستعبادها اقتصاديا وماليا ، وإن الصرى الذي يستطيع إلغاء المحاكم المختلطة وإحالة اختصاصها إلى المحاكم الأهلية يسدى إلى مصر حقا أعظم خدمة ، وينال تقدير الوطن عن جدارة واستحقاق ، ويخلد اسمه إلى الأبد في سجل الحركة القومية<sup>(٢)</sup>

---

(١) الكتاب الذهبي للمحاكم المختلطة من ١٧٧ و ٢٤٦

(٢) كُتِبَ هذا سنة ١٩٣٢ ، تاريخ ظهور الطبعة الأولى ، ثم ألغيت الامتيازات الأجنبية بعد ذلك بموجب معاهدة « مونتره » في ٨ مايو سنة ١٩٣٧ وقد نصت على إلغاء هذه الامتيازات ، وعلى بقاء المحاكم المختلطة لغاية ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ ، أي مدة اثنتي عشرة سنة ، وهي المدة التي سميت « فترة الانتقال » وبانتهائها تلغى المحاكم المختلطة وصبح الاختصاص كله للقضاء الوطني .

## الفصل الخامس عشر

### الحالة المالية والاقتصادية

بدأت حالة البلاد المالية مزدهرة في أوائل حكم اسماعيل ، إذ صادفتها الحرب الأهلية الأمريكية<sup>(١)</sup> التي أدت إلى نقص محصول القطن الأمريكي وصادراته ، وزيادة إقبال المصانع على القطن المصري وارتفاع أسعاره ، فكانت سنوات الحرب سنوات يسر ورخاء لمصر . كان محصول القطن المصري سنة ١٨٦٠ لا يزيد عن نصف مليون قنطار تقريبا ، بيع بثمان مقدار ٨٨٧ر١٠٧ راج ، وبلغ ٥٩٦ر٢٠٠ قنطار سنة ١٨٦١ وبيع في تلك السنة بـ ٨٨٠ر٤٣٠ راج . ثم صعد في السنوات التالية وتضاعف سعره كما تراه في البيان الآتي :

متوسط سعر القنطار	صادرات القطن	
٢٨٠	٥٩٦ر٢٠٠ قنطار	سنة ١٨٦١
٤٦٠	٧٢١ر٠٥٢ »	سنة ١٨٦٢
٧٢٥	١ر١٨١ر٨٨٨ »	سنة ١٨٦٣
٩٠٠	١ر٧١٨ر٧٩١ »	سنة ١٨٦٤
٢٧٣٥	٢ر٠٠١ر١٦٩ »	سنة ١٨٦٥

فترى من هذه المقارنة مبلغ الزيادة الكبيرة في الثمن ، ويتبين منها مقدار مداخل البلاد من النقد مقابل بيع القطن ، وترى أيضا مقدار اطراد الزيادة في المحصول ذاته ، ولا غرو فإن ارتفاع أسعار القطن زاد في إقبال الناس على زراعته ، فصار محصوله سنة ١٨٦٥ أربعة أمثال ما كان عليه سنة ١٨٦٠

ويتبين من الجدول الآتي اطراد الزيادة في سعر القنطار من رتبة جودفير مدى السنوات الخمس التي استثمرت فيها الحرب الأمريكية مع مقارنتها بالسنتين السابقتين عليها :

(١) ابتدأت سنة ١٨٦١ وانتهت سنة ١٨٦٥ .

(٢) كتاب إحصاء مصر سنة ١٨٧٣ ص ١٧٤ Statistique de l'Egypte ، وبيان السعر عن

الإحصاء الوارد في « الأهرام » عدد ٢٥ يونيو سنة ١٨٩١



السنة	١٨٥٩	١٨٦٠	١٨٦١	١٨٦٢	١٨٦٣	١٨٦٤	١٨٦٥
أقل سعر للقنطار ( بالريال )	١٠ ½	١١	١١ ½	١٦	٣٠	٣٧	٢٢ ½
أقصى سعر للقنطار ( بالريال )	١٤ ½	١٣	١٧ ½	٣٢	٤٦ ½	٥٢	٤١ (١)

على أنه لم تكند الحرب الأمريكية تنتهى سنة ١٨٦٥ حتى حدث رد فعل فى أسعار القطن ، وبدأت الأزمة فى مصر تلك السنة ، لما كان متوقعا من مفاصة المحصول الأمريكى للقطن الضرى ، ويتبين من الجدول الآتى تناقص أسعار القطن ومحصوله مدى السنوات التى أعقبت الحرب

صادرات القطن	متوسط سعر القنطار
سنة ١٨٦٥	١٦٩٠١٢٠٠ قنطار
سنة ١٨٦٦	» ١٢٨٨٧٦٢
سنة ١٨٦٧	» ١٢٦٠٩٤٦
سنة ١٨٦٨	» ١٢٥٣٤٥٥
سنة ١٨٦٩	» ١٢٨٩٧١٤
سنة ١٨٧٠	» ١٣٥١٧٩٧
سنة ١٨٧١	» ١٩٦٦٢١٥
	٣١٥ (٢)

كان من نتائج صعود أسعار القطن فى سنوات الحرب الأمريكية أن انغمس الأهليون فى الترف والإسراف ، وتوسعوا فى النفقات ، واستدانوا من الرايين بفاحش الفوائد بأمل استمرار الصمود فى أسعار القطن ، ولم يتبصروا فى العواقب ، فركبهم الديون ، وأخذت الحالة تسوء فى نهاية سنة ١٨٦٥ ، إذ أخذ الدائنون يطالبون بديونهم ، وحدثت أزمة طاجتها الحكومة بالتدخل بين المدينين ودائيتهم صونا للثروة العامة ، وضعا بها أن تنتقل إلى أبدى الرايين والتجار والمالين الأجانب ، فتمهدت بسداد ديون الأهليين على أن ترجع بها عليهم كما تقدم بيانه ( ص ٢٩ )

تأثرت الحالة المالية بسبب هذه الأزمة ، على أنها لم تكن السبب الوحيد لسوء الحالة ،

وقد كانت أزمة طارئة لا تلبث إذا عولجت بالحكمة وحسن التدبير أن تزول وتعود البلاد سيرتها من الثبات والتقدم ، ولكن السبب الجوهرى لسوء الحالة هو توالى الديون الفادحة التى اقترضها الخديو اسماعيل وتكاملنا عنها فى الفصل الثانى عشر ، فإن هذه القروض قد حملت البلاد حكومة وشعباً عبثاً فادحا مجزت آخر الأمر عن احتمالها ، وناهيك بقروض أفضت بالحكومة إلى الإعسار وتدخل الدائنين فى إدارتها ، فكان شأنها شأن الدين الذى ركبته الديون ومجزت عن السداد ووضعت أملاكه وأمواله تحت الحراسة القضائية

فالقروض إذن هى السبب الأساسى لسوء حالة البلاد المالية ، وقد ظهر أثرها فى اختلال توازن الميزانية ، إذ ابتلعت فوائد الديون منظم موارد الدخل ، ولم يبق من هذه الموارد إلا الزر اليسير لإنفاقه على حاجات البلاد ومرافقها

### الميزانية فى عهد اسماعيل

لم يكن للحكومة ميزانية بالمعنى الذى نفهمه اليوم ، لأن الخديو لم يفرق بين مالية الحكومة وماليته الخاصة ، بل كان يعتبرهما أمراً واحداً ، وكانت كل أموال الدولة رهناً لإرادته ، يتصرف فيها كما لو كانت أمواله الخاصة ، ومن هنا جاء الخلط وسوء الإدارة وضياع الأموال بغير حساب ولا رقيب ، ولا يمكن أن يطلق لفظ « ميزانية » على تلك الأرقام الإجمالية التى كانت الحكومة تنشرها عن إيراداتها ومصروفاتها ، لأن هذه الأرقام لا تبين حقيقة الإيراد والمصرف ، ولم تكن مطابقة للواقع ، فإن كثيراً من أبواب الإيراد كانت تغفل فى الميزانية ، ولا يعرف أين تذهب متحصلاتها ، ولم يكن من المحتمل أن ميزانية يتولى وضعها وتنفيذها وزير مالية مثل اسماعيل باشا صديق مدة ثماني سنوات متوالية تكون ميزانية جديده يُعرف منها حقيقة الدخل والخروج ، بل لابد أن تكون مثال الفوضى والخلل ، ولم يكن للمجلس الخصوصى (مجلس الوزراء) ولا لمجلس شورى النواب تأثير فعلى فى المسائل المالية ، بل كانت إرادة الخديو هى القانون ، وأوامره ، حتى الشفوية ، هى النافذة فى كل الشؤون

#### ميزانية سنة ١٨٧١ — ١٨٧٢

نشر هنا مفردات ميزانية سنة ١٨٧١ — ٨٢<sup>(١)</sup> كنموذج للميزانيات فى ذلك العهد :

(١) عن « الوقائع المصرية » عدد ١٠ أغسطس سنة ١٨٧١ بعد أن حولنا الأكياس إلى جنيهات مصرية

## الإيرادات

جنيه

٤٥٢٣٠٦٦٥	أموال وعشور الأطنان بما فيها المتحصل من ضريبة السدس
١٤٣٠٣٥	عشور ونخيل
١٥٥٠٥٨٠	ويركو (ضريبة) أرباب الحرف مربوطة على اعتبار المشغولات
	رسوم المحاكم الشرعية وعوائد مبيعات الأطنان والأماك وعوائد الأوزان
٨٦٠٧٨٠	وعوائد الذبيح وغيره
٧٩٢٠	أموال جهات الواحات
١٤٠١٥	عوائد زيت وأماك
٢٩٠٨٩٠	إيجار أطنان الميرى
٦٠٠	عوائد كورتنينه وغيره
٤٩٢٠١١٠	إيراد الجمارك
٥٦٢٠٨٨٥	صافي إيراد السكك الحديدية
١٠٠٠٠٠٠	صافي إيراد السودان
١٧٥٠٠٠٠	إيراد الملاحة
١٧٠٠٣٩٠	أرباح أسهم قناة السويس
١٨٥٠٠٠٠	أرباح ورق التمتة وتمنة المصوفات وغيره بالمالية
	أموال الالتزامات وهي التزام المطرية والرسالة والنظرون والأسماء وغيره
٢٥٨٠٧٩٥	إيرادات الهاويسات
	إيجار أطنان وأماك الميرى ورسوم مبيعات الأماك والأطنان بمصر
١٨٥٠٥٠٠	واسكنندرية ودمياط ورشيد
٢٠٢٠٥٣٥	إيراد المحافظات

جنيه

٧٢٠٣٩٣٠٦٢٠

مجموع الإيراد

## المصروفات

جنيه	
٣٠٠,٠٠٠	مخصصات الخديو
١١٠,٧٢٥	مخصصات العائلة الخديوية
٦٥٨,٣٣٥	ويركو الاستانة ( الجزية )
٢٦,٨٠٠	ديوان الداخلية وأعضاء المجلس الخصوصى ( مجلس الوزراء )
٧٠٠,٠٠٠	ديوان الجهادية والمدارس الحربية
١٥١,٧١٠	ديوان المالية وملحقاته
٢١٠,٠٠٠	ديوان البحيرة ووابورات النيل
٩,٠١٥	ديوان الخارجية
	مجلس الأحكام ومجالس الدعاوى والاستئنافات ومجلس التجار ( المحكمة التجارية )
٣٣,٦١٠	مديريات الأقاليم بحرى وقيل
١٤٨,٠١٥	ديوان الأشغال العمومية
٠١٧,٨٧٥	مجلس الصحة والاستبائيات
٠٣٦,٣٤٥	دواوين المحافظات
٠٨٥,٢٢٥	ضبطيات مصر والاسكندرية
٠٨٩,٢٨٠	ديوان المدارس ( وزارة المعارف ) ومكاتب الدروس
٥٣,٠٢٠	ديوان الجمارك
٢٨,٣٠٠	مرتبات ومعاشات
	مرتبات حريم وإشرافات
١٧,٩٥٠	مرتبات أرباب المعاشات والموظفين
٢١٣,١٦٠	قيمة المرتب إلى الأشخاص المستودعين
٤٢,٨٦٥	مخصصات الحج الشريف والتكايا
٦٦,٧٧٠	ربح أسهم قناة السويس الذى أعطى لها لمدة معلومة مقابل ثمن الأملاك والأراضي
١٧٠,٣١٠	

## تابع المصروفات

جنيته

٢٠٠,٠٠٠

احتياطي

### مخصصات القروض:

٢٥٨,٥٠٠

دفعية قرض سنة ١٨٦٢

٦٠٤,٧٨٥

دفعية قرض سنة ١٨٦٤

٩٢٩,٤٦٠

» » سنة ١٨٦٨

٥١,٤٨٠

القومية الجديدة

٥٧٢,٨١٠

قرض السكة الحديدية

### دفعيات الأشغال العمومية الجارية وذلك

من المستحق في سنة ١٢٨٨ هـ

٢٩٢,٥٠٠

إنشاء وصيف ميناء الإسكندرية

١٣٨,٨٧٠

إنشاء ميناء السويس

١١٥,٧٢٥

إنشاء الترمعة الاسماعيلية بما فيها عمليات القناطر

٢٨,٩٣٠

كورى قصر النيل

٥٣,٩٠٠

تطهير ترعة المممودية

٢,٨٢٥

تركيب فنارات السويس

٢٠٠,٤١٩,٠٩٥ ج

مجموع المنصرف

### الزيادة (المزعومة) في الميزانية

جنيته

٧,٢٩٣,٦٢٠

الإيراد

٦,٤١٩,٠٩٥

المنصرف

٨٧٤,٥٢٥ ج

الوفر (المزعوم)

وقد أوردنا في الفصل السابق الأرقام التي كانت الحكومة تنشرها عن الميزانيات السنوية

وتقدمها لمجلس شورى النواب ، وأظهرنا الشك في صحة هذه الأرقام ، فإن ما ورد فيها من زيادة الدخل على الخرج لا ينطبق على الواقع ، ولما تولت لجنة التحقيق الأوروبية فحص الميزانية من سنة ١٨٧٧ تبين مبلغ ما فيها من المعجز وإليك البيان :

السنة	الارباد	المنصرف	المعجز
	جنيه	جنيه	جنيه
١٨٧٧	٩٥٨٩٩٠٠	١٠٩٧٢٩٠٠	١٣٨٢٢٠٠ (١)
١٨٧٨	٧٩٤٣٢٩٨٢	١٠٨٧٣٥٤٨	٣٨٤٤٠٥٦٦ (٢)
١٨٧٩	٩٩٤٩٠٠٠	١٠٣٣٠٠٠٠	٣٨١٠٠٠

### الضرائب

لم تكن للضرائب قاعدة معلومة ولا قوانين أو لوائح يعرف منها حدود ما يجبي من الأهلين ومواعيد الجباية ، بل كانت المسألة متروكة لأهواء الحكومة ، وكان يكفي كلما احتاج وزير المالية إلى النقود أن يطلب من كل مدير مبلغاً من المال « لاحتياج الحكومة إليه » ، فيصدق المدير بالأمر من غير بحث فيما إذا كانت المديرية أدت ما عليها من الضرائب أم لا ، فيوزع المال المطلوب على المراكز ويؤمر كل عمدة بتحصيل نصيبه في هذا المطلوب ، فهوى الحكومة إذن كان هو أساس النظام المالى وقاعدة الضرائب في ذلك العصر ، ولم يكن ثمة رقابة على مقدار ما يجبي وما يدخل خزائن الحكومة ، بل كانت الأيدي تتقاسمه من يوم جبايته إلى حين إنفاقه

كتب القاضي الهولندى فان بلان يصف هذه الحالة كما شاهدها بقوله : « كانت الأمور تجري في عهد الخديو السابق ( اسماعيل باشا ) ووزير ماليته المفتش ( اسماعيل صديق ) على المنوال الآتى : يؤدى المدير كل مرة إلى وزير المالية المبلغ المطلوب منه ، ولا يصل كله إلى خزائن الحكومة ، بل يقتطع الخديو جزءاً منه ، ثم يليه المفتش فيقتطع جزءاً آخر ، والمدير لا يفوته قبل ذلك أن يستبقى لنفسه نصيباً مما جباه ، وأمور المراكز يسبقون المدير إلى هذه الوسيلة ، ولم يكن ثمة عقبات تعترض هذه التصرفات ، لأن القوانين المالية كانت مبهمه

(١) و(٢) من التقرير النهائى للجنة التحقيق الأوروبية المنشور في الكتاب الأصغر الفرنسي ١٨٧٨

— ٧٩ س ٢٠٦ و ٢٠٧ ، ويلاحظ أن الحيز يزيد عما قدرته اللجنة في تقريرها الابتدائى الذى أوردنا خلاصته ص ٧٠

ضامنة ، والضرائب تجبي أحياناً مقدماً ، وقد تجبي الحكومة أكثر مما تستحقه ، ولا يستطيع المولون أن يعرفوا شكواهم ، وإذا شكوا فلا تسمع لهم شكوى ، لأن الحكومة لا تعطى لإبصالات بما يدفع لها من الأموال ، ولأن الناس يعيشون في جو من الاستبداد والمحسوبية والإرهاب»<sup>(١)</sup>

ولم تكن الضرائب موزعة على الأهلين توزيعاً عادلاً ، بل كانت الأهواء تتحكم في إعفاء المتصلين بالخدو وحاشيته ، وإرهاق الفلاحين بفادح الآتاوات لسد المعجز في ميزانية الحكومة ، وكانت أطيان الخديو لا تدفع الضرائب ، وبالرغم من قرار مجلس شورى النواب في دور انعقاده الثاني سنة ١٨٦٨ في تعديل الضرائب وجعل ترتيب درجاتها منوطاً بمدى الحكومة ومن يرافقهم من العمدة والأعيان فإن المدل كان أبعد ما يكون في ربط الضرائب على الأطيان أو على النخيل

وقد زادت الضرائب في عهد اسماعيل زيادة مطردة ، وبدأت الزيادة منذ تورط في القروض ، إذ لم يجد مورداً لسداد فوائدها السنوية سوى زيادة الضرائب ، فكان يزيد بها كلما احتاج إلى المال لينفقه على مطالبه الكثيرة وعلى سداد فوائد الديون

من أجل ذلك ابتدعت الحكومة أنواعاً جديدة من الضرائب ، كالسدس ، والري والإعانة<sup>(٢)</sup> والمقابلة<sup>(٣)</sup> ، وضريبة ترعة الإبراهيمية ، وهي ضريبة إضافية فرضت على الأطيان المنتفعة بهذه التركة ، وما ربط من الموائد على الباني ، ومعاصر الزبوت ، ومعامل الدجاج ، وما تقرر على الدواب ، كضريبة المواشي وعوائد الأغنام ، وعوائد دواب الركوب ، والعربات بمصر والامسكندرية ، وما فرض على الأشخاص مثل الويركو ، أي الضريبة على أرباب الحرف والصناعات ، والضريبة الشخصية ، وعوائد الرخص للقبائية والدلالة على ما يباع من المصوغات ، وعوائد الصوف ، والدخولية<sup>(٤)</sup> ، وضريبة الملح<sup>(٥)</sup> ، ورسم القهيدة وكان يؤخذ

(١) مصر وأوروبا قفاؤى المختلط فان يعلن ج ١ ص ٦٠

(٢) سبق الكلام عنها ص ١٠٢ و ١٠٦ و ١٦٣ و ١٦٤ (٣) راجع ص ٣٩

(٤) مما يدل على كثرة أصناف الضرائب التي فرضت في عهد اسماعيل أنه صدر مرسوم في ١٢

يناير سنة ١٨٨٠ أوائل عهد توفيق باشا قضى بإلغاء نيف وثلاثين صنفاً منها

(٥) منشأ هذه الضريبة أن الحكومة كانت تحتكر الملح ففرضت على كل فرد من الأهلين رسماً أو ضريبة مقابل ما يفترض أن يعرف له من الملح في السنة ، وبلغ ما كانت تحصله الحكومة من هذه الضريبة ٢٠٠.٠٠٠ جنيه في السنة ، وقد رهننت متحصلاتها ضمن ما رهن وفاء لقرض سنة ١٨٧٣ ثم ألغيت في أوائل عهد توفيق باشا

بحساب عشرين قرشا على كل عرض يقدم لأحدى دوائر الحكومة الخ  
وبلغ ما كان يدفع من المال وملحقاته عن الفدان الواحد في بعض السنوات خمسة  
جنيهاً ونصفاً كما تقدم بيانه (ص ١٦٤) ، وهو مبلغ يتواءم به المالك ويزيد عما يجبي الآن  
من الضريبة على الفدان وعما كان يجبي في عهد سعيد باشا  
كان ازدياد الضرائب على هذا النحو عبثاً فادحاً ، بل ظالماً بالفا ، لأن المالك لم يكن  
يبقى له من غلة أرضه شيء يذكر بعد أداء الضرائب وملحقاتها ، فلا محجب أن تؤدي  
هذه الحالة بالأهلين إلى الضنك والبؤس ، وكانوا في كثير من الأحيان يضطرون إلى بيع  
حاصلاتهم بأبخس الأثمان قبل أوان نضجها ليؤدوا من ثمنها قيمة الضريبة ، وكذلك كانوا  
يضطرون إلى بيع مواشيهم ، وقد نشأ عن فداحة الضرائب أن هجر كثير من الملاك  
أراضيهم وتركوها بوراً ، وقد سمي هؤلاء « المتسحبين » وكثر عددهم بحالة أفلقت بال  
الحكومة ومجلس شورى النواب ، فوضعت قانوناً لتوزيع أطيان التسحبين كما تقدم  
بيانه (ص ١٥٨)

وزاد الحالة بلاء وضنكا سوء نظام الجباية وما اشتهر عن عمالها في ذلك الحين من  
الظلم والرشوة والقسوة والإرهاق ، وكانت الحكومة لاضطرارها إلى المال تجبي الضرائب  
مقدماً ، وخاصة في سنوات العسر المالي ، فكانت تكره الأهلين على أداء الضريبة قبل حلول  
موعتها بتسعة أشهر ، وفي بعض الأحيان بسنة كاملة

وازدادت حالة الأهلين عسراً وضنكا بعد فرض نظام الرقابة الثنائية الأوروبية وتأليف  
الوزارة المختلطة ، فإن المنصر الأوروبي في الحكومة لم يكن يعنيه إلا أن تجبي الضرائب  
بمنتهى القسوة لوفاء أقساط الديون ، وجاء نقص النيل سنة ١٨٧٧ نقصاً جسيماً لم يسبق  
له نظير في عهد اسماعيل ، فزاد الحالة الاقتصادية سوءاً ، إذ حرم أطيان بأكملها وخاصة  
في الوجه القبلي من الزراعة ، وظهرت عواقب هذا النقص سنة ١٨٧٨ ، فاشتد الكرب  
بالناس ، وحدثت بالوجه القبلي جماعة نشأت عن بوار الزراعة وفداحة التكاليف واقتضاء  
الضرائب مقدماً ، ومات بسبب هذا الجماعة عشرة آلاف شخص ونيف ، معظمهم من  
مديريات جرجا وقنا وإسنا ، فكانت هذه الأيام من أسوأ ما رآه البلاد من البؤس  
والشقاء الاقتصادي

وكان من نتائج زيادة الضرائب والإرهاق في جبايتها أن اضطروا الفلاحون من أجل أدائها  
إلى الاستدانة ، لأن عمال الجباية كانوا يلجأون إلى الضرب بالكرايج لإكراه الأهالي على



أداء ما يطلب منهم ، فكان الأهالي يختارون أهون الشرين ، فيستدينون من الرايين ما يطلب منهم من المال ، ومن هنا تفاقمت ديون الأهالي ، فقد استهدفوا لآفة الاقتراض بالربا الفاحش ، حتى ركبتهم الديون ، وزعت أملاك الكثيرين منهم ، وكان المرابون كلهم أو معظمهم من الأجانب ، أو من في حكمهم من الرعايا الشماليين بالحايات الأجنبية ، فتنقلوا من ذلك الحين في أملاك الأهاليين ، وازداد نفوذهم وسلطانهم ، وأخذوا يجمعون الثروات الضخمة ، ويستمددون الأهالي ، ومن ثم تعرضت الملكية العقارية في مصر للخطر

فحق ملكية الأقطان الزراعية لم يكند يتقرر في عهد سعيد باشا ويتوطد في أوائل عهد إسماعيل حتى أصابه صدمع شديد في أواخر هذا العهد ، وذلك على أثر طغيان سيل الإفرنج ، وانتقال الملكية إليهم ، أو اكتسابهم عليها حقوق الرهن التي تجعل حق الملكية في حكم العدم ، وتعمل المالك في يد الدائن الرهن أجيراً وأسيراً

وصف المسيو جابريل شارم هذه الحالة التي شاهدها بنفسه وصفاً مؤثراً قال فيه :

« إن الحالة التي تسترعى النظر هي مسألة الملكية الزراعية ، فإن الأقطان والمتاجر أخذت تنقل من عدة سنوات ( كتب هذا سنة ١٨٧٩ ) إلى أيدي الأوروبيين ، ذلك أن الإرهاق في فرض الضرائب على الفلاحين جعل بقاء الأرض في أيديهم أمراً بعيداً عن الإمكان

« كان الفلاح في عهد سعيد باشا يؤدي الضرائب من غير مشقة ، إذ كان يوفيهما من غلة أرضه ، ويبقى له بعد ذلك ما يقوم بأوده ، ويميش به عيشة رغداً ، في بلاد اشتهرت بقله تكاليف المعيشة ، وفي أوائل عهد إسماعيل كان الفلاح أحسن حالاً وأكثر رغداً ، فإن ارتفاع أسعار القطن الناشئ عن الحرب الأمريكية جعل لإمراده يبلغ الضعف ، وما كان يبيعه من قبل بثلاثة جنيهات صار يبيعه بثانية أو عشرة جنيهات ، ولم ير الفلاح يسراً ورخاء مثلما رآه في ذلك العهد ، ولكن هذا اليسر ما لبث أن تبدل عسراً وضنكا ، فقد هبطت أسعار القطن بعد انتهاء الحرب الأمريكية ، وهبط الدخل هبوطاً جسيماً ، وفي الوقت نفسه زادت مطالب الحكومة ، وأخذت الضرائب في ازدياد ، فاضطر الفلاح إلى أن يجود بكل ما كان مدخراً أو مخبوءاً عنده ، ولم يبق لديه إلا أرضه ، فإذا ما أرقهته الحكومة في طلب الضرائب اضطر أن يلجأ إلى أحد الرايين الأجانب ليقرضه بالربا الفاحش ، ويرهن أرضه ، فإذا ما تأخر عن الوفاء سيق إلى المحاكم فتززع ملكيته وتباع أرضه بأبخس الأثمان ، وكان سعر القروض الربوية يبلغ أربعين أو خمسين في المائة ، ولوحظ كثيراً أن سيلا من

المرايين كانوا يتبعون جُباة الضرائب في القرى ليقترضوا الفلاحين المال المطلوب منهم بأغشئ الفوائد ، وقد تبلغ الفائدة ١٠ أو ١٢٪ في الشهر الواحد أى ١٢٠ إلى ١٤٤ في السنة .

ويقول المسيو شارم إن هذه الوسيلة قد أدت إلى هبوط قيمة الأراضي ، فالفدان الذى كان يباع (في أوائل سنى حكم اسماعيل) بثمانين جنيهًا صار يباع (سنة ١٨٧٩) بثمانية جنيهات فقط ، وإن الأجانب الذين يملكون الأراضي بطريق المزاد أو بطريق الإكراه كانوا يسومون الأهالى الخسف ويعاملونهم بأسوأ أنواع المعاملة<sup>(١)</sup>

وكتب القاضى المولندى (فان بلمن) يصف هذه الحالة بما يوافق في الجلة وصف المسيو جابريل شارم ، وقد كتبت أقوالها في أوقات متقاربة ، قال في هذا الصدد :

« انتشر المرابون انتشاراً هائلاً في عهد اسماعيل ، ونصبوا شباكهم في طول البلاد وعرضها ، يمتصون بها دماء الفلاحين ، ومعظم المرايين من الأروام والأوروبيين أو الرعايا الشموليين بالحمايات القنصلية ، والطريقة المخربة التى يجبي بها الضرائب مقدماً كانت في الواقع لصالح السالين من رعايا القنصليات ، وفي بعض الأحيان كانت الحكومة تقترض من هؤلاء مبلغاً من المال ، على أن تسكل إليهم الرجوع على الفلاحين وجباية الضرائب منهم في جهة معينة ، فكانوا يجوبون القرى مصحوبين برجال السلطة ويستخلصون من الأهالى أكثر مما أدوه للحكومة وأكثرت من الضريبة المستحقة »<sup>(٢)</sup>

### البذخ والإسراف

وزاد الحالة الاقتصادية سوءاً ضروب الإسراف التى ابتدعها الخديو اسماعيل والتى تسكمت منها في الفصل الحادى عشر ، فإنها اقتضت خروج أموال البلاد إلى غير أهلها ، سواء أكانوا داخل البلاد أم خارجها ، ولا يجب فإن مادة الإسراف وصفوفه ومظاهره كانت أجنبية « من وارد أوروبا » ، فقددت البلاد ملايين الجنيهات تسربت إلى الخارج في وقت هى أحوج ما تكون إليها ، ونقص بذلك رأس مال الثروة القومية ، أضف إلى ذلك تلك الملايين التى أنفقها اسماعيل على ضفاف البوسفور ، فقد فقدتها البلاد وابتلعتها تلك العاصمة النهممة إلى المال ، وقد رأيت كم بذل فيها من الرشا لرجال الاستانة ، وكم انفق فيها على إقامة

(١) مجلة المالىين الفرنسية عدد أغسطس سنة ١٨٧٩ ص ٢٩٧

(٢) مصر وأوروبا للقاضى المختلط فان بلمن ج ١ ص ١٣١

الحفلات والولائم ، وكان لا يكاد يمر عام إلا ويقضى الخديو بالاستئانة أو بأوروبا ردا من الزمن ينفق فيه الأموال بغير حساب ، وكانت رحلاته وسياحاته في المواسم والمدن الأوروبية تكلف البلاد الآلاف بل الملايين من الجنيهات ، وفي عهده ظهرت بدعة اصطيف السراة والأعيان في الخارج ، تلك البدعة التي كلفت البلاد إلى الآن مئات الملايين من الجنيهات وكان الخديو مثالا يحذيه باشوات القطر وأمراؤه وكبراؤه وأعيانه ( والناس على دين ملوكهم ) ، فقلدوه في البذخ والإسراف ، وتمشى داء الإسراف في مظاهر حياتهم الاجتماعية والشخصية ، كابتناء القصور والاستكثار منها ، والإنفاق من غير حساب على زخرفتها وتانيشها ، وأسرفوا في حفلاتهم وأفراحهم ، وولائمهم وأسفارهم ، وملاهيهم وأهوائهم ، مما اضطر معظمهم إلى الاستئانة من المرايين والبنوك ، ورهن الأملاك والعقار ، فغربت بيوت عامرة ، وضاعت ثروات طائلة

### استغلال الأجانب مرافق البلاد

ثم إن اصطفا اسماعيل للأوروبيين وركونه إليهم واحتذابهم إليه ، كل ذلك مكن لهم من مرافق البلاد ، فجاءوا برؤوس أموال لهم استثمروها في إنشاء المتاجر والبنوك والبيوت المالية ، والشركات ، والمشارب والملاهي ومحال الدعارة ، ففتحت الثغرات لخروج ثروة الأهليين إلى أيدي الأجانب ، وامتدت أيدي الأعيان والكبراء والفلاحين وسائر الطبقات إلى الاستئانة من البيوت الأجنبية ليشترؤا الأطين والعقار ، فوجدت في البلاد ثروات مادتها أجنبية ، ولا ريب في أن هذا الأساس يؤدي إلى تبعية الثروة القومية للأجانب ، دولا وشركات ، جماعات وافرادا ، فالاستقلال المالي قد أصابه التصدع من هذه الناحية ، فضلا عن التواشي الأخرى ، وأهما القروض التي عقدها الخديو

صحيح أن بعض رؤوس الأموال الأوروبية قد ساعدت على تقدم البلاد ورفاهيتها ، لكن هذا التقدم كان على حساب الاستقلال الاقتصادي ، لأن كل تقدم مادته أجنبية هو بالنسبة للأمة أسر واسترقاق ، وذل واستعباد ، دهما فالت الأمة من الرفاهية والتمرات والفوائد الوقتية فإنها لا تعدل تبعيةها وخضوعها لرؤوس الأموال الأجنبية ، هذا إلى أنها تصبح عرضة للآزمات والشدائد إذا ماسحبت الأجانب أموالهم لأى سبب ما ، فإن هذه الأموال لدخولها في بناء الأمة الاقتصادية تصبح جزءا من كيانها ، وتشعر الأمة بالحاجة إليها ، فتكون أداة تهديد مستمر لها يجعلها أبدا خاضعة لإرادة الأجانب ، محتاجة إلى

استرضائهم ، والنزول على إرادتهم ، وأماننا دليل قائم يؤيد هذه الحقيقة ، وهو أن تقدم الثروة العقارية المصرية بواسطة البنوك والشركات ذات رؤوس الأموال الأجنبية قد أفضى بثروة البلاد إلى أن أصبحت تحت سيطرة الأجانب وتحت رحمتهم ، وأصبح أكثر الملاك الوطنيين أجراء للأجانب ، وهذا ليس استقلالاً ولا تقدماً ، بل هو الاستبعاد الاقتصادي الذي يستتبع حتماً الاستبعاد السياسي ؛ لأنه لا يمكن لأمة أن تتحرر سياسياً وهي خاضعة في كيائها الاقتصادي للأموال الأجنبية ، ولا تحتاج هذه الحقيقة لإقامة الأدلة والبراهين عليها ، فأننا نلصقها بأيدينا في عصرنا الحاضر ، ولقد قام عليها الدليل في عصر اسماعيل ، فانه وضع في عنقه أغلال الأسر والدل بإعتماده على رؤوس الأموال الأجنبية ، وانتهى به الأمر إلى أن فقد استقلاله أمام نفوذ أصحابها وسلطانهم ، ثم فقد عرشه نزولاً على إرادتهم

ومما ساعد رؤوس الأموال الأوروبية على التغلغل في مرافق البلاد إنشاء المحاكم المختلطة ، فإنها كانت ولم تزل حامية لهذه الأموال وسبيلها إلى تكبيل البلاد والأهلين بقيود الرهون العقارية ونزع الملكية ، والسيطرة على مرافق الأهلين وحقوقهم وأموالهم ، كما بينا ذلك في الفصل الثالث عشر ، وبحسبك أن مصر لم تعرف تلك الرهون ولا عرفت نزع ملكية المدينين بشكل مفزع قبل إنشاء تلك المحاكم ، وبيان ذلك أن الرهن الحيازي كان هو المؤلف في مصر قبل إنشاء القضاء المختلط ، ولم يكن ثمة خطر كبير من ورائه ، لأن الفلاح لا يتخلى بسهولة عن أرضه ولا يرضى بتسليمها للدائن منذ البداية طبقاً لأحكام الرهن الحيازي ، فكان طبيعياً ألا تميل نفسه إلى هذا النوع من الرهن الذي يشبه أن يكون تجرداً من الملكية ، فلما أنشئ النظام القضائي المختلط ووضعت قوانينه تقرر الرهن العقاري الجديد الذي يعقضه برهن الدائن الأرض مع بقائها في حيازة المدين ، على أن يكون للدائن حق نزع ملكيتها جبراً إذا تأخر المدين عن الوفاء ، فهذا النوع الجديد من الرهن قد أغرى الفلاحين والملاك بالتهافت عليه ، لأنه في الظاهر لا يخرج الأرض من حيازة صاحبها ، ولكنه في الواقع كارثة على الملكية العقارية ، لأن السهولة التي يقدم بها المدين على الرهن واطمئنانه يادى الأمر إلى بقاء ملكه تحت يده ، وقلة تبصره في المواقب ، كل ذلك قد رغّب إلى الأهلين الاستئذانة بالباقي الفاحش وترتيب حقوق الرهن العقاري على أملاكهم ، وقد ابتهجوا يادى الأمر لهذه الوسيلة التي تمكنهم من الحصول على المال ، ولكنها أدت إلى نزع أملاك المدينين وخروجها نهائياً من أيديهم إلى أيدي المرايين والبيوت المسالية الأجنبية ،

وليس أسهل أمام المحاكم المختلطة من إجراءات نزع الملكية ، والبيوع الجبرية ، ولا أَدعى منها إلى الخراب ، لما تقترب به من قسوة الإجراءات وفداحة المصاريف الرسمية وغير الرسمية ، فالرهون العقارية والبيوع الجبرية هي من السكاوثر التي جاءت مع النظام القضائي المختلط والتي أدت إلى تسرب الثروة العقارية إلى أيدي الأجانب ، ولو كان في البلاد مشرع حكيم لحظر هذا النوع من الرهون كما منعه أخيراً بالنسبة لصفار الملاك في قانون الخمسة الأقدنة

والامتيازات الأجنبية عامة كانت من عوامل طغيان نفوذ الأجانب المالي ، لأنها فضلاً عن أنها تجعل لهم كياناً مستقلاً في جسم الدولة فإنها جعلت أموالهم غير العقارية بمنجاة من الضرائب ، فلم يكونوا يؤدون الموائد الشخصية ولا عوائد الحرف أو عوائد المحلات التجارية والصناعية ، ولم يكونوا يؤدون سوى ضريبة المقارنات ، ومع ذلك كانوا يتسكأون في أدائها ولا يمتدحون إلا بما يروق لهم منها ، ولم يلتزموا بشيء من التكاليف العامة سوى الرسوم الجركية ، على أنهم كانوا أيضاً في هذا يتحايلون على التخلص منها بتنظيم حركة واسعة النطاق من التهريب ، فكان كثير من الواردات يجري تهريبه من السواحل والقفور ، وتقف الامتيازات الأجنبية حجر عثرة في سبيل تفتيش السفن والمنازل وضبط المهربات ، وترتب على تلك الفوضى أن الأجانب استثمروا أموالهم وزادوها أضمافا مضاعفة ، دون أن يشاركوا الأهليين في أعباء الضرائب والتكاليف العامة ، فوقع معظم الشعب على عاتق الأهليين ، وفي هذا من الخسران ما لا يحتاج إلى بيان

وصفة القول إن تبعية مصر المالية والاقتصادية للأجانب قد ظهرت في عهد اسماعيل ، ثم استمرت واتسع مداها في عهد الاحتلال الإنجليزي

وقد كان السبيل المأمون للنهضة الاقتصادية والعمرانية أن تقوم بدوس أموال أهلية ، كما سارت في عهد محمد علي ، فليس من ينكر أن التقدم الاقتصادي قد ظهر في عهده ، وتجلى في أعمال العمران التي نهض بها ، كإقامة القناطر ، وشق الترع ، وإقامة المصانع ، واستحداث الزراعات الحديثة وغير ذلك ، مما بسطناه في كتاب (عصر محمد علي) ، ولسكونها قامت من غير اعتماد على ردوس الأموال الأجنبية كانت نهضة قومية سليمة من عناصر التبعية والاستعباد ، ولا يمترض على ذلك بأن محمد علي لجأ إلى السخرة في إقامة هذه الأعمال ، فإن السخرة كانت أيضاً قاعدة في عهد اسماعيل ، وكان الفلاحون يسخرون لا في الأعمال العامة فحسب بل وفي أملاك الخديو وحاشيته أيضاً

## التجارة

زادت التجارة الخارجية زيادة مطردة في عصر اسماعيل ، وذلك لازدياد وسائل العمران ونمو الحاصلات الزراعية واتساع المواصلات البرية والبحرية وتآلف صادرات مصر في ذلك العهد من القطن والسكر والأرز والقمح والفول والذرة والشعير والعدس والحمص والبقول والتمر والحناء والحلبة والزعفران والصدف والسلامكي وبعض المنسوجات والحبال والصوف والكتان والنطرون والأفيون والشمع وواردات السودان كسمن الفيل والصمغ وريش النعام

وتستورد من الخارج المنسوجات والملبوسات والأثاث الحريرية والسجاد والطرايش والأجواخ والنفخ والأخشاب وأدوات البناء والحديد والنحاس والآلات والأواني والمجوهرات والمقايير والغاز والزيوت والفاكهة والدخان والأنبذة والمشروبات الروحية والمواشي والخردوات والسكاكين وأصناف المطارة والزجاج والورق

وكان ميزان التجارة لصالح مصر إذ كانت الصادرات تزيد من الواردات وليس لدينا إحصاءات دقيقة عن حركة التجارة في ذلك العهد ، فإن البيانات الواردة في تقرير لجنة « كيف » وفي كتاب ( مصر كما هي ) لملك كون ص ١٧١ وص ٤٠٥ تختلف عن الإحصاءات الواردة في كتاب إحصاء مصر عن سنة ١٨٧٣ ص ١٦٤ و ١٦٦ ، وعن إحصاء المسيو فرانسوا شارل رو Roux في كتاب ( إنتاج القطن في مصر ) ص ٨٤ و ١٠٠ على أننا اعتمدنا على إحصاء كيف ، وقد أخذنا عنه أرقام الصادرات والواردات من سنة ١٨٥٠ أي من عهد عباس الأول إلى سنة ١٨٧٥ (١)

السنة	الصادرات بالجنهات	الواردات بالجنهات
١٨٥٠	٢٠٤٣٠٠٠ ج	١٠٦٢١٠٠٠ ج
١٨٥١	٢٠١٥٥٠٠٠	١٠٦٨١٠٠٠
١٨٥٢	٢٠٢٧٠٠٠٠	١٠٥٧٥٠٠٠
١٨٥٣	١٠٨٤٨٠٠٠٠	٢٠٠١٠٠٠٠
١٨٥٤	٢٠٨٧٠٠٠٠	٢٠١٤١٠٠٠

السنة	الصادرات بالجنيهات	الواردات بالجنيهات
١٨٥٥	٣,٢٨٦,٠٠٠	٢,٥٢٧,٠٠٠
١٨٥٦	٤,٠٢٩,٠٠٠	٢,٥٦٨,٠٠٠
١٨٥٧	٣,١٠٤,٠٠٠	٣,١٤٩,٠٠٠
١٨٥٨	٢,٥٢٣,٠٠٠	٢,٧١٥,٠٠٠
١٨٥٩	٢,٥٦٥,٠٠٠	٢,٤٩٤,٠٠٠
١٨٦٠	٢,٥٣٥,٠٠٠	٢,٦٠٤,٠٠٠
١٨٦١	٣,٤٢٢,٠٠٠	٢,٥٦٨,٠٠٠
١٨٦٢	٤,٤٥٤,٠٠٠	١,٩٩١,٠٠٠
١٨٦٣	٩,٠١٤,٠٠٠	٣,٠٦٣,٠٠٠
١٨٦٤	١٤,٤١٦,٠٠٠	٥,٢٩١,٠٠٠
١٨٦٥	١٣,٠٤٥,٠٠٠	٥,٧٥٣,٠٠٠
١٨٦٦	٩,٧٢٣,٠٠٠	٤,٦٦٢,٠٠٠
١٨٦٧	٨,٦٢٣,٠٠٠	٤,٣٩٩,٠٠٠
١٨٦٨	٨,٠٩٤,٠٠٠	٣,٥٨٢,٠٠٠
١٨٦٩	٩,٠٨٩,٠٠٠	٤,٠٢١,٠٠٠
١٨٧٠	٨,٦٨٠,٠٠٠	٤,٥٠٢,٠٠٠
١٨٧١	١٠,١٩٢,٠٠٠	٤,٥١٢,٠٠٠
١٨٧٢	١٣,٣١٧,٠٠٠	٥,٠٠٥,٠٠٠
١٨٧٣	١٤,٢٠٨,٠٠٠	٦,١٢٧,٠٠٠
١٨٧٤	١٤,٨٠١,٠٠٠	٥,٣٢٢,٠٠٠
١٨٧٥	١٢,٧٣٠,٠٠٠	٥,٦٩٤,٠٠٠

وبلاحظ أن حركة التجارة الخارجية كان معظمها ( ولم يزل ) في أيدي البيوت التجارية الأجنبية ومعظم ما تدره من الأرباح تائد إليها

## الصناعة

يرجع إلى الخديو اسماعيل الفضل في استحداث صناعة السكر بواسطة المصانع الكبرى التي أنشأها في الوجه القبلي ، وسبق الكلام عنها ، وصناعة الورق بإنشاء مصنع الورق في دار الطباعة ببولاق ، وقد أنشأ من مصانع النزل والنسيج ما تكلمنا عنه في الفصل العاشر . ولكنه لم يوجه همهته إلى إحياء الصناعات الكبرى التي ظهرت في عهد محمد علي ، ولم يفكر في إنشاء المعامل التي تنفع من المصنوعات ما ينمي ثروة البلاد وتنفذها عن أن تبقى حالة على الصناعة الأجنبية

ثم إن اقتباسه عادات الأوروبيين في ما كلهم وملبسهم وطريقة معيشتهم ، جعله يقتضى لوازم الحياة الأوروبية وزينتها من أوروبا ، وتبعه في ذلك الأمراء والأميرات من آل بيته ، وطبقة الباشوات والكبراء والأعيان ، والمتعلمون ، وسيدات تلك الطبقات الممتازة ، فقلدوه في اقتباس العادات الأفريقية واقتناء لوازمها وكالياتها من المصنوعات الأوروبية ، كاللباس والمنسوجات ، وأدوات الزينة والخزف ، وأثاث المنازل ورياشها . والمساكن والمشارب . وقد أصيبت الصناعة الوطنية من هذه الناحية بضرر شديدة ، لأنها لم تستطع أن توافي مطالب المعيشة الأوروبية وكالياتها وأزياءها المتغيرة كل يوم ، وهجرت عن مباراة الواردات الأجنبية ، ومن هنا طغى سيل هذه الصناعات على البلاد ، وبارت الصناعات الأهلية القديمة كالنسيج واللباغة والنجارة وصناعة الأثاث وما إليها

ولو اتبع الخديو سياسة اقتصادية قومية لجعل التحول إلى العوائد الأوروبية مقرونا بإنهاض الصناعات اللازمة لها حتى لا تبور الصناعة الأهلية ويطن عليها سيل المصنوعات الأجنبية ، ولا يسرى هذا الرأي على ما استوردته البلاد من المصنوعات الإنتاجية ، كآلات الزراعة مثلاً أو المواد التي تزيد من ثروة البلاد ، فإن استيرادها من الخارج يزيد من إنتاج البلاد الاقتصادي ، ولكن واردات الملابس والأثاث والرياش وما إلى ذلك من الكماليات أدت بلا حياء إلى نقص رأس مال الثروة القومية وتهدم الصناعات الأهلية

ولا نقول هذا غلوآ في النقد ولا إسرافاً في الرأي ، وإنما هو ما يراه المنصفون من الأوروبيين الذين عاشوا في عصر اسماعيل ، فقد كتب القاضي الهولندي فان بلمن يقول في هذا الصدد ما خلاصته :

« إن الخديو اسماعيل هو أول من مهد السبيل لسيطرة أوروبا الاقتصادية على مصر ،



فإن أوروبا ، وبخاصة باريس ، قد أسدت على هذا الأمير دينه وأخلاقه وماله ، وفتنته فتنة شاملة ، فلم يعد يعنى إلا بكل ما هو أوروبى ، وبكل ما يراه الأوروبيون ، واعتزم من يوم أن تولى عرش مصر أن يعيش كملك أفرنجى فى قصوره وأثاثه ، ومأكله ومظهره وملبسه ، ومن الأسف أن كل ما أنفقته فى هذا السبيل لم يعد بالفائدة إلا على أوروبا ، إذ كان يستورد من مصنوعات تلك الأشياء المالكة ، المدعية الجدوى ، وتلك الأموال التى لم تزد الثروة القومية جنبها واحدا ، وكان يدفع أثمانها أضماقا مضاعفة ، ولأجل أن يستوفى مطالبه الخارقة فى هذا الصدد ، لم تكفه الأموال التى كان يجلبها من شعبه على فداحتها ، فأمدده أصدقاءه الأوروبيون بالتقروض الجسيمة ذات الشروط المخربة ، وقد دعا أفراد أسرته والباشوات وموظفى الحكومة إلى تقليد الأوروبيين فى ملبسهم ومسكنهم وطريقة معيشتهم ، فبادروا إلى تلبية دعوته ، وأخذ الكبراء والسراة يستوردون من أوروبا الملابس والبسط والستائر وأنواع الأثاث والعربات ، وأدخل الخديو الحياة الأفرنجية فى قصور نسائه ونساء آل بيته ، فتهافت الأميرات وزوجات الباشوات والأغنياء على هذا الضرب الجديد من البذخ تهافتا شديدا ، وأسرف أولئك النسوة القليلات الحظ من العلم والماطلات من العمل فى شراء الفساتين التى لا عداد لها ، وابتلياع التحف الثمينة والمركبات الفخمة ، وكسوتهم جميع جواربهن بكل ما أبدعته الأزياء الباريسية من فاخر الملابس ، وسحرتهن بدعة ( الموضة ) وتغيراتها ، وانقرضت المنسوجات الشرقية والسجاجيد والأرائك وأدوات الخزف والطرائف القديمة التى كانت تمتاز بمناة الصنعة والقدرة على البقاء ، ولا تسلم عما خسرته مصر من جراء ذلك ، فقد استولى الأوروبيون على التجارة الكبرى وعلى الحياة المالية» (١)

## الفصل السادس عشر

### الحالة الاجتماعية

يصح أن يسمى عصر اسماعيل عصر التجدد الاجتماعى ، ففيه أخذت الهيئة الاجتماعية المصرية تتطور إلى حالات جديدة ، وتقتبس من أساليب المجتمع الأوروبى وعاداته ، ومال الناس إلى محاكاة الأوروبيين فى السكن والملبس والمأكل وسائر أنماط الحياة ، وكان انتشار التعليم من العوامل التى ساعدت على هذا التطور ، فإن الطبقة المتعلمة بحكم دراساتها علوم أوروبا ولغاتها صارت طليعة الطبقات الأخرى فى تقليد الافرنج واقتباس عوائدهم وأساليبهم ، فأخذ الناس من كل ذلك مزيجاً من النافع والضار

فى السكن شرعوا يبنون البيوت على النظام الأوروبى ، ويهجرون التخطيط القديم الذى درجوا عليه فى خلال المصور ، ولا شك أن التخطيط الافرنجى أدهى إلى توفير أسباب الصحة والنظافة والراحة والنظام ، ولكن إلى جانب هذه المزايا فقد البسء ذلك الطراز العربى الجميل الذى كان يتجلى فى قصور الخاصة ، والذى يمد بلا صراء آية فى الفن ، فهذه القصور أخذت تتلاشى مع الزمن حتى صار ما بقى منها معدوداً من الآثار القديمة ، ثم عادت الطبقة الممتازة إلى إحياء الطراز العربى وإدخاله فى قصورها الحديثة

وهجر المتعلمون ومن حاكهم من السراة والأعيان الملابس الشرقية ، كالجبة والمبائة والمهامة ، وارتدوا الطربوش والهدلات الافرنجية ، وتضاءلت الأزياء القديمة وحلت محلها الأزياء الأوروبية ، فيما عدا القبة ، فقد استمسك المصريون بالإعراض عنها

ودخلت الموائد الأوروبية فى أساليب المسك كل والولائم ، فأخذ الناس يعدون الموائد ويتناولون الطعام على النمط الافرنجى ، ولا صراء فى أن الأساليب الأوروبية فى هذا المجال أرقى وأصح من الأساليب القديمة ، ولكنها مع الأسف قد استبعت محاكاة الافرنج فى تعاطى المشروبات الروحية ؛ وهذه آفة جاءتنا من أوروبا ، وبدأ دخولها مصر على أيدي الأغنياء والسراة والمتعلمين ، ثم سرت إلى الطبقات الجاهلة ، فعمّ منها الفساد ، وصارت من شر الآفات التى ابتلى بها المجتمع المصرى وكان منها بريثاً

ومن مظاهر التطور الاجتماعى إقبال الناس على الرياضة والتزه ، فقد أخذوا يرتادون الفترهات والضواحي ، وخاصة بعد انتشار العربات التى سهلت المواصلات بين العاصمة وضواحيها ، فأخذ سبل المركبات لا ينقطع عصر كل يوم في طريق شبرا ، ثم في طريق الجزيرة والجيزة والأهرام ، وكان لإنشاء جسر ( كوبرى ) قصر النيل فضل كبير في ميل الجماهير إلى التزه ، لاجتماع محاسن النيل وجسر البديع والتمتع برياض الجزيرة والجيزة ، وكانت ( شبرا ) هى مقتره سكان القاهرة من قبل ، ثم أخذ الناس يتحولون إلى كوبرى قصر النيل وما يليه من القصور الفخمة والحدائق الغناء والطرق المعبدة ومناظر الطبيعة الرائعة وبدأ على المجتمع الميل إلى المرح والحبور ، ويرجع هذا الميل إلى التراء والرفاهية ، ثم إلى انتشار التعلیم ، ومن هنا ظهرت النهضة الفئائية في عصر إسماعيل ، وازداد إقبال الناس على سماع الأغاني والموسيقى ، وارتقت أساليب الغناء ، وزادت مكانة الفنانين في النفوس ونالوا من محبة الناس حظا عظيما ، وفي مقدمتهم عبده الحولى ، وارتقى الذوق الموسيقى في المجتمع

وأقبلت الطبقات الممتازة على حضور المسارح ومشاهدة الروايات التمثيلية ، ثم قلدها الطبقات الأخرى ، وابتدع الخديو إسماعيل سنة الرقص الافرنجى ، فكان يقيم في سراى عابدين والجزيرة حفلات راقصة ( باللو ) باللغة منتهى الفخامة ، وكان يدعو إليها الكبراء وذوى المراكز الاجتماعية ، ورجال السلك السياسى وعقيلاتهم ، وكانت « الوقائع المصرية » تعنى باخبار هذه الحفلات وتصفها في مكان بارز من صحافتها

وكان لحفلات الأفراح في ذلك العصر بهجة بالغة ، فقد كان السراة والأعيان يفتنون في تفضيها وتعتظيمها ، ويقنافسون في مظاهر البذخ والإسراف فيها ، وبلغت بعض هذه الأفراح من البهاء والروعة ما جعلها أحداث الناس ، يقناقلونها جيلا بعد جيل ، أما أفراح الخديو إسماعيل ، فحدث عنها ولا حرج ، وخاصة الأفراح التى أقامها احتفالا بزواج أنجاله الأسراء ، إذ عقد لولى عهده محمد توفيق باشا ( الخديو ) على الأميرة أمينة هانم ( أم المحسنين ) كريمة إلهامى باشا ابن عباس الأول ، وللأمير حسين ( السلطان حسين ) على الأميرة عين الحياة بنت الأمير أحمد رفعت بن إبراهيم باشا ، والأمير حسن باشا على الأميرة خديجة هانم بنت الأمير محمد على الصغير بن محمد على باشا ، وكان الاحتفال بزواجهم أعظم أفراح هذا العصر ، ولا يزال الناس يذكرون نخامة هذه الأفراح ويسمونها ( أفراح الأنجال )

وامتاز هذا العصر بهجة الحفلات العملية المدرسية التى كانت تقام لمناسبة انتهاء

الدراسة في المعاهدة المالية ، الحربية والملكية ، والمدارس الثانوية والابتدائية ، فقد كان يحضرها الخديو أحياناً ، ويشهدها كبار رجال الدولة ، وتوزع فيها الجوائز والمكافآت على أوائل الناجحين

ولحفلات سباق الخيل في ذلك العصر مظاهر رائعة ، إذ كان يتسابق الجمهور إلى مشاهدتها في القاهرة ( بالعباسية ) أو في الإسكندرية ، وتمطى فيها الجوائز للخيول العائرة ، فكان هواة الخيل يتنافسون في اقتناء الجياد الكريمة ، ويحضر الخديو إسماعيل وكبار رجال الدولة هذه الحفلات ، وتنتشر أنباؤها بمناية كبيرة في « الوقائع المصرية » ، واشتهر على باشا شريف بتنظيم هذه الحفلات والمناية بها وإحراز قصب السبق في اقتناء خير الجياد واستمرت حفلات الموالد والأعياد موضع إقبال الناس ورعاية الحكام ، وبقيت للموالد في القاهرة والأقاليم مكانتها التقليدية في النفوس

### الحياة العائلية

واستقيم انتشار التعليم ارتقاء الحياة العائلية ، وأخذ الناس يفهمون الروابط الزوجية على نحو أرق من الفهم القديم ، وينظرون إلى الزوجة كشريكة المرء في حياته ، وقسمته في سرائه وضرائه « ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة » ، وقلّ تعدد الزوجات في الأوساط المثقفة ، كما قلّ الطلاق والتسري ، وبدأت العائلات تعنى بتعليم البنين والبنات

### النهضة النسائية

وبدأت النهضة النسائية في عصر إسماعيل ، إذ أنشئت المدارس لتعليم البنات كما تقدم بيانه ( ص ١٩٩ ج ١ ) ، وبدأت المرأة تشترك بنصيبها في النهضة الاجتماعية والأدبية ، فكانت « عائشة عصمت تيمور » طليعة هذه النهضة ، وكان لرفاعة بك رافع الطهطاوى فضل كبير في ترقية المرأة المصرية ، فهو أول من دعا إلى نهضتها وإلى تعليم البنات وتثقيفهن أسوة بالبنين<sup>(١)</sup> ، وتنجلى لك فكرته من كونه وضع كتاباً مشتركاً لتثقيف البنات والبنين على السواء سماه ( المرشد الأمين للبنات والبنين ) طبع سنة ١٨٧٢ ، وهو كتاب قيم في

(١) عن كتاب ( عصر محمد علي ) ص ٤٩٣ من الطبعة الأولى و ٤٠٠ من الطبعة الثانية

الأخلاق والتربية والآداب ، وضمه كما يقول في مقدمته بحيث « يصلح لتعليم البنين والبنات على السوية » ، ودعا فيه إلى وجوب تعليم البنات وإعدادهن من طريق التربية والتعليم للعمل والقيام بواجبهن في المجتمع ، قال في هذا الصدد : « ينبغي صرف الهمّة في تعليم البنات والصبيان معاً لحسن معايشة الأزواج ، فتتلم البنات القراءة والكتابة والحساب ونحو ذلك ، فإن هذا مما يزيدهن أدباً وعقلاً ، ويجعلهن بالمعارف أهلاً ، ويصلحن به لمشاركة الرجال في الكلام والرأى ، فيمظمن في قلوبهم ، ويعظم مقامهن لئوال ما فيهن من سخافة العقل والطيش ، مما ينتج من معايشة المرأة الجاهلة لمرأة مثلهن وليمكن للمرأة عند اقتضاء الحال أن تتعاطى من الأشغال والأعمال ما يتعاطاه الرجال ، على قدر قوتها وطاقتها ، فكل ما يطيقه النساء من العمل يباشرنه بأنفسهن ، وهذا من شأنه أن يشغل النساء عن البطالة ، فإن فراغ أيديهن عن العمل يشغل السنهن بالأباطيل ، وقلوبهن بالأهواء واقتتال الأقاويل ، فالعمل يصون المرأة عما لا يليق ، ويقرّبها من الفضيلة ، وإذا كانت البطالة مذمومة في حق الرجال فهي مذمة عظيمة في حق النساء »

فالدعوة إلى نهضة المرأة في مصر ترجع كما ترى إلى رفاة بك ، ثم جاء من يمدد المرحوم قاسم بك أمين ، فجدها ووسع نطاقها

### طبقات الشعب

تلك نظرة إحصائية في التطور الاجتماعي على عهد اسماعيل ، والآن ننقل من الإجمال إلى التفصيل ، فنتابع الكلام عن الطبقات التي يتألف منها المجتمع ، على النحو الذي اتبعناه في دراسة هذه الطبقات على عهد الحملة الفرنسية وفي عصر محمد علي<sup>(١)</sup>

#### عدد السكان

بلغ عدد سكان مصر في أواخر القرن الثامن عشر ثلاثة ملايين نسمة ، وزاد عددهم فبلغوا سنة ١٨٤٥ أي في أواخر عهد محمد علي ٤٠٤٧٩٤٠٠ نفس<sup>(٢)</sup> وبلغوا سنة ١٨٥٩ في أواخر حكم سميد باشا خمسة ملايين<sup>(٣)</sup> ، ثم بلغ عددهم في أواخر حكم اسماعيل نحو ستة

(١) راجع الجزء الأول من تاريخ الحركة القومية ص ٤٨ وعصر محمد علي ص ٦٠١ (طبعة أولى)

(٢) عصر محمد علي ص ٦٠١ من الطبعة الأولى و ٤٩١ من الطبعة الثانية

(٣) إحصاء ملك كرون في كتابه (مصر كما هي) ص ٢١

ملايين نسمة ، وهذا مستفاد من أن الإحصاء الرسمي الذى حدث يوم ٣ مايو سنة ١٨٨٢ دل على أن عدد السكان بلغ ٦٨٠٦٣٨١ نسمة فى ذلك اليوم ، أى بعد انتهاء حكم اسماعيل بثلاث سنوات ، فلا يمكن أن تصل الزيادة فى تلك السنوات إلى أكثر من ثمانمائة ألف نفس

## الأسرة الحاكمة

### الخديو والأمراء

تفرعت الأسرة الحاكمة وكثر عدد أفرادها فى عهد خلفاء محمد على ، بما أنجبهم هو وأبناءؤه من الأمراء والأميرات ، وصاروا يمثلون طبقة ممتازة فى المجتمع ، وابتنوا القصور الفخمة واقتنوا الأملاك الواسعة والثروات الضخمة

وقد عنى محمد على بتنشئة أبنائه تنشئة سالحة ، فعلمهم فى المدارس ، وأرسل بعضهم إلى أوروبا لإتمام علومهم ، وعنى على الأحص بأن ينالوا حظاً وفيراً من النشأة الحربية ، ففى الحق أنه لم يقصر فى تثقيفهم وإعدادهم للقيام بالمهام الكبيرة

ولكن خلفاءه قصرُوا فى الاندماج فى الشعب والاعتزاز بالانتساب إليه ، فعلم أن محمد على هو باعث نهضة اللغة والآداب العربية ، فإن الأمراء والأميرات من آل بيته قلما كانوا يتعلمون اللغة العربية ويدرسونها ، بل قليلا ما كانوا يتخاطبون بها ، وكانت التركية هى لغة النخاطب والتفاهم فى بيوتهم ، وقد عنوا بدراسة اللغات الأجنبية وخاصة الفرنسية أكثر من عنايتهم بتعلم العربية ، وهذا نقص كبير أدى إلى تراخى علاقة الكثيرين منهم بالشعب ، ثم إلى قلة أهم لهم القومية والخيرية ، بل أفضى ببعضهم إلى إثارة العيشة خارج القصر المصرى سواء فى الاستانة أو فى أوروبا ، واعتبارهم غرباء عن الشعب

وثمة ظاهرة أخرى بدت على الأمراء والأميرات من البيت العلوى ، وهى التنافس والتحاسد بينهم ، مما أدى فى بعض المواطن إلى نفص متبادل وعداء شديد ، ولو ساد الوفاق والصفاء بين أفراد البيت المالك صرّفوا جهودهم إلى ما فيه خير البلاد وسعادة أهلها لنالت على أيديهم أعظم الثمرات

ويرجع هذا العداء إلى أن من يتولى الحكم كان ينظر بعين الهمّض وسوء الظن إلى

باقى الأمراء ، وبخشي منهم على مركزه ، فبهى له الخوف أن يثق شرهم بوسائل الإيذاء والدوان ، فعباس الأول كان معروفاً عنه كرهه لأفراد أسرته من أعمامه وعماته وأبناء عمومته ، وكان يمقت سميد باشا وارث الملك من بعده ، حتى اضطره إلى العزلة بالإسكندرية ، وحق على عهته الأميرة نازلى هانم حتى قيل أنه شرع فى قتلها ، لولا أن رحلت عن البلاد ، وسكنت الاستانة ، وقيل إنها هى التى حرضت المملوكين اللذين قتلاه فى قصره بينها كما تقدم بيناه ، أما سميد باشا فقد كانت طبيعته تحول دون تفكيره فى إيذاء الأمراء من آل بيته ، فلم يفل أحدكم منهم سوء أو أذى على يده ، ولكن اسماعيل كان على العكس يسوء الظن بهم ، وقد بدا عليه حين وفاة سميد عدم رعاية واجب الاحترام نحو عمه ، إذ كانت وفاته بالإسكندرية ، فلم يحتفل بتشييع جنازته ، ولا عني بأن يؤدى له فى موته ما يليق بمقامه ، بل أمر بأن يدفن بأسرع ما يمكن بالإسكندرية ، دون أى مظهر من مظاهر الحفاوة والرعاية ، وفى الوقت الذى سير به إلى جدته كان هو يقيم الأفراح فى القاهرة إيداناً باعتلائه عرش مصر

وعداة اسماعيل لأخيه مصطفى فاضل ولعمه عبد الحليم أمر مستفيض ، وله حوادث يتناقلها الناس ، فإسماعيل ومصطفى فاضل على أنهما أخوان وأبوجا البطل إبراهيم باشا ولكنهما من والدين مختلفين ، وقد ولدا فى يومين متقاربين ، وكان لهما أخ ثالث أكبر منهما سناً وهو أحمد رفعت الذى آلت إليه ولاية المهدي فى عهد سميد باشا ، لكنه فرق فى حادثة كفر الزيات الشهيرة ، فصار اسماعيل ولياً للعهد ، ولما ارتقى العرش لم يحسن معاملة أخيه مصطفى فاضل ، بل أخذ يكيد له ويعمل على إقصائه عن البلاد ، وبذل ما فى وسعه لشراء أملاكه فى مصر واضطراره إلى الهجرة منها ، وسمى جهده أيضاً فى حرمانه ولاية المهدي التى كانت له بحكم نظام التوارث القديم ، ونجح فى مسماه ، فاشتري أملاكه ، وغير نظام الوراثة وجعلها فى نسله ، وكذلك اشتري أملاك الأمير عبد الحليم ، ومن ثم قادر كلاهما مصر وسكننا وعائلتهما الاستانة وأوروبا واشتدت المداوة بينهما طوال عهد اسماعيل

## علماء الأزهر

لم يكن لملء الأزهر شأن كبير فى تطور الأحوال العامة سياسية كانت أو اجتماعية ، ولقد بينا فيما سبق من الكلام كيف ضمت مكانتهم عما كانوا عليه فى عهد الحملة الفرنسية وأوائل عصر محمد على (عصر محمد على ص ٦٠٦) ، ويلاحظ لنا أن الأزهر ومن

يتصل به من العلماء والطلبة قد استردوا في عصر اسماعيل شيئا من المكانة التي كانت لأسلافهم من قبل ، فقد نال بعضهم مكانة عالية ومنزلة سامية في الهيئة الاجتماعية ، نخص بالذكر منهم الشيخ محمد المباشي المهدي الذي كان من أفضاذا العلماء في ذلك العصر ، فقد تولى مشيخة الجامع الأزهر وإفتاء الديار المصرية سنة ١٢٨٧ هـ ( ١٨٧١ م ) ، وعلى يده بدأ إصلاح الأزهر ، وفي عهده أنشئ نظام الامتحان لتخريج العلماء كما تقدم بيانه ( ج ١ ص ٢٧٩ ) ، وكان إليه المرجع في تعيين القضاة الشرعيين وفي كل ما تقره الحكومة بماله مساس بالمسائل الشرعية ، ونال عند الخديو اسماعيل احتراما كبيرا ومنزلة عظيما ، وقلده سنة ١٨٧٢ علاوة على مشيخة الأزهر والانتفاء عضوية المجلس الخصوصي العالي <sup>(١)</sup> ( مجلس الوزراء في ذلك الحين ) للنظر فيما له مساس بالأحكام الشرعية من الشؤون ، أى أنه صار من وزراء الدولة ، وهي ميزة لم ينلها العلماء من بعد

وظل الأزهر كما كان المعين الذي استمدت منه النهضة العلمية والأدبية عناصر الحياة ، فكثير من العلماء والأدباء والشعراء في ذلك العصر نشأوا وتخرجوا فيه ، ومعظم أساتذة دار العلوم في الآداب واللغة هم من علمائه أو طلابه ، واستمر هذا المعهد العظيم يعد المدارس والوظائف والقضاء والمحاماة والصحافة والحياة العامة بنخبة من رجاله ، وهذا يدل على حيويته ومبلغ القوة الكامنة فيه

ولما جاء السيد جمال الدين الأفغاني مصر سنة ١٨٧١ وجد في تلاميذ الأزهر وطائفة من المنتسبين إليه البيئة الصالحة التي بث فيها تعاليمه وأفكاره ، فنفخ في الأزهر روح النهضة وغرس فيه مبادئ التقدم الفكرى والعلمى ، وقد بدت ثمارها بظهور المدرسة العلمية الحديثة التي حمل لواءها فيما بعد الاستاذ الامام الشيخ محمد عبده ، فانبجاء السيد جمال الدين إلى الأزهر في بث تعاليمه الحرة دليل على ما فيه من الاتعداد للنهضة العلمية والاجتماعية ، وحسبك أن الشيخ محمد عبده إمام هذه النهضة في ختام القرن التاسع عشر هو من علماء الأزهر الأعلام ، فالشخصيات الكبيرة التي نشأت في الأزهر قد أسبغت على هذا المعهد مكانة سامية ، وساعد على ظهور هذه المكانة في ذلك العصر احتفاظ علمائه بكرامتهم حيال ولاية الأمور ، واستمسكهم بالتقوى والتعفف والزاهة ، وابتعادهم عن الزلفى للحكام ، مما رفع من منزلتهم وجعل لهم نفوس الخاصة والعامة مكانا عليا



## الموظفون

ارتقى مستوى الموظفين عما كانوا عليه من قبل ، لأن كثيراً من الوظائف قد شغلها خريجو المدارس في عهد محمد علي وخلفائه

ولكن من الواجب أن نقرر حقيقة مؤلة ، وهي أن معظم الموظفين ( وحكنا لا يشمل الجميع ) لم يضعوا نصب أعينهم الإخلاص في أداء الواجب نحو البلاد وتوفير مصالح الأهلين ، ورعاية الحق والعدل ، ولو جملوا هذه القاعدة أساساً لأعمالهم لسد الشعب في عهدهم وشعر بالعدل والكرامة ، ولتحرر من الأرزاء التي كان ينوء بها ، ولكن الموظفين كانوا في الغالب يتخذون الوظائف وسيلة للاستغلال والإثراء ، ومن هنا جاء سوء الإدارة وانتشار الرشوة ومظالم المحاكم ، وقلما كان الرؤساء من الموظفين والمحكام ينظرون إلى مصالح البلاد والأهلين ، بل أهملت هذه الناحية إهمالاً جسيماً ، حتى لم يكن للأهلين حقوق محترمة ولا كرامة مصونة أمام الموظفين

## الزراع والصناع والتجار

أما الفلاحون فقد ساءت حالتهم بما زاد عليهم من أعباء الضرائب ، وما اقترن بها من القسوة في تحصيلها ، ولم يشعر الفلاح في عهد اسماعيل بالراحة والرخاء اللذين كان يشعر بهما في عهد سميد ، وظلت السخرة سائدة في ذلك العهد ، ولم تكن قاصرة على المنافع والأعمال العامة بل كانت تستخدم لاستصلاح أطيان الخديو وأطيان المحكام ، وبقيت المظالم يرزح الناس تحت نيرها ، وقاعدة المحكام في معاملة الفلاحين هي القهر والإرهاق ، وكان الضرب بالسكراج عادة مألوفة في جباية الضرائب أو الاقتصاص من مخالفون الأوامر أو يستهفون لغضب المحكام لأى سبب ، ولم يكن ثمة قانون ولا قضاء عادل يحميان الضعيف وينصفان المظلوم ، ولا رقابة على المحكام من حكومة عادلة أو مجالس نيابية أو صحافة أو رأى عام ، ووقع على الأهلين إرهاب آخر من ناحية الأجانب من المراكيين وغيرهم ، إذ وجد هؤلاء من حسن رعاية الحكومة ومن حماية الامتيازات الأجنبية ما جعلهم يستغلون الفلاحين والأهلين عامة إلى أقصى درجات الاستغلال ، حتى انتزعوا منهم الأملاك والأموال وكبلوهم بالديون الباهظة ، ولم يجد الفلاح من الحكومة حماية لحقوقه ومرافقه ، بل كانت تقاسم الأجانب إرهابه واستغلاله ، ولم يتحرر الفلاح في هذا العصر من الفقر والفاقة ، وظل يعيش عيشة السكد والسكدح ويقنع بأقل الحاجات والنفقات

## الأعيان

كان الأعيان أحسن حالا من الفلاحين وسائر الأمليين ، فقد اقتنوا الأطنان والضياع واستصلحوا أطنانهم القديمة ، وزادت ثروتهم بما أنشأته الحكومة من أعمال العمران كقش الترع وإقامة القناطر وتسهيل وسائل الري ، وإنشاء السكك الحديدية ، وتعبيد طرق المواصلات ، فزاد دخلهم من أطنانهم وأملأ كهم ، واتسعت عليهم الدنيا ، وراعت الحكومة جانبهم ، وكانوا هم من ناحيتهم يخضعون لأوامر الحكومة ويتزلفون إلى الحكام لينالوا رضاهم ويأمنوا على مصالحهم ، وفي كثير من المواطن كانوا يكسبون رعايتهم إذ يصلونهم بالهدايا والرشا وما إلى ذلك ، وكان الأعيان من الأمر الكبيرة يحتمفون بمصيبتهم العائلية وصرا كزم الاجتماعية ، فازدادت منزلتهم وعظم جاههم ، وراعى الخديو جانبهم ، وأنعم على كثير منهم باللقاب والرتب - وكانت نادرة في ذلك العصر - وأسند المناصب الادارية والقضائية إلى فئة منهم ، فكان منهم المدبرون والمأمورون ورؤساء المجالس (المحاكم) الابتدائية والاستئنافية ، ومجلس شورى النواب كاد يكون مقصورا على طبقتهم ، وكان لبعضهم فيه مناقشات تدل على حظ من العلم والفدكاء الفطرى وسلامة النطق

وكان الأعيان على وجه عام كرام النفوس ، قويى الأخلاق ، فبهم مروة ووفاء ، وشهامة وسماح ، وفضيلة ودين ، ويلوح لنا من هذه الناحية أنهم كانوا خيرا ممن خلفهم في العصر الحديث

## الفصل السابع عشر

### شخصية الخديو اسماعيل والحكم على عصره

في شخصية اسماعيل اجتمع الجانب الحسن إلى الجانب السيء ، وظهرت آثار الجانبين  
مما في أعماله وسياسته خلال الثمانية عشر عاما التي تولى فيها حكم مصر  
إن أخلاق اسماعيل هي العامل الأول في شخصيته ، فدراسة أخلاقه تمطينا عنه  
صورة عامة

لقد كان بلا صراء آية في الذكاء والفهم وسرعة الخاطر ، وقوة الذاكرة ، ومضاء العزيمة  
وعلو الهمة ، وكان شجاعا ، لا يعرف الجبن والإحجام ، قوى الشخصية ، عظيم المهابة  
أما ذاكاؤه فكان يشع من عينيه البراقتين ، وقد لحظ هذا الذكاء وتبينه كل من  
عاشروه أو حادثوه من الأصدقاء والأعداء على السواء  
كان يفهم مراد محدثه ويحيط بالأمور ويدرك الأشياء بسرعة خاطرتشه البرق الخاطف ،  
وكان قوى الذاكرة ، يدهش محدثيه بقدرته على استيعاب التفاصيل والدقائق عن الحوادث  
الماضية ، كبيرها وصغيرها ، رغم مضي السنين على وقوعها

وتبدو لك قوة إرادته ومضاء عزمته من الهمة التي كان ينفذ بها مشاريعه ، فلم يكن  
يعرف التردد والإحجام ، وإذا أراد أن ينجز عملا لا تقف في سبيله عقبة إلا ذلها ، أما  
شجاعته فحسبك أن تتبينها من السياسة التي رسمها لنفسه في السنوات الأخيرة من حكمه ،  
حين أدرك سوء نية الدول الأوروبية واعتزم مقاومتها ، فقد علمت ما كان من إصرار تلك  
الدول على أن يكون لها وزيران أجنبيان داخل هيئة الوزارة المصرية ، ورأيت كيف وقف  
اسماعيل موقف المارضة وتابع حيا لها خطة المقاومة ، وهي سياسة تقتضى خطا كبيرا من  
الشجاعة والاستخفاف بالخطر ، وفي سبيل هذه المقاومة غامر بمرشه ، ونهى به فعلا ،  
وقليل من الملوك من يضحون بمرشهم في سبيل مقاومة الطامع الاستعماري

وكان إسماعيل بلا نزاع محبا لبلاده ، راغبا في تقدمها ، عاملا على أن يسير بها في مضمار الحضارة والممران ، ساعيا في توسيع ملكها ، وإعلاء شأنها كما بينا ذلك في فصول الكتاب فالتكاه ، وقوة الإرادة ، والشجاعة ، والإقدام ، والرغبة في إعلاء شأن مصر ، هذه

هي الصفات التي تمتاز بها شخصية إسماعيل

ظهرت نتائج هذه الصفات في مختلف الأعمال التي تمت على يده ، فقد سعى ووفق في الحصول من تركيا على أقصى ما يمكن من الحقوق والمزايا ، كي يصل بمصر إلى الاستقلال التام ، فهذه نزعة مجيدة تدل على شدة حبه لمعلمة مصر ورفعة شأنها

وانجهدت همته إلى توسيع أملاك مصر في افريقية ، فأكل فتح السودان ، ووصل بمحدود مصر إلى منابع النيل ، وشواطئ المحيط الهندي ، أى إلى حدودها الطبيعية ، وبذل في هذا السبيل أقصى ما لديه من عزيمة وقوة ، وتلك لعمري صفحة مجيدة من صحائف إسماعيل ، ترين تاريخه ، بقدر ما يزدان بها تاريخ مصر القوي

وعنى بقوة البلاد الحربية بتنظيم الجيش وإنشاء المدارس الحربية العالية وتسلح الجنود بأحدث الأسلحة ، وتزويد الحصون والقلاع بالمدافع الضخمة

ووجه أيضاً همته إلى إنهاض البحرية المصرية بحرية كانت أو تجارية ، فرفع علم مصر على مياه البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والاقيانوس الهندي

وله على العلم والأدب أياد بيضاء ، بما أنشأه من المدارس العالية والمعاهد العلمية ، وتجديده عهد البعثات ، قدسية الحقوق ، ومدرسة المهندسخانة ، ودار العلوم ، ومدارس البنات ، والمدارس الصناعية ، والمدارس الثانوية والابتدائية ، ودار الكتب ، والمتحف المصري ، ودار الآثار العربية ، والجمعية الجغرافية ، والنهضة العلمية والأدبية ، والحركة الفكرية التي ظهرت في عهده ، ونهضة الصحافة ، والتأليف ، والطباعة والنشر ، هي من آثاره الخالدة كما تراء مفصلا في الفصل التاسع

وأعمال الممران التي تمت على يده ، كفتح الترع ، وإقامة الجسور ، والعناية بزراعة القطن واستحداث مصانع السكر ، وإصلاح القناطر الخيرية ، وزيادة مساحة الأقطان الزراعية ، وإنشاء السكك الحديدية والكبارى ، والأسلاك البرقية ومصلحة البريد ، وتعمير المدن وتخطيطها ، وتنظيمها ، كل هذه الأعمال قد نهضت بممران مصر وتقدمها

وقد بسطنا الكلام عن هذه الأعمال المجيدة في فصول هذا الكتاب ، ففيها بيان لما ذكرناه ، وتفصيل لما أجهلناه

كل هذه مآثر عادت على البلاد بالخير العميم ، وإن نفس لا نفس آخر صفحة ختم بها حياة السياسية ، إذ قاوم الطامع الاستعمارية التي بدت من الدولتين الانجليزية والفرنسية ، ولو أنه آثر الإذعان والاستسلام لبقى على عرشه يتمتع بهذا الملك المريض ، ولكنه أبى على الدول طلباتها ، وأصر على أن تكون الوزارة خالصة للمصريين ، واستجاب إلى مطالب الأحرار ، وعهد إلى شريف باشا تأليف وزارة وطنية خالية من المنصر الأوروبي ، وأقر مبدأ مسئولية الوزارة أمام مجلس شورى النواب

ولا شك أن موقفه في هذا الصدد هو دفاع عن استقلال البلاد ، ومناصرة للحركة القومية ، وفي هذا السبيل استهدف لغضب الدول الأجنبية ، حتى فقد العرش والتاج ، فهو من هذه الناحية ضحية كبرى في سبيل الاستقلال والدستور والإقدام على هذه التضحية الغالية ، وما أعقبها من النفي والتشريد والحرمان ، عمل جليل يزين تاريخ اسماعيل

فالمسحة التي ختم بها اسماعيل حياته السياسية جديدة بأن تسجل في صحائف الحركة القومية بالفخار والإعجاب

وإذ ذكرنا الحسنات ، فنن واجب علينا أن ننقل إلى الأخطاء والسيئات لنؤدى واجبنا نحو الحقيقة كاملة ، فنقول إنه بجانب الحسنات التي ذكرناها ، يوجد الجانب السيئ من شخصية اسماعيل ، وهو بذخه ، وإسرافه ، وعدم تقديره العواقب ، وضعفه أمام الملمات والشهوات ، وقد أدت به هذه العوامل مجتمعة إلى التبذير في أموال الخزانة العامة ، فلم تكفه الملايين التي كان يجلبها من الضرائب ، بل عمد إلى البيوت المالية والمرايين الأجانب يستدين منهم القروض الجسيمة ، ولا يخفى أن هذه القروض هي الوسيلة التي تدرعت بها الدول للتدخل في شؤون مصر ووضع الرقابة المالية عليها

صحيح أن هذه القروض لو استدانها دولة أوروبية لما كانت في نظر الدول مسوغاً للتدخل في شؤونها ، والمبث باستقلالها ، وإنما كان تدخل الدول في شؤون مصر اضطهاداً مقصوداً منه تحقيق أطماع استعمارية قديمة ، ولكن مما لا نزاع فيه أن الحكمة كانت تقتضى إدراك هذه المقاصد ، وتعرف هاتيك الطامع ، والابتعاد عن شرها ، بدلاً من الوقوع في حبالها ، وليس من شك في أن الديون هي من الوسائل الفعالة لتدخل الدول الأوروبية في شؤون الأمم الشرقية ، ولم يكن اسماعيل في حاجة إلى من يبصره بطماع إنجلترا والدول الأوروبية في مصر ، فإن تاريخ محمد علي وإبراهيم صفحة ناطقة بتطلع إنجلترا إلى وضع يدها على البلاد

وما وقوفها في وجه فتوحات ابراهيم ، واثارها بعصر في مؤتمر لندن سنة ١٨٤٠ ، ببعيد  
عن ذاكرة اسماعيل ، فلم يكن ينقصه الاعتبار بالحوادث السياسية ، لأن ما لقيته مصر في عهد  
أبيه وجده كالجديراً بأن يفتح عينيه ، ويصره بالخطر الذي يهدد مصر من ناحية  
التدخل الأوروبي

لكن اسماعيل لم يفتن لمواقب هذا التدخل ، لأن ثمة عيباً كبيراً في سياسته عامة ،  
وهو ركونه الشديد إلى الأوروبيين والدول الأجنبية ، واعتماده عليهم ، وثقته بهم ثقة لا حد  
لها ، وهذه الثقة كانت من عوامل تورطه في القروض الخارجية ، فقد كان لحسن ظنه  
بالأجانب لا يحسب حساباً لليوم الذي ينقلبون عليه ، وتحول تلك القروض أداة للتدخل  
الأجنبي ، ومن مظاهر هذه الثقة أنه عهد إلى الأجانب من راياء الدول الاستعمارية بمهمات  
خطيرة من شؤون الدولة ، وأطمعهم على أسرارها ، ومكّن لهم من مرافقتها ، ففي عهده  
تعددت البيوت المالية والشركات الأجنبية التي تفللت في البلاد ، وعهد إلى الأجانب بمناصب  
كبيرة من التي كانت الحكمة تقتضي إبعادهم عنها ، كتميين السير صمويل بيكر الرحالة  
الانجليزى حاكماً لمديرية خط الاستواء ، والسكولونل غردون باشا حاكماً لها من بعده ، ثم  
حاكماً عاماً للسودان ، والسيو منزجر محافظاً لسواحل البحر الأحمر ومديراً لشرق السودان ،  
والجنرال استون باشا رئيساً لأركان حرب الجيش المصرى ، والأميرال ماكيلوب مديراً  
للعوالم والفنارات ، والمستر موريس وكيلها ، والسيو فردريكو مديراً لوابورات البوسنة  
الخطوبية ، والمستر كليار مديراً للبريد ثم للجهارك ، وهلم جرا ، كما أنه أسند الكثير من  
المناصب العالية في دوائره وأملاكه وبطانته إلى موظفين من الافرنج

كل هذه التعمينات ترجع إلى إصراف اسماعيل في ثقته بالأجانب والاعتماد عليهم ، وتلك  
نقطة ضعف كبير في سياسته تبين لنا الفرق بينه وبين محمد على

لقد تولى اسماعيل الحكم والطريق أمامه معبد بما قام به محمد على وإبراهيم من جلائل  
الأعمال ، فكان مطلوباً منه أن يكمل البناء الذى شاده جده وأبوه ، ويحتفظ باستقلال  
الدولة التي ألقت المقادير زمامها إليه ، ولم يكن يفتيق عن ذهنه أن محمد على كان يخشى على  
مصر من التدخل الأجنبي ، فلم يجد يده إلى الاستدانة من الخارج ، ولا رضى أن يعهد إلى  
الأجانب بالمناصب الخطيرة ، أو يمكن لهم في البلاد ، وبلغ به بعد نظره أن رفض تحويل  
شركة انجليزية امتياز مدم السكة الحديدية بين القاهرة والسويس ، كما رفض شق قناة السويس ،  
لكيلا تكون ذريعة للتدخل الأوروبي في شؤون مصر

فالطريق إذن كانت مرسومة أمام الخديو اسماعيل ، ولم يكن مطلوباً منه إلا أن ينهض بأعمال التقدم وال عمران معتمداً على موارد الخزانة العامة ، وهي موارد تكفى للقيام بتلك الأعمال لمن يحسن تدبير شؤونها ، ولكنه تنكب سبيل أبيه وجده ، وتورط في القروض تلو القروض دون حاجة إليها ، ومن غير أن يفكر في طريقة إيفائها أو إيفاء فوائدها ، حتى ابتلعت هذه الفوائد معظم موارد الميزانية ثم هجز عن الوفاء ووقفت الحكومة في الإعصار كما رأيته مفصلاً في الفصل الحادى عشر ، وكانت النتيجة أن نالت الدول الأجنبية حقوقاً ومزايا تشل سلطان الحكومة ، وهذه المزايا أشبه ما تكون بالوصاية على مصر

ولقد ظهرت هذه الوصاية بمظاهر مختلفة ، من إنشاء صندوق الدين ، إلى فرض الرقابة الثنائية على مالية مصر ، إلى تعيين لجنة تحقيق أوروبية تفحص شؤون الحكومة المالية والإدارية ، إلى تعيين وزيرين أجنيين في الوزارة المصرية لها حق القيوم ، أى وقف كل عمل تشريعى أو تنفيذى للحكومة ، ولا شك أن هذه الأحداث كما قلنا في مقدمة الكتاب قد تصعد لها صرح الاستقلال الذى نالته مصر بجهودها وتضحياتها العظيمة من عهد محمد على ، فهذه الحالة الحزنة التى وصلت إليها البلاد كانت نتيجة سياسة اسماعيل المالية ولا تكران أنه سعى في السنوات الأخيرة من حكمه فى أن يتخلص من هذه الوصاية التى اتخذت شكلاً مهيئاً من التدخل الفعلى فى شؤون مصر ، ووقف تجاه الدول الأوروبية موقف المقاومة المنيفة ، ولكن كان ذلك بعد أن تغفلت النفوذ الأجنبى السياسى والمالى فى مصر ، فلم يستطع له دفعا ، وغلبته الدول على أمره

فإذا نظرنا إلى الامور فى جوهرها وحقائقها ، نجد أن المسألة المصرية قد تراجعت فى عهد اسماعيل ، إذا قورنت بما كانت عليه فى عهد محمد على ، ولئن كان اسماعيل قد نال من تركيا مزايا وحقوقاً زادت نظرياً من حدود الاستقلال ، فإن مصر من الوجهة العملية كانت فى عصر محمد على أكثر استقلالاً مما صارت إليه فى عهد اسماعيل ، وحسبك دليلاً على ذلك أن اسماعيل باشا هو الماهل الوحيد من ولادة الأسرة المحمدية العلوية الذى خلع بفرمان من السلطان بناء على طلب الدول ، وليس يخفى أن خلع الخديو بأمر من السلطان هو من أشد المظاهر الهادمة لاستقلال مصر ، لأنه تدخل مهيمن فى سيادتها الداخلية ، ومن تصارييف القدر أن يقع هذا التدخل ضد الخديو الذى نال من تركيا أقصى ما يمكن من مزايا الاستقلال ، ويرجع ذلك إلى الضعف الذى أصاب البلاد من ارتباك أحوالها المالية وتضعف قوتها الحربية والمعنوية ، فسهل على الدول أن تتدخل فى شؤونها وتمتعت باستقلالها ، ولا شك فى أن

الفرق كبير من هذه الناحية بين حالة مصر في عهد محمد علي وحالتها في عهد اسماعيل  
ففي عهد محمد علي لم يكن ثمة صندوق دين ، ولا نفوذ للأجانب ، ولا رقابة منهم على  
مالية الحكومة ، ولا وزراء أوروبيون داخل الحكومة ، ولا محاكم مختلطة غالبية القضاة  
فيها من الأجانب ، فهذه النظم والأوضاع قد تقرر في عهد اسماعيل ، وهي قيود شلّت  
سيادة الحكومة الأهلية ونقصت مزايا الاستقلال الفعلي ، وظلت تنمو وتشتد حتى أواخر  
عهد اسماعيل ، واستمرت البلاد من بعده تتمتع في أديال الارتباك المالي والرقابة الأوروبية  
إلى أن انتقلت الرقابة احتلالاً إنجليزياً عسكرياً ، وهو الاحتلال الذي نمانيه إلى اليوم  
( سنة ١٩٣٢ )

والخلاصة أن عصر اسماعيل كان عهد تقدم وعمران ، اختلطت به أخطاء وأغلاط أفضت  
إلى تصدع بناء الاستقلال المالي والسياسي  
ولو خلت شخصية اسماعيل من عيوبها لجعل من مصر يابانا أخرى ، ولصارت على يده  
دولة من أقوى الدول المستقلة وأعظمها شأنًا

ولكن هكذا شاء جد مصر الماتر أن تتلاحق الأخطاء وتختلط السيئات بالحسنات في  
تاريخ اسماعيل ، فافتتحت الدول الاستعمارية الفرصة في أغلاطه ، والصف الذي انتاب البلاد  
على عهده ، ووجدت من ذلك سبيلاً إلى تحقيق أطماعها في أرض الكنانة ، والصف في كل  
عصر آفة الأمم ، ومعضمة لحقوقها ، والقوة هي سياج حريتها واستقلالها ، وقد عا طمع  
الأقوياء في الضعفاء ، سنة الله في خلقه ، ولن تجد لسنة الله تبديلاً



## وثائق تاريخية

### وثيقة رقم ١

مذكرة شريف باشا إلى الدول

عن امتلاك مصر منطقة البحيرات الاستوائية ( انظر ج ١ ص ١٢٢ )

« أفادت الأنباء الأخيرة الواردة إلى القاهرة أن غردون باشا قد استولى نهائياً على منطقة ( مروى ) الواقعة على نهر السومرست ( نيل فكتوريا ) ، وأن الجنود المصرية أسسوا محطة في ( ماسندى ) عاصمة ( أونيبورو ) ، وأخذ الأهلون إلى الطاعة والسكينة ، وأرسل غردون باشا القوة اللازمة من الجنود بقيادة نور اغا وهو ضابط كفء عارف بأحوال البلاد لإنشاء محطة عسكرية في ( أوردنجانى ) وأخرى على شاطئ بحيرة فيكتوريا بالقرب من شلالات ( ريبون )

« وأفادت الأنباء الأخيرة أيضاً أن غردون باشا احتل ( مقاتو ) على شاطئ بحيرة ألبرت ، حيث يصب نهر السومرست في البحيرة ، ووصل بين مقاتو و ( الدفلاى )<sup>(١)</sup> الواقعة على النيل الأبيض حيث وصلت السفن الحديدية تصحبها إحدى البواخر النيلية . « وعلى ذلك قد تم إلحاق جميع البلاد الواقعة حول بحيرة فيكتوريا وبحيرة ألبرت بمصر وفتحت البحيرتان وروافدهما ونهر السومرست للملاحة ، وصارت ممهدة للاكتشافات التى يقوم بها غردون باشا

« وإنى لسميد إذا أعلن نتيجة هذه الحملة التى كللت بالنجاح بفضل كفاءة من اشتركوا فيها وما أظهره من الهمة والإخلاص تحت قيادة غردون باشا تحقيقاً للنهاية التى قصد إليها الخديو وهى نشر لواء الحضارة وإحياء التجارة والزراعة فى تلك البلاد »

اللائحة الأساسية لمجلس شورى النواب

الصادرة فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٦٦

أنظر ج ٢ ص ٧٨

« فى ١٢ جادى الآخرة سنة ١٢٨٣ ، ( ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٦٦ ) أمر على إلى سعادة راغب باشا ( رئيس مجلس شورى النواب ) ، منطوقه :

(١) انظر مواقع هذه الجهات على الخريطة ص ١٢٠ من الجزء الأول من هذا الكتاب

« حيث أن مجالس الشورى شوهت منافعها ، ومحسناتها الجليلة ، في الممالك المتمتدة ، كان أملي تشكيل مجلس شورى بمصر ، تنتخب أعضاء من الأهالي ، فالآن أشكر الله تعالى ، على أني عاينت من أهالي مملكتنا ، من الأهلية والاستعداد — ما يزيد حصول هذا الأمل ، فقدمنا بالاتفاق على تأسيس المجلس المذكور ، ولذا صار عقد المجلس المخصوص برئاسة ، وصارت المداولة بحضور أربابنا لدينا ، في تنظيم لائحة كيفية تأسيسه ، وانتخاب أعضاء ، وصار إعمالها ، حسب ما هو موضح أدناه ، تحتوى على ثمانية عشر بنداً ، وقد عيناكم رئاسة ذلك المجلس ، وصدر أمرنا على تلك اللائحة لناظر الداخلية لإجرائه مقتضاه ، كما قد صدر أمرنا أيضاً عنها ، إلى مفتش عموم الأقاليم ، لنشرها إلى أهالي الأقاليم ، لأجل انتخاب الأعضاء بموجبها . وأصدرنا هذا الحكم لمعوليتكم بذلك ، وانتخاب ما يلزمكم من الكتاب ، واستحضار الدفاتر ، والأوراق اللازمة لهذا المخصوص بمعرفتكم وما القصد من هذا إلا التشاور ، والتعاون ، على توسيع عمارية ومدنية الوطن ، والاقتطاف من ثمار ماثر انضمام الآراء في الأمور النافعة ، فنسأل الله ، أن يوفقنا في كل الأمور »

البند الأول — تأسيس هذا المجلس مبنى على المداولة في المنافع الداخلية ، والشعورات التي تراها الحكومة ، أنها من خصائص المجلس ، ليصير المذاكرة ، وإعطاء الرأي عنها ، وعرض جميع ذلك للحضرة الخديوية

البند الثاني — يجوز انتخاب من بلغ عمره ، خمسة وعشرين سنة ، وما فوق ذلك ، بشرط أن يكون موصوفاً بالرشد والكمال ، وأن يكون من الأشخاص المعلومين عند الحكومة ، بأنه من الأهالي النابمين لها ، ومن أولاد الوطن

البند الثالث — يحرم من صلاحية هذا الانتخاب ، الأشخاص الذين حكم على أموالهم وأملاكهم ، بأحكام الإفلاس ، وتعلقت بها حقوق للغير ، إلا إذا أعيدت تلك الحقوق ، التي حرموا منها ، وأيضاً الفقراء المحتاجين ، والأشخاص الذين أعينوا على حلهم ، قبل الانتخاب بسنة ، والأشخاص الذين صار مجازاتهم ، بالبيان والطرده بحكم

البند الرابع — إن الأشخاص الذين ينتخبون النواب ، يلزم أن يكونوا من الذين لم يحسم على أموالهم وأملاكهم بأحكام الإفلاس ، وتعلقت بها حقوق للغير إلا إذا أعيدت تلك الحقوق إليهم ، وألا يكون سبق مجازاتهم ، بالبيان ، والطرده بحكم ، وألا يكونوا من الداخلين ، سلك العسكرية تحت السلاح

البند الخامس — المستخدمون في الخدمات اليرية ، والمستخدمون في الجهات الخارجية عن اليرى ، سوى كانوا من العدد ، والوجوه ، وغيرهم ، وكذا الداخلون سلك العسكرية ، سوى كانوا تحت السلاح ، أو إمدادين — لا يجوز انتخابهم ، ليكونوا من أعضاء المجلس . وأما من رفقوا من المستخدمين بلا جنحة ؛ حسب الإيجاب أو انقضت مدتهم في الإمدادين فيجوز الانتخاب منهم ، إن كانوا حازين الأوصاف المتبعة المذكورة

البند السادس — إن انتخاب الأعضاء من الأقاليم ، يلزم أن يكون على حسب التعداد فلذا يلزم انتخاب واحد أو اثنين من كل قسم ، من أقسام المديرية ، بحسب كبر القسم ، وصغره ، ويصير انتخاب ثلاثة في مصر ، واثنين في الإسكندرية

البند السابع — حيث أن كل بلد ، عليه مشايخ معينون ، برغبة الأهالي ، فبالطبع هم المنتخبون ، من طرف أهالي ذلك البلد ، والنائبون عنهم لانتخاب العضو ، المطلوب انتخابه في القسم ، إذا كان تلك المشايخ ، حازين الأوصاف المتبعة المذكورة ، فهؤلاء المشايخ يحضرون المديرية ، ويكتب كل أحد منهم ، اسم من ينتخبه في القسم ، في ورقة مخصوصة ، ويضعها مقفولة بالصندوق ، الممد لقسمه بالمديرية

البند الثامن — بعد ما يتم وضع الأوراق بالصناديق ، تقنع على يد المدير ، والوكيل ، وناظر قلم الدعاوى ، وقاضى المديرية ، فينظر إذا كان أكثر الآراء ، متفقة على انتخاب واحد في القسم فيصير هو نائباً عن القسم ، وإن تساوت الآراء ، في انتخاب اثنين ، أو ثلاثة ، فيقرع بينهم بحضورهم ، والذي تصيبه القرعة يصير نائباً عن القسم ، وفي كلا الحالتين ، يؤخذ من المشايخ الحاضرين بالمديرية في البلاد ورقة بأختامهم ، بما استقر عليه الحال ، في انتخاب تلك النواب . وأما الانتخاب في مصر ، والإسكندرية ، ودمياط ، فيصير باتفاق أو أكثرية آراء وجوه ، وأعيان تلك المداين

البند التاسع — يصير تجديد انتخاب الأعضاء ، في كل ثلاث سنين ، حسب ما هو موضحاً بالبند السابع

البند العاشر — أعضاء المجلس ، لا يزيدون عن خمسة وسبعين شخصاً

البند الحادى عشر — لا يعقد المجلس ، إذا غاب من أعضاء أكثر من الثلث ، وإن كان أحد الأعضاء ، له عذر ضرورى — فيلزم عرض عذره ، على رئيس المجلس قبل انعقاده بشهر ، فإن قبل عذره بالمجلس فيها ، وإلا فإن لم يحضر بعد لإعلانه ، عدم قبول عذره — يصير انتخاب غيره بدله ، من قسمه حسب اللائحة

البند الثاني عشر — لا يصح التوكيل عن أحد الأعضاء ، بل هو يحضر المجلس بنفسه  
البند الثالث عشر — يصير تحقيق حال كل عضو ، من أعضاء المجلس حين اجتماعهم ،  
بمعرفة قومسيون ، فإن وجد مستكمل الشروط ، المصبرة المحررة ، في البنود السابقة —  
يقبل ، وإلا فتلقى نيابته ، وينتخب غيره من قسمه وجبته

البند الرابع عشر — بعد ما يصير تحقيق أحوال النواب ، المنتخبين بالقومسيون ،  
ويوجدون حازين الأوصاف المذكورة ، في البنود السابقة ، فيعطى قرار عنهم بالقومسيون  
ويعرض عنه إلى رئيس المجلس ، ومنه أيضاً إلى الأعتاب الخديوية ؛ ليمطى كل واحد منهم  
بيورلدى ، يتضمن كونه منتخباً ، في ظرف ثلاثة سنين ، في شورى النواب

البند الخامس عشر — حيث من المعلوم ، أن كل مجلس من المجالس الماتلة لهذا ، له  
صدور نظامنامه ، فبالطبع صدور نظامنامه هذا المجلس ستمطى له

البند السادس عشر — إن عقد المجلس سيكون في هذا العام ، في ١٠ هاتور لغاية  
١٠ طوبة ، وأما في السنين الآتية ، فيصير انعقاده ، في ١٥ كيهك ، لغاية ١٥ أمشير

البند السابع عشر — لولى الأمر جمع لمجلس ، أو تأخيره ، أو تحديده مدته ، أو تبديل  
أعضاءه ، وانتخاب غيرهم ، في مدة معلومة ، حسب ما هو موضح بهذه اللائحة  
البند الثامن عشر — لا يجوز قبول عرئحات من أحد ما بالمجلس

### اللائحة النظامية

حدود ونظامنامه مجلس شورى النواب

الصادرة في ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٦٦

بند ١ — مجلس الشورى يكون بالخراسة مصر

بند ٢ — مجلس الشورى وظيفته الدارلة ، في النافع الداخلية ، والمقودات التي تراها  
الحكومة ، أنها من خصائصه تصير المذاكرة فيه ، وإعطاء الرأى عنها ، كما هو مذكور في  
بند في اللائحة الأساسية ، فيما تحصل المداولة فيه بمجلس الشورى ، فيما يتعلق بالدافع  
الداخلية ، يرسل من طرف الرئيس إلى المجلس الخصوصى ، ويجرى المذاكرة عنه بالأقلام ،  
والقومسيونات بمجلس الشورى ، حسبما يأتي بعده بما يتعلق بالمقودات ، من بند ١٦ إلى  
بند ٢٠ ، وبند ٢٣ في هذه اللائحة ، وبعد إعطاء التقارير عنها ، تنظر بمجلس الشورى أيضاً

كما في بند ٢١ ، وبند ٢٢ ، وبإتمام المذاكرة ، وإعطاء الراى ، يمرض جميع ذلك للحضرة الخديوية

بند ٣ - رئيس مجلس شورى النواب ، ووكيله ، ينصبان من طرف الحضرة الخديوية  
بند ٤ - افتتاح مجلس شورى النواب ، إما أن يكون بذات الحضرة الخديوية ، أو من يوكل لذلك بالإرادة السنية ، وتقرأ فيه مقالة . فإن كان افتتاحه بالحضرة الخديوية ، فقرائة المقالة بالنطق الخديوى ، أو من يتوكل في قرايتها ، متعلق بالإرادة العلية ، وإن افتتحه الموكل ، فإما أن تكون المقالة من الحضرة الخديوية ، ويقرأها الموكل بالافتتاح ، أو أنها تكون من الموكل بالافتتاح ، وهو الذى يقرها بموجب الأمر

بند ٥ - بعد افتتاح مجلس شورى النواب ، وقراءة المقالة يكون لأربابه الحق ، في أن يقدموا جواباً عنها في مدة يومين ، وهذا الجواب لم يكن إلا من قبيل الرسوم ، بحيث لا يقطع فيه شيء عن أمر من الأمور المتقضى بظرفها بمجلس الشورى

بند ٦ - إذا كانت المقالة من الحضرة الخديوية ، فبعد تحرير جوابها من مجلس الشورى ، يجب تقديمه للأعتاب الكرام ، بواسطة رئيس مجلس الشورى ، ويكون معه من كل قلم اثنان من الأعضاء بالملابس الرسمية ، يصير تسميتهم بمعرفة جميع الأعضاء  
بند ٧ - حيث تقرر في بند خمسة ٢ ، وبند ٣ ، وبند ٥ من اللائحة الأساسية ،

الأوصاف اللازمة ، في حق من يحصل انتخابهم لوظيفة العضوية ، في حال الانتخاب بالمديرية ، إذا كان الموزع له انتخاب النواب ، يمينون أشخاصاً من الغير ، جاز تسميتهم لذلك فبالطبيعة بحسب الموضح بالبند الثالث عشر من اللائحة الأساسية ، يصير الإيضاح من المديرية ، إلى مفتشى العموم عن كيفيتهم ، ومن طرفه يصير تبين ذلك ، بالكشف الذى يرسل لرئيس مجلس الشورى ، بأسماء النواب الذى تعينوا ، لأجله أجرى منطوق البند المشار عنه

بند ٨ - من بعد افتتاح مجلس الشورى ، وقراءة المقالة ، يصير تقسيم المجلس إلى خمسة أقلام ، بانتخاب نفس الأعضاء بعضهم بعضاً ، ورؤساء الأقسام يكون انتخابهم بمعرفة الأعضاء أيضاً ، وفي الأقسام المذكورة يجرى التفحص عن المنتخبين ، حسب الدون في بند ١٣ من اللائحة الأساسية ، بمعنى أن كل قلم يتفحص عن حال المنتخبين ، الذين هم بقلم آخر ، وأعضاء القلم الجارى فيه التفحص المذكور ، يصير التفحص عنهم بمعرفة قلم من الأقسام الأخر . وبعد إعطاء القرارات اللازمة عن ذلك ، يصير إعطائهم إلى رئيس مجلس

الشورى ، لمرضهم للحضرة الخديوية ، كما فى بند ١٤ من اللائحة الأساسية

بند ٩ — متى تم تحقيق صحة الانتخاب ، لزم رئيس مجلس شورى النواب ، أن يعرض للحضرة الخديوية بذلك ، ولا ينتظر صدور الحكم بخصوص الانتخابات الموقوفة ، أو المتنازع فيها ، متى كان الذين صح انتخابهم يجوز انعقاد مجلس الشورى بهم ، كما لوضح فى بند ١١ من اللائحة الأساسية

بند ١٠ — ترتيب أشغال مجلس الشورى يكون بالنظر ، بحسب ما يراه رئيسه ، ويكون لذلك دفتر واضح ، يبين تلك الأشغال مادة مادة ، بفاية الاختصار ، وتواريخ ورودها ، والنظر التى وضعت عليها ، بالنسبة لترتيب رؤيتها ، وملحوظة تباشر فيه عما يجرى فيها

بند ١١ — من يؤمر من الذوات من طرف الحكومة بالمباحثة فى شأن تصور من النصوص ، المروضة لهذا كرهة فيها بمجلس شورى النواب ، متى طلب أن يتكلم لزم الإذن له بذلك ، ولا يقتضى إلزامه بالانتظار للنوبة ، حسب المفيد بدفتر النوبة

بند ١٢ — مجلس شورى النواب ، له أن يجبر على الحضور بالشورى ، كل من لم يمنعه مانع صحيح معتبر من الحضور ، وذلك بواسطة ترتيب عقوبات ، على من لم يحضر مجلس الشورى ، وكل رئيس قلم من الأفلام ، يعطى إلى رئيس مجلس الشورى ، قائمة فى كل يوم صباحاً ، بمن حضر من الأعضاء ومن لم يحضر

بند ١٣ — إذا كان عدد مجلس الشورى ، فى يوم من الأيام ، أقل من القدر الموضح عنه ، بند ١١ فى اللائحة الأساسية ، لزم تأخير عقده إلى اليوم الذى يليه ، وهكذا فى كل يوم ( متى انتضع الحال على هذا الوجه ) يجب على الرئيس أن يؤخره إلى اليوم الذى يليه

بند ١٤ — إذا كان عقد مجلس الشورى ، فى يوم من الأيام ، أقل من القدر الموضح عنه ، بند ١١ من اللائحة الأساسية ؛ لسكن نفس الأفلام يوجد بعضهم مستوفياً ، بقدر الثلثين بالنسبة لأصل أعضاء ، فالقلم الذى يكون بهذه الصفة ، لا يصير تعطيله ، بل ينظر فى الأشياء المحولة عليه

بند ١٥ — الذى يأمر بافتتاح كل جلسة ، من جلسات مجلس شورى النواب وقلها هو الرئيس ، وتتضمن فى آخر كل جلسة ، أن يمين الرئيس من بعد السؤال من الأعضاء ، ساعة افتتاح الجلسة التى تليها ، وترتيب الأشغال بالأوقات المقتضية ، ويعلق الترتيب المذكور فى محل مجلس الشورى ، وترسل صورة الترتيب فى الحال ، إلى كاتب الديوان الخديوى ،

ويقضى أن يجرى الرئيس ما يلزم من طرفه ، لوصول الأخباريات ، والتبليغات اللازمة إليه بأوقاتها المقتضية

بند ١٦ - التصورات التي تراها الحكومة ، تتلى صورتها بمجلس شورى النواب ، بمعرفة من يندب لهذه المأمورية من طرف الحكومة

بند ١٧ - بعد قراية التصورات المذكورة في بند ١٦ ، يصير طبعها وتوزيعها على الأقسام للنظر فيها بأوقاتها ؛ فتبحث فيها ، وتعين الأقسام من مجموعها ، قومسيون مركب من خمسة أعضاء . يصير انتخابهم بطريقة إعطاء الراى عنهم ، بالصندوق سراً ، وبالقومسيون المذكور ، ينظر في تلك التصورات ، ويتحرر القرار اللزم عنها

بند ١٨ - إذا صدر رأى من واحد ، أو من جماعة من الأعضاء ، الغير داخلين القومسيون المذكور ، في بند ١٧ من هذه اللائحة ، بخصوص مادة من المواد المندرجة ، بالتصورات المرسولة من طرف الحكومة ، ولم يكن ذلك من الملاحظات المذكورة عنها ، بند ٢٣ من هذه اللائحة - تقتضى أن يصير تسليم ذلك الراى ، إلى رئيس مجلس الشورى ، وهو يوصله إلى القومسيون المختص بالنظر في ذلك ، ولا يجوز قبول أى رأى كان فيما يتعلق بمادة من ذلك ، متى تقدم التقرير في شأنها ، من ذلك القومسيون إلى مجلس الشورى ، وإنما عند تلاوة ذلك التقرير بمجلس الشورى ، يجرى ما يلزم له في المذاكرة ، وأخذ الآراء حسب الوارد بينود هذه اللائحة ، من بند ٢٠ إلى بند ٢٢

بند ١٩ - كل من أورد رأياً ، بخصوص مادة من المواد المندرجة بتلك التصورات ، كما ذكر في بند ١٨ من هذه اللائحة - كان له حق النكاح في هذا الخصوص ، بالقومسيون المختص بالنظر في ذلك

بند ٢٠ - متى تقدم التقرير الصادر من القومسيون ، بخصوص صورة مادة ، لزم أن يتلى بمجلس الشورى ، ويطلع ، ويوزع على أعضاء مجلس الشورى ، قبل المذاكرة بأربعة وعشرين ساعة على الأقل

٢١ - تفتح المذاكرة بخصوص التقرير المذكور عنه في بند ٢٠ من هذه اللائحة ، في الوقت المعين له ، في ترتيب أشغال مجلس الشورى ، ويقضى افتتاح المذاكرة أولاً ، فيما يتعلق بصورة التصور المعروضة على وجه العموم ، ثم فيما يتعلق بكل قلم ، أو باب منها خاصة

بند ٢٢ - من بعد أخذ الآراء ، عن كل مادة خاصة من المواد ، المتركب فيها

التصورات المذكورة - يجب أخذ الآراء أيضاً ، بخصوص مجموع تلك التصورات على وجه العموم

بند ٢٣ - إذا رأى القومسيون المختص ، بالنظر في إحدى التصورات المرسولة ، من طرف الحكومة ملحوظات فيما يتعلق بذلك - تتقدم إلى رئيس مجلس الشورى ، وقبل تلاوتها بمجلس الشورى ، تبث في طرف للحكومة

بند ٢٤ - المسائل اللازم مداولة فيها ، بمجلس شورى النواب ، بواقع ترتيب أشغاله ، بحسبما يستقر عليه الحال ، في آخر كل جلسة ، كما ذكر ببند ١٥ من هذه اللائحة - يلزم في الجلسة الثانية ، أن كل مسألة فيها ، قبل وصفها في ميدان المداولة يؤخذ رأى مجلس الشورى عن لزوم أو عدم لزوم المداولة فيها ، وعلى واقع ما ينتهي عليه الحال في ذلك - يجري العمل

بند ٢٥ - المواد المتعلقة بالمنافع الداخلية ، اللازم المذاكرة فيها بمجلس الشورى ، بواقع ترتيب أشغاله ، كما في بند ١٥ من هذه اللائحة - يلزم أن كل مسألة فيها ، قبل وصفها في ميدان المذاكرة يؤخذ الرأى في مجلس الشورى ، عن لزوم المذاكرة فيها وقتئذ ، أو تأخيرها لوقت آخر ، أو نحو ذلك

بند ٢٦ - إذا طلب الكلام اثنان ، أو ثلاثة من أعضاء مجلس الشورى في آن واحد ، ثم أعمال القرعة المفتضية في تقديم أحدهم على الآخرين ، بمعرفة رئيس مجلس الشورى  
بند ٢٧ - في حال المسألة بمجلس الشورى في مسألة ، لا يجوز افتتاح المسألة في مسألة أخرى

بند ٢٨ - في حال المسألة إذا تكلم أحد من الأعضاء ، فيما هو جارى التكلم من أجله - لا يحصل التكلم من غيره فيها ، قبل إتمام كلام الأول

بند ٢٩ - لا يجوز لأحد أن يتكلم في كل مسألة ، بمجلس الشورى إلا مرة واحدة ، ما لم يقتضى الحال للتكلم من بعض الأعضاء ، غير مرة واحدة ، إذا احتاج الأمر لإعطاء توضيحات ، أو لإعطاء الجواب ثانياً مرة ، بناء على طلب عضو آخر ، وأما في القومسيونات التي تتشكل بمجلس الشورى ، فإن لكل عضو من أعضائها حق التكلم متى شاء

بند ٣٠ - لا يجوز لأحد من أعضاء مجلس شورى النواب ، أن يتكلم إلا إذا طلب الكلام ، وأذن له الرئيس بذلك ، ولا أن يتكلم إلا وهو في موضعه

بند ٣١ - إذا أراد الرئيس أن يتكلم بنفسه - وجب الإصغى إليه ( كذا في الأصل )



بند ٣٢ — يجب أن يكون أخذ الآراء بطريقة أخذ الآراء بالسندوق في الجهر ،  
وبطريقة الأكثرية المطلقة

بند ٣٣ — تفريغ صندوق الآراء ، يكون بمعرفة كاتب السر

بند ٣٤ — لا تكون عملية أخذ الآراء صحيحة معتمدة ، - إلا إذا كان الحاضر بمجلس  
الشورى ، كما في بند ١١ من اللائحة الأساسية

بند ٣٥ — يجب على مجلس الشورى ، احترام حق العدد الأقل منضمة المذكرات به  
فيجب الإسعى للعدد الأقل ، وأن تسمع الملاحظات الصادرة منهم

بند ٣٦ — إذا كان عدد الأعضاء المأخوذ رأيهم ، وهو الأقل ، وأما الأكثر لم يملوا  
رأيا في المادة المروضة — لزم الرئيس أن يسأل باقى الأعضاء عن رأيهم

بند ٣٧ — رئيس مجلس شورى النواب ، هو الذى يؤدى وظيفة الرئاسة عليه ،  
وفقط يسأل أرباب مجلس الشورى عن رأيهم ، وليس له رأى مطلقاً ، إلا في صورة انقسام  
الآراء ، إلى طريقين متساويين ، وأما فيما عدا ذلك من الأحوال ، فلا يدخل لنفسه برأى ،  
من جملة الآراء بمجلس الشورى ، وليس له أن يتدخل في مذكرات مطلقاً

بند ٣٨ — متى صار التصديق على صورة مادة بمجلس الشورى — لزم أن تكون  
نسختها الأصلية ، مقيدة في دفتر مخصوص لذلك ، ويختم عليها من الرئيس والأعضاء ،  
ويتحرر نسخة أخرى عليها علامة كاتب السر ، وختم الرئيس ، وتقدم للحضرة الخديوية  
بند ٣٩ — المجلى إلى مجلس الشورى يومياً ، والذهب منه ، يكون بحسبها براء رئيسه  
باستقساب المجلس

بند ٤٠ — أعضاء مجلس الشورى ، يحضرون إلى المجلس المشار عنه ، بملابس الحشمة  
اللائقة ، وجلوهم فيه يكون بهيئة الأدب

بند ٤١ — لا يجوز لأحد من أعضاء مجلس الشورى النواب ، أن يفتب بدون إذن  
يصدر إليه منه ، ويتحرر له تذكرة رخصة ، من طرف رئيس مجلس الشورى ، ولا يجوز له  
أن يجر تذكرة رخصة ، إلا من بعد صدور الإذن من مجلس الشورى ، ما لم تقتضى الضرورة  
الملزمة ، تحرير التذكرة على وجه المجلة . وبعد تحريرها على هذه السكيفية يصير لإخبار  
مجلس الشورى ، من طرف الرئيس بذلك

بند ٤٢ — المحاضر التى تنمر لإثبات مجلس شورى النواب ، تكون مشتملة على أسماء  
الأعضاء الذين تكلموا بالشورى ، ورأى كل واحد منهم بالاختصار

بند ٤٣ — المحاضر المذكورة في بند ٤٢ ، تقيد بدفتر مخصوص لذلك ، وبقرؤها كاتب السر في أول مجلس للشورى ، المنعقد من اليوم الذى يلى يومها ، وبوضع الرئيس لمضاءه ، على ذات الدفتر في كل يوم

٤٤ — الأوامر التى تصدر من الحضرة الخديوية ، فيما يتعلق بأحد الخصوصيات المذكورة ، في بند ١٧ من اللائحة الأساسية ، تتلى بمجلس الشورى في الحال ، ويجرى العمل بمقتضاها

بند ٤٥ — التنبيه بإرجاع من يخرج عن ما يليق ، بحسب الأصول ؛ إنعما هو من وظائف الرئيس لا غير

٤٦ — إذا خرج المتكلم في مادة من المواد عن المسئلة المقتضى الكلام فيها — لزم الرئيس أن ينبه عليه بالرجوع إليها ، وعدم الخروج عنها . ولا يجوز إلى الرئيس أن يأذن بالكلام ، فيما يتعلق بأسباب الرجوع ، إلى المسئلة المقتضى الكلام فيها

بند ٤٧ — يؤذن بالكلام لمن خرج عن الأصول ، وتنبه عليه بالرجوع إليها ، فرجع وطلب الكلام فيمتد ، ولا يؤذن بالكلام للخارج عن الأصول ، في غير الصورة المذكورة بند ٤٨ — إذا خرج المتكلم عن الأصول مرتين ، في مسألة واحدة ، وطلب الكلام للاعتذار — يلزم الرئيس أن يسأل أرباب مجلس الشورى ، عن لزوم منعه من الكلام في بقية الجلسة ، فيما يتعلق بالمسألة . ويقتضى أن يحكم مجلس الشورى ، في هذا الأمر بالأغلبية بند ٤٩ — إذا خرج المتكلم عن المسئلة المقتضى الكلام فيها ، وصار إرجاعه إليها مرتين في مسألة واحدة ، ثم لم بالخروج عنها مرة ثالثة — لزم الرئيس أن يسأل أرباب مجلس الشورى ، عن لزوم منعه من الكلام في باقى الجلسة ، بخصوص المسئلة التى الكلام بصدها ، تقتضى أن يحكم مجلس الشورى في هذا الأمر بالأغلبية

بند ٥٠ — إذا اقتضى الحال التنبيه ، على أحد من الأعضاء بالسكوت ، لكونه تكلم في غير محله ، وقطع الكلام على غيره ، فيقتضى أن لا يؤذن له بالكلام في بقية الجلسة بند ٥١ — لا يسوغ لأحد بمجلس الشورى ، أن يصدر منه مسبة لأحد ، ولا إشارة بالإقرار ، أو بعدمه ، على قول أحداً بمجلس الشورى

بند ٥٢ — إذا حصل من أحد الأعضاء ، أمر خل بانتظام حال مجلس الشورى — لزم أن ينبه عليه بالرجوع عن ذلك ، بالاسم من طرف الرئيس ، فإن أصر على ذلك ولم يرجع لزم الرئيس أن يأمر بقيد التنبيه ، في ضمن المحضر الذى يتحرر ، بما يقع في مجلس الشورى

بذلك اليوم ، وفي صورة ما إذا أصر على عدم الرجوع عن الأمر ، المحل بانتظام مجلس الشورى — يلزم المجلس المشار عنه ، بناء على طلب الرئيس ، أن يحكم من غير مذاكرة ، بإخراجه من مجلس الشورى ، مدة لا تقتضى أن تزيد خمسة أيام فقط ، ولا بأس أن يأمر أيضاً ، بإعلان صورة الحكم المذكور ، بالجهة التى يكون انتخاب النائب ، المحكوم عليه من طرفها

بند ٥٣ — فى مدة افتتاح مجلس الشورى ، وفى الأيام المحددة له ، لا تعمل دعوى على أحد من أعضائه ، بوجه من الوجوه ، إلا إن كان (لا سمح الله) حصل من أحد منهم ، مادة قتل فظيماً ، لا يمد من أعضاء مجلس الشورى ، ويتعين بدله حسباً فى بند ١٣ ، من اللائحة الأساسية

بند ٥٤ — لا يجوز لأحد من أعضاء مجلس الشورى ، أن يطبع وينشر المقالة التى قالها بمجلس الشورى ، والمذاكرات التى حصلت بها ، من غير ترخيص رئيس مجلس الشورى له بذلك ، فإن طبع ونشر بغير ترخيص — يترتب عليه الجزاء اللازم ، بقرار من قومسيون يتعين من القلم الذى هو من أعضاء

بند ٥٥ — فى مدة العضوية ، إذا حصل من أحد الأعضاء ، ما يمنع لياقة وجوده ، عضواً بمجلس شورى النواب ، فيما هو واضح فى بند ٢ ، وبند ٣ ، وبند ٥ ، من اللائحة الأساسية يسقط حقه من العضوية ، ويتعين بدله ، كما فى بند ١٣ من اللائحة الأساسية

بند ٥٦ — فى مدة دوام افتتاح المجلس المحددة له ، لا يقبل الاستعفى من أحد من الأعضاء . وفى أوقات تعطيله إذا أراد أحدهم منهم أن يستعفى — لزم أن يقدم إلى رئيس مجلس الشورى ، ويوصله إلى يد الرئيس ، قبل انقضاء مجلس الشورى بثلاثين يوماً بالأقل . وحينئذ يجرى الكتابة لجهته ، لأجل تسمية خلفه ، كما فى بند ١٣ من اللائحة الأساسية

بند ٥٧ — رئيس مجلس شورى النواب ، هو المنوط بالضبط اللازم ، فى أثناء الجلسات

المتقدمة ، وفيما يتعلق بداخل المحل المعد لإقامة مجلس الشورى

بند ٧٨ — إذا تراء لريس مجلس الشورى ، تأخير عقد المجلس المشار عنه فى يوم واحد من الأيام إلى اليوم الذى يليه ، ولو كان عدد الأعضاء مستوفياً ، كما فى بند ١١ من اللائحة الأساسية — لا يمنع من تأخير عقده فى ذلك اليوم فقط ، ويعرض الرئيس للحضرة الخديوية بذلك فى الحال

بند ٥٩ — يرسل الخضر اللازم ، لجهة مجلس الشورى من طرف الحكومة

بند ٦٠ - لا يدخل جهة مجلس شورى النواب ، إلا الأعضاء المنتخبون ، والأشخاص  
المتعلقون بمجلس الشورى ، ومن يرسل من طرف الحكومة ، بأمورية تختص بأشغال  
الشورى . وهذا يتبع اجراء لحد ما يصدر الأمر من الحضرة الخديوية ، بتجوز دخول  
من يتصرح له بذلك ، بموجب التذكرة التى تعطى لهم حينذاك ، من طرف رئيس  
مجلس الشورى

بند ٦١ - حيث ذكر فى بند ٢ ، وبند ٣ ، وبند ٤ ، وبند ٥ ، فى اللائحة الأساسية ،  
الأوصاف اللازمة فى حق من يحصل انتخابهم ، لوظيفة العضوية بمجلس شورى النواب ،  
ومن يجوز لهم انتخاب النواب ، فى الانتخاب السابع ، تقضى أن الذى يحصل انتخابهم  
للعضوية تكون لهم دراية بالقراءة والكتابة ، زيادة على الأوصاف المقررة فى حقهم ، وفى  
الانتخاب الحادى عشر ، يحتاج أن الذين يجوز لهم انتخاب النواب يكون لهم إلمام بالقراءة  
والكتابة ، علاوة على الأوصاف المنصوصة فى شأنهم أيضاً

## مراجع البحث

- نذكر هنا أهم المراجع التي اعتمدنا عليها في بحث فصول الكتاب  
مراجع عامة عن عهد عباس وسعيد وإسماعيل  
— المخطوط التوفيقية . للعلامة على باشا مبارك . في عشرين جزءا . وقد تكلمنا عنها  
( ج ١ ص ٢٣٩ )  
— « الوقائع المصرية »  
— مجلة الجمعية الجغرافية الملكية

### Bulletin de la Société Royale de Géographie

- مجلة المجمع العلمي المصري Bulletin de l'Institut Egyptien  
— مجلة مصر ( ١٨٩٧—١٨٩٤ ) Revue d' Egypte للمسيو جلياردو بك Gaillardot  
— مجلة العالمين الفرنسية Revue des Deux Mondes  
وقد بينا في هوامش الكتاب الأعداد التي رجعنا إليها  
— التوقيعات الإلهامية في مقارنة التواريخ الهجرية بالسنين الأفرنجية والقبطية؛  
لواء المصري محمد مختار باشا طبع سنة ١٣١١ هـ ( ١٨٩٣ م )  
— التذريعة المستحسنة لحساب مائة سنة . للسيد مصطفى محمد الفلكي ومحمد أفندي  
نجيب طبع سنة ١٣١٣ هـ ( ١٨٩٥ م )  
— مجموعة القوانين والقرارات  
— مجموعة الأوامر والقيودات بالدفتراخانة المصرية ( دار المحفوظات )  
— قاموس الإدارة والقضاء . لفيليب جلاد في ستة أجزاء  
— كتاب الوثائق الدولية للسلطنة العثمانية . لنورادنجيان أفندي تم طبعه سنة ١٩٠٣  
في أربعة أجزاء Recueil d'actes internationaux de l'Empire ottoman  
— الوثائق الدبلوماسية والفرمانات السلطانية الخاصة بمصر طبع سنة ١٨٨٠  
Actes diplomatiques et firmans impériaux relatifs à l'Egypte  
— مجموعة المعاهدات . لدى مارتنس في ٣٥ جزءاً  
De Martens — Recueil général des Traités

— مجموعة معاهدات الباب العالي . للبارون دي تستاتم طبعه سنة ١٩٠١ في عشرة

أجزاء Recueil des traités de la Porte Ottomane — par De Testa

— تاريخ الدولة العلية العثمانية . لمحمد بك فريد

— تاريخ المسألة الشرقية . لمصطفى كامل باشا طبع سنة ١٨٩٨

— مذكرات عرابي باشا ( كشف الستار عن سر الأسرار )

— حقائق الأخبار عن دول البحار . لاسماعيل باشا سرهنك طبع سنة ١٣١٢ هـ

في جزأين

— السكافي . لميخائيل بك شاروهم طبع سنة ١٨٩٨ في أربعة أجزاء

— البحر الزاخر في تاريخ الأوائل والأواخر . لمحمود باشا فهمي طبع سنة ١٣١٢ هـ

— كشف الستار عن أسرار مصر — لمدام أولب ادوار طبع سنة ١٨٦٥

Les mystères de l'Egypte dévoilés — M<sup>me</sup>. Olympe Audaudard

— مصر الخديو — لادوين دي ليون طبع سنة ١٨٧٧

The Khedive's Egypt — Edwin de Leon

— تاريخ أوروبا السياسي من افتتاح مؤتمر فيينا سنة ١٨١٤ إلى انتهاء مؤتمر برلين

سنة ١٨٧٨ . للمسيو دبيدور

Histoire diplomatique de l'Europe — Debidour

— دائرة المعارف الفرنسية الكبرى La Grande Encyclopedie

مراجع خاصة بعهده عباس وسعيد

المراجع السابقة ثم :

— مصر الحديثة — للمسيو مريو ( طبعة سنة ١٨٦٤ )

L'Egypte Contemporaine — Merruau

— ( وله ) مصر تحت حكم سعيد باشا ( مجلة العالمين عدد ١٥ سبتمبر سنة ١٨٥٧ )

— الفلاح ( ذكريات عن مصر ) — لادمون أبو . طبع سنة ١٨٦٩

Le Fellah, par Edmond About

— سليمان باشا — للمسيو فانترينييه Soliman Pacha, par Vingtrinier

( فيه تاريخ حروب مصر من سنة ١٨٢٠ إلى سنة ١٨٦٠ ) طبع سنة ١٨٨٦

— مصر سنة ١٨٥٨ للمسيو دلاتر Delatre وهي مقالة منشورة بمجلة الشرق والجزائر  
والستعمرات السنة الثامنة والتاسعة، L'Egypte en 1858, Revue d'Orient،  
d'Algerie et des Colonies — VIII (1858) et IX (1859)

— مصر وسوريا Egypte et Syrie — للمسيو ديكان Du Camp المجلة المذكورة  
بالسنة الثامنة

— رسائل عن مصر — لبارتلمى سان هيلير طبع سنة ١٨٥٧

Lettres sur l'Egypte, par Barthelemy Saint Hilaire

— رحلة سميد باشا في السودان للدكتور أبانه باشا طبع سنة ١٨٥٨

Voyage de Mohammed Said Pacha dans ses provinces du  
Soudan — Abbate

### مراجع خاصة بمصر اسماعيل

المراجع السابقة ثم :

— مصر كما هي Egypt as it is المستر ماك كون طبع سنة ١٨٧٧

— (وله) مصر تحت حكم اسماعيل Egypt under Ismaïl طبع سنة ١٨٨٩

— مصر وأوروبا L'Egypte et l'Europe

— للقاخي المختلط فان بلمن Van Bemmelen طبع في جزأين سنة ١٨٨٢

— رسائل عن مصر الحديثة للمسيو جليون دنجلار

Lettres sur l'Egypte contemporaine, par Gellion-Danglar

— المسألة المصرية La Question D'Egypte للمسيو دي فريسينييه De Freycinet

طبع سنة ١٩٠٥

— المركز الدولي لمصر والسودان

Situation internationale de l'Egypte et du Soudan

— للمسيو كوشرى Cocheris طبع سنة ١٩٠٣

— المسألة المصرية والقانون الدولي

La Question égyptienne et le droit international

— لدى مارتنس De Martens طبع سنة ١٨٨٢

- أوروبا ومصر للمسيو نوتوفيتش Notovitch طبع سنة ١٨٩٨  
— الكتاب الأصفر ( مجموعة الوثائق الدبلوماسية الفرنسية )  
— الكتاب الأزرق الإنجليزي Blue Book  
— خديويون وباشاوات Khedives and Pachas  
— المستر. موبلى بل Moberli Bell طبع سنة ١٨٨٤  
— مصر مرحلة فرحلة L'Egypte à petites Journées للمسيو رونيه Rhoné  
طبع سنة ١٨٧٧  
— مصر الأخيرة La dernière Egypte للمسيو لبيك Lepic طبع سنة ١٨٨٤  
— مصر وتقدمها في عهد اسماعيل  
L'Egypte et ses Progrès sous Ismaïl Pacha  
— للمسيو رونشيتي Ronchetti طبع سنة ١٨٦٧  
— مصر واسماعيل باشا لساكري وأوتربون Sacré et Outrebon . طبع سنة ١٨٦٥  
— التأليف عن مصر والسودان : للأمير ابراهيم حلمي  
The litterature of Egypt and the Sudan  
في جزأين . وفيه بيان للدولعات التي ظهرت عن مصر منذ المصور القديمة إلى  
سنة ١٨٨٥ وله ملحق لغاية سنة ١٨٨٧  
— سياحة السلطان عبد العزيز في مصر  
Voyage de Sultan Abdul-Aziz de Stamboul au Caire  
— للمسيو جاردى Gardey طبع سنة ١٨٦٥  
— معلومات جغرافية Notices geographiques للملأمة قدري باشا ( عن مصر  
وبلدانها وتاريخها ) طبع سنة ١٨٦٩  
— إنجلترا في مصر England in Egypt للورد ألورد مانر طبع سنة ١٨٩٣  
— مصر الحديثة Modern Egypt للورد كرومر طبع في جزأين سنة ١٩٠٨  
— مصر Egypt للبارون مالورتي Malortie طبع سنة ١٨٨٣  
— الحياة الاجتماعية في مصر Social life in Egypt  
— لستافلي لين بول S. Lane. Poole طبع سنة ١٨٨٤



— أفكار عن نظام الوراثة المباشرة في عرش مصر —

Reflexions sur la succession directe dans le Vice Royaume d'Egypte

المسيو جوبتي Gobetti طبع سنة ١٨٦٨

— مصر ومؤتمر برلين L'Egypte et Congrès

المسيو برنسويك Brunswick طبع سنة ١٨٧٨

— مصر طبقاً لمعاهدات ١٨٤٠ — ١٨٤١

L'Egypte d'après les traités de 1840 - 41

المسيو بردانو Bordeano طبع سنة ١٨٦٩

— مصر وتركيا للمسيو جي لوساك Gay Lussac طبع سنة ١٨٦٩ (رد على

الرسالة السابقة)

— مصر وتركيا للمسيو تريفيزاني Trevisani طبع سنة ١٨٦٩

— الخديو والسلطان . للمسيو جيزمون Quillaumont طبع سنة ١٨٧٠

— الخلاف بين مصر وتركيا Le differend; Turco-Egyptien

المسيو لوري Laury طبع سنة ١٨٦٩

— خديو مصر . للمسيو جيمو Quillaumot طبع سنة ١٨٩٦

— كلمات رد Quelques mots de reponse للمسيو ادوارد Edouards

— كلمات عن مصر — الخديو والفلاح

Quelques mos sur l'Egypte Contemporaine

لألفريد ميرارج Mayrargues طبع سنة ١٨٦٩

— مصر في معرض باريس العام سنة ١٨٦٧

L'Egypte à l'Exposition universelle de 1867

المسيو شارل ادمون Edmond طبع سنة ١٨٦٧

— مصر وتركيا للمسيو فردينان دلبس طبع سنة ١٨٦٩

— البروجيه اجيسيان Le Progrès Egyptien مجلة أسبوعية كانت تصدر

بالإسكندرية (سنة ١٨٦٨ — ١٨٧٠) معارضة سياسة إسماعيل

— مصر الحديثة L'Egypte moderne للمسيو مونتو Montaul طبع سنة ١٨٦٩

- مصر تحت حكم إسماعيل الميسري ميريو Merruau ( مجلة المالين عدد ١٥ أغسطس سنة ١٨٧٦ )
- مجلة أركان حرب الجيش المصرى
- الجريدة العسكرية
- مصر للمصريين لسليم النقاش طبع سنة ١٨٨٤ فى تسمية أجزاء ( ناقص منها الجزء الثانى والثالث )
- تاريخ المسألة المصرية من سنة ١٨٧٥ — ١٩١٠
- تعريب الأستاذين عبد الحميد المبادئ ومحمد بدراف عن الأصل الإنجليزى  
Egypt's Ruin ليتودور رودستين Rothstein طبع سنة ١٩١٠
- تاريخ مصر فى عهد الخديو إسماعيل باشا ( ١٨٦٣ — ١٨٧٩ )
- لإيلياس بك الأيوبي طبع سنة ١٩٢٣ فى جزأين
- التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا مصر . للمستر ويلفرد سكاون بلنت Blunt  
Secret history of the English occupation of Egypt
- طبع سنة ١٩٠٧ وعمره جريدة « البلاغ » للأستاذ عبد القادر حمزة
- صور مصرية Croquis égyptiens لشونسكى Chonsky طبع سنة ١٨٨٧
- خواطر فى السياحة Impressions de voyage
- لدام لى شيلد M<sup>me</sup>. Lee Childe طبع سنة ١٨٨٢
- ( ولها ) شتاء فى القاهرة Un hiver au Caire طبع سنة ١٨٨٣
- نظرة فى حالة القاهرة القديمة والحديثة للمسيو روني Rhoné  
Coup d'œil sur l'état present du Caire ancien et moderne
- أسماء كبار موظفى الحكومة المصرية من سنة ١٢٧٧ إلى ١٢٩١ هـ ( ١٨٦١ — ١٨٨٥ م ) وهو كتاب غطاوط بدار الكتب الملكية رقم ١٥٥٤ تاريخ
- إحصاء مصر Statistique de l'Egypte لدى رينى بك De Regny مدير إدارة الإحصاء ( السنة الأولى ) ١٨٧٠ — ( السنة الثانية ) ١٨٧١ — ( السنة الثالثة ) ١٨٧٢
- إحصاء مصر سنة ١٨٧٣ Statistique de l'Egypte ، أصدرته وزارة الداخلية بالفرنسية وقد أشرنا إليه فى الهامش أحيانا باسم رينى بك لأنه وضع مقدمته وتولى

- ترتيبه على نسق الكتاب السابق ، وله ترجمة عربية بعنوان ( الكوكب الندى  
في الاستقراء المصري ) طبع سنة ١٢٩٠ هـ ( ١٨٧٣ م . )
- دليل مصر العام Guide general d'Egypte للمسيو فرنسوا لفرناي  
Fr. Levernay طبع سنة ١٧٧٠
- إحصاء عام لمصر من سنة ١٨٧٣ — ١٨٧٧
- Essai de statistique general de Egypte لأميتشي بك Amici طبع سنة  
١٨٧٩ في جزأين
- مصر القديمة والحديثة وتمدادها الأخير  
L'Egypte ancienne et moderne et son dernier recensement
- لاميتشي بك Amici طبع سنة ١٨٨٤
- الإحصاء السنوي العام الذي تصدره مصلحة الإحصاء ابتداء من سنة ١٩١٠  
تجربة حكومة أوروبية في مصر
- Un essai de Gouvernement europeen en Egypte
- للمسيو جابريل شارم Gabriel Charmes . رسالة مأخوذة من مجلة المالمين  
( ١٥ أغسطس وأول سبتمبر و ١٥ سبتمبر سنة ١٨٧٩ )
- ( وله ) خمسة أشهر في القاهرة Cinq mois au Caire طبع سنة ١٨٨٠
- تاريخ الصحافة . للميكونت فيليب طرازي طبع سنة ١٩١٣ في جزأين
- اسماعيل باشا خديو مصر . للمسيو رافيس Ravaisse طبع سنة ١٨٩٦
- حياة البلاط في مصر Court life in Egypt للمستر بتلر Butler طبع سنة ١٨٨٧
- شريف باشا . للمسيو سانتيردي بوف Santerre de Beuve طبع سنة ١٨٨٧
- نوبار باشا . للمسيو هولنسكي Holynski طبع سنة ١٨٨٥
- نوبار باشا . للمسيو برتران
- إنجلترا ومصر . للمسترديسي Dicey طبع سنة ١٨٨١
- جغرافية مصر . لأمين باشا فكري طبع سنة ١٢٩٦ هـ
- تقرير اللورد دفرين عن مصر سنة ١٨٨٣
- شئون سياسية عن مصر Choses politiques d'Egypte لبوريلى بك  
Borelli bey طبع سنة ١٨٩٥

— كنز الرغائب في منتخبات الجوائب . لأحمد أفراس الشدياق طبع سنة ١٢٩١ —  
١٢٩٨ في سبعة أجزاء

— إنجلترا في مصر L' Angleterre en Egypte

لدام جوليت آدم Juliette Adam تمريب على بك فهمي كامل

— مصر L' Egypte للكاتب الألماني جورج إبرز G. Ebers وله ( ترجمة فرنسية  
للمسيو ماسيرو ) في جزأين طبع سنة ١٨٨٠

— باريس في القاهرة Un Parisien au Caire للمسيو بريير Perrier طبع  
سنة ١٨٧٣

— مصر الحديثة L'Egypte moderne

للمسيو مونتان Montan ( اطلس به رسوم وصور )

— مؤتمر الاستانة والمسألة المصرية سنة ١٨٨٢ للدكتور سيد كامل طبع سنة ١٩١٣

La Conference de Constantinople et la Question égyptienne en 1882

مراجع خاصة بقناة السويس

— مراسلات ويومييات ووثائق عن تاريخ قناة السويس

للمسيو فردينان دلسبس Ferdinand De Lesseps طبع من سنة ١٨٧٥ إلى  
سنة ١٨٨١ في خمسة أجزاء

Lettres, Journal et documents pour servir à l'histoire du Canal  
de Suez

— ( وله ) أصول قناة السويس Les origines du Canal de Suez طبع  
سنة ١٨٩٠

— ( وله ) ذكريات أربعين سنة Souvenirs de quarante ans طبع سنة ١٨٨٧  
في جزأين

— قناة السويس . للمسيو فواز بك Voisin bey ( طبع سنة ١٩٠٢ — ١٩٠٧ )  
في سبعة أجزاء

— قناة السويس . للمسيو ديبلان Desplaces طبع سنة ١٨٥٩

— حول طريق Autour d'une Route للمسيو شارل رو J. Chrls Roux

— ( وله ) . برزخ وقناة السويس L'Isthme et le Canal de Suez

طبع سنة ١٩٠١ في جزاين

- قناة السويس البحرية Le Canal maritime de Suez
- للمسيو فونتتين Fontaine ( وقد نقلنا عنه صورة ابتداء العمل في حفر القناة )
- افتتاح قناة السويس L'Inauguration du Canal de Suez للمسيو نيكول Nicole وفيه رسوم للرسم رنو
- عائلة فرنسية Une famille Française للمسيو بريديه Bridier وفيه ترجمة فردينان دلسبس طبع سنة ١٩٠٠
- فردينان دلسبس . لبرتزان وفرييه Bertrand et Ferrier طبع سنة ١٨٨٧
- قناة السويس وما تكلف مصر

Ce que coûte à l'Egypte le Canal de Suey

- للمسيو درفيو E. Dervieu طبع سنة ١٨٧١
- شراء أسهم قناة السويس أو الغزوة الانجليزية في مصر
- L'invasion anglaise en Egypte. L'achat des actions de Suez
- للمسيو شارل لساج Lesage طبع سنة ١٩٠٦
- قناة السويس والسياسة المصرية
- Le Canal de Seuz et la politique Egyptienne
- للأستاذ حسين حسنى طبع سنة ١٩٢٣

مراجع خاصة بالسودان

- مجلة الجمعية الجغرافية السابق الكلام عنها ، و « الواقع المصرية » و « مجلة مصر »
- و « مجلة المالين » الفرنسية
- السودان بين يدى فردون وكنتشتر لآبراهيم فوزى باشا في جزاين
- الاسماعيلية Ismailia للسير سمويل بيكر Sir Samuel Baker
- طبع سنة ١٨٧٥
- ( وله ) ألبرت نيازا Albert-Nyanza طبع سنة ١٨٦٨
- مصر ومديرياتها المفقودة L'Egypte et Ses provinces Perdues
- للكولونل شاني لونج بك Chalié Long bey طبع سنة ١٨٩٢

- (وله) أفريقية الوسطى Central Africa طبع سنة ١٨٧٦
- (وله) الأنبياء الثلاثة فردون والمهدى وعرابي Les trois prophètes طبع سنة ١٨٨٦
- (وله) منابع النيل Les Sources du Nil طبع سنة ١٨٨٦
- (وله) مصر وأفريقية والأفريقيون Egypt, Africa and Africans طبع سنة ١٨٧٨
- (وله) مصر والسودان وكسلا (مجلة المالمين الفرنسية عدد أول نوفمبر سنة ١٨٩٤)
- ١ اكتشاف منابع النيل
- Journal of the discovery of the surces of the Nil
- للر حالة اسبيك Speke طبع سنة ١٨٦٣ (وله ترجمة فرنسية)
- النيل والسودان ومصر Le Nil, le Soudan et l'Egypte تأليف شيلو بك Chelu bey طبع سنة ١٨٩١
- دراسة حوض النيل لدى لاموت De La Motte (محاضرة بالفرنسية) طبع سنة ١٨٨٠
- جبر السكسر في الخلاص من الأسر . لمحمد رفعت بك (تكامنا عنه ج ١ ص ١٤٧)
- الكتاب الأزرق الانجليزي Blue Book عن سنة ١٨٨٣
- الكولونل غردون في أفريقية الوسطى Colonel Gordon in Central Africa للمستتر هيل Hill طبع سنة ١٨٨١ (وفيه رسائل غردون إلى أخفته)
- يوميات غردون باشا Journal of Gordon at Khortoum طبع سنة ١٨٨٥
- مصر والسودان L'Egypte et le Soudan للمسيو هنري بنسا Pensa طبع سنة ١٨٩٥
- النار والسيوف في السودان لسلطين باشا . أصله بالألمانية وله ترجمة فرنسية
- Feu et fer au Soudan طبع سنة ١٨٩٩ . وله ترجمة عربية لجريدة « البلاغ » عن النسخة الإنجليزية
- السودان وغردون والمهدى Le Soudan, Gordon et le Mahdi للكاتب هومان Heumann طبع سنة ١٨٨٦

— تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته لنعموم بك شقير طبع سنة ١٩٠٣ في  
ثلاثة أجزاء

— تركة مصر في الأقاليم الاستوائية

La succession de l'Egypte dans les provinces équatoriales

للمسيو ديهران Deherain (مجلة المالمين عدد ١٥ مايو ١٨٩٤)

— نشرات هيئة أركان حرب الجيش المصرى (عن السودان)

Publications of the Egyptian General Staff

للكولونل بردى باشا Purdy طبع سنة ١٨٧٧

— سبع سنوات في السودان Sept ans au Soudan لجسى باشا Gessi

— في اطن افريقية (١٨٦٨ — ٧١) Au cœur de l'Afrique

للعالم الرحالة جورج شونفرت Schweinfurth طبع سنة ١٨٧٥

— عشر سنوات في مديرية خط الاستواء والموودة مع أمين باشا

Dix années dans Afrique Equatoriale لسكازاتى Casati طبع سنة ١٨٩١

— السودان المصرى The Egyptian Sudan تأليف وليس بودج Wallis Budge

في جزآن طبع سنة ١٩٠٧ وفيه بيان عن المؤلفات الخاصة بالسودان

— مصر السلطنة والحبيشة المسيحية

Moslem Egypt and Christian Abyssinia لوليم داي Dye طبع سنة ١٨٨٠

— الحملة المصرية على الحبشة

Expedition des Egyptiens contre l'Abyssinie

للمسيو سوتزارا Suzzara (مجلة مصر) Revue d'Egypte عدد مارس وأبريل

ومايو سنة ١٨٩٦

— السودان المصرى ومطامع السياسة البريطانية . للأستاذ دارد بركات ، طبع

سنة ١٩٢٤

— مصر والسودان في نظر العلم والتاريخ للدكتور أحمد فؤاد طبع سنة ١٩٣٠

— فاشودة وفرنسا وانجلترا Fachoda, la France et l'Angleterre

لروبير دكى Robert de Caix طبع سنة ١٨٩٩

— تقسيم افريقية Le partage de l'Afrique لبانينج Banning طبع سنة ١٨٨٨

تقسيم أفريقية Le partage de l'Afrique لدى فيل Deville طبع سنة ١٨٩٨

— مسألة أفريقية La Question d'Afrique

للمسيود يون رونز Raymond Ronze طبع سنة ١٩١٨

عن الحالة المالية والاقتصادية

— تاريخ مصر المالي من عهد سعيد باشا ( سنة ١٩٥٤ — ١٨٧٦ )

Histoire financière de l'Egypte مؤلف مجهول J. C. قيل انه بابونو

Paponot ، وقيل انه ج . كلودي J. Claudy طبع سنة ١٨٧٨

— تقرير لجنة كيف Cave المنشور ذيلاً لكتاب « مصر كما هي » لماك كون

— التقرير الابتدائي للجنة التحقيق العليا الأوروبية

Commission superieure d'enquete—Rapport preliminaire

طبع سنة ١٨٧٨

— التقرير النهائي للجنة المذكورة

Rapport concernant le reglement provisoire de la situation financière

طبع سنة ١٨٧٩ على حدة ووارد أيضاً في الكتاب الأصغر الفرنسي

— الملكية المقارنة في مصر La propriété foncière en Egypte

ليمقوب ارتين باشا . طبع سنة ١٨٨٣ وله ترجمة عربية

— حقيقة المالية المصرية La verité sur les finances égyptiennes

للمسترا جوشن Goschen طبع سنة ١٨٧٨

— مصر ومستقبلها الزراعي والمالي

Poponot للمسيو بابونو L'Egypte, son avenir agricole et financier

— الأقطان والضرائب في القطر المصري لجرجس بك حنين طبع سنة ١٩٠٤

— القوانين المقارنة في الديار المصرية لجامع السيد الدون جورست

— تحفة الحسيدي اسماعيل لصعيد وادي النيل . أو أعظم ترعة للرى في الدنيا ( ترعة

الإبراهيمية ) لحمد بك اسماعيل حب الزمان طبع سنة ١٩٠٠

— الرى في مصر L'irrigation en Egypte للمسيو باروا Barrois طبع سنة ١٩١١



- مذكرات عن أم أعمال المنفعة العامة في مصر  
Memoires sur les principaux travaux d'utilité publique en Egypte  
الينان باشا دي بلغون Linant de Bellefonds طبع سنة ١٨٧٢
- مصر والجغرافية L'Egypte et la Geographie لبونولا بك Bonola bey  
وفيه بيان أعمال العمران التي تمت في مصر على عهد الأسرة الحميدية العلوية طبع  
سنة ١٨٩٠
- زراعة القطن في مصر والفرزون في إنجلترا . للمسيو جون نينيه J. Ninet ( مجلة  
العالمين عدد أول ديسمبر سنة ١٨٧٥ )
- حالة مصر الاقتصادية والمالية والسودان المصري  
La situation economique et financière de l'Egypte.  
Le Soudan Egyptien  
للمسيو ارمنجون Arminjon طبع سنة ١٩١١
- إنتاج القطن في مصر La production du coton en Egypte  
للمسيو فرنسوا شارل رو Fr. Ch. Roux طبع سنة ١٩٠٨
- مذكرات المستشار المالي  
— تقارير اللورد كرومر  
— مصر اليوم L'Egypte d'aujourd'hui لكريساتي Cressati طبع سنة ١٩١٢
- عن التعليم والنهضة العلمية والأدبية
- التعليم في مصر . لأمين سامي باشا طبع سنة ١٩١٧  
— مجلة « روضة المدارس »  
— كتاب الوسيلة الأدبية . للشيخ حسين الرصافي طبع سنة ١٢٨٩ هـ ( ١٨٧٢ م )  
في جزأين  
— سر الليال في القلب والإبدال . لأحمد فارس الشدياق طبع الجزء الأول منه  
سنة ١٢٨٤ هـ ( ١٨٦٧ م )
- التعليم العام في مصر L'instruction publique en Egypte  
للمسيو دور بك Dor bey طبع سنة ١٨٧٢

- التعليم العام في مصر ( بالفرنسية ) . ليمقوب أرتين باشا طبع سنة ١٨٩٠
- ترجمة حياة علي باشا مبارك . للدكتور محمد دري باشا
- ترجمة حياة محمود باشا الفلكي . لمحمد مختار باشا وإسماعيل باشا الفلكي
- ترجمة حياة إسماعيل باشا الفلكي . لأحمد زكي باشا

### عن الحركة الوطنية والحياة النيابية

- مضابط مجلس شورى النواب
- « الوقائع المصرية »
- صحف « الوطن » و « مصر » و « التجارة » و « الأهرام » و « الأنار دالكسندري » .
- و « الریفوزم » و « المونيتور اجبسيان » التي كانت تصدر في ذلك العهد
- صحيفة « الجوائب » التي كانت تصدر بالأستانة . لأحمد فارس الشدياق
- تجربة حكومة أوروبية في مصر للمسيو جابريل شارم — مصر الحديثة للورد كرومر ( تقدم ذكرها )

- الرد على الدهريين للسيد جمال الدين الأفغاني
- حاضر العالم الإسلامي . للكتاب الأمريكي ستودارد . تعريب الأستاذ عجاج نويهض
- وفيه فصول وتعليقات مستفيضة للأمير شكريب أرسلان

### عن القضاء

- إدارة نظام القضاء في مصر
- Comment on administre la Justice en Egypte
- للوكونتش Lucovich طبع سنة ١٨٩٦
- مصر وأوروبا للقاضي المختلط فان بلمن ( تقدم ذكره )
- الحاكم المختلط في مصر للمسيو هيروروس Herreros طبع سنة ١٩١٤
- نظام الامتيازات في السلطنة العثمانية

### Le regime des Capitulations dans l'Empire Ottoman

- للمسيو ديروزاس Du Rausasse طبع سنة ١٩٠٥ في جزأين
- الامتيازات الأجنبية . لعمر بك لعافى طبع سنة ١٣٢٢ هـ

- كتاب المحاماة . لأحمد فتحي زغلول بإشأ طبع سنة ١٩٠٠  
- تطور المركز القضائي للإجانب في مصر

De l'évolution de la condition Juridique en Egypte

- المسيو لامبا Laemba طبع سنة ١٨٩٦  
- الكتاب الذهبي للمحاكم المختلطة

Le Livre 'dOr du cinquantenaire des Jurdictions mixtes d'Egypte

- أصدرته نقابة المحاماة أمام المحاكم المختلطة ، طبع سنة ١٩٢٦

## فهرست الجزء الثانى

٣

### الفصل العاشر

٣

٤

### أعمال العمران

١٣	المواصلات والسكك الحديدية	٤	مفشات الرى والزراعة
١٣	الخطوط التى أنشئت فى عهد عباس وسعيد	٤	الترع
١٤	الخطوط التى أنشئت فى عهد اسماعيل	٤	الترعة الابراهيمية
١٥	التلغرافات	٦	قناطر التقسيم
١٧	البريد	٨	الترعة الاسماعيليه
١٨	المتحف المصرى	٨	الترع الأخرى
١٩	دار الآثار العربية	٩	القناطر
١٩	دار الرصد	٩	إصلاح القناطر الخيرية
١٩	مصلحة الإحصاء	١٠	مجالس تفتيش الزراعة ووزارة الزراعة
١٩	مصلحة المساحة	١٠	التوسع فى زراعة القطن والقصب
٢٠	الأعمال الصحية	١٠	زيادة مساحة الأقطان المزروعة
٢١	عمران المدن	١١	مفشات الصناعة
٢٢	فى القاهرة	١١	معامل السكر
٢٣	فى الاسكندرية	١٢	معامل النسيج
٢٤	القصور	١٣	معامل الطوب والبغاة والزجاج والورق

### الفصل الحادى عشر

٢٥

### مأساة الديون

٢٦	قرض سنة ١٨٦٤	٢٥	ديون مصر فى عهد اسماعيل
٢٨	قرض سنة ١٨٨٥		بيان هذه القروض وهل كانت مصر
٣٠	قرض سنة ١٨٦٦	٢٦	فى حاجة إليها

٥٨	التوقف عن الدفع	٣١	قرض سنة ١٨٦٧
	إنشاء صندوق الدين	٣٢	ظهور اسماعيل باشا صديق
٥٩	( بدء الوصاية الأجنبية على مصر )	٣٣	قرض سنة ١٨٦٨
٦٠	مشروع توحيد الديون	٣٥	الحصول على المال باستعمال الخيلة
٦٠	مرسوم ٧ مايو سنة ١٨٧٦	٣٦	قرض سنة ١٨٧٠
٦١	إنشاء مجلس أعلى للمالية	٣٧	الديون السائرة
٦١	الرقابة الثنائية	٣٨	الحالة المالية سنة ١٨٧٠
٦٢	مقتل اسماعيل باشا صديق	٣٩	قانون المقابلة
	مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ وتسيو	٤١	القرض المشعوم سنة ١٨٧٣
٦٤	الدين العام	٤٢	الشعور بسوء الحالة المالية سنة ١٨٧٤
٦٥	نظام الرقابة الثنائية	٤٣	دين الرزنامة سنة ١٨٧٤
٦٦	إدارة صندوق الدين	٤٣	ما أخذ من بيت المال والأوقاف الخيرية
	لجنة مختلطة لإدارة السكك الحديدية	٤٤	مطلوبات من الحكومة لم تدفع قيمتها
٦٦	وميناء الإسكندرية		مقدار مداخل خزانة الحكومة من
٦٨	لجنة التحقيق العليا الأوروبية	٤٤	القروض
٧٠	إن بلادي لم تعد في أفريقية	٤٥	الخلاصة
	مراى السياسة الإنجليزية وتأليف الوزارة	٤٦	إسراف اسماعيل
٧٢	المختلطة	٤٦	أمثلة من إسراف اسماعيل
٧٣	إنشاء مجلس النظار	٤٩	التدخل الأجنبي في شؤون مصر المالية
٧٥	وزارة نوبار باشا الأولى	٤٩	بيع أسهم مصر في قناة السويس
٧٦	قرض جديد . سلفة الدومين	٥٦	بمئة كيف الإنجليزية
٧٧	ختم النزاع بين الخديو والدائنين	٥٧	التنافس في النفوذ بين إنجلترا وفرنسا

### الفصل الثاني عشر

٧٨	الحركة الوطنية والحياة النيابية
٧٨	إنشاء مجلس شورى النواب
٧٨	نظام المجلس

ص	ص
١٠٧	الحياة السياسية في عصر اسماعيل ٨١
١٠٧	الانتخابات الأولى للمجلس ٨٢
١٠٨	أعضاء مجلس شورى النواب سنة ١٨٦٦ ٨٢
١٠٨	افتتاح المجلس وخطبة العرش ٨٤
١٠٩	لجنة الرد على خطبة العرش ٨٦
١٠٩	الجواب على خطبة العرش ٨٦
١٠٩	لجان المجلس ٨٩
١١٢	اعتماد عضوية النواب ٨٩
١١٣	محاضر الجلسات ٩٠
١١٣	طريقة المداولة في المجلس ٩١
١١٣	مباحث المجلس ٩١
١١٤	انتهاء الدور ٩٦
١١٤	رواية لا أصل لها ٩٧
١١٥	دور الانعقاد الثاني ٩٨
١١٦	لجان المجلس ١٠٠
١١٦	تفويضات في الأعضاء ١٠٠
١١٧	قرارات المجلس ١٠٠
١١٧	الناقشة في المسألة المالية ١٠١
١١٧	ميزانية سنة ١٨٦٨ — ١٨٦٩ ١٠٢
١١٨	دور الانعقاد الثالث ١٠٣
١١٩	خطبة العرش وأهميتها ١٠٣
١١٩	أعمال الممران في عهد اسماعيل ١٠٤
١٢٠	الجيش والبحرية ١٠٤
١٢١	مقاصد اسماعيل ١٠٥
١٢٢	السودان في خطبة العرش ١٠٥
١٢٥	التعليم ١٠٦
	الجواب على خطبة العرش
	تغييرات في الأعضاء
	المسائل التي تباحث فيها المجلس
	الميزانية
	المصروفات وأقساط الديون
	الهيئة النيابية الثانية
	انتخابات سنة ١٨٧٠
	دور الانعقاد الأول سنة ١٨٧٠
	لجان المجلس
	تغييرات في الأعضاء
	أعمال المجلس
	الميزانية
	دور الانعقاد الثاني سنة ١٨٧١
	تفويض بعض الأعضاء
	لجنة الرد على خطاب العرش
	أبحاث المجلس
	الميزانية
	سنة ١٨٧٢
	السور الثالث سنة ١٨٧٣
	تغيير في الأعضاء
	مباحث الأعضاء
	المسألة المالية
	الميزانية
	إيقاف الحياة النيابية سنتين
	أدوار النهضة والمعارضة
	جمال الدين الأفغاني . ترجمة حياته

١٤٩	عود إلى الحياة النيابية	١٨٠	مجلس شورى النواب ووزارة
١٤٩	الهيئة النيابية الثالثة	١٨٠	توفيق باشا
١٥١	اجتماع مجلس شورى النواب بطنطا	١٨٠	جلسة تاريخية
١٥٣	دور الانعقاد الأول	١٨٠	قرار المجلس
١٥٤	تغييرات في الأعضاء	١٨٠	عريضة النواب إلى الخديو
١٥٤	لجان المجلس	١٨٠	الجمعية الوطنية
١٥٤	الجواب على خطاب المرش	١٨٢	المطالبة بتأليف وزارة وطنية
١٥٥	النواب البارزون	١٨٢	اللائحة الوطنية
١٥٦	الدور الثاني	١٨٤	نظرة عامة في مشروع اللائحة الوطنية
١٥٨	قرارات المجلس	١٨٥	قبول الخديو اللائحة الوطنية
١٥٩	الدور الثالث	١٨٥	احتجاج الوزيرين الأوروبيين
١٦٠	خطبة المرش	١٨٥	البلاغ الرسمي عن الجمعية الوطنية
	جواب المجلس على خطبة المرش		كتاب الخديو إلى شريف باشا وتكليفه
١٦٠	خطاب تاريخي	١٨٦	تأليف الوزارة
١٦٢	أعمال المجلس		مبدأ المسئولية الوزارية أمام مجلس
١٦٢	المسائل المالية	١٨٨	النواب
١٦٤	نشاط المجلس	١٨٩	تقرير لجنة التحقيق النهائي
١٦٤	المسألة الدستورية		تأليف الوزارة الوطنية برئاسة
	سياسة الوزارة النوبارية وأثرها في	١٨٩	شريف باشا
١٦٧	تطور الحركة	١٩١	الحفلات الوطنية
١٦٩	تبرم الموظفين	١٩١	وزارة شريف باشا ومجلس النواب
١٧٠	إحالة ٣٥٠٠ ضابط على الاستبعاد	١٩٤	دستور سنة ١٨٧٩
١٧٠	ثورة الضباط على وزارة نوبار باشا	٢٠٠	دستور سنة ١٨٨٢
١٧٢	البلاغ الرسمي عن ثورة الضباط	٢٠٦	محمد شريف باشا
١٧٣	سقوط وزارة نوبار باشا	٢٠٦	ترجمه حياته
١٧٤	وزارة توفيق باشا		

## الفصل الثالث عشر

### خاتمة النزاع بين الخديو اسماعيل والدائنين

س	م	م	الموقف السياسي
٢٣٣	رحيله إلى منفاه	٢٢٤	
٢٣٥	اسماعيل في منفاه	٢٢٥	مرسوم ٢٢ ابريل سنة ١٨٩٩
٢٣٥	وفاته	٢٣٠	خلع اسماعيل

## الفصل الرابع عشر

### نظام الحكم في عهد اسماعيل

٢٤٢	اتساع حدود الامتيازات في مصر	٢٣٦	النظام السياسي
٢٤٤	اضطراب الماملات	٢٣٦	المجلس الخصوصي ثم مجلس النظار
٢٤٤	إصلاح هذا الفساد	٢٣٧	مجلس شورى النواب
٢٤٥	مذكرة نوبار باشا ١٨٦٧	٢٣٧	التقسيم الإداري
		٢٣٨	النظام القضائي
٢٤٥	المفاوضات بشأن النظام القضائي المختلط	٢٣٩	المحكمة التجارية المختلطة
٢٤٥	إقرار نظام المحاكم المختلطة	٢٣٩	مجلس الأحكام
٢٤٧	افتتاح المحاكم المختلطة	٢٤٠	إنشاء المحاكم المختلطة
٢٤٨	نظرة عامة في القضاء المختلط	٢٤١	حدود الامتيازات الأجنبية في تركيا

## الفصل الخامس عشر

### الحالة المالية والاقتصادية

٢٦٤	البذخ والإسراف	٢٥٤	نظرة عامة
٢٦٥	استئصال الأجانب مرافق البلاد	٢٥٦	الميزانية في عهد إسماعيل
٢٦٨	التجارة	٢٥٦	ميزانية سنة ١٨٧١ - ٧٢
٢٧٠	الصناعة	٢٦٠	الضرائب



## الفصل السادس عشر

### الحالة الاجتماعية

ص	ص	
٢٧٦	٢٧٢	نظرة عامة
٢٧٧	٢٧٤	الحياة العائلية
٢٧٩	٢٧٤	النهضة النسائية
٢٧٩	٢٧٥	طبقات الشعب
٢٨٠	٢٧٥	عدد السكان

## الفصل السابع عشر

سنة

٢٨١

شخصية الخديو اسماعيل والحكم على عصره

وثائق تاريخية

٢٨٦	...	مذكرة شريف باشا إلى الدول عن امتلاك مصر منطقة البحيرات الاستوائية
٢٨٧	...	اللائحة الأساسية لمجلس شورى النواب الصادرة في ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٦٦
٢٩٠	...	النظامية
٢٩٩	...	مراجع البحث
٣١٤	...	فهرست الجزء الثاني
٣٣٠	...	فهرست الخرائط والصور
٣٣١	...	فهرست هجائی للكتاب
	...	تصحیح خطا

## فهرست الخرائط والصور

س

٥	خريطة التربة الإبراهيمية
٦	قناطر التقسيم بدیروط
٩٥	إسماعیل راغب باشا رئیس مجلس شوری النواب
٩٩	عهد الله باشا عزت رئیس مجلس شوری النواب
١٢٥	جمال الدين الأفغانی
١٤٧	السید جمال الدين الأفغانی فی مرضه الأخير
١٥٧	قائم ریحی باشا رئیس مجلس شوری النواب
١٥٧	جعفر مظفر باشا رئیس مجلس شوری النواب
١٩٠	زعماء الحركة الوطنية فی عهد إسماعیل
١٩٢	حسن راسم باشا رئیس مجلس شوری النواب
٢٠٧	محمد شریف باشا

## فهرست هجائي للكتاب

الرقم الأول يشير إلى الجزء ، والذي يليه إلى الصيغة ، وبينهما هذه العلامة — وحرف ( ن ) يشير إلى أن صاحب الاسم كان من أعضاء مجلس شورى النواب (١)

( ١ )	
أبا الوقت ١١ - ٢	إبراهيم السوارى باشا ١ - ١٧٧
أبانه باشا ٣٩ - ١	إبراهيم الشاذلى ( ن ) ٢ - ١٤٩
أباطه ، أحمد ( ن ) ٢ - ٨٣	إبراهيم المبرى ( ن ) ٢ - ٨٤ و ٤٩
أباطه ( محمد ببدادى ) ن ٢ - ١١٨	إبراهيم عامر ١ - ١٧٨
إبراهيم أحمد المشاوى ( ن ) ٢ - ٨٣	إبراهيم عامر ( ن ) ٢ - ١١٠
إبراهيم آدم باشا ١ - ١٩٧ و ٢٥٥	إبراهيم عبدالقادر الدسوقي ١ - ٢٦٣
إبراهيم آدم بك ١ - ٢٤٣	إبراهيم فوزى باشا ١ - ١١٨ و ١١٩ و ١٢٦
إبراهيم الألفى باشا ٢٥ - ١	١٥١ و ١٥٤
إبراهيم باشا ١ - ١٧ و ١٢ و ١١ و ١٠ و ٥ و ١٩ و ٢٤ و ٢٩ و ٤٤ و ٦٥ و ٦٩ و ١١٣ و ١٤٨ و ١٥٠ و ١٧٧ و ١٨٤ و ٢١٨ و ٢٢٠ و ٢٢١ و ٢٧٩	إبراهيم اللقانى بك ١ - ٢٤٩ و ٢٦٣ و ٢٨٠
إبراهيم ( بحيرة ) ١ - ١٢٤ و ١٢٥ و ١٦٧	٢ - ١٣٥
إبراهيم الجيار ( ن ) ٢ - ١٤٩	إبراهيم مرزوق بك ١ - ٢٦٢ و ٢٨٠
إبراهيم حسن ( ن ) ٢ - ١١٨ و ١٤٩	إبراهيم المولى بك ( أنظر مولى )
إبراهيم حسن أبو ليلة ( ن ) ٢ - ١٥١	إبراهيم النبراوى بك ١ - ٣٩
إبراهيم حسن باشا ( الدكتور ) ١ - ٢٩١	إبراهيم حلال ١ - ٢٤٤
إبراهيم حلمى ١ - ١٧٠	إبراهيم لوكيل ( ن ) ٢ - ١٠٠
إبراهيم حلمى ( الأمير ) ٢ - ٣٠٢	الإبراهيمية ( القرعة ) ١ - ٢٦٩ و ٢ - ٤
إبراهيم حلم بك ١ - ٢٤٣	الإبراهيمية ( خريطة القرعة ) ٢ - ٥
إبراهيم در بك ( ن ) ٢ - ١٤٩	الإبراهيمية ( فيمولى ) ١ - ١١٣ و ١٢١
إبراهيم الفيدى ( ن ) ٢ - ١٤٩	١٢٧ و
إبراهيم رأفت بك ١ - ٢١٧	أبو بكر إبراهيم ١ - ١٣٧
إبراهيم رمضان بك ١ - ٥٤ و ٢١٧	أبو بكر راتب باشا ٢ - ١١٤ و ١١٨
إبراهيم السقا ( الشيخ ) ١٠ - ٩٦ و ٢٨٢	أبو تراب ٢ - ١٣٦
إبراهيم ( سلطان دارفور ) ١ - ١٣٠	أبو حراز ( بلدة ) ١ - ١٦٠

(١) قد عاونى الأستاذ الأديب الفيخ محمود أبو رية الموظف بمجلس مديرية العقهلية في وضع فهرست الطبعة الأولى ، والأستاذ الأديب محمد إبراهيم جمعة المدرس بمدرسة خلوان الثانوية في فهرست الطبعة الثانية ، فلهما من جزيل الشكر والتناء

أحمد الديب (ن) ٢ — ١١٠  
 أحمد رشيد باشا ١ — ٢٥٢٤ و ١٠٩٩٨  
 و ١٩٢  
 أحمد رستم اللايل ١ — ٢٤٣  
 أحمد الرفاعي (الشيخ) ١ — ٢٠٣  
 أحمد ريفت (الأمير) ١ — ٢١٨ و ٦٩٤٠  
 أحمد ذحني بك ١ — ٢٤٤  
 أحمد زكي باشا ١ — ١٦٩ و ٢٦٥  
 أحمد سالم (ن) ٢ — ١٤٩  
 أحمد السبكي بك ١ — ٢٦٤ و ٢٧٠  
 أحمد السوسي (ن) ٢ — ١١٦ و ١٤٩  
 أحمد سميد بك (المهندس) ٢ — ٧  
 أحمد سلطان (ن) ٢ — ٨٤  
 أحمد صادق باشا ١ — ٢٤٤  
 أحمد عبد الرحيم (الشيخ) ١ — ٢٦٣ و ٢٨١  
 أحمد عبد الصادق (ن) ٢ — ٨٤ و ١٥١  
 أحمد عبد الغفار (ن) ٢ — ١١٠  
 أحمد عبيد بك ١ — ٢٤٣ و ٢٦٣ و ٢٨١ و ٢٠٧  
 ٢٨٣  
 أحمد عزى بك ١ — ١٨١  
 أحمد عفيف باشا ٢ — ٢٩٤  
 أحمد علي (ن) ٢ — ٨٤  
 أحمد علي اسماعيل (ن) ٢ — ٨٤  
 أحمد علي محمود (ن) ٢ — ١١٠  
 أحمد فارس الشدياق ١ — ٢٤٣ و ٢٦٠  
 أحمد فايد باشا ١ — ٢١٧ و ٢٦٤ و ٢٧٠  
 أحمد فائق باشا ١ — ١٧٠  
 أحمد فتحي بك ١ — ٢٤٣ و ٢٦٤ و ٢٨٠  
 أحمد فريد بك ١ — ٢٤٤  
 أحمد فهمي ١ — ١٧٠  
 أحمد فؤاد (الدكتور) ٢ — ٣٠٩  
 أحمد كمال باشا ١ — ٢٠١  
 أحمد محمد أبو طالب (ن) ٢ — ١٥٠  
 أحمد مصرفه ١ — ٢٤٤  
 أحمد المشكلى باشا ١ — ٣٦ و ٢٢٤  
 أحمد نجيب بك ١ — ٢٧٠ و ٢٧١  
 أحمد ندا بك ١ — ٢٣٥ و ٢٤٦ و ٢٧٦  
 أحمد نصير (ن) ٢ — ١١٨

أبو سن (بلدة) ١ — ١٦٠  
 أبو شلب (الإمام الشافعي) ن ٢ — ٨٣  
 أبو شلب (يوسف) ن ٢ — ١١٨  
 أبو قراد (بلدة) ١ — ١٦٦  
 أبو قرون (معركة) ١ — ١٩٤  
 أبو كيزان (فنان) ١ — ١٩١  
 أبو الجادنيا (ن) ٢ — ٢١٠  
 أبو فسارة (يعقوب صنوخ) ١ — ٢٤٩  
 أبو الهدى الصيادي ٢ — ١٤٠  
 أبو الوفاء نصر الخوري ١ — ٢٦٢ و ٢٨١  
 الأبيش (عاصمة كردلان) ١ — ١٥٨ و ١٦٠  
 أنربى بك أبو المنز (ن) ١ — ٢٤٣ و ٢  
 ٨٢ و ٨٩  
 اتفاقية السودان سنة ١٨٩٩ — ١ — ١٠٧ و  
 ١٢٦ و ١٢٧ و ١٧٦  
 آثار قديمة ١ — ٢٨  
 أجناتيل (الجنرال) ١ — ٩٦ و ٩٨  
 احتكار ١ — ٢٥  
 احصاء (مصلحة) ٢ — ١٩  
 أحمد أبو حسين (ن) ٢ — ٨٣  
 أحمد أبو حمر (ن) ٢ — ١١٥  
 أحمد أبو سمدة (ن) ٢ — ١١٠  
 أحمد اسماعيل (ن) ٢ — ١٥٤  
 أحمد الأنصاري ١ — ٢٤٣  
 أحمد باشا (الشيخ) ١ — ٢٤٤  
 أحمد البنانوني ١ — ٢٤٣  
 أحمد تيمور باشا ١ — ٢٥٧  
 أحمد جاد الله (ن) ٢ — ١٥٠  
 أحمد الجيزاوي (الشيخ) ١ — ٢٠٣  
 أحمد حبيب (ن) ٢ — ٨٤  
 أحمد حسن (ن) ٢ — ١١١  
 أحمد حسين (ن) ٢ — ١١١  
 أحمد حنفي ٢ — ٢٣٩  
 أحمد حمدي باشا ١ — ١٦٨ و ٢٧٥  
 أحمد خلف الله (ن) ٢ — ١١١  
 أحمد خيرى باشا ٢ — ٨٥ و ٩٨ و ١١٢ و ١١٨  
 أحمد دبوس (ن) ٢ — ٨٣  
 أحمد البهشان (ن) ٢ — ١٥٠

اسماعيل — سياسته حيال الدول الأوروبية ١ — ٨٧  
 اسماعيل (شخصيته) ٢ — ٢٨١  
 » أعمال العمران في عهده ٢ — ١٠٤ و ١٠٤  
 اسماعيل ابو جبل باشا ١ — ٣٩  
 » احمد (ن) ٢ — ٨٤  
 » ايوب باشا ١ — ١١٧ و ١٢٧ و ١٣٠  
 و ١٣١ و ١٥٢ و ١٥٩ و ١٧٧ و ٢٠٦  
 اسماعيل بوشناق بك ١ — ٢٠٠  
 » تيمور باشا ١ — ٢٥٧  
 » حسن (ن) ٢ — ٨٣  
 » راضي ١ — ١٧٩  
 » راض باشا ١ — ٢٦٨ و ٢٦٨ و ٢٧٠  
 و ٩٥ و ٩٧ و ١٨٢ و ١٨٩  
 اسماعيل زهنى بك ١ — ٢٤٤  
 اسماعيل سرهك باشا ١ — ١٩ و ٢١ و ٣١ و ٣٣  
 و ٧٧ و ١٧٢ و ١٨٣  
 » سليم باشا ١ — ٢٠ و ٢٨ و ١٩٥  
 » سليمان (ن) ٢ — ١١١  
 » صادق باشا ١ — ١٩٣ و ١٩٤  
 » صبرى باشا ١ — ٢٤٧  
 » صديق باشا ١ — ٨٠ و ٢٣٦ و ٢٣٧  
 و ٢ — ٣٢ و ٥٠  
 اسماعيل صديق باشا (مقتله) ٢ — ٦٢  
 » عبد الحائق باشا ١ — ٢٤٤  
 » الملكى باشا ١ — ١٩٨ و ٢٣٤  
 و ٢٤٦ و ٢٦٥ و ٢٦٦ و ٢٧٠ و ٢٧  
 ١٩ —  
 اسماعيل فوزى بك ١ — ٣٤  
 » باشا الفريق ١ — ٢٢٦  
 » محمد باشا ١ — ٢٨٦ و ٢ — ٦  
 الاسماعيليه (مدينة) ١ — ٩٥  
 الاسماعيليه (ترمه) ١ — ٩٠ و ١٠٠ و  
 ٨ — ٢  
 الاسماعيليه (غندكرو) ١ — ١١١ و ١١٨ و  
 ١٢١ و ١٥٦  
 اسموت (الجنرال) ١ — ٣٦  
 أسوان ١ — ٢٨  
 أسيوط ١ — ١٦١

أحمد يكن باشا ١ — ٢٠  
 الأخوة (بلدة) ١ — ٢٠٩  
 آدم باشا (الواء) ١ — ١٥٠ و ١٥١  
 ادوار (الأمير) ١ — ١٠٨  
 ادوار (بجيرة) ١ — ١٢٨ و ١٦٧ و ١٣٥  
 ادب اسحق ١ — ٢٤٥ و ٢٤٨ و ٢ — ١٦٦  
 ابراك بك نوبار ١ — ٤٠ و ٣٩  
 اراكل بك نوبار ١ — ١٤٢ و ١٤٥  
 ارض روم ١ — ٢٢٥  
 ارقاوى (مركه) ١ — ١٩٥  
 ارکان حرب (جريدة) ١ — ١٨١ و ٢٤٧  
 ارکان حرب (مدرسة) ١ — ١٧٩  
 ارکان حرب (هيئة) ١ — ١٧٩  
 أرنديروپ (الكولونل) ١ — ١٤٤ و ١٤٥  
 ارست ليان دى بلقون ١ — ١٢٠ و ١٤٥ و ١٦٩  
 اربريا (مستمره) ١ — ١٠٧  
 الأزهر ١ — ٢٠٣ و ٢ — ٢٧٧  
 اسبيك (الرحالة) ١ — ١٠٨ و ١٢٥  
 اسبيك (خليج) ١ — ١٢٨  
 استانتون (ماجور جنرال) ٢ — ٥١  
 استرجاع السودان ١ — ١١٨ و ١٢٦  
 استوروج (المستشرق) ٢ — ١٤١  
 استقلال مصر التام ١ — ٧٨ و ٧٩ و ٨١ و ٨٦  
 استون باشا (الجنرال) ١ — ١٤٤ و ١٧٠ و ١٨٠  
 و ١٨١ و ٢٨٥ و ٢ — ١٩  
 اسره خديويه ٢ — ٢٧٦  
 اسطفا بك ١ — ٤٨  
 اسطول (اجصاصه) ١ — ١٨٧  
 اسطول تجارى ١ — ١٨٨  
 اسعد آباد (مدينة) ٢ — ١٢٦  
 الإسكندرية ١ — ٢٦٦  
 الإسكندرية (توسيع مينائها) ١ — ٨٦  
 » (مهراتها) ٢ — ٢٣  
 » (جريدة) ١ — ٢٤٩  
 اسماعيل (الحديو) عصره ١ — ٦٧  
 » (لثاقه) ١ — ٦٩  
 » (سياسته الخارجية) ١ — ٧٠  
 » سياسته حيال تركيا ١ — ٧٢

أورشليم (بلدة) ١ — ١٢١ و ١٢٢ و ١٢٣  
أوسا (بحيرة) ١ — ١٤٥ و ١٥٨ و ١٦٩  
أوغنده مملكة) ١ — ١٠٤ و ١١٤ و ١٢٠  
و ١٢١  
أولب ادوار (مدام) ١ — ١٩ و ٢١  
اونورو (مملكة) ١ — ١٠٤ و ١١٣ و ١٢١  
و ١٢٢  
ايباتوري ١ — ٣٥  
ايدى ١ — ٣٣  
ايلت (مقاطعة) ١ — ١٤٣  
أيوب أيوب (ن) ٢ — ١٠٠

### (ب)

باب القوق ١ — ٢٣٥  
باب المنذب (بوغاز) ١ — ١٠٤  
بايونو ١ — ٥١  
باخوم لطف الله (ن) ٢ — ١٦٣ و ١٧٩  
بارافلى ٢ — ٦١ و ٦٨  
بارنج (أنظر كروم)  
البارودى (عمود باشا ساسى) ١ — ١٩٤  
و ٢٣٩ و ٢٥٤ و ٢٥٩ و ٢ — ١٣٥  
و ١٤٧ و ١٣٦  
باريس (مؤتمر) ١ — ٣٧  
باسترى ١ — ٣٤  
بالمرستون (الورد) ١ — ٦١  
البحر الأحمر ١ — ١٥٣ و ١٥٨  
بحر الجبل ١ — ١١٣ و ١١٧ و ١١٩ و ١٢١  
بحر الرجاف ١ — ١١٣  
بحر شين ٢ — ٨  
بحر العرب ١ — ١٢١  
بحر النزال ١ — ١٠٤ و ١٢١ و ١٢٩ و ١٥٣  
و ١٥٨ و ١٥٦  
بحر يوسف ٢ — ٦  
البحرية (ق عهد عباس الأول) ١ — ١٧  
البحرية (ق عهد سعيد) ١ — ٣٢  
البحرية (ق عهد اسماعيل) ١ — ١٨٥  
البحريات المرة ١ — ٥٣  
بدر اوى جاشور ١ — ٢٤٣

أشرف (فخار) ١ — ٢٩١  
اشمت ٢ — ٤  
أعيان ٢ — ٢٨٠  
أفلاطون باشا ٢ — ١٧٦  
الافيانوس الهدى ١ — ١٥٣  
اكتشافات جغرافية ١ — ٤٨  
أكروى (بحيرة) ١ — ١٠٨  
البرت (بحيرة) ١ — ٢٠٨ و ١١٩ و ١٢١  
و ١٥٨  
الماس (المنية) ١ — ٢٨٩  
الحامى باشا ١ — ١٢ و ١٣ و ٢٠ و ٢١ و ٩٤  
الإمام الشافى ١ — ١٢٣  
الإمام المصاوى (ن) ٢ — ١٦٠  
امتضى بك ٢ — ١٩  
امتيازات أجنبية ٢ — ٢٤٠  
امتضى ملك أوغنده ١ — ١١٤ و ١٢٠ و ١٢٢  
و ١٢٣  
امليافى ١ — ١٥٤  
اميديب (بلدة) ١ — ١٤٣ و ١٥٧ و ١٧٠  
أمين أفا ١ — ١٨١  
أمين القنفذ (ن) ٢ — ١٠٩  
أمين باشا ١ — ١٢٦ و ١٥٤ و ١٦٠ و ١٦٤  
و ١٧٠  
أمين باشا (خليفة) ١ — ١٢١  
أمين باشا فكرى ١ — ٢٤٣ و ٢٥٩ و ٢٦٤  
و ٢٨٠  
أمين بك الرامى ١ — ٩  
أمين بك سيد احمد ١ — ٢٤٤  
أمين ساسى باشا ١ — ١٩٧ و ٢٣٥  
انجراوية (مصاحبة) ١ — ٣٢  
انجلترا (سياسة ازاء مصر) ١ — ٢٠٨ و ٢٠٩  
و ٤٩ و ٥٨ و ٦١ و ٧١ و ٢١٩ و ٢٢٢  
و ٢٢٧ و ٢٣٠  
اندواسى (الكونت) ١ — ٩٦  
الاهرام (جريدة) ١ — ٢٤٨  
أوبرا ١ — ٢٨٦  
أوجي (الابراطورة) ١ — ٨٤ و ٩٦ و ٩٧  
و ٩٨ و ٢٨٦

- بدیع الفریسی (ن) ۲ - ۱۱۱ و ۱۷۹ و ۱۵۰  
 براوه (بلدة) ۱ - ۱۳۸  
 بربر ۱۵۶ و ۱۵۷ و ۱۵۸ و ۱۵۹ و ۱۶۰ و ۱۶۳ و ۱۶۹ و ۱۷۲  
 بربره ۱ - ۱۰۴ و ۱۰۸ و ۱۳۱ و ۱۳۲ و ۱۳۳  
 و ۱۳۶ و ۱۳۸ و ۱۴۰ و ۱۵۲ و ۱۵۳ و ۱۶۲  
 و ۱۶۸ و ۱۷۴ و ۱۷۵ و ۱۸۶ و ۱۸۹  
 بربره (فنار) ۱ - ۱۹۲  
 برتون (بنة) ۱ - ۱۶۹  
 برجیہ بك (الدكتور) ۱ - ۱۹۸  
 برکات الذهب (ن) ۲ - ۸۳  
 برکة (بلدة) ۱ - ۱۴۳  
 برلس (فنار) ۱ - ۱۹۱  
 برنبال الجديدة ۱ - ۲۰۸  
 برنيس (بريلة) ۱ - ۱۶۷  
 بروٹ (السكرولون) ۱ - ۱۵۴ و ۱۲۶  
 بوجریہ اجیبیان (جريدة) ۱ - ۲۵۰  
 بروس ۱ - ۵۱  
 بروکلش ۱ - ۹۶  
 بروکش باشا ۱ - ۲۰۱ و ۲۳۵ و ۲۴۶  
 البرید ۲ - ۱۷  
 البرید فی السودان ۱ - ۱۶۵  
 بشارک ۳ - ۲۲۹  
 البسات ۱ - ۱۷ و ۲۱۸  
 البسات الجغرافية ۱ - ۱۶۷  
 البسات العلمية ۱ - ۲۰۴  
 بولند (الدكتور) ۱ - ۱۶۸  
 بکتیپه ۱ - ۱۲۲  
 بکتیت ۱ - ۲۳۵  
 البکری (الید علی) ۱ - ۷ و ۲ - ۱۸۱  
 و ۱۸۵ و ۱۹۱  
 البکری (الید محمد) ۲ - ۱۸۱  
 البلال ۱ - ۱۲۹  
 البلقان (حرب) ۱ - ۱۹۵  
 بلنیر ۲ - ۱۶۱ و ۱۶۷  
 بلوم باشا ۲ - ۱۶۸ و ۲۲۴  
 بلنج دی بوجاس ۲ - ۲۲۴  
 بلن (انظر فان بلن)  
 بنات (تعلیم) ۱ - ۱۹۹  
 البادر (سواحل) ۱ - ۱۶۹  
 بناس (رأس) ۱ - ۱۶۹  
 بنها ۱ - ۱۱  
 بنی میاض ۱ - ۲۱۴  
 بهجت باشا (مسطفی) ۱ - ۱۴ و ۲۰ و ۲۶  
 و ۲ - ۷۶  
 بواز (مدام) ۱ - ۹۸  
 بوبولافی ۱ - ۳۳  
 بور ۱ - ۱۱۹ و ۱۲۱ و ۱۵۶  
 بور اسماعیل ۱ - ۱۳۸ و ۱۵۸ و ۱۶۹ و ۱۸۶  
 بوزدی باشا ۱ - ۱۶۷  
 بور سعید ۱ - ۹۵ و ۱۹۰  
 بور سعید (فنار) ۱ - ۱۹۱  
 بورق (الرأس) ۱ - ۱۴۵  
 بویر (المنسلور) ۱ - ۶۹  
 بوسنه حدیوة (وابورات) ۱ - ۱۸۹  
 البوفوس (الایم) ۱ - ۱۰۴ و ۱۴۳ و ۱۵۸  
 بولان ۱ - ۱۷۸  
 بولغار (بلدة) ۱ - ۱۳۱ و ۱۴۰  
 بولجیون ۱ - ۱۸۲  
 بونات علی الحزاة ۲ - ۳۷  
 بیت المال ۲ - ۴۳  
 بیکر (تلازم) ۱ - ۱۱۵  
 یلوز ۱ - ۵۳  
 یو التاسع ۱ - ۷۰  
 یوی افندی ۱ - ۱۶  
 یوی عابد (ن) ۲ - ۱۱۰  
 (ت)  
 تاجوره ۱ - ۱۴۰ و ۱۴۴ و ۱۴۵  
 تادرس بك وهي ۱ - ۲۶۴  
 تاکا (الایم) ۱ - ۱۰۴ و ۱۰۶ و ۱۴۳  
 التجارة فی عهد اسماعیل ۲ - ۲۶۸  
 التجارة (جريدة) ۱ - ۲۴۸ و ۲ - ۱۶۶  
 تجمید اجباری ۱ - ۲۹  
 تحلیط مصر (کتاب) ۱ - ۵۳  
 النجوم (وانی) ۱ - ۱۶۷

ترساة الاسكندرية ١ — ١٨ و ١٨٥  
الترغ ٢ — ٨  
الترمذي ( المحدث ) ٢ — ١٢٧  
تريكو ( السيو ) ٢ — ٢٣٠  
التعليم في ( عهد سعيد باشا ) ١ — ٤٧  
تقلا ( بشارة باشا ) ١ — ٢٤٨  
تقلا ( سليم بك ) ١ — ٢٤٨  
تلفرافات ١ — ٢٧ و ٢ — ١٥  
تمام حبارير ( ن ) ٢ — ١٥١  
التنثيل ١ — ٢٨٦  
توربرن ١ — ٣٤  
توليق باشا ( الخديو ) ١ — ٨ و ٦٤ و ٧٥ و ٨٢  
٧٦ و ١٠٧ و ١١١ و ٢٥٩ و ٢ — ١٧٤  
١٧٧ و ٢٣٢  
التوفيقية ١ — ١١١ و ١٢١  
يودورس ( النجاشي ) ١ — ١٤١

( ث )  
ثابت باشا ١ — ٢٠٥  
ثاقب باشا ١ — ١٤ و ٧١  
ثمرات الدخول الأجنبي ١ — ٤٨  
ثورة الضباط على وزارة نوبار باشا ٢ — ١٧٠  
الثورة العرابية ١ — ٨٥ و ٣٠ و ١٣٦ و ١٨٠  
١٩٤ و ٢٦٠ و ٢ — ١٣٥ و ١٣٦ و ٢٠٩  
٢١٣ و ٢١٤ و ٢١٨

( ج )  
جاد يوسف ( ن ) ٢ — ١٥٠  
جارج ( طبيب ) ٢ — ١٤٢  
جاردى ( السيو ) ١ — ١٦  
الجلش ( نهر ) ١ — ١٤٤  
جاليس بك ١ — ٢٢٢  
الجب ( نهر ) ١ — ١٣٨ و ١٥٨  
جبرت ( بلد ) ١ — ١٣٢  
الجبرتى ١ — ١٣٢  
جبرة الله محمد ( البكباشي ) ١ — ٣٨  
جبرانت ( رحالة ) ١ — ١٠٨ و ١٢٥

جرجس برسوم ( ن ) ٢ — ٨٣  
جرجس بك حنين ١ — ٢٥  
جردفون ( رأس ) — ١٠٥ و ١٤٦ و ١٤٩  
١٧١ و ١٧٢  
جرفلد ( حركة ) ١ — ٨٥ و ١٩١  
الجريدة العسكرية ١ — ١٨١  
جريرف ( السكولونل ) ١ — ١٦٢  
الجزائر ( السند ) ٢ ن — ١١٠  
الجزائر ( على ) ن ٢ — ٨٣  
الجزيرة لتوكيا ١ — ٧٤  
جسم آفت هاتم ١ — ١٩٩  
جعفر صادق باشا ١ — ١٠٥ و ١٤٩ و ١٥٠  
٢٤٣  
جعفر مظهر باشا ١ — ١١١ و ١١٦ و ١٢٧  
و ١٥٠ و ١٥١ و ٢٤٣ و ٢ — ١٥٧  
الجلال ( قبائل ) ١ — ١٣٤ و ١٤٢  
جلاد ( قاموس ) ١ — ٢٥  
جلياردو بك ١ — ١٩٨  
السيو جلياردو ١ — ١٤٤ و ١٧٢  
جليلة عمرهان ١ — ٤٤ و ٢٧٤  
جمال الدين الأفغانى ١ — ٢٠٤ و ٢٤٨ و ٢٥٢  
و ٢٦٠ و ٢ — ١٢٣ و ١٢٥ إلى ١٤٨  
جمعية تأسيسية ٢ — ١٩٣ و ١٩٤ و ٢١٧  
الجمعية الجغرافية ١ — ٢٤٤ و ٢٦٨  
الجمعية الخيرية الإسلامية ١ — ٢٤٤ و ٢٦٠  
جميعات علمية ١ — ٢٤٢  
الجمعية المموية المصرية ١ — ١٠٣  
جمعية المعارف ١ — ٢٤٢ و ٢٥٦  
الجمعية الوطنية ١ — ٧ و ٢ — ١٨٠ و ١٨١  
و ١٨٥  
جيمى ( إبراهيم ) ( ن ) ١ — ٢٤٣ و ٢ —  
١٠٩  
جيمى ( مصطفي ) ( ن ) ٢ — ٨٢ و ١٠٩  
جنزورى ( شاهين أحمد ) ن ٢ — ١١٠  
جوارز ١ — ٣٨  
جوبير ٢ — ٦٢  
جودو ( السيو ) ٢ — ١٧٣ و ٢٣١  
جورج ( بحيرة ) ١ — ١٢١



جوشن ٢ - ٦٢  
 جوندت (مركة) ١ - ١٤٥  
 جونكر (جزيرة) ١ - ١٠٤  
 الجيرة ١ - ١٥٧ و ١٦١  
 جيسى باشا ١ - ١٥٤ و ١٥٥ و ١٧٠  
 جيلاجيو (رأس) ١ - ١٤٥  
 جيجون بك ١ - ١٩٩ و ٢٣٥  
 الجيش (لإصلاحه) ١ - ٢٨  
 الجيش في عهد عباس الأول ١ - ١٧  
 الجيش في عهد سميد ١ - ٢٨ و ٢ - ١٠٤  
 الجيش في عهد إسماعيل ١ - ١٧٧ و ١٨٣  
 و ٢ - ١٠٤  
 جيكلر باشا ١ - ١٥٤

(ح)

الحاجر (ترعة) ٢ - ٨  
 حافظ باشا ٢ - ٨٤ و ١٠٣  
 حافظ بك رمضان ٢ - ١٥٥  
 حافظ محمد ١ - ١٩٨  
 حافون (رأس) ١ - ١٠٥ و ١٣٩  
 الحالة الاجتماعية ٢ - ٢٧٧  
 الحالة المالية والاقتصادية ٢ - ٢٥٤  
 حامد افندي نيازى ١ - ١٩٨  
 الحبيشة ١ - ١٠٥ و ١٤١  
 الحبيشة (حرب) ١ - ١٤٣ و ١٤٨  
 حدود مصر الطبيعية ١ - ١٠٤  
 الحديدية ١ - ١٣٢  
 الحرب السبيلية ١ - ٨٥  
 الحركة الوطنية والحياة النيابية ٢ - ٧٨  
 حروب مصر في عهد إسماعيل ١ - ١٩٣  
 انزوب الوطني ٢ - ١٨١  
 حزين الجاحد (ن) ٢ - ٨٣  
 حسن باشا (الأمير) ١ - ١٤٦ و ١٤٧  
 و ١٥٠ و ١٩٦

حسن إبراهيم ٢ - ١١١  
 حسن باشا الإسكندراني ١ - ١٨ و ٣٧  
 حسن باشا المناسرلى ١ - ٢٣٣  
 حسن حارس باشا ١ - ١٧٠

حسن راسم باشا ٢ - ١٠٣ و ١٩٢  
 حسن زايد (ن) ٢ - ١١٠  
 حسن بك سلامة ١ - ٤٠  
 حسن بك القرصى ١ - ٢٤٣  
 حسن صالح ١ - ١٩٩  
 حسن صفوت ١ - ١٧٠  
 حسن الطويل (الشيخ) ١ - ١٨١ و ٢٥٩  
 و ٢٦١  
 حسن حاصر - (ن) ٢ - ١١٠  
 حسن عبد الرازق (ن) ٢ - ١١١  
 حسن بك عبد الرحمن ١ - ٢٧٣  
 حسن عبدالله (ن) ٢ - ١٥٠  
 حسن شيث (ن) ٢ - ١١٠  
 حسن فريد افندى ١ - ١٨٦  
 حسن بك فهمى المصرى ١ - ٢٥٥  
 حسن شيث ٢ - ١١٠  
 جسن كامل بك ١ - ٣٤  
 حسن باشا محمود ١ - ٢٧٥  
 حسن افندى مظهر ١ - ١٧٧  
 حسن المرقبى ١ - ٢٤٤  
 حسن بك نور الدين ١ - ٢٦٤  
 حسن بك وصنى ٢ - ٧  
 حسين حسن (ن) ٢ - ١١٠  
 حسين حسنى باشا ١ - ٢٥٠ و ٢٦٤  
 حسين عوف باشا (الدكتور) ١ - ٢٤٣ و ٢٧٢  
 حسين باشا فهمى المعيار ١ - ٢٨٠  
 حسين حمزة (ن) ١ - ٢٤٣ و ٢ - ٨٣  
 حسين حسن (ن) ٢ - ١١٠  
 حسين سويلم (ن) ٢ - ١١٠  
 حسين النجدى (ن) ٢ - ١١١  
 حسونه النواوى (الشيخ) ١ - ٢٤٣ و ٢٤٦  
 حسين افندى ابراهيم ١ - ٢٦٥ و ٢٦٩  
 حسين افندى أمين (ن) ٢ - ١١٠  
 حسين بك الصغير ١ - ١٩  
 حسين بكير (ن) ٢ - ١١٥  
 حسين شرين باشا ١ - ٢٤٣  
 حسين عطا الله (ن) ٢ - ١٥٠  
 حسين افندى على الديك ١ - ٢٨٧

خط شريف (٢٥ سبتمبر سنة ١٨٧٢)

١ — ٨٠

خطرة (مدرسة) ١ — ١٧٩

خفاش بك ١ — ١٨٢ و ١٨٣

الشيخ الخلفاوى ٢ — ١٨٢ و ١٩١

خليج أمير المؤمنين ١ — ٥٣

الخليج ١ — ٢٠٩

خليفة إبراهيم (ن) ٢ — ١١٣

الشيخ خليفة الصفي ١ — ٢٠٣

خليفة محمود ١ — ٢١٣

خليفة مرزوق (ن) ٢ — ١١١ و ١٥٤

خليل أفا ١ — ٢٠٢

خليل أفا (مدرسة) ١ — ٢٠٢

خليل حلمي ١ — ١٦٨

خليل بك درويش ١ — ١٩

خليل عبد الرحيم (ن) ٢ — ١٥٠

خليل عفت بك ١ — ١٧٩

خليل فوزي ١ — ١٦٨ و ١٧٠

خليل باشا يكن ١ — ٢٤٣

(د)

دار الآثار العربية ٢ — ١٩

الدار البيضاء ١ — ١٧

دار العلوم ١ — ١٩٨ و ٢٣٢

دار فور ١ — ١٠٤ و ١٢٠ و ١٥٧ و ١٥٣

١٥٦ و ١٥٧ و ١٥٨ و ١٦٨

دار الكتب ١ — ٢٠٥ و ٢٣٣ و ٢٣٤

داره (بلدة) ١ — ١٥٤ و ١٥٦

الدانوب (نهر) ١ — ١٨

داتال (مسجد النهر) ١ — ٦٦

الأستاذ داود بركات ٢ — ٣٠٩

دائرة سنية (قرض) ٢ — ٣٠ و ٣٦

دخولية ١ — ٢٦

دري (الأورد) ٢ — ٥١

درفيو (ادوار) ٢ — ٥٠

درفيو (اندريه) ٢ — ٥٠

دري باشا (الدكتور) ١ — ٢٤٠ و ٢٧٢

٢٧٧ و

حسين نغري باشا ١ — ٢٤٣

الأمير حسين ١ — ٦٩ و ٢١٨

حسين كامل (السلطان) ١ — ١٨٢ و ٢٠٥

و ٢٣٧

حشمت افندي ١ — ١٨٦

حفرة النحاس (بلدة) ١ — ١٦٨

حفلة افتتاح قناة السويس ١ — ٩٦

حكمدارو السودان في عهد اسماعيل ١ — ١٤٩

الحلبية (سراي) ١ — ١١

حلوان ٢ — ٢٣

الحمد ١ — ٢٢٧

حماد أبو مامر (ن) ٢ — ٨٣

حماد بك عبد الماطل ١ — ١٨١ و ٢١٨ و ٢٢٢

و ٢٢٣ و ٢٤٤

الحاديين ١ — ٢٠٩

الحامسين ١ — ١٤٣ و ١٤٤

الحامة ١ — ١٦٩

حزة فتح الله (الشيخ) ١ — ٢٤٦ و ٢٦٤

حودة (محمد) ٢ — ٨٣

حيد حمد (ن) ٢ — ١١١

حنك (بلدة) ١ — ١٦٢

الحناوي (أبو زيد) (ن) ٢ — ١٤٩

حنان يوسف (ن) ٢ — ١١١ و ١٥٠

حنفي العريف (ن) ٢ — ١١١

المفوض للرصد (معمل) ١ — ١٨٢

الحياة السياسية ٢ — ٨١

الحياة العائلية ٢ — ٣٧٤

(خ)

خالد باشا ١ — ٣٩

الخارطوم ١ — ١٥٦ و ١٥٧ و ١٥٨ و ١٥٩

و ١٦٠ و ١٦١

الخرفش (سراي) ١ — ١٠

خضر حشيش (ن) ٢ — ١٥٧

خض الاستواء (مديرية) ١ — ٨٥ و ١٠٤

و ١٠٧ و ١١٦ و ١١٨ و ١٢١ و ١٢٦

و ١٥٣ و ١٥٤ و ١٥٦

المخطط التوفيقية ١ — ٢٣٩

(ر)

رءوف باشا ١ — ١١٤ و ١١٨ و ١٣٢  
و ١٣٤ و ١٥٥  
راتب باشا (السرदार) ١ — ١٤٦ و ٢ و ٧٦  
رأس البر ١ — ١٩١  
رأس العين (فتار) ١ — ١٩١  
رأس الغريب (فتار) ١ — ١٩١  
راشد باشا حسن ١ — ١٩٤ و ١٩٥ و ٢٤٣  
ربايل ١ — ١٧٨  
الرجاف ١ — ١١٩ و ١٢١ و ١٦٠  
الرجاف (بحر) ١ — ١١٣  
رجب بك سري (المهندس) ٢ — ٧  
روزنامه (دين) ٢ — ٤٣  
رزق مكاشة (ن) ٢ — ١٥٠  
رستم باشا (حكمدار السودان) ١ — ٣٩  
رستم باشا (سفير تركيا بلندن) ٢ — ١٣٩  
رشيد (فتار) ١ — ١٩١  
رضوان باشا (الأميرال) ١ — ١٣٢ و ١٣٦  
رضوان الاياري ١ — ٢٥٩  
رضوان بلال (ن) ٢ — ١١٠  
رفاعة بك رافع الطهطاوي ١ — ١٦ و ١٧ و ٤٧  
و ٢١٩ و ٢٤٦ و ٢٥٣ و ٢٦١  
رفاعة عنبر (ن) ٢ — ١١١  
رفاعة ثنائية ١ — ٧ و ٧١ و ٢ و ٦١ و ٦٥  
و ١٨٩ و ٢٢٤ و ٢٢٥  
رقيق (تجارة) ١ — ١٢٧ و ١٥٤  
الرميل (خاجية) ٢ — ٢٤  
ريحطة ١ — ١٠٦ و ١٥٨  
رميح شحاته (ن) ٢ — ٨٤  
رندر (المسيو) ٢ — ٢٣٩  
روثلد ٢ — ٥٤ و ٥٣ و ٢٢٧  
رودلف (بحيرة) ١ — ٢٥٨  
روز (مدام) ١ — ١٩٩  
روسي ١ — ١٥٤  
روسترس ١ — ٥٥  
روضة الأخبار (جريدة) ١ — ٢٤٨  
روضة المدارس (مجلة) ١ — ٢٣٤ و ٢٤٦

دستور سنة ١٨٧٩ — ١ — ٢ و ٨ — ١٩٤  
إلى ٢٠٠  
دستور سنة ١٨٨٢ — ١ — ٢٧ و ٢٠٠  
إلى ٢٠٦  
دستور (مسألة دسورية) ٢ — ١٦٤  
دسرائيل ٢ — ٢٢٧ و ٥٤  
دقلاي (بلدة) ١ — ١١٩ و ١٢٠ و ١٢١ و ١٦١  
دقلا افندي ١ — ١٦ و ٢١٧  
الدجاوي (ترعة) ٢ — ٦  
دمربكر ١ — ٣٤  
دمياط (فتار) ١ — ١٩١  
دقلا ١ — ٢٨ و ١٥٨ و ١٦٠  
دمشور ١ — ٢٥٤  
دوباجا (بلدة) ١ — ١٢١ و ١٢٢ و ١٢٣  
دوبرناردى ١ — ١٧٨ و ١٧٩  
دواوين ٢ — ٢٣٦  
دويست ١ — ٩٦  
دور بك ١ — ١٤٢ و ١٩٧ و ٢٤٦  
دوست محمد خان ٢ — ١٢٧  
دوكا ١ — ١٦٦  
دومين (سقله) ٢ — ٧٦  
ديروط ٢ — ٦  
الديروطية (ترعة) ٢ — ٦  
ديسو (شركة) ١ — ٣٥  
ديوان المدارس ١ — ٤٢ و ١٩٧ و ٢٠٥ و ٢٢٩  
ديم الزبير (بلدة) ١ — ١٢٩ و ١٥٦  
دين ممتاز ٢ — ٦٤  
دين موحد ٢ — ٦٠ و ٦٤  
ديون الأقال ٢ — ٢٥٥  
ديون (نسوة) ٢ — ٦٤  
ديون (توحيد) ٢ — ٦٠  
ديون سائرة ٢ — ٣٧  
ديون (مأساة) ٢ — ٢٥

(ذ)

ذو الفقار باشا ١ — ٣٣ و ٣٩ و ٥٦ و ٢٤٤  
و ٢ — ٩٨ و ١٧٦

سالم حاد (ن) ٢ — ١١١  
 سالم باشا سالم ١ — ٢٤٣ و ٢٧٤  
 سالم صوار (ن) ٢ — ١١٥  
 ساي (جزيرة) ١ — ١٧٦  
 سياستبول ١ — ٣٧  
 ستودارد ٢ — ١٤٠  
 ستوارت (تقرير السكولونيل) ١ — ١٧٤  
 ستيته الطبلوية ١ — ٢٥٨  
 ستيفلسن ١ — ١٤  
 سراي الحلبية ١ — ١١  
 سراي الخرغش ١ — ١١  
 سرس ١ — ١٧٦  
 سعد الله بك حلاجه ١ — ٢٤٤  
 سعيد باشا ١ — ٢٠ و ٢٢ و ٢٣ إلى ٦٦  
 سعيد افندي ١ — ٣٤  
 سعيد نصر باشا ١ — ١٧٧ و ٢ — ١٧٤  
 سكان (عدد) ٢ — ٢٧٥  
 سكر (معامل) ٢ — ١١  
 السلك الحديدية ١ — ١٤ و ٢٧ و ٢ — ١٣  
 سلانين باشا ١ — ١٥٤ و ١٧٢  
 سلامة باشا ابراهيم ١ — ١٤ و ٥٤ و ٢١٧ و  
 ٢ — ٣ و ٧ و ٩  
 سلسيريا ١ — ١٨ و ٣٥  
 السلطان سليم ١ — ٧٣  
 سليم باشا ١ — ٣٩  
 سليم الخوي باشا ١ — ٢٤٨ و ٢٤٩  
 سليم سعيد (ن) ٢ — ١٥١  
 \* عنجوري ١ — ٢٤٩ و ٢ — ١٣٥  
 \* فتحي باشا ١ — ١٨ و ٣٦  
 \* قبطان بك ١ — ١٠٧ و ١٠٨ و ١٠٩  
 ١١١  
 \* النقاش ١ — ٢٤٨ و ٢ — ١٣٥  
 سليمان الزبير ١ — ١٥٥  
 \* سيدم (ن) ٢ — ٨٣  
 \* حاسر (ن) ٢ — ١١٨ و ١٤٩  
 \* العيد (ن) ٢ — ١١٠  
 \* عبد المال (ن) ٢ — ٨٤ و ٨٩  
 \* الخواني (ن) ٢ — ٨٣

روبين ٢ — ٦٦  
 الرياح التوفيق ٢ — ٩  
 وياح النوفية ١ — ٢٢٨ و ٢ — ٨  
 وياض باشا ١ — ٨٠ و ٩٦ و ٢٣٨ و ٢٤١  
 و ٢٦٠ و ٢ — ٦٩ و ٧٥ و ٨٥ و ١٣٠  
 و ١٣٢ و ١٧١ و ١٧٤ و ١٧٧  
 ربيون (شلات) ١ — ١٢١  
 رجولييه ١ — ١٥٤  
 الريفورم (جريدة) ١ — ٢٥٠  
 ريفرس ويلسن ٢ — ٦٩ و ١٦٧  
 رينان (الفيلسوف) ٢ — ١٣٨  
 رين بك ٢ — ١٩  
 روينجا (ملك أوينورو) ١ — ١١٣ و ١١٤

### (ز)

زايد هندي (ن) ٢ — ٨٣  
 الزبير باشا رحت ١ — ١٢٩ و ١٣٠ و ١٣١  
 و ١٥٢ و ١٥٥ و ١٦٤  
 الزراف (بحر) ١ — ١٠٥ و ١١٣ و ١٢١  
 الزراف ١ — ٢٦٤ و ٢ — ١٣٥  
 الزعفران (سراي) ١ — ١٩٨  
 الزعفران (فناز) ١ — ١٩١  
 الزرافزي ١ — ٥٣  
 زكالي ١ — ٣٤  
 الزمر (حسين) (ن) ٢ — ١١١  
 الزمر (عاص) (ن) ٢ — ٨٣  
 الزمر (فضل) (ن) ٢ — ١٥٠  
 زقوبيا (فناز) ١ — ١٩١  
 زوربروخن (الكتور) ١ — ١٥٤  
 زيرنيا (مصرح) ١ — ٢٨٧  
 زيلع ١ — ١٠٤ و ١٣١ و ١٣٢ و ١٣٤  
 و ١٣٦ و ١٤٠ و ١٥٢ و ١٦٩ و ١٧٤  
 و ١٧٥ و ١٧٦ و ١٨٩

### (س)

ساحل (ترعة) ٢ — ٩  
 الساعاني (مخود صفوت) ١ — ٢٦٢



( ط )

- طائبة العرب ١ — ١٩  
طائل افندي ١ — ٥٤ و ١١٧  
طابع سلامة ( ن ) ٢ — ١٥١  
الطب ( مدرسة ) ١ — ١٩٨  
الطباعة ١ — ٢٥٠  
طرايش ( مصل ) ٢ — ١٢  
طلعت باشا ١ — ٢٥٧ و ٢ — ٩٨  
طهران ٢ — ١٣٨  
طوسون باشا ابن سعد باشا ١ — ٩٦ و ٢٠٥  
طوسون بن محمد طي ١ — ١٠  
طومات ١ — ١٧٠  
الطينة ١ — ٥٣

( ع )

- عادات مرعية ٢ — ٢٨٩  
عالي باشا ٢ — ١٣٠  
عاصر بك سمد ١ — ٢٧٠ و ٢٧٢  
عامة ( رواية ) ١ — ٢٨٧  
عائشة عصمت تيمور ١ — ٢٥٧ و ٢٨١  
عباس باشا الأول ١ — ١٠ إلى ٢٢  
عباس حلفى الثانى ٢ — ١٤٠  
العباسية ١ — ١١  
عبد الباقي عزوز ( ن ) ٢ — ٨٣  
عبد جوده ( ن ) ٢ — ١٤٩  
عبد الجول ١ — ٢٨٨ و ٢ — ٢٧٣  
عبد الحليم باشا ( الأمير ) ١ — ٣٩ و ٤٥ و ٦٩  
و ٧٠ و ٧٤ و ٧٦ و ٢١٨ و ٢٤٤  
عبد الحميد ( السلطان ) ١ — ١٩٦ و ٢ — ١٣٩  
عبد الحميد زهرة ( ن ) ٢ — ٨٣  
الأستاذ عبد الحميد البياضى ٢ — ٣٠٤  
عبد الرحمن الايارى ١ — ٢٤٣  
و الحراوى ( الشيخ ) ١ — ٢٠٣  
و ٢٣٥  
عبد الرحمن حد الله ( ن ) ٢ — ٢٤  
و خالد ( ن ) ٢ — ١١١

شنان بك ١ — ٣٧

- شنتور ( ادوار ) ١ — ١٢٦  
الشواربي . سالم ( ن ) ٢ — ١١٠  
الشواربي ( محمد ) ( ن ) ٢ — ٨٣  
الشواربي ( نصر منصور ) ( ن ) ٢ — ٨٣  
شونقرت ( جورج ) ١ — ١٢٥ و ١٦٩ و ٢٤٤  
شير على خان ٢ — ١٢٨  
الشيرازى ( محمد حسن ) ٢ — ١٣٩  
شياو بك ١ — ١٥٦ و ١٥٩ و ١٦٠

( ص )

- صافق بك شين ١ — ٢٦٩  
السيد صالح مجدى بك ١ — ٢٦١ و ٢٨١  
الصباحى ١ — ١٥٥  
الصحافة ١ — ٢٤٥  
الصحافة الحرية ١ — ١٨١  
صغور الأخوين القبالية ( قنار ) ١ — ١٩٢  
صدى الأهرام ( جريدة ) ١ — ٢٤٨  
صديق عبد الدم ( ن ) ٢ — ١٥١  
صمويل بيكر باشا ١ — ٨٥ و ١٠٧ و ١٠٨  
و ١١٠ و ١١١ و ١١٢ و ١١٤ و ١١٧  
و ١١٥ و ١٢٥ و ١٢٨ و ١٥١ و ١٥٩  
و ١٦٧ و ١٦٩ و ١٧٢  
الصناعة ٢ — ٢٧٠  
سندوق الدين ١ — ٧ و ٧١ و ٢ — ٥٩  
و ٦٦  
صنوع ( بقوب ) ١ — ٢٤٨

( ض )

- ضرائب فى عهد اسماعيل ٢ — ٩٢ و ١٠١  
و ١٠٢ و ١٥٦ و ١٦٣ و ١٦٨ و ١٧٧  
و ٢٦٠  
ضرائب فى عهد سعيد باشا ١ — ٢٥  
ضريبة الدخولية ١ — ٢٦  
ضريبة المواشى ٢ — ٩٢ و ١١٦  
ضياء الحافظين ( مجلة ) ٢ — ١٣٩  
ضيف الله حسن ( ن ) ٢ — ١١١

- عبد الله عياد (ن) ٢ — ٨٣
- فسكري باشا ١ — ١٤١ و ١٩٥  
• ٢٤٦ و ٢٥٨
- فوزي باشا ١ — ١٣٥ و ١٣٦ و ١٦٩  
• ١٧٠ و ١٨١
- عبد الله مصطفى (ن) ٢ — ١١١
- النياوى (ن) ٢ — ١٤٩
- ناصر (ن) ٢ — ١١٠
- نديم ١ — ٢٤٤ و ٢٦٠ و ٢ — ١٣٥ و ٢٦٠
- عبيد (شلال) ١ — ١٦١
- عبد الوهاب الشيخ (ن) ٢ — ١٥٠
- عبيد شكري باشا ١ — ٤٢
- عثمان أبو ليلة (ن) ٢ — ٨٤
- عثمان أحمد عام (ن) ٢ — ١٥١
- عثمان غالب بك ١ — ١٧٧
- عثمان غزالى (ن) ٢ — ٨٤
- عثمان مدوخ ١ — ٢٤٦ و ٢٦٤ و ٢٨٠
- عثمان الهرميل (ن) ٢ — ١٤٩ و ١٥٢
- هجاج ويهش ٢ — ١٤٠
- يحيى (فلار) ١ — ١٩١
- العدل أحمد (ن) ٢ — ٨٣
- عدن (خبيخ) ١ — ١١١ و ١١٣ و ١٧١
- العدوى (الشيخ) ٢ — ١٨٢
- العدوى (الشيخ محمد قطه) ١ — ٢٦٣
- هراي باشا ١ — ٣٠ و ١٢٠
- العروة الوثقى (جريدة) ٢ — ١٣٧
- • (جمية) ٢ — ١٣٧
- عزيزية (شركة) ١ — ١٨٨ و ١٨٩
- حبيب (ثورة) ١ — ١٩٣
- عصمت الهندى ١ — ٢١٥
- المصلوبى (ترعة) ٢ — ٨
- العطف ١ — ١١
- • (طلحات) ٢ — ٨
- عطرية (نهر) ١ — ١٠٤ و ١٦٠
- عطية عبد الله (ن) ٢ — ١١٨
- عطية عبد المال (ن) ٢ — ١٥٠
- عطية مهران (ن) ٢ — ٨٤
- العقاد (السيد أحمد) ١ — ١٦٤
- عبد الرحمن الرافعى (الشيخ) ١ — ٢٤٣
- السيد (ن) ٢ — ١١١
- صرفة (ن) ٢ — ١٤٩
- المراهوى ١ — ٢٧٦
- حمام (ن) ٢ — ١١١
- وائى (ن) ٢ — ١٥٠
- عبد الرحيم عبد الله ٢ — ١٥٧
- عبد الرازق درويش ١ — ١٥٨
- عبد الرزاق الشورى (ن) ٢ — ٨٧ و ١١٨  
• ١٤٩
- عبد الرزاق ظلى ١ — ١٦٩ و ١٧٠ و ١٨١
- عبد السلام سائى ١ — ٢٦٤
- عبد الصهيد بطرس (ن) ٢ — ١٥١ و ١٥٢
- عبد المال موسى (ن) ٢ — ٨٤
- عبد العزيز (السلطان) ١ — ١٦ و ٧٢ و ٧٣  
• ٧٥ و ٧٦ و ١٨٨ و ١٩٣
- عبد العزيز (السلطان) (زيارة مصر) ١ — ٧٣
- • مطر (ن) ٢ — ١٥٠
- عبد الفتى خالد (ن) ٢ — ١٥٠
- الفتح فتحي ١ — ١٦٨
- الأمير عبد القادر ١ — ٩٦
- الأستاذ عبد القادر حمزة ٢ — ٣٠٤
- عبد القادر حلمى باشا ١ — ١١٣ و ١١٤  
• ١١٥ و ١١٦ و ١٥٢ و ١٧٧
- الأمير عبد القادر الجزائرى ١ — ٩٦
- الشيخ عبد القادر الرافعى ١ — ٢٠٣
- عبد القادر الطويحي باشا ١ — ١٤١
- عبد الطيف باشا ١ — ٣٩ و ١٨٥ و ٢٤٣
- عبد الحميد (السلطان) ١ — ١٨ و ٣٤ و ٦٩  
• ٢ — ١٢٩
- عبد الهادى إسماعيل ١ — ٢٧٦
- الشيخ عبد الهادى نجا الأبيارى ١ — ٢٤٦  
• ٢٥٩
- الشيخ عبد الله ١ — ٢٥٨
- عبد الله بك ١ — ٣٤
- • أبو السمود ١ — ٢٠١ و ٢٤٦ و ٢٤٧  
• ٢٤٨ و ٢٥١
- • عزت باشا ٢ — ٨٤ و ٩٩

المقاد (السيد حسن موسى) ن ١ — ٢٤٤  
 و ٢ — ١٠٩  
 المقاد (موسى بك) (ن) ٢ — ٨٢ و ٨٩  
 المقاد (الموسيقى) ١ — ٢٨٩  
 عقاوى (الدكتور) ١ — ٢٧٣  
 عليا (رأس) ٨ — ١٠٦ و ١٥٨  
 على إبراهيم (ن) ٢ — ٨٤  
 على إبراهيم باشا ١ — ٢١٨ و ٢١٩ و ٢٢٠  
 و ٢٢٢ و ٢٢٣ و ٢٥٦ و ٢٨٢ و ٢ — ٢٣٩  
 على أبو سالم دنيا (ن) ٢ — ٨٣  
 د أبو حمارة (ن) ٢ — ٨٣  
 على أبو حمورى ١ — ١٦٤  
 د برهان بك (المهندس) ٢ — ٧  
 د جعفر (ن) ٢ — ١١٣  
 د حسن (ن) ٢ — ١٥٠  
 د حسن حجاج ٢ — ٨٣  
 د حيدر ١ — ١٧٠  
 د خفاجى بك (ن) ٢ — ٨٤  
 د خليل (ن) ٢ — ١٥٠  
 د خيرى (الملازم) ١ — ١٧٠  
 د رضا باشا ١ — ١٣٦  
 د رضا بك الطوبجى ١ — ١٧٧  
 د على رياض بك ١ — ٢٧٦  
 د الزعفران (ن) ٢ — ١١٥  
 د سرى باشا ١ — ٣٩  
 د السلاشكى ١ — ١٨١  
 د سيد احمد (ن) ٢ — ٨٣  
 د الشامى (ن) ٢ — ١١٥  
 د شرکس ١ — ٣٩  
 د شريف باشا ٢ — ٢٣٩  
 د كتاب (ن) ٢ — ١٥٠  
 د حاصر (ن) ٢ — ١٥٠  
 د عزت افندى ١ — ٢٧١  
 د حمار (ن) ٢ — ٨٣  
 د حمران (ن) ٢ — ١١٥ و ١٤٩  
 د عياد (ن) ٢ — ١٤٩  
 د غالب باشا ١ — ١٩٤

على فعلى رفاعه بك ١ — ١٩٨ و ٢٤٦ و ٢٦٤  
 د بك فعلى كامل ٢ — ٣٠٦  
 د كامل ن ٢ — ٨٢  
 د كتاب ٢ — ١٥٠  
 د اللبى (الشيخ) ١ — ٢٦١ و ٢٨٩  
 د مبارك باشا ١ — ١١ و ٣٦ و ٤٢  
 ١٨٧ و ٢٠٧ وما بعدها ٢ — ٧٦  
 د محمود (ن) ٢ — ١١٠  
 د على مظهر بك ٢ — ١٣٥  
 د مهنا (ن) ٢ — ١١٠  
 د وهبى بك ١ — ١٧٧  
 د عياد (ن) ٢ — ١٤٩  
 د النيان (ن) ٢ — ١١١  
 حماره السيد ١ — ٢٧٢  
 حماره المصرى (ن) ٢ — ١١٠  
 عمر بن الخطاب رضى الله عنه ١ — ٥٣  
 عمر أبو يحيى (ن) ٢ — ٨٤  
 عمر احمد (ن) ٢ — ١٥٠  
 عمر باشا ١ — ٣٩  
 د حمد (ن) ٢ — ٨٤  
 د خضر (ن) ٢ — ١٤٩  
 د عمر رشدى باشا ١ — ١٦٨  
 د وصفى ١ — ٢٠  
 محليات (مدرسة) ١ — ١٩٩  
 هنير افندى ١ — ٢١٠ و ٢١٢  
 المهد (الفاوفا) ٢ — ٩٣  
 عيسى باشا حمدي (الدكتور) ١ — ٢٧٦

(غ)

فردون باشا ١ — ٨٦ و ١٠٩ و ١١٦ و ١١٧  
 و ١١٩ و ١٢٠ و ١٣٦ و ١٣٨ و ١٥١  
 و ١٥٦ و ١٥٩  
 غلادستون ١ — ٥١  
 الغناء ١ — ٢٨٦  
 غندكروا ١ — ١٠٤ و ١٠٦ و ١١١ و ١٢١  
 و ١٢٧ و ١٥٨ و ١٦٠ و ١٦١



قوره (بلدة) ١ - ١١٣ و ١٢١ و ١٥٦  
 فولر (الهندس) ٢ - ٢  
 الفيتو (حق) ٢ - ١٧٥ و ١٧٦ و ١٨١  
 فيدال باشا ١ - ١٩٨  
 قورى (المرशल) ١ - ٣٨  
 فيبيان ١ - ١٤٠ و ٦٢ و ١٧١  
 و ١٧٣ و ٢٣٠  
 فيكتوريا (بحيرة) ١ - ١٠٥ و ١٠٨ و ١٢١  
 و ١٥٧  
 فيلييه (السيو) ٢ - ٥٨

### (ق)

قاسم باشا (الأميرال) ١ - ١٩٤  
 قاسم أمين بك ٢ - ٢٧٥  
 قاسم رضى باشا ٢ - ١٥٦ و ١٥٧  
 قاسم فتحى بك ١ - ٢٧٣  
 قاسم منصور (ن) ٢ - ١١٠  
 القاهرة (جريدة) ١ - ٢٦٠  
 القاهرة (عمرانها في عهد اسماعيل) ٢ - ٢٢  
 القبارى ١ - ١٢  
 قدرى باشا ١ - ٢٤١ و ٢٤٦ و ٢٧٨  
 قرض سنة ١٨٦٢ - ٦٥  
 القرض المشنوم ٢ - ٤١  
 القروض الأجنبية (ابتداؤها) ١ - ٦٤  
 قروض مصر في عهد اسماعيل ٢ - ٢٥ وما بعدها  
 القرم (حرب) ١ - ١٨ و ٣٥ و ٢٢٤  
 قسبايو (اظهر بور اسماعيل)  
 قصار (رأس) ١ - ١٠٦  
 قصر المينى (مدرسة) ٢١٦  
 قصر النيل (كوبرى) ١ - ٢٣٦  
 القصير ١ - ١٦٧  
 قضاء الأجانب ١ - ٤٧  
 القضاء (نظامه) ١ - ٤٥ و ٢ - ١١٣  
 و ١١٦ و ٢٣٨  
 القضايف (بلدة) ١٠٤ و ١٤٣ و ١٥٧ و ١٦٠  
 و ١٦١  
 قطن (أسماؤه) ٢ - ٢٥٤  
 قطن (زراعته) ٢ - ١٠

### (ف)

الفارد الكسندوى (جريدة) ١ - ٢٥٠  
 فاطمة الأزهرية ١ - ٢٥٨  
 فانيكو (بلدة) ١ - ١١٢ و ١٢١  
 فازوغلى ١ - ١٦٥  
 الفاشر ١ - ١٥٤ و ١٥٦ و ١٥٨ و ١٦٠  
 و ١٦١  
 فاشوده ١ - ١٠٥ و ١٠٦ و ١١٧ و ١٢٧  
 و ١٤٩  
 فان بجلن ١ - ٨٢ و ٢ - ٣٠١  
 فرانس باشا ١ - ٢٣٤ و ٢ - ١٩  
 قنجرالد ٢ - ١٦٨ و ٢٢٤  
 فرج ابراهيم (ن) ٢ - ١١١  
 فرج الله البوسيل ١ - ١٦٤  
 فردينان دلبس ١ - ١١ و ١٣ و ١٤ و ٢٤  
 و ٢٧ و ٣١ و ٣٩ و ٤٠ و ٥٠ و ٥١  
 و ٥٤ و ٥٦ و ٥٩ و ٨٤ و ٨٨ و ٩٠  
 و ١٠١  
 فردى ١ - ٢٨٧  
 فردريك وهلم ١ - ٩٦ و ٩٨  
 فردة (ضريبة) ٢ - ١١٦  
 فرس (بلدة) ١ - ١٧٦  
 الفرعونية (قرعة) ١ - ٥٣  
 فرمان ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦ - ١ - ٧٣  
 و ٧٥ و ١٠٦  
 فرمان ١٥ يونيه سنة ١٨٦٦ - ١ - ٧٥  
 و ٨ يونيه سنة ١٨٦٧ - ١ - ٧٦ و ٧٧  
 و ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٦٩ - ١ - ٧٩  
 فرمان ١٠ سبتمبر سنة ١٨٧٢ - ١ - ٧٩  
 و ٨ يونيه سنة ١٨٧٣ - ١ - ٨٠  
 و أول يولييه سنة ١٨٧٥ - ١ - ١٣٢  
 فرنسا (سياسة اسماعيل حيالها) ١ - ٨٩  
 فرسوا جوزيف ١ - ٩٦ و ٩٨  
 فرنك لاسل ٣ - ٢٣٠  
 فنية (نهضة) ١ - ٢٨٥  
 فؤاد بك سليم ٢ - ١٧١  
 فوجه (بلدة) ١ - ١٦٦

كودوك (انظر) فاشودة  
كوشخانه ١ — ٢٧٥  
الكوكب المرقى (جريدة) ١ — ٢٤٨  
الكوكب المصري (جريدة) ١ — ٢٤٩  
كولستن (الميرالاي) ١ — ١٦٧  
كولفين ٢ — ١٩ و ١٦٨ و ٢٧٦  
كوم بنى مراس ١ — ٢٠٩  
كوميندى (مسرح) ١ — ٢٨٦  
الكوة بلدة ١ — ١٦١  
كرلس الرابع (البيطريك) ١ — ٢٠٤ و ٢٥١  
كيف (بشة) ٢ — ٥٦  
كيوجا (بحيرة) ١ — ١٣١

### (ل)

لاورى ١ — ١١٩ — ١٢١  
لاوكة ١ — ١٢١ — ١٥٧ و ١٦١  
لائحة التعليم ١ — ٢٣١  
اللائحة السعيدية ١ — ٢٤ و ٢٥ و ٢ — ١٠٨  
اللائحة الوطنية ٢ — ١٨٢ و ١٨٦ و ١٨٨ و ٢٢٤  
لائحة الماشات ١ — ٢٦  
لاردى (الكنكور) ٢ — ١٤١  
لادو (بلدة) ١ — ١١٨ و ١٢٠ و ١٢١  
١٢٦ و ١٥٧ و ١٥٨  
لارى باشا ١ — ١٧٨ و ١٨٢ و ٢١٧ و ٢١٩ و ٢٢٣  
لامبير بك ١ — ٢٠٩ و ٢٣٥  
لجنة التحقيق الأوروبية ٢ — ٤٣ و ٦٨ و ١٦٧  
١٨٩ و ٢٢٤  
لطيف باشا ١ — ٣٩  
لطيف سليم باشا ٢ — ١٧١  
لويبر ١ — ٥٣ و ٥٤ و ٢٦٧  
اللويزى (السيد) ن ٢ — ١٥١ و ١٨٥  
لينان باشا ١ — ٥٤ و ٥٧ و ٥٨  
لورنج باشا (الجنرال) ١ — ١٤٦  
لوكت (الميرالاي) ١ — ١٧٠  
لىي ١ — ٣٤  
ليونار ١ — ١٧٩

قطن. (محمولة) ٢ — ٢٥٤  
القلابات ١ — ١٠٤ و ١٤٣ و ١٥٧ و ١٦١  
القلعة السعيدية ١ — ٣٠ و ٤٢  
قنا ١ — ١٦٧  
قناة السويس ١ — ٦ و ٢٧ و ٣١ و ٤٨  
وما بعدها ٨٨ وما بعدها  
قناة السويس (بيع أسهم مصر فيها) ١ — ٨٦  
١٠١ و ١٠٢ و ٢ — ٤٩  
قناطر التقسيم ٢ — ٦  
القناطر الخيرية ١ — ٢٢٨ و ٢ — ٩ و ١١٨  
قنفذة ١ — ١٩٣  
قورق (معركة) ١ — ١٤٦  
قوز رجب (بلدة) ١ — ١٦٠  
القومانية الخيدية ١ — ٣٤  
قومسيون مصر ١ — ٤٧  
قياخور ١ — ١٤٦

### (ك)

كارمقة (الملك) ١ — ١١٣ و ١١٤ و ١٢٥  
الكاغداخانة / متفرقة ٢ — ١٢٦  
كابل (مدينة) ٢ — ١٤٠  
كبكيكية (بلدة) ١٥٦ و ١٥٧  
كنشداثية ١ — ١٠  
المتر كراين ٢ — ١٤٨  
كرجوع (بلدة) ١ — ١٦٥  
كردفان ١ — ١٥٦ و ١٥٧ و ١٦٠  
السكردى (بلدة) ١ — ٢٠٩  
كرن (سهيث) ١ — ١٤٠  
كروسكو ١ — ٤٠  
كرومر ٢ — ٦٦ و ٦٩ و ١٧٣ و ٢٢٤  
كريمز ٢ — ٦١ و ٦٦ و ٦٩  
كربت (حرب) ١ — ١٩٤  
كسلا ١ — ١٠٤ و ١٠٦ و ١٤٠ و ١٥٧  
١٥٩ و ١٦٠ و ١٦١  
كسلا (ثورة) ١ — ١٤٩  
كليار باشا ٢ — ١٧  
كنز ٢ — ١٢٦  
كونيج بك ١ — ٣٣

مجلس شورى النواب (أعضاءه) ٢ - ٨٢

١٠٩ و ١٤٩

مجلس شورى النواب (المارضة) ٢ - ٩٧

مجلس شورى النواب (نظامه) ٢ - ٧٨ و ٢٨٧ و ٢٩٠

الشورة ٢ - ٧٨

المعارف المصرية ١ - ٢٤٢ و ٢٠٦

النظار ٢ - ٧٣ و ١٧٥ و ٢٣٧

المجمع العلمي ١ - ٢٤٢

محاكم أهلية ٢ - ٢٥٢

شرعية ١ - ٤٥

قنصلية ٢ - ٢٤٤

مختلطة ٢ - ٢٤٠ إلى ٢٥٣ -

عزم على (ن) ١ - ٢٤٣ و ٢ - ٨٣

محفوظ رشوان (ن) ٢ - ١١١

محكمة تجارية ٢ - ٢٣٩

عهد الماس أفندي ١ - ٣٨ و ٣٩

عهد بوجند (ن) ٢ - ١١٠

أبو السعود بك المهندس ٢ - ٧

أبو المكارم (ن) ٢ - ١١١

الآخري (ن) ٢ - ١١٠

إسماعيل بك حب الرمان المهندس ٢ - ٧

أعظم خان ٢ - ١٢٧

أمين ١ - ١٦٨

أمين بك ١ - ١٧٨

الأنباي (ن) ٢ - ٨٣

أنسى بك ١ - ٢٠١ و ٢٤٨

الأنصارى (ن) ٢ - ١١٠

أنيس ١ - ١٨٦

أبوس سليمان (ن) ٢ - ١١٢

بهران (الأستاذ) ٢ - ٣٠٤

بدر (الدكتور) ١ - ١٤٦ و ١٤٧

٢٧٥ و

بيوى أفندي ١ - ١٦ و ١٧

بيوى مكرم ١ - ٢٤٣

جابر (ن) ٢ - ١١١

جال الدين (ن) ٢ - ٨٣

جودت ١ - ١٧٠

جيرة الله (ن) ٢ - ١٥٠

خافض بك (الدكتور) ١ - ٢٧٤

(م)

مايو دلبس ١ - ٥٤

مارشان (السكولونيل) ١ - ١٠٥ و ٢٥٤

مارييت باشا ١ و ٢٥٤ و ٢٠ - ٢٠

ماريوت ٢ - ٦٦

ماسندى ١ - ١١٣ و ١٢٢ و ١٢٥

ماكيلوب باشا ١ - ١٣٨ و ١٨٥

مالاريا (لبارون) ٢ - ٦٦

مالطرون ١ - ٢١٩

مالية (حالة) ٢ - ١٠١ و ١٠٢ و ١١٩

١٦٢ و ٣٠٢

مبروك الديب (ن) ٢ - ١١٥

المصنف المصري ٢ - ١٨

مدرسة ١ - ٢٢٠

المندسين (أطيان) ٢ - ١٥٨

مقتل (المهندس) ١ - ١٦٨

مقولى شريف (ن) ٢ - ١٤٩

مجالس الأقاليم ١ - ٤٥ و ٤٧

التجار ١ - ٤٧

مفتيش الزراعة ٢ - ١٠ و ١٢٨

تنظيم الزراعة ٢ - ١٠٠

مجالس ملماة ٢ - ٢٣٨

مجمع طبقات ٢ - ٢٧٥

مجدلا ١ - ١٤١

مجدى (السيد صالح بك) ١ - ٢٦١

مجلس الأحكام ١ - ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٦٩

٢ و ٢٨٤

مجلس أعلى للمالية ٢ - ٦١

المجلس المخصوص ١ - ٤٤ و ٤٥ و ٢ -

٢٢٧

مجلس شورى النواب ٢ - ٧٨ وما بعدها

أدواره ٢ - ٨٤ و ١٢٣

١٤٩ و ١٦٧ و ١٧٧ و ١٧٩ و ١٩١

١٩٤ و ٢٠٠ و ٢٠١

مجلس شورى النواب (أدوار النهضة والمارضة)

٢ - ١٢٢

محمد الصيرفي (ن) ٢ — ٨٣  
 د عارف باشا ١ — ٢٤١ و ٢٥٦ و ٢٦٣  
 د عامر بك (الدكتور) ١ — ٢٧٣  
 د عيد البر ٣ — ١٥٧  
 د عيد الرازي افندي ١ — ٢٦٤  
 د عيد الشكور (أمير همد) ١ — ١٣٤  
 و ١٣٦ و ١٤٤  
 الشيخ محمد العباسي الهندي ١ — ٢٠٣ و ٢٧٩  
 و ٢ — ٢٧٨  
 محمد صيد الله (ن) ٢ — ٨٣  
 د عبد الوهاب (ن) ٢ — ١٥٠  
 د عبده (ن) ٢ — ١٤٩  
 د عبده (الشيخ) ١ — ٢٠٤ و ٢٥٥ و ٢٦٠  
 و ٢ — ١٣٧ و ١٣٥  
 محمد عثمان جلال بك ١ — ٢٤٨ و ٢٥٦  
 د عرفان باشا ١ — ٢٤٣  
 د عزت افندي (البكباشي) ١ — ١٤٦  
 و ١٦٩  
 محمد حفيظي (ن) ٢ — ٨٣  
 د علي الكبير ١ — ١٢ و ٥٤ و ٨٣  
 د علي البقي باشا ١ — ١٤٦ و ١٩٨ و ٢٤٦  
 و ٢٧٢  
 محمد عيش (الشيخ) ١ — ٢٩٥  
 د فني افندي ١ — ٢٦٤  
 د فرج (ن) ٢ — ١٥٠  
 د القراموي (ن) ٢ — ١١٠  
 د فريد بك ١ — ١٠١ و ٢ — ٣٤٣  
 د فحفي بك المهندس ٢ — ٧  
 د فوزي بك (الدكتور) ١ — ٢٨٨  
 محمد قطرة المندوي ١ — ٢٦٣  
 د القطاوي بك (الدكتور) ١ — ٢٨٨  
 كامل ١ — ١٧٨  
 د ماهر باشا ١ — ١٦٨  
 د مختار باشا (الوفا) ١ — ١٣٣ و ١٣٤  
 و ١٣٥ و ١٣٦ و ١٦٧ و ١٦٣ و ١٦٩  
 و ١٧٠ و ١٨١ و ٢٦٦ و ٢٦٧ و ٢٦٨  
 و ٢٨٤  
 د نادي باشا ١ — ١٣٦ و ١٦٩

محمد حساب (ن) ٢ — ١٥١  
 د حجازي (ن) ٢ — ١٤٣  
 د محمد حسن كساب (ن) ٢ — ٨٣  
 د حسين النجدي (ن) ٢ — ١٤١  
 د الخلد ١ — ١٤٥  
 د حماد (ن) ٢ — ١٧٧  
 د حمادي (ن) ٢ — ٨٤  
 د حمودة (ن) ٢ — ٨٣  
 د خليل صبحي ٢ — ٩١  
 د خير الله (الملازم) ١ — ١٧٠  
 د الدحمان (ن) ٢ — ١١١  
 د راسخ بك ١ — ٤٠  
 د راضي بك (ن) ٢ — ١٥٠ و ١٥٥  
 و ١٦٣ و ١٧٨ و ١٧٩ و ١٨٠  
 د رجب كساب (ن) ٢ — ١٧٨  
 د رضا بك ١ — ١٧٧  
 د رهناء ١ — ١٧٨  
 د رفعت بك ١ — ١٤٦ و ١٤٨  
 د ساي افندي ١ — ١٦٨  
 د سملي (ن) ٢ — ٨٤  
 د بك سعيد ١ — ٢٦٢  
 د سعيد بك (ن) ٢ — ٨٣  
 د سلطان (ن) ٢ — ١٥١  
 د سليم (ن) ٢ — ١٤٩  
 د سيد احمد باشا ٢ — ١٣٣  
 د السيوني ٢ — ١٩١  
 د الشافعي بك ١ — ١٩٨ و ٢٤٣  
 د شافعي بك (الدكتور) ١ — ٢٤٣  
 د هريف افندي ٢ — ٢٤٨ و ٢٤٩  
 د هريف باشا ١ — ٧ و ٨ و ٩٦ و ١٢٢  
 و ١٣٩ و ٢٠١ و ٢٠٥ و ٢١٨ و ٢٢٩  
 و ٢٣٨ و ٢٣٩ و ٢٥٦ و ٢ — ٦٩  
 و ٢٦ و ١٨٢ و ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٩  
 و ١٩١ و ١٩٥ و ٢٠٦ و ٢٢٤  
 محمد الشوربجي ٢ — ١١٨  
 د صادق باشا ١ — ٤١ و ٢٨٥  
 د صالح ١ — ١٧٨  
 د صالح الخوت (ن) ٢ — ١١٠

مدرسة الجببانة ١ — ١٧٩  
مدرسة الحقوق ١ — ١٩٨ و ٢٠٥ و ٢٣٢  
٢٤١  
مدرسة الخطرية ١ — ١٧٩  
مدرسة دار العلوم ١ — ١٩٨ و ٢٣٢ و ٢٣٣  
٢٣٤ و ٢٤١ و ٢٥٤  
مدرسة الفنون والصنائع ( مدرسة العمليات )  
١ — ١٩٩ و ٢٣٥  
مدرسة القابلات ١ — ٤٤ و ١٩٢ و ١٩٩  
مدرسة قلفاوات الشيش ١ — ١٧٩  
مدرسة الطب ( قصر العيني ) ١ — ٤٤ و ١٩٧  
و ١٩٨ و ٢١٣ و ٣١٥ و ٢١٦  
مدرسة اللسان المصري القديم ( المبروغيلية )  
١ — ٢٠١ و ٢٣٥  
مدرسة المساحة والمحاسبة ١ — ٢٠١ و ٢٠٥  
و ٢٣٢  
مدرسة المفروزة ١ — ١٧ و ٤٢ و ٢٢١  
و ٢٢٣  
مدرسة الهندسة ١ — ٤٢ و ١٩٧ و ٢٠٥  
و ٢١٧ و ٢٢٣ و ٢٢٤ و ٢٢٧ و ٢٣٢  
و ٢٦١ و ٢٦٨  
مديرية ٢ — ٢٣٧  
مدن ١ — ١٦٩  
مرآة الأحوال ( جريدة ) ١ — ٢٤٩  
و الفرق ( جريدة ) ١ — ٢٤٩  
السلطان مراد ١ — ١٩٦  
مراد السعودي ( ن ) ٢ — ١١١  
مرشيد بك ١ — ١٧٨ و ١٧٩  
مرصفي ( بلدة ) ١ — ٢٥٣  
المرصفي ( أحمد شريف الدين ) ١ — ٢٠٥  
المرصفي ( الشيخ حسين ) ١ — ٢٣٤ و ٢٤٦  
مرصولي ( بلدة ) ١ — ١١٩ و ١٢١ و ١٢٢  
و ١٢٣  
مصرى ١ — ١٣  
مصريو ١ — ١٤  
مساحة ( مصلحة ) ٢ — ١٩  
المسافرخانه ( قصر ) ١ — ٦٩

معد و ١٦ — ٢٤٩  
الوكيل ( ن ) ٢ — ٨٣  
محمود أبو سن بك ٦ — ٢١٧  
بك الاسلامبولى ١ — ٢٥٧  
زغلول ( ن ) ٢ — ١١٠  
سالم ( ن ) ٢ — ١٤٩  
سايى بك ١ — ١٧٧  
السيد ( ن ) ٢ — ١٣٧  
مصرى باشا ١ — ١٦٨ و ١٧٠  
صفوت الساعاتى ١ — ٢٦٢  
عبد المطلبى ( ن ) ٢ — ١٠٠  
عبد الله ( ن ) ٢ — ١٥١  
محمود المطار بك المطار ( ن ) ٢ — ٨٢ و ١٤٢  
و ١٨٤ و ١٩٢ و ٢٦٦ و ٢٢٨  
محمود الفلكى باشا ١ — ٢٨ و ١٩٨ و ٢١٧  
و ٢٤٤ و ٢٤٦ و ٢٦٤ و ٢٦٥ و ٢٦٧  
و ٢٦٨  
محمود نهى باشا ١ — ٧٧ و ١٩٥ و ٢٨٣  
و فوزى افندى ١ — ١٩٨  
المحمودية ( ترعة ) ١ — ٢٦ و ٣٤  
الحيط الهندى ١ — ١٥٨  
مختار بك ١ — ٣٤  
المدارس فى خطبة الرش ٢ — ١٠٦  
المدارس فى عهد عباس الأول ١ — ١٦  
المدارس فى عهد اسماعيل ١ — ١٩٧  
مدرسة ابتدائية بالخرطوم ١ — ١٦ و ٣٩ و ١٦٣  
مدرسة أبو زميل ١ — ٢١٧  
مدرسة الإدارة والألسن ١ — ١٩٨  
مدرسة أركان حرب ١ — ٢٢  
مدرسة إيطالية ١ — ٤٤  
المدرسة البحرية ١ — ٤٢ و ١٩٧  
المدرسة التجريبية بالعباسية ( الخديوية ) ١ —  
٢٠١ و ٢٠٥  
مدرسة رأس التين بالاسكندرية ١ — ٢٠١  
مدرسة الزراعة ١ — ٢٠١  
مدرسة العيمان والخرس ١ — ٢٠١  
مدرسة بربر ١ — ١٦٣  
مدرسة التفرياف ١ — ٢٠٠

انجلترا بسطة مصر في الصومال ١ — ٨٦

و ١٢٩

معرض باريس سنة ١٨٧٦ — ١ — ٧٨

المسكر المصري في غندوكرو ١ — ١٨٢

مفتش عمومي ٢ — ٢٣٦

مقابلة ( قانون ) ٢ — ٣٩ و ١١٥ و ١١٧

و ١١٩ و ١٥١ و ١٥٢

مقاو ( بلدة ) ١ — ١١٩ و ١٢١ و ١٢٢

المسكسر ( ترعة ) ٢ — ٨

مكركة ( بلدة ) ١ — ١١٩ و ١٢١ و ١٥٧ و ١٦١

مكسييلان ( الأرشيدوق ) ١ — ٣٨

المكسيك ( حرب ) ١ — ٣٩

ملكبة زراعية ٢ — ٢٦٣

الملاحه البحرية ( شركة ) ١ — ٣٤

الملاحه النيلية ( شركة ) ١ — ٣٣

الملواني ( سليمان ) ن ٢ — ٨٣

ممتاز باشا ١ — ١٥١

منايع النيل ١ — ١٠٧

منبوتو ١ — ١٥٧ و ١٦١

منجلا ١ — ١٢١ و ١٢٢

المنذرة ٢ — ٢٤

منصور افندي أحمد ١ — ٢٣٤ و ٢٧٦

حسن افندي ١ — ١٧٨

حماده ( ن ) ٢ — ١١١

منزخير باشا ١ — ١٤٢ و ١٤٣ و ١٤٥ و ١٦٩

المنفلوطي ( علي أبو النصر ) ١ — ٢٦١

و ٢ — ٧

السيد مصطفى ١ — ٢٧٠

متواقي ( معركة ) ١ — ١٣٠

المهدي ( ثورة ) ١ — ١٠٧ و ١١٧ و ١١٨

و ١٢٦ و ١٢٨ و ١٣٦ و ١٦٥ و ١٧٣

و ١٧٥

المهدي ( محمد أحمد ) ١ — ١٢٠ و ١٧٣

مهي يوسف عمر ( ن ) ٢ — ١١١

موجيل بك ١ — ٢٧ و ٣٣ و ٤٠ و ٥٧

و ٥٨ و ٢٢٣

مورا ( الأمير ) ١ — ٩٦ و ٩٨

موسى باشا حلى ١ — ٤١ و ١٢٧ و ١٤٩

للتشفيات ٢ — ٢٠

مسد اليك ١ — ١٥٤ و ١٥٥ و ١٥٦ و ١٧٥

السلية ١ — ١٦٥

المشوية الوزارة ٢ — ١٨٣ و ١٨٤ و ١٨٨

مشايخ البلاد ٢ — ١٠٨

مصرع الرقي ١ — ١٢١

المصانع في عهد عباس ١ — ١٦

مصر ( جريدة ) ١ — ٢٤٨

مصطفى باشا ١ — ٢٠

محمد السيوف ٢ — ١٩١

مصطفى سلامة ( الشيخ ) ١ — ٢٦٣

علام ( ن ) ٢ — ١٥٠

غنيم ( ن ) ٢ — ١٤٠ و ١٧٧

فاضل باشا ١ — ٣٤ و ٤٥ و ٦٩

و ٢٣٤

كامل ١ — ١٧٠

كامل باشا ١ — ٢٥٥ و ٢٠٣ و ٢٤٣

محمد عز الدين ( ن ) ٢ — ١٥٠

هريجه ( ن ) ٢ — ١٤٩

وهي بك ١ — ٢٥١ و ٢ — ٢٢٦

مصوع ١ — ٨١ و ١٠٤ و ١٠٦ و ١٠٧

و ١٤٠ و ١٤٢ و ١٤٥ و ١٤٧ و ١٥٣

و ١٦٩ و ١٧٤ و ١٧٥ و ١٨٦ و ١٨٩

مطوش باشا ١ — ٢٤

مظفر الدين شاه ٢ — ١٣٩

مظهر باشا ( محمد ) ١ — ١٤ و ٢٤٤

مماشات ( لائحة ) ١ — ٢٦

معامل السكر ٢ — ١١

المعامل في عهد إسماعيل ٢ — ١٢

المعامل في عهد عباس الأول ١ — ١٦

معاهدة ( لندن ) سنة ١٨٤٠ — ١ — ٥٠

و ٦١ و ٧٢ و ٧٥

معاهدة تسهيل البريد بين مصر وانجلترا ١ — ٨٦

معاهدة أغسطس سنة ١٨٧٧ بين مصر وانجلترا

لقتناون على إبطال الرقيق ١ — ٨٦

معاهدة وضع أو غنده تحت حاية مصر سنة ١٨٧٤

١ — ١٢٠

معاهدة ٧ سبتمبر سنة ١٨٧٧ التضمة اعترف



واديحجون ٢ — ٧٣ و ٢٢٥	المصوب (مجلة) ١ — ٢٤٦
الوجه (نثر) ١ — ٤١	يسقوب صنوع ١ — ٢٤٩
ودلاي ١ — ١٢١ و ١٢٦ و ١٥٧ و ١٥٨	يوحنا (ملك الحبشة) ١ — ١٤١ و ١٤٢
الوزارات ١ — ٤٥	و ١٤٣ و ١٤٤ و ١٤٥ و ١٤٧ و ١٥٥
وزارة مختلطة ٢ — ٧٢	يوسف الحكيم بك (المهندس) ٢ — ٧
الوطن (جريدة) ١ — ٢٤٨ و ٢ — ١٦٦	د حلى ١ — ١٦٨
الوقائع المصرية ١ — ٢٤٥	د رزق (ن) ٢ — ١١٠ و ١٥٠
ولادة (مدرسة) ١ — ٢٩٨	د صالح ١ — ٢٤٣
(ى)	د صديق بك ١ — ١٧٧
ياقوت (صاحب معجم البلدان) ١ — ١٣١	د ضيا ١ — ١٧٠
ياوربك ٢ — ١٧٨	د عبد الفتاح (ن) ٢ — ٨٢
يحي منصور باشا ١ — ٢٠٦	د العلى (ن) ٢ — ١٠٩ و ١٤٩
	د محمد عمر (ن) ٢ — ٨٤

## تصحيح خطأ

### في الجزء الأول

صفحة	سطر	خطأ	صواب
١٩٤	١٧	التل الكبير	التقصاين
٢٦٠	٣	١٨٤٣	١٨٤٥



# للمؤلف

## حقوق الشعب

هو كتاب وضعناه سنة ١٩١٢ ، يتضمن شرح المبادئ والنظريات والقواعد الدستورية ،  
وحقوق الإنسان ، في قالب محاضرات ومحاورات لتعليم الشعب حقوقه وواجباته

## نقابات التعاون الزراعية

نظامها وتاريخها وثمراتها في مصر وأوروبا

## كتاب الجمعيات الوطنية

صحيفة من تاريخ النهضة القومية

## تاريخ الحركة القومية

وتطور نظام الحكم في مصر

الجزء الأول : يتضمن ظهور الحركة القومية في تاريخ مصر الحديث ، وبيان الدور  
الأول من أدوارها ، وهو عصر المقاومة الأهلية التي اعترضت الحملة الفرنسية في مصر ، وتاريخ  
مصر القوي في هذا العهد

الجزء الثاني : من إعادة الديوان في عهد نابليون إلى انتهاء الحملة الفرنسية ، ومن جلاء  
الفرنسيين إلى ارتقاء محمد علي أريكة مصر بإرادة الشعب

## عصر محمد علي

يتناول تاريخ مصر القوي في عهد محمد علي الكبير

عصر إسماعيل

( في جزءن )

الثورة العراقية

والاحتلال الإنجليزي

مصر والسودان

في أوائل عهد الاحتلال

تاريخ مصر القوي من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٨٩٢

مصطفى كامل

باعت الحركة الوطنية

تاريخ مصر القوي من سنة ١٨٩٢ إلى سنة ١٩٠٨

محمد فريد

رمز الإخلاص والتضحية

تاريخ مصر القوي من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩

ثورة سنة ١٩١٩

تاريخ مصر القوي من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢١

( في جزئين )

في أعقاب الثورة المصرية

الجزء الأول : تاريخ مصر القوي من أبريل سنة ١٩٢١ إلى وفاة المنفور له « سعد  
زغلول » في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧



Bibliotheca Alexandrina



0601181

زغلول « في